

1850-1881

تأليف

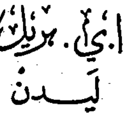
ج. س. فان. كريكن

ترجمة

البشير بن سلامة



دار سحنون
تونس



ليدن

1988

TUTA SUB AEGIDE PALLAS
EJB

ISBN 9004088626

دار سحنون

10 مكرر نهج هولاندة

تونس الهاتف : 246.435

تلكس COTAG 14450 TN

E.J. BRILL

adres: Plantijnstraat 2

telefoon (071) 312 624

telex 3 92 96 brill nl

LEIDEN/NEDERLAND

بسم الله الرحمن الرحیم



تقديم

"خيرالدين" هذا المعاصر لنا

لمّا عهد إليّ، الأستاذ حامد العلويني المؤسس والمدير «لدار سحنون للنشر والتوزيع بتونس» ترجمة هذا الكتاب في مدّة قصيرة، لم أتردد في ذلك، لأسباب عديدة(*) :

- منها أن الكتاب أعجبني، لأن مؤلفه الأستاذ «كريكنْ» أقام طيلة سنة كاملة في تونس، ونقّب في أرشيف الحكومة التونسية، ولم يقتصر على ما رُوّج عن "خيرالدين" من آراء وأفكار ومواقف لا تستند في كثير من الأحيان على الواقع والحقيقة. فأحببت الكتاب لدقّته العلميّة، وتنكّبه عن تطبيق النظريات والآراء القَبْليّة والأفكار المسبّقة، وتمسكه بسرد الأحداث والمواقف وتحليلها وتسليط الأضواء عليها كما أمكن أن تُتصوّر من خلال الواقع، استنادا الى الوثائق الثابتة والمراجع المضبوطة.

- ومن الأسباب الهامة التي دفعتني الى الإقدام على ترجمة الكتاب بمثل هذه السرعة وفي تلك الظروف بالذات هي أن المشاكل التي واجهها "خيرالدين" آنذاك - أي منذ أكثر من مائة سنة - وسلّط عليها هو وصحبه فكره الإصلاحي، تكاد تكون هي نفس المشاكل، وتتطلب، ربّما نفس الحلول، لا بالنسبة الى تونس فقط، بل بالنسبة الى سائر الأوطان العربية والإسلامية.

- ذلك أن "خيرالدين" عندما كتب كتابه «**أقوم المسالك**» لم يقصره على تونس فِحسب، بل عنى بها الأمّة الإسلاميّة بأجمعها، وعدّه مساهمة منه في سبيل النهضة بهذه الأمّة في نفس الوقت الذي كانت فيه استنبول والقاهرة تخوضان تجربة إصلاحية مماثلة. ولكنّه يكاد يكون رجل الدولة الوحيد الذي كان في الآن نفسه **السياسي**

(*) كتبت أوّل الأمر مقدّمة بثلاثين صفحة شرحت فيها بإطناب الدواعي التي دفعتني الى ترجمة الكتاب ثمّ عدلت عن نشرها في هذه المرّة واكتفيت بهذه الصفحات.

والمفكّر والكاتب. ولهذا كانت لتجربته أبعاد عديدة تجاوزت تونس. وهو ما قاده الى تقلد الصدارة العظمى في استنبول بعد أن اضْطُرَّ الى الهجرة من تونس. **فواجه «خيرالدين»** المفكر و«**خيرالدين**» رجل الدولة جدليّة الانتماء كأحدّ ما يكون. إذ هو تونسيّ وعثمانيّ في الآن نفسه. فكان عليه أن يتمسك مثلما كانت تقتضيه مصلحة البلاد بالاستقلال من جهة، و بالارتباط بالدولة العثمانية من جهة أخرى. فلقد كان مدفوعا الى الاقرار مع الدول الأوروبيّة ومع الباي **بأن تونس دولة مستقلّة ذات سيادة بينما كان في قرارة نفسه، وحسب تكوينه واعتقاده، يرى أن تونس جزء من الأمّة الإسلامية حضارة وهويّة، وأن نجاتها من الاستعمار لا تكون إلا في ارتباطها ارتباطا متينا بمركز الخلافة.**

وواجه أيضا الجدليّة بين الهويّة والحداثة. فقد جابه «خيرالدين» هذين المفهومين: أي مفهوم الهويّة وما يرتبط به من مفاهيم أخرى كالأصالة والقوميّة والخصوصيّة والتغاير، وكذلك مفهوم ما نسمّيه اليوم الحداثة وما فرضه عليه من آراء تفضي الى مواقف أساسها لا التقيّد بالتقاليد وعادات الجمود، **بل التقيد بما يمليه العقل من وجوب الإيمان بالتحول والحركيّة. وهي حالات عرفها المجتمع العربي الإسلامي في عصور ازدهاره عندما أضاف شيئا جديدا على صعيد الفكر سواء كان دينيّا أو علميّا معرفيّا.**

ولهذا كان «لخيرالدين» تأثير لا على صعيد الفكر فقط، بل على واقع الحياة. إذ أمكن له - وهو الوزير الأكبر- أن يجدد في المجال السياسي والإداري وفي الحياة الاقتصادية والمالية وفي ميدان التعليم والثقافة.

ولكن «خيرالدين» واجه أيضا ما يمكن أن ندعوه اليوم بالعقلية النّحلية وتدهور الأخلاق في المجتمع السياسي. فكان ضحيّة لجوّ ساد تلك الحقبة وهو ما سيتبيّنه القارئ بإطناب في هذا الكتاب.

وهكذا فإن المشاكل التي واجهها «خيرالدين» منذ أكثر من مائة سنة ما زالت قائمة اليوم في تونس، وفي سائر الأمّة العربيّة الإسلامية مع فروقٍ فَرَضَهَا، بالطبع، تغيّرُ الأزمان وتمايز الأوطان.

المترجم

تمهيد *

إن **خيرالدين** بالنسبة الى التونسيين هو الوزير الأكبر الذي أسس **المعهد الصادقي** في دولة البايات.

غير أنّه نال شهرته الواسعة بسبب تأليفه لمقدّمة كتابه **أقوم المسالك الصادر سنة 1868، وكان الأوّل من بين العديد من المسلمين في القرن التاسع عشر الذي حاول جاهدا تحليل أسباب انحطاط الأمّة، ولم يكن له من هدف في ذلك إلا تقديم العلاج لما انتابها من صنوف الضعف والوهَن.**

وبينما كان رجالُ الدولة ينشرون مذكراتهم بعد انسحابهم من الحياة السياسية بصورة عامّة، فإنّ «خيرالدين» كتب أقوم المسالك قبل أن يتقلد **مهامّه الخطيرة أي منصب الوزير الأكبر في تونس والصدر الأعظم باستنبول. وهو مما يمكننا من القيام بمقارنة بين أفكاره وأعماله.**

ثمّ إنّ «خيرالدين» تأثر مثل كلّ الناس بالمجتمع الذي عاش فيه. من ذلك اتصالاته بالمدرسة الحربيّة بباردو التي كان يلتقي فيها **بمحمود قابادو والضباط الأوروبيين.** وكذلك تأثره بالحياة في باريس عند ما قضى فيها سنوات عديدة، فرجع منها وقد ظهر ذلك التونسي الذي تأورب أكثر من غيره في تلك الفترة. ولا ننسى إقامته باستنبول، عاصمة الامبراطورية العثمانية التي كانت تُعَدّ الإيالة التونسية جزءا منها، والتي فيها قام أصحاب «التنظيمات» بجهد كبير لإصلاحها وتدعيمها حتّى تقف في وجه القوى الأوروبيّة. ولا يفوتنا أن نذكر في هذا الصدد تونس نفسها التي خاضت الفترة الأولى من الإصلاحات، وذلك بالبدء بإعلان **عهد الأمان** سنة 1857 ليفضي الأمر في الآخر الى قيام تمرّد 1864. وعلاوة على كلّ ذلك، فإن المشكل الذي لا يزال مطروحا هو هل أن «خيرالدين» قد نجح في

(*) [هذا التمهيد تُرجم عن إضافة كتبها المؤلف بالفرنسية خصيصا لهذه الطبعة العربيّة].

إضافة المفاهيم والقيم الأوروبية الى الفكر السياسي الإسلامي بدون أن يتنحّى عن روحه الإسلاميّة، أم لم ينجح في ذلك؟

ففي الفترة المتراوحة بين 1869ـ1877 التي كان فيها في الأوّل رئيسا للكمسيون المالي، ثمّ وزيرا أكبر، وجد «خيرالدين» مهمّته صعبة جدا عند محاولته تطبيق أفكاره. وكان ذلك يتطلب منه قدرات تكاد تكون فوق طاقة البشر. **لأن خصومه كانوا أكثر بكثير من أنصاره** (**). فكان محمد الصادق باي لا يميل كبيرَ ميل الى هذا المملوك المستقيم. وكان عدد كبير من الموظفين يحنّون الى الفترة التي كان من السهل عليهم الاستثراء فيها. و بالإضافة الى ذلك، فقد كان القناصل الأوروبيون في تونس لا يسهلون عليه مهمّته. إذ كانوا غير مستعدين للاقتناع بأن تراتيب إرجاع الدَّين الذي جعل الإيالة خاضعة الى الحماية المالية الدّولية كانت عبئا لا يحتمل، وعائقا دون القيام بأي إصلاح اقتصادي ومالي حقيقي. ولم يكن «خيرالدين» في نظرهم، رجلَ الدولة القادر على إرجاع الدَّين، **بل كان الرجلَ السياسي الذي، بتدعيمه للروابط مع استنبول، يميل الى ضمان حريّة بلاده تجاه القوى الأوروبيّة. وبما أنّه لم يجد مساندة تُذكر من أيّة جهة، فقد خسر الجَولة. وبعد ذلك بأربع سنوات فقدت تونس استقلالها.**

وإثر مغادرة «خيرالدين» تونس أصبح صدرًا أعظم لفترة تقارب الثمانية أشهر. ذلك أن «السلطان عبدالحميد» رأى في صاحب **كتاب أقوم المسالك الرجل المقتدر والجدّي**، وانه خيرُ من يعوّض الشبان الأتراك الذين فقدوا الحكم قبل ذلك بقليل. **ولكنّ التعاون كان صعبا بين سلطان ميّال الى الانفراد بالحكم وبين صدر أعظم رافض أن يكون طوع أمر سيده في تنفيذ شهواته.**

وإذا كان «خيرالدين» قد لفّه النسيان بعد وفاته باستنبول ، **فإن ذكراه في تونس بقيت عالقة بالأذهان إذ سمّي بعد ذلك «أبا للنهضة التونسيّة»**. وهذا ما يفسّر السبب الذي من أجله جلبت **رفاته الى تونس في طائرة تركيّة في مارس** 1968، **ودفنت بمقبرة الشهداء.**

المؤلف

(**) أنظر في آخر الكتاب الرسالة الهامّة التي وجّهها خيرالدين الى الباي.

(ملاحظة): القطعة الذهبيّة والفضيّة من الريال التونسي تقدّر بحوالي 0،60 من الفرنك الفرنسي في ذلك العهد. أما القطع النحاسية فقد تضاءلت قيمتها تضاؤلا كبيرا في تلك الفترة.

توطئة

إن الغرض من هذه الدراسة هو إبراز شخصية «خيرالدين» بالحديث عن الرجل وعن آرائه وأعماله، مع الحرص في الوقت ذاته على وضعه في إطاره الجغرافي والثقافي.

وكنا أثناء انكبابنا على بحوثنا شاعرين بالتباين الموجود بيننا وبين موضوعنا على الصعيدين التاريخي والحضاري. وكان من رأينا أن العلاج الوحيد لهذه الصعوبة هو الإقدام على بحوثنا بصدر رحب، وروح متفتحة، والتخلص ـ قدر المستطاع ـ من أي رأي مسبق. فهذا الموقف هو الذي نأمل أن يجنبنا ملامة من قد يحشرنا في زمرة **«المؤرخين بالمناسبة»** (1) ممن يهتمون عرضا بإفريقيا الشمالية.

وفي رأينا أنّ المؤرخ ينبغي له أن يقوم بفحص الوثائق الأصلية المكتوبة بلغة البلاد. ولهذا كانت الوثائق الأساسية المعتمدة في دراستنا هي تلك التي وفرتها لنا «الإدارة العامة لمحفوظات الحكومة التونسية» ـ (الأرشيف) ـ والمودعة في «دار الباي بتونس»، حيث تمكنا من الاشتغال طوال سنة. ونحن نعبّر عن تقديرنا لمدير هذه الإدارة «السيد المنصف الدلاجي»، ولمساعديه، على حسن قبولهم، وعلى اللطف الذي كان دوْمًا يرافق تقديمهم الملفات الضرورية لبحثنا.

ثم إن محتوى هذه الوثائق كثيرًا ما وقع النقاش فيه وتوضيحه بفضل ما كان لنا من اتصالات بالتونسيين. وأول من نريد أن نتوجه إليه بالشكر منهم «السيد محمد الصالح مزالي» الذي لم يقف عند حد السماح لنا بفحص أوراق خيرالدين الخصوصية التي يحتفظ بها، ولكنه، مع ذلك، عرف أثناء لقاءاتنا، وبفضل تجربته الثرية الطويلة ـ كيف يحيي لنا ماضيا لا يمكن أن نظفر به في الكتب. **إن أصدقاءنا الشخصيين من التونسيين علمونا حب هذه البلاد، بما أبرزوه لنا من**

---

(1) عبدالله العروي : تاريخ المغرب ـ رسالة تأليفية 9، [بالفرنسية]

مظاهر الحياة التونسية المتعددة التي يسهل جدا أن تخفى على الأجانب حتى لو حرصوا على ألا يكونوا مجرد سياح. وأخيرًا فإن هذه الدراسة لم تكن لترى النور لولا المساعدة التي تكرمت بتقديمها «المنظمة النيرلندية لتنمية البحث العلمي» التي مكنتنا من القيام بتلك البحوث على عين المكان.(*)

(*) [كل ما وضع بين قوسين معقوفين - [...] - هو من زيادات المعرب].

ثبتٌ في المصطلحات

الأمين : رئيس صنف من الحرفيّين. [خبير في حِرْفة ما، يُعتبَر إدار يا وعُرفيًّا بمثابة رئيس لأهل حرفته]

الفتوى : استشارة فقهية. [إجابة صادرة عن عالم ديني (المفتي) عند استشارته في مسألة دينية]

الفقه : أحكام الشريعة

الحُبُسُ : مؤسسة برّ. [يرصد فيها رَيْع شيء معين أو نفعه - على سبيل الوقف - لجهة معينة أو شخص أو أشخاص].

الكاهية : ضابط.

الخليفة : ممثل العامل أو الوالي.

الخمّاس : مُـؤاكر على الخُمُس [أجير يشارك صاحب الأرض أو البستان بخمس المحصول].

المجبى : ضريبة شخصية.

المحلة : الفيلق المكلف باستخلاص المجْبَى

المخزن : الخيّالة غير النظامية التي تصاحب المحلة عادة.

الماشية : وحدة قيس المساحات (حوالي 10 هكتارات) [ويمكن أن تكون بمعنى المال من الإبل والبقر والغنم سواء بالفصحى أو العامية التونسية]

القايد : العامل، [أي الوالي] [أي حاكم الولاية أو المقاطعة].

القانون : ضريبة على الزياتين والنخيل.

الشاشيّة : غطاء للرأس في تونس.

الشيخ : عمدة قرية أو قبيلة أو بطن من قبيلة، وكذلك من زاول تعلمه [بجامع الزيتونة].

التنيظمات : الإصلاحات التي أدخلت في الأمبراطورية العثمانية، ابتداء من 1839.

العُشُر : ضريبة على محاصيل الحبوب والزيوت.

[تمّ حذف المصطلحات التي لا يحتاج القارئ العربي إلى شرح لها].

أحداث مؤرخة

1837 ـ 1855 أحمد باي

1840 افتتاح مدرسة باردو الحربية.

1853 ـ 1857 خيرالدين في باريس ـ رفع قضية ضد ابن عياد.

1855 ـ 1859 محمد باي

1856 ـ إحداث المجبى

جانفي 1857 خيرالدين وزير للبحرية.

سبتمبر 1857 الإعلان عن عهد الأمان

1859 ـ 1882 محمد الصادق باي

جانفي 1861 الإعلان عن الدستور.

أفريل 1861 إنشاء المجلس الأكبر، ترؤس خيرالدين له ـ بداية الإصلاح القضائي.

سبتمبر 1861 خروج الرياحي.

1862 استقالة خيرالدين من وظيفتي وزير البحر ورئيس المجلس الأكبر.

1863 أول اقتراض تونسي من الخارج.

أفريل 1864 مضاعفة المجبى.

مارس 1864 بداية الانتفاضة ـ نهاية فترة الإصلاحات.

نوفمبر ـ ديسمبر 1864 مهمة خيرالدين في استنبول.

1867 خروج محمد العادل باي.

1868 صدور «**أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**»

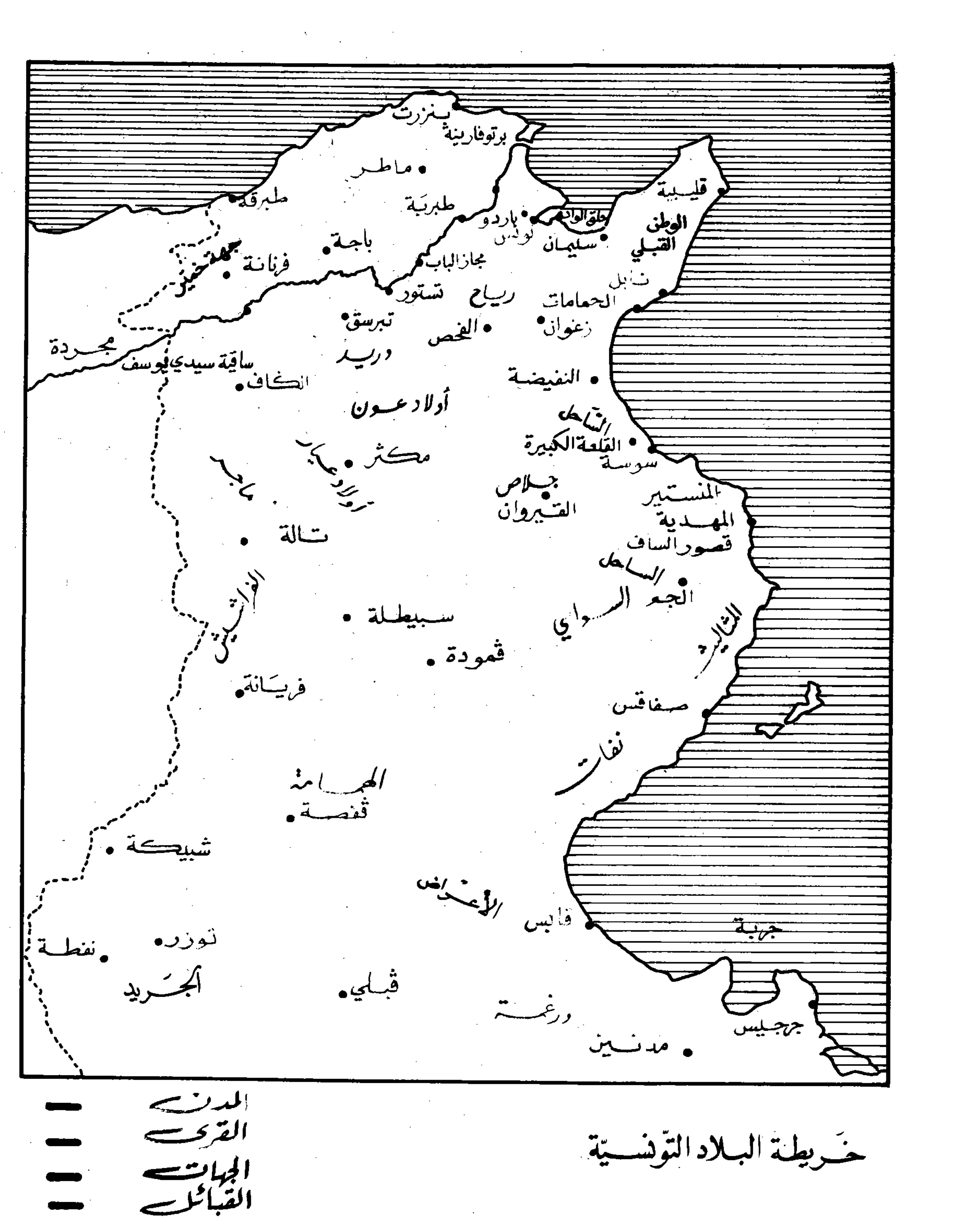
1869 إقرار اللجنة المالية ـ ترؤس خيرالدين لها.

1870 خيرالدين وزير مباشر.

1871 مهمة أخرى لخيرالدين في استنبول

أكتوبر 1873 عزل مصطفى خزنه دار، خيرالدين وزير أكبر

أفريل 1874 تنظيم الفلاحة.
جوان 1874 إنشاء جمعية الأوقاف.
جويلية 1874 إنشاء المجلس المختلط.
جانفي 1875 إنشاء المدرسة الصادقية.
ديسمبر 1875 نظام جديد في جامع الزيتونة.
ماي 1876 حصول شركة «باتنيول» للبناءات على لزمة خطوط السكك الحديدية بين تونس وجندوبة.
جويلية 1877 عزل خيرالدين - محمد خزنة دار وزير أكبر
أوت 1878 - مصطفى بن اسماعيل وزير أكبر
1878 - 1879 خير الدين صدر أعظم باستنبول
1879 قضية ابن الزاي.
1881 بداية الحماية الفرنسية في تونس.



خريطة البلاد التونسية



خيرالدين التونسي

كتاب

اقوم المسالك

فى معرفة احوال الممالك

تاليف

الشهم الافخم الهمام فارس الكتائب واليراع المقدام

منيع الذرى امير الامرا

السيد خير الدين التونسى

ابقاه الله قدوة لكل مونسى

طبعة اولى

باذن خصوصى من الحضرة العليه

صانها وايدها رب البريه

فى مطبعة الدولة بحاضرة تونس المحميه

سنة ١٢٨٤

كتاب خير الدين « أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك »

الذي صدر سنة 1867

مقدمة

إن عالم البحر المتوسط لحقت به في القرن التاسع عشر تغيرات عميقة، إذ شهد هذا العصر أوج التوسع الأوروبي في هذه المنطقة التي ظلّ المسلمون مهيمنين عليها دهرا طويلا. ولكن الأمر تحول بصفة نهائية لصالح النصارى منذ الحصار العثماني لفيانّا سنة 1683 حتى أن القراصنة المتبربرين لم تبق منهم إلا ذكراهم السيئة. ذلك أن الأوروبيين تحوّلوا إلى مهاجمين. وكانت أبرز نتيجة ترتبت على ذلك هي الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ سنة 1830.

أمّا التغلغل الإقتصادي الأوروبي الذي مهّدت له الثورة الصناعية الطريق، فقد كان أقلّ بروزا للعيان، ولكنه بات حقيقة واقعة أيضا ؛ إذ انتاب هذا التغلغل هذه المناطق ذات الاقتصاد التقليدي التي لم تعرف كيف تصمد بنجاعة أمام تلك الهجمة الشرسة. وهو ما سوّل لأحد الملاحظين أن يعلن ـ في منتصف هذا القرن ـ أنّ الامبراطورية العثمانية مصابة بمرض عضال، وأنها على وشك الانهيار.

ولما كانت القوى الأوروبية لا تتردد في سلوك سياسة مصحوبة بقعقعة الأسلحة، فقد تسنّى لها أن تفرض آراءها بدون صعوبة كبيرة. ولئن ظل السلطان قائم الذات باستنبول فما ذلك إلا لتعذر الوصول إلى وفاق بين العواصم المختلفة بخصوص قسمة التّركة.

وكانت الإيالة التونسية، رسميا، جزءا من هذه الإمبراطورية. وقد كادت القرصنة أن تنعدم وإن لم تكن دائما موردا لمداخيل الخزينة، كما كان الشأن بالجزائر فترة طويلة.

ولما كانت الايالة مجاورة للجزائر فإن فرنسا كانت تعتبرها بمثابة ميدان للصيد خاص بها. ويظهر أن القنصل الفرنسي فيها كان مهيمنا، وكانت

الاعـتـراضـات عـلـيه متأتية في أغلب الأحيان من القناصل الآخر ين لا من حكومة الـبـاي نـفـسـها. ولكن الشعور بدنو أجل الامبراطور ية لم يكن الواقع يدعمه إلا بصفة جزئية.

فـلئن كـان الـعـالم الإسـلامـي مر يضا ضعيفا فإنه كان يبحث عن الدواء. وتـشـهـد بذلك جهود العثمانيين والمصر يين لتمكين بلادهم من جيش عصري، وإدارة نـاجـعـة، واقـتـصاد قوي. وكذلك تونس فإنها كانت تحاول - جهد المستطاع - أن تـتـلاءم مـع الـعـصر الحـديـث. وكـانـت تجهد أن تكتشف سر القوة الأورو بية، وتـقـوم فـي نفس الوقت بإصلاحات عملية، شأنها شأن جميع البلاد الإسلامية. وفـي هـذا المجـال شغل خيرالدين مركزًا رئيسيا بفضل الدور الهام الذي قام به عـلـى الـصـعـيـديـن الـعملي والنظري. وفوق ذلك فإنه لم يعرض أفكاره حول أسباب الأفول وعوامل الرقي في آخر حياته، بل في عنفوانها.

وهـذا مـا يحملنا على أن لا نقصر بحوثنا على أفكاره، ومقارنتها بأفكار معاصر يه، بـل أن نـتـعـدى ذلـك الـى المجـال الـعـمـلي. فقد أصبح خيرالدين فيما بعد على رأس الحكومة التونسية فعلا. فلا مناص إذن من مواجهة النظر ية بالواقع.

وغـالبا ما كانت الفترة الحاسمة من التار يخ التونسي، أي الممتدة من 1850 الى 1881 تـدرس بـالاعـتـمـاد عـلـى وثائق محررة باللغات الأورو بية ومنها كانت تتجلّى تـونـس فـي صـورة بلد مصيره بيد القناصل ولم يكن يتم فيه شيء خارج عاصمته. أما نحـن فباستعمالنا الوثائق العر بية حاولنا أن نقدم صورة أقرب الى الواقع، واقع بلاد لم يـكـن تـأثير القناصل فيه حاسما دومًا وإن كان كبيرا، ولم تكن عاصمته غير مهتمة بما يجري في سائر ترابها.

الفصـــل الأوّل
البدايـــات

عهـد الأمـان

في العاشر من سبتمبر 1857 أعلن **محمد** ـ وهو باي **الايالة التونسية** من 1855 الى 1859 ـ عن «**عهد الأمان**» (1). ففي اجتماع حضرته السلط التونسية، وأعيان القوم، والقناصل، ورجال الدين اليهود والنصارى، وعد الباي جميع سكان الايالة بالأمان على أنفسهم وممتلكاتهم، دون تمييز أساسه الدين، أو اللغة، أو اللون.

ثم إن الباي تعهد بأن يضمن مساواة كل رعاياه : أمام القانون، وأمام الضرائب، فإذا كان هناك ما يستوجب مثول شخص غير مسلم أمام محكمة جنائية فإن ممثلا لديانته يكون عضوا في هيئة المحكمة وهو ما يضمن عدالة الحكم. وأعلن الباي عن تأسيس محاكم تجارية مختلطة لفض النزاعات بين التونسيين والأجانب.

وأخيرا وعد الباي بتنظيم الخدمة العسكرية، وتعهد بضمان حرية الأديان، ومنح الأجانب حق ممارسة كل المهن، وحق الملكية العقارية في البلاد.

ولم يكن هذا الإعلان مفاجئا، فقد سبقه حدث خطير : وهو إعدام المسمّى «باطوسفز» ـ تونسي يهودي ـ في 24 جويلية من نفس السنة. قضت عليه محكمة مالكية بالإعدام، بتهمة شتم مسلم، ولعن الديانة الإسلامية، وهو في حالة سكر. وكان الفقه المالكي ـ وهو أحد المذاهب الإسلامية الأربعة ـ هو المنتشر في البلاد، وكانت بها أقلية تتبع المذهب الحنفي.

على أن القضايا التي من قبيل قضية «سفز» لم تكن نادرة، وكان كل شيء يتم بصفة عامة دون ضجة كبيرة، إذ كانت القضية ترفع الى أنظار محكمة حنفية وكان

---

(1) أرشيف 403-20/118 محرم 1274/ ابن أبي الضياف : اتحاف ـ 4، 240 (ذكر خطأ : الاربعاء 20 محرم، عوضا عن : الخميس 20 محرم)

المتهم ينكر الدعوى فتكون نتيجة الأمر أن يحكم عليه بعدم سماع الدعوى، ولكن القضية تعقدت هذه المرّة.

فقبل إيقاف «باطوسفز» ببضعة أيام أعدم الباي مسلمًا قتل يهوديا، وفي مثل هذه القضايا لا يرى الفقه المالكي الإعدام، ولكن المتهم حوكم على مقتضى الفقه الحنفي الذي ينص على الإعدام (2). ولذا أحدث هذا الحكم ضجة كبيرة في العاصمة، إذ اعتبره الناس حكما قاسيا. فقرر الباي - تحت تأثير الرأي العام - أن يهدئ خواطر الناس، معتمدا على تأييد محمد بيرم الرّابع (1805-1861) الذي هو شيخ الإسلام الحنفي (3)، و بقية العلماء (4). كما قام الوز ير الأكبر مصطفى خزنه دار(5) (1817-1878) بمحاولات تجنب تردّي الوضع ولكن بلا جدوى. فقد حاكمت «باطوسفز» محكمة مالكية، وقضت في شأنه بحسب أحكام هذا المذهب، أي بالإعدام. وأمضى محمد باي الحكم، وتم تنفيذه في ظرف أربع وعشر ين ساعة (6).

وكان هذا الحكم مناسبة للقنصلين الفرنسي والإنقليزي بتونس - وهما «روش» (1855-1863) و«وود» (1855-1879) - ليجددا ضغطهما على الباي حتى يُدخل على بلاده إصلاحات كتلك التي حققها السلطان في استنبول.

ففي عاصمة الامبراطور ية العثمانية أعلن عن **خط شر يفي سنة 1839 وأتبع ذلك بخط همايون قلخان سنة 1856. ولكن تونس رفضت - الى ذلك الوقت - أن تحذو حذو استنبول.**

وفي مارس 1840 قدم الي تونس مبعوث من السلطان بفرمان (7) يلتمس فيه من خلف محمد - وهوأحمد باي (1837-1855) - أن يدخل على الايالة نفس الإصلاحات التي ينصّ عليها الخط الشر يفي.

---

2) بيرم، صفوة - 2، 126.
3) ترجمته بالاتحاف - 8، 124، 126.
4) وهم أولئك الذين يتصفون بسعة العلم، وكل منهم، عالم ديني متخصّص.
5) ترجمته في ڤانياج : أصول 90 - 94.
6) اتحاف - 4. 232 - 233. ڤانياج : اصول، 71،72/ ريمون : مشكل الاصلاح، 148، 149 [بالفرنسية]
7) امر صادرعن سلطان الامبراطور ية العثمانية

وقد أعلن السلطان في خط شريفي أنه سيضمن الأمان على الحياة والممتلكات لكل رعاياه، سواء كانوا مسلمين أويهودا. ثم إنه وعد بإعداد النظام الجبائي وتنظيم الخدمة العسكرية. وقد قرئ الخط الشريفي مترجما الى العربية في قصر الباي.

أما فيا يتعلق بتطبيق «التنظيمات المقامة على مبادئ العدل والحرية» (8) في تونس فإن رد أحمد باي كان ـ رغم ذلك ـ سلبيا. فقد قال إن هذه الغاية المنشودة جديرة بالتنويه، ولكن من المستحيل الآن تبنّي هذه التنظيمات في الإيالة، نظرا الى اختلاف الأوضاع بين استنبول وتونس.

وفي 1842، أي بعد سنتين، ألحّ الصدر الأعظم مرة أخرى، في رسالة له، على ضرورة تطبيق ما نص عليه الخط الشريفي في تونس، مبينا، أن السلطان غير قابل أن يحكم الباي المسلمين بغير مبادئ التنظيمات. ومثل هذه الوضعية «مآلها» ـ في نظر استنبول ـ «الى خراب المملكة لا محالة» (9) وكان ردّ أحمد باي إرسال بعثة محمّلة بالهدايا الى استنبول مع التمسك برفض إدخال الإصلاحات التي أمر بها السلطان. كما رفض طوال حياته مدّ سلطان استنبول الإعانة السنوية رغم الضغوط الكثيرة.

ولئن كان حريصا على الحفاظ على أقصى ما يمكن من الاستقلال الحقيقي إزاء الباب العالي فإنه تجنب ـ رغم ذلك ـ قطع العلاقات التي تربط بينه وبين السلطان.

وبعد الإعلان عن **خطي همايون** عمّد القنصلان الفرنسي والإنقليزي ـ وهما يمثلان القوتين الأوروبيتين العظمين في المنطقة ـ الى نصح أحمد باي بتطبيق هذا القانون في الايالة، مع أخذ الاحتياطات الضرورية. وكان **خطي همايون** المعلن عنه بعد حرب القرم أعاد إلى الأذهان وعود 1839، وبشر أيضا بإصلاحات أخرى، منها : إحداث **المجالس المختلطة**. ولم يعمل الباي هذه المرة أيضا بهذه النصيحة.

---

8) «تنظيمات» هي عبارة تطلق على الإصلاحات التي أدخلت على الحكومة والادارة في الامبراطورية العثمانية من سنة 1839 ـ الاتحاف ـ 4، 37.

9) الاتحاف ـ 4، 58.

وبعد إعدام باطوسفز ـ الذي كان لإعدامه صدى كبير في الأوساط اليهودية والأوروبية بتونس ـ عاد القنصلان الى الضغط على الباي. وفي 13 أوت 1857 زار روش القصر، ودعا الباي الى إحداث محاكم مماثلة للمحاكم الموجودة في الامبراطورية العثمانية، لأن من شأنها أن تجنب الدولة إصدار الأحكام المتسرعة، مثل ذلك الحكم الصادر في شأن باطوسفز.

وكان جواب الباي غامضا. فقد وعد القنصل بإنشاء محاكم جنائية وتجارية، ينتصب فيها أعيان من التونسيين للقضاء، حسب قوانين مضبوطة ؛ ولكنه لم يلتزم البتة بتمثيل اليهود والنصارى في هذه المحاكم، في حالة تورط غير المسلمين في قضية ما (10).

واكتفى «روش» و«وود» عندها بهذا الجواب. ولكن في آخر شهر أوت أرسى في حلق الوادي ـ وهو ميناء تونس ـ أسطول فرنسي جاء في زيارة ودية، وقال قائد الأسطول، عندما استقبله الباي الذي لم يخف عنه السبب الحقيقي لهذه الزيارة : إنه جاء لإعانته على من يخالف أمره في إعطاء الحرية والأمن لرعاياه (11).

وفي نفس الوقت أخبر «وود» الباي بأن زيارة أساطيل انقليزية أو حتى عثمانية أمر غير مستبعد إذا هو لم يعمل بنصائحه ونصائح «روش».

وبعد أيام سلم القنصلان الباي مكتوبا يقترحان فيه إصلاحات أوسع من تلك التي طالب بها «روش» في 13 أوت. فلم يكتفيا باستحداث المحاكم، وإنما طالباه هذه المرّة بأن يطبق في الايالة الأمر السلطاني الصادر سنة 1856 بحذافيره.

ولم يكن من الغريب أن نرى فرنسا وانقلترا تسلكان نفس السياسة إزاء الايالة التونسية سنة 1857. ذلك أن هاتين القوتين ـ وكثيرا ما تصادمتا في حوض البحر المتوسط ـ أصبحتا حليفتين للامبراطورية العثمانية في حرب القِرم. وقد ظل موقفهما إزاء المسألة الشرقية ـ أغلبه ـ واحدا.

---

10) نفس المصدر ـ 4، 234 ـ 235 / ريمون : مشكل الاصلاح، 152 ـ 153.

11) الاتحاف : 4، 235.

ورضخ محمد باي الى هذا الضغط، ودعا مستشار يه وعرض عليهم الإصلاحات المطلوبة. وكان أوّل من تكلم شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع ـ الذي كان غاضبا لأنّ «روش» و«وود» اعتبراه، في رسالتها الى الباي، أحد المسؤولين عن موت «باطوسفز». واعتقد أن إعدامه لم يكن ليتم لولا تأييده ـ فأعلن أنه لا مناص من الرضوخ، وقال : «إننا نخشى غضب الدولة العلية، وأصول التنظيمات لا تخالف ديننا»(12) وتلك هي الكلمات التي كان الباي يرغب في سماعها. لهذا لم يعر القوم أي اهتمام لأقوال ابن أبي الضياف وهو موظف عند الباي (13). وكان اعتراضه يتمثل في «أن أيدي الباي ستصبح مغلولة بهذه الإصلاحات» فأجابه الباي بأنه «يرضى أن يفقد حر ية التصرف، لأجل نفع الرعية» (14). وكلف ابن أبي الضياف بإعداد النص في تلك الليلة. وفي الغد، سُلّم النص ـ بعد شيء من التحو ير ـ الى «روش» و«وود» لينظرا فيه. وأصبح بالإمكان الإعلان عن **«عهد الأمان»**.

وعندما نقارن عهد الأمان بخطي همايون الصادر قبله بسنة نندهش لما بينهما من وجوه الشبه. فمضمون الوثيقتين واحد، ومبادئ عهد الأمان والإصلاحات التي ينص عليها هي نفسها التي أعلن عنها السلطان سنة 1856.

ومن الواضح أن الايالة سلكت الطر يق الذي رسمه لها الباب العالي في سنة 1839، **وسنرى فيما بعد أن تونس سرعان ما تأتي بما به تتفوق على استنبول.** أما الآن فيكفي أن نلاحظ أن العاصمتين اعتبرتا القانونين من نفس القبيل، فقد أكد ابن أبي الضياف أن مبادئ عهد الأمان هي مبادئ تنظيمات استنبول. كما أن جر يدة «الجوائب» ـ الواسعة الانتشار والصادرة في استنبول باللغة العر بية ـ نشرت القانونين بطر يقة واحدة (15).

ولم يثر الإعلان عن قانون عهد الأمان أي رد فعل لدى السكان لا بالتأييد ولا

---

12) نفس المصدر ـ 4، 239

13) ترجمته بدائرة المعارف الاسلامية، النشرة الجديدة [بالفرنسية]

14) الاتحاف ـ 4، 239

15) نفس المصدر وسليم فارس، كنز الرغائب ـ 1، 176.

بـالـتـفْـنِـيـد. أما الطبقة الحاكمة فقلّ منها من كان محبذا لصنيع «روش» و«وود»، مؤيّدا لها ؛ فـأغـلبية أهلها الغالبة كانوا يفضلون تجنب هذه الإصلاحات، ولم يكن هـذا المـوقـف الأخير نـاتجـا عـن جـهـل بحـت، لأنهـم كانوا على علم تام بما يجري في استنبول بما فيه الكفاية.

ففي سنة 1842 زار مثلا ابن أبي الضياف عاصمة الامبراطورية العثمانية بصفته عـضـوا مـن أعضاء البعثة التي أرسلها أحمد باي للحديث في شأن تطبيق قانون 1839 فـي الايـالـة. وقـد تحـدث طـويـلا بهـذه المـنـاسـبـة حـول التنظيمات مع عارف باي (1786ـ1859) وكـان آنـذاك شـيـخ الإسـلام (16) بـاستنبول. وقد كان عارف باي مقتنعا بضرورتها، وبموافقتها لمبادئ الإسلام (17).

أمـا مـوقـف ابـن أبـي الـضـيـاف فـقـد كان قريبا من رأي حسين (المتوفى سنة 1887)(18) حـول خطي همايون. فقد بعث حسين - الذي لا يمكن أن نعتبره صاحب فـكـر رجـعـي - بـرسالة الى تونس، بعد أن قرأ نص القانون وهوبباريس. وعلق على أهم النقاط، فقال بخصوص إنشاء المحاكم المختلطة : «إن هذا الأمر يكون مقبولا لو لم نجد فيه ما يخالف الشريعة، أو يظهر أن القيامة قد قامت في هذا الزمن الذي يصيب الكفر الأعيان، ولا يبقى الآن إلا الغاء المجالس الشرعية بأوضح بيان» (19).

فـجـوهـر الـقـضـيـة سنة 1857 **هو- إذن- معرفة ما إذا كانت الإصلاحات المـطلوبة موافقة للشريعة أم لا.** أما الحد من سلطة الباي فهي مسألة ثانوية (20). فـكـان مـن الضروري إذن أن يؤكد بيرم الرابع - لأسباب سياسية - على ملاءمة هذه القوانين للشريعة.

وكـان الـرأي الـسـائـد فـي تونس هوأن إصلاحات كتلك التي أعلن عنها خطي همايون تعدّ حدا فاصلا بين نهاية المجتمع الإسلامي التقليدي وبداية مسار آخر لا يعلم منتهاه إلا الله.

---

16) ترجمته بدائرة المعارف الاسلامية النشرة الثانية،

17) الاتحاف - 1، 18، 71 و4، 60 - 61.

18) ترجمته في ابن عاشور- تراجم، 23، 31 وصميدة : خيرالدين، 114 تعليم [بالفرنسية]

19) ارشيف، 154 - 209، حسين الى مصطفى خزنه دار، 29 جمادى الثانية 1272.

20) ارشيف، 698 - 252 - خيرالدين الى اسماعيل صاحب الطابع : 22 محرم 1274.

وبعد سنة 1857 تلاشى هذا الخوف من التغير لدى الكثير من الشخصيات، وحل محله موقف إيجابي حقا. ومثال ذلك أن ابن أبي الضياف الذي حذّر الباي من عواقب عهد الأمان ظلّ طيلة حياته الباقية مناصرا للسياسة الإصلاحية، وكذلك حسين، فإنه سيقوم بدور هام في الحياة السياسية التونسية، وسيكون أيضا محركا لتيار التجديد، مؤمنا به. ولن يكونا الوحيدين في ذلك، ولكنّ عددا آخر أكبر سيظل مترددا حذرا.

ولم تؤيّد المطالب التي عبر عنها «رُوش» و«وود» (21) منذ البداية إلا شخصيتان اثنتان :

الشخصيّة الأولى : مصطفى خزنه دار، الوزير الأكبر منذ أن تولّى أحمد باي، وكذلك وزير الداخلية والمالية في تلك الفترة، وهو من أصل يوناني [شركسي]. وكان سياسيا ماهرًا، لا يتورّع عن أي شيء، لا سيا فيا يتعلّق بالمال. وقد نصح الباي بأن لا يُعدم «باطوسفز»، ولا شك أنه توقع أنّ إعدامه سيسمح للقناصل بالتدخل في الشؤون التونسية. ولمّا لم يعره الباي أذنا صاغية، رأى أنه ينبغي له قبول كل المطالب لكي تهدأ العاصفة. ولعلّه فعل ذلك للحفاظ على منزلته، وعلى سلطته الشخصية.

أما **الشخصية الثانية** فهي وزير البحر أبو محمد **خيرالدين.** والأغلب على الظن أنه كان الوحيد في تونس الذي اقتنع بضرورة إدخال إصلاحات كتلك المعلن عنها في استنبول، وذلك قبل أحداث 1857.

فبعد أن قضى عدة سنوات بباريس، وأمعن النظر في كل شيء، وكانت له اتصالات بالكثيرين، أصبح معتبرًا أكثر السياسيين التونسيين تفتحا.

لقد **كان واعيا بأهمية إصدار قانون عهد الأمان**، معتبرا إياه بداية للتطور، إذ **كتب بعد يومين ـ أي في 12 سبتمبر ـ ما يلي : «منح الله سيدنا من يعينه بنصائحه على إعداد نص القانون التنفيذي»** (22) وسيكون لكاتب هذه السطور دور أساسي في السنوات الموالية.

---

21) ريمون : مشكل الاصلاح، 160

22) انظر التعليق عدد 20.

خيرالدّين الشّاب

لا نعرف الكثير عن نسب خيرالدين وفترة شبابه. وأول ما نعرفه من الأدلة على وجوده : ورقة أمضاها البنباشي خيرالدين، وهي مؤرخة في 25 جويلية 1840 (23)، أي بعد أن قدم الى تونس. ولا يكاد خيرالدين يمدّنا في مذكّراته بمعلومات واضحة. فكل ما أخبرنا به عن شبابه يتلخص في هذه الكلمات : «رغم أنني أعرف يقينا أنني شركسي، فإني لا أذكر شيئا مدققا عن بلادي ووالدتي... ولقد بقيت كل الأبحاث التي قمت بها بدون جدوى... (24)

والغالب على الظن أنه ينحدر من قبيلة شركسية هي الابازة أو الابخاز في الشمال الغربي من القوقاز (25). وقد يكون أبوه قتل في معركة ضدّ الرّوس الذين نفذوا في تلك الفترة الى هذه الجبال.

ومهما تكن الحقيقة فإن الطفل وجد نفسه في يوم من الأيام مملوكا في بيت تحسين باي، نقيب الأشراف، وقاضي جند الأناضول. وهنالك تلقى تعليما أوليا.

أما الرجل الذي قاده الى الايالة [التونسية] فلعله المبعوث التونسي الخاص الذي كلفه أحمد باي بإبلاغ رسالة تهنئة الى [السلطان] عبدالمجيد بمناسبة توليه الحكم. ولعله وصل في خريف 1839. ويمكن أن نفترض أن له آنذاك من العمر 16 أو17 عاما، فيكون تاريخ ولادته، تبعا لذلك سنة 1822 أو 1823 (26).

23) ارشيف، 84 ـ 9 : 24 ربيع الثاني 1256.

24) خيرالدين : مذكرات، 17 ـ 18، [بالفرنسية].

25) انظر مقالة أبخاز في دائرة المعارف الاسلامية، النشرة الثانية

26) فيما يخص مشكلة تاريخ ولادة خيرالدين : انظر، بروان، اقوم المسالك [بالانقليزية]، 29ـ30 و صميدة، خيرالدين، 40 ـ 41 [بالفرنسية]

وفـي تـونس وجد المملوك مأواه بقصر الباي، حيث تلقى التعليم الذي كان يعتبر ضـرور يا لمن سيكون عضوا من حاشية الطبقة الحاكمة. وحذق العربية، وهـي لـغة تـعلمها في استنبول وأتقنها فيما بعد كل الإتقان، محتفظا طيلة حياته بحذق اللغة التركية. وبالإضافة الى العربية لقن العلوم الإسلامية التقليدية، كالتفسير والحديث والتاريخ. ولا بد أنه حفظ القرآن عن ظهر قلب. ومع هذا فملاكه كان الجيش.

الجهود الرامية الى التعصير في عهد أحمد باي

لئن أصر أحمـد بـاي طيـلـة حيـاتـه عـلى رفض الإصلاحات التي كان السلطان يطـالـب بـإدخـالهـا، فـي الأيـالة، فإنه كان حر يصا على تجهيز بلاده بجيش عصري كذلك الذي نجده في استنبول.

ذلك أنه بعد الغاء جيش الانكشارية سنة 1827، حاول السلطان أن ينشىء في امبراطوريته جيشا يكون قادرا على أن يضاهي الجيوش الأوروبية.

ولم يقتصر التعصير على إدخال الأزياء الأوروبية، بل فتحت أكاديمية عسكرية أبـوابهـا فـي اسـتنبول سنة 1834. وكان يدرّس بها أساتذة من أوروبا الغربية. وبعد ذلك أرسل بعض التلاميذ الى عواصم أوروبية مختلفة للكرع من العلوم الحديثة.

ولم يـكـن الـسـلـطـان هـو العاهل الوحيد في العالم الإسلامي الذي حاول إرجاع بـلاده الـى قـوتها العسكرية. فقد سبقه الى ذلك محمد علي (1769ـ1849) تابعه بمصر الـذي أرسـل بعثة من الطلبة الى باريس، ابتداء من سنة 1826، وقد تبين أن جيوش محمد علي متفوقة على جيوش السلطان، أثناء حملاته على الشام (1831ـ1840).

أمـا تـونـس الـتـي كان لها ـ بصفة عامة ـ إطلاع واسع على ما يجري في الشرق، فـإنهـا كـانـت تـتابع هذا التعصير عن كثب. وفي سنة 1830 أعجب سكان صفاقس بـالأزيـاء الأوروبـيـة التي كان الجنود المصريون يرتدونها عندما توقفوا بصفاقس في طريقهم الى الجزائر.

وكان أمل أحمد باي ـ وهو المعجب بنابليون بونابرت كل الإعجاب ـ أن يكون له

جيش عصري يضاهي - على الأقل - جيش الإمبراطورية ومصر. ولما لم يعد للإنكشارية أي دور في الايالة [التونسية] منذ سنة 1816، فإن الباي قد اكتفى، أوّلا وبالذات، بالجند غير النظاميين. ثم شرع في إنشاء جيش نظامي حتى أصبح يَعُدّ في أوج قوته 16.000 جندي من المشاة. وكان أغلب هؤلاء الجنود من الساحل والوطن القبلي، وهما منطقتان سكانها من أهل المدر. والى جانب هؤلاء المشاة، انشأ الباي كتيبة نظامية من الخيالة وهي صفوة جنده. معولا على أن يعتمد في حالة الحرب الجند غير النظامي.

وسعيا وراء العناية بالجيش قام أحمد باي بإحداث - أو إعادة تنظيم - مطحنة ومخبزة ومدبغة، ومسبكة للمدافع. أما أهم هذه المصانع فهو مصنع المَلْف بطبربة، الذي كان يستمد طاقته من نهر مجردة. وكان إطاره من الفرنسيين، وكانت تستعمل فيه أنوال مستوردة من انقلترا.

إلا أنه رغم ما صُرف من جهد كبير لم يقدر قط على تجهيز الجيش كما ينبغي، لا سيا في مجال التسليح الذي ظل نقطة الضعف، واكتفى الكثير من الجنود ببندقيات قديمة، مستوردة من أوروبا.

ولا شك أن الأرقام الرسمية التي كانت تقدمها الإدارة تفوق العدد الحقيقي للجنود الموجودين في الميدان. ولما كان الحماس للخدمة العسكرية غير متوفر فقد كان التجنيد اعتباطيا، وكانت فترة الخدمة غير محددة. ثم ان الجنود الذين كانوا يقبضون أجورهم دوما بصفة غير منتظمة لم يكن يعوزهم الدافع الى الهروب. ولم ينس هذا الباي البحرية أيضا.

وقد احتاجت تونس الى إطارات أجنبية لتكوين جنودها الجدد، شأنها في ذلك شأن استنبول والقاهرة. فمن سنة 1842 الى سنة 1855، أقامت بعثة عسكرية فرنسية في تونس لمساعدة الباي.

ولم يكن ضباطها هم العسكريون الفرنسيون الأوائل الذين قدموا الى تونس :

ففي سنة 1831، أي أثناء حرب الجزائر، الحقت فرنسا استاذين بتونس لمدة محدودة.

وبعد سفرهما استقدم الباي أشخاصا كثيرين لمساعدته في هذا العمل الشاق. وقد كان منهم كاليقاريس الإيطالي (1808-1871) الذي كان من أركان حرب الجيش العثماني أثناء الحملات الأولى بالشام ضد محمد علي، وظل طوال ثلاث عشرة سنة مدير المكتب الحربي [المدرسة الحربية] بباردو التي افتتحها أحمد باي في 5 مارس 1840.

كان الهدف من هذه المدرسة هو تلقين طلبتها «ما يلزم العسكر النظامي من العلوم، كالهندسة والمساحة والحساب وغيرها، وتعليم اللغة الفرنسية، لأن أكثر كتبها مدونة بهذه اللغة» (27)

وبالإضافة الى هذه العلوم «التي هي آلة التقدم الحقيقي» (28) فإن اللغة العربية والإسلام مدرجان في البرنامج.

إن معلوماتنا حول هذه المدرسة قليلة نوعا ما. وكان قصد الباي جعلها مضاهية للاكاديميتين العسكريتين باستنبول والقاهرة. ولكننا نشك في توصله الى ذلك، لأن مستوى التعليم يبدو متدنّيا الى حدٍّ ما.

ففي سنة 1844 ذكر أحد الملاحظين «أن هذه المدرسة لا يُتعلم فيها شيء» (29). ولم تكن تعد آنذاك إلا أربعين طالبا.

ولم يجد تافرن (1819-1861) الضابط الفرنسي الذي تولى إدارتها سنة 1855 إلا 22 طالبا سنهم من 25 الى 26 عاما، بقوا في المدرسة ما معدله 15 أو 16 سنة ومع ذلك ظلوا يجهلون حتى رسم لغتهم (30).

وفي بداية 1861 كان حوالي مائة طالب يتلقون بها دروسا. ثم انحطت مدرسة باردو الحربية بعد موت تافرن، وأغلقت أبوابها سنة 1869.

ولئن كان من تلاميذ هذه المدرسة اثنان، سيتوليان الوزارة في الايالة، وهما

27) الاتحاف 4، ص 36

28) المصدر نفسه 4، ص 37

29) د. وهـ. باي تونس، مجلة الشرق 4 (1844)، 91 [بالفرنسية]

30) مارتي تاريخ البعثة الفرنسية الى البلاد التونسية، المجلة التونسية (1935)، 232 [بالفرنسية]

حسين، ورستم (متوفى سنة 1886) (31)، فإن تأثيرها كان محدودا. ولن نجد فيما بعد طلبة آخرين من قدمائها تمكنوا من تولي وظائف هامة خارج الجيش والبحرية.

ففي القطاعات الأخرى، كان هناك تفضيل للذين تلقوا دراساتهم بالزيتونة، وهي الجامعة التقليدية.

وكان يمكن لحسين ولرستم - وهما مملوكان ذكيّان مقتدران - أن يكونا لامعين في حياتهما حتّى وإن لم يتردّدا على المدرسة الحربية.

وكانت أهمية المدرسة الحربية تتمثل، أولا وقبل كلّ شيء، في الدور الذي لعبته في مستوى إدخال العلوم الحديثة التي كان تعليمها ضروريا لتكوين ضباط جدد. ولهذا الغرض ترجمت الى العربية كتب فرنسية تعالج مسائل عسكرية. وعلى مرّ السنين بلغ عدد هذه الكتب حوالي الأربعين. ولكن لم يطبع إلا العدد القليل منها، لأن المطبعة العربية لم توجد في تونس إلا سنة 1860.

وفي البداية كانت الطريقة المتبعة للترجمة كالتالي :

كان «**كاليڤاريس**» يشرح النص بالفرنسية لاثنين من تلاميذه، وهما يتوليان الترجمة الى العربية، وكان محمود قابادو، بدوره يراجع هذه الحصيلة و يصلحها، وهو أستاذ العربية والشريعة بالمدرسة. وكان حسين أحد ذينك التلميذين (32).

محمود قابادو

ولد محمود قابادو بتونس سنة 1812. وفي شبابه هاجر الى طرابلس الغرب، وقضى بها سنوات عديدة دخل خلالها الطريقة المدنية. وعندما عاد الى مسقط رأسه، أخذ يدرس به لمدة معينة، ثم قصد استنبول حيث تعرف على شيخ الإسلام عارف باي، وهو من أنصار «**التنظيمات**»، وقد شغل بها خطة استاذ الفلسفة النظرية بجامع استنبول (33) ودرس - من جملة ما درس - البيضاوي، وهو مفسر للقرآن متوفى سنة 1286م.

31) ترجمته بڤانياح، اصول، 83 تعليق وصميدة، خير الدين 114، تعليق
32) مونشيكور، وثائق تاريخية حول البلاد التونسية، 292 [بالفرنسية]
33) نفس المصدر، 298

وفي سنة 1842 التقى هناك بابن أبي الضياف الذي تدخل في شأنه. فرجع قابادو الى تونس، وعُين أستاذ العربية والإسلام في المدرسة الحربية. وقد كان أيضا مدرسا بجامع الزيتونة.

وكان الى جانب ذلك الشاعر الذي يحظى بإعجاب أبناء جيله.

وقد عين قاضيا بباردو سنة 1861 ؛ ومفتيا مالكيا سنة 1868، وتوفي سنة 1871 (34).

وكان قابادو أول تونسي اجتهد في إقناع أهل ديانته بقبول العلوم الحديثة، وذلك في مقال له يعود الى حوالي سنة 1850. حاول فيه أن يشرح لهم الأسباب التي أدت، حسب رأيه، الى قوة أوروبا آنذاك. وقد أدرج هذا المقال مقدمة لكتاب ترجم عن جوميني (1779 - 1869) والأغلب على الظن أنه «المختصر في فنّ الحرب» (35).

إن مرد قوة أوروبا حسب قابادو، هو اهتمامها - منذ أمد طويل - بالعلوم الصحيحة التي «فتحوا أبوابها بمفاتيح التجربة» (36). ويحق أن تنطبق عليهم الآية القرآنية التي تقول : (**يَعْلَمون ظاهِرًا من الحَياةِ الدُّنيا وهمْ عن الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ**) «سورة30 آية7»

واهتمَّ المسلمون أيضا بهذه العلوم في الماضي. وتدل على ذلك آثار ابن الهيثم (المتوفى سنة 1065م) وهو الرياضي، والفيزيائي العربي الشهير، ولكنَّ المسلمين غفلوا منذ زمن بعيد عن هذه العلوم، في حين تعلمها الأوروبيون وطوروها. فعلى المسلمين أن يتعلّموا مبادئ العلوم الصحيحة من جديد، إذ الإسلام يقرّ هذا الأمر، لأنه لا يستقبح المكتشفات التي يقوم بها غير المسلمين. والرسول نفسه كان قدوة في ذلك. فقد وافق على أن يعمد المسلمون في إحدى الغزوات الى الخنادق والمقالع. وهي أسلحة لم تكن معروفة عندهم فيما قبل. فعلى المسلمين أن يتذكروا الآية :

---

34) ترجمته في النيفر، عنوان الاريب 2،127 - 130 وابن عاشور، اركان النهضة، 5 - 10

35) قابادو، ديوان 2،33 - 60، صدر كتاب جوميني بباريس سنة 1838 ولم نعثر على الترجمة نفسها.

36) ديوان 11،41

﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَا اسْتَطَعْتُمْ مِن قُوَّةٍ﴾ «السورة8ـ60» وعليهم أن يستعملوا ضد أعدائهم أحدث الأسلحة.

ولكن هذه الأسلحة هي نتيجة لمعرفة عميقة بالعلوم الصحيحة، ولهذا فعلى الشباب المسلم أن يقف نفسه على دراسة هذه العلوم. وإذا أخذ المسلمون بهذه النصيحة فإن عليهم أن يثقوا بهذه الكلمات التي أنزلها الله على رسوله : **﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وعمِلُوا الصالحاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ في الأَرْضِ كَمَا استخلَفَ الَّذِينَ من قبلِهِمْ﴾** «السورة24ـ55».

ولم يكن قابادو أول من شغلته هذه المسألة في العالم الإسلامي. فقد طرحت في تونس منذ سنة 1827 و1828 عندما شرع السلطان في تعصير جيشه بعد الغاء الانكشارية في استنبول، وراسل الباي في هذا الموضوع، فاستشار الباي علماءه وكان اغلبهم مؤيدا للقيام بتعصير الجيش، مستدلا على ذلك بأن الرسول نفسه سمح لأتباعه باستعمال أسلحة مجهولة. وقد عارضت هذا التعصير أقلية، مدّعية أن ذلك يستدعي دراسة لغات النصارى وكتابتهم (37).

وفي سنة 1834 ـ أي قبل صدور مقدمة قابادو ـ نشر رفاعة رافع الطهطاوي المصري (1801ـ1873) كتابه «تخليص الابريز، في تلخيص باريز» (38). فقد عاش في العاصمة الفرنسية مدة خمس سنوات بصفته إماما لمجموعة من الطلبة الذين أرسلهم محمد علي الى عاصمة فرنسا. وقد روى في هذا الكتاب الممتع تجاربه بأوروبا، وحاول، من جملة ما حاول، أن يقنع أهل ديانته بوجاهة قرار صاحب مصر بإرسال بعض رعاياه الى الخارج لدراسة العلوم الصحيحة. وهو يرى جواز ذهاب المسلمين الى أوروبا للدراسة. اليس من أحاديث الرسول **«اطلب العلم ولو بالصين»** (39). وليس غرض محمد علي إلا إعادة مجد الإسلام القديم، وإعادة العصر الذي كان فيه المسلمون يفوقون الأوروبيين في جميع ميادين العلم، كما يعترف

---

37) محمد الطيب بن أحمد بن علي بن سلامة، التاريخ المسمى بالعقد المنضد في اخبار مولانا المشير الباشا أحمد، تونس، دار الكتب الوطنية، مخطوط عدد 18618 ـ 113 ـ 114.

38) تخليص الابريز في تلخيص باريس، 1834 ـ 1905 (3)

39) تخليص (3)، 10.

بذلك الأوروبيون أنفسهم. فليس في هذه الإقامة بالخارج للدراسة ما يُذمّ، شريطة أن لا يفقد الطلبة إيمانهم.

ولما كان كتاب الطهطاوي معروفا بتونس، فليس مستبعدا أن يكون قابادو قد قرأه واطلع على هذه الأفكار. ولم تطبع مقدمته لكتاب جوميني التي كتبها على الأرجح في عهد أحمد باي إلا بعد موته. ولئن اقتصر تأثيره على الايالة فقط فلقد كان تأثيرا عظيما، إذ طبع ـ وهو الأستاذ بالمدرسة الحربية وبالزيتونة ـ جيلا بأكمله من المثقفين التونسيين.

مسيرة خير الدين العسكرية

لا بدّ أن الجو الذي كان سائدا في المدرسة الحربية، والتفتح الذي كانت توفّره، أثّرا على خيرالدين الشاب المملوك. وإذا لم يكن تلميذا بمدرسة باردو، مثل حسين ورستم (40)، اللذين هما من أترابه، فلا شك في أنه تجاذب أطراف الحديث مع قابادو والأساتذة الأوروبيين المرتبطين بهذه المدرسة، ومنهم يكون قد اكتسب انطباعاته الأولى عن عالم أجنبيّ ساحر، سيهتمّ به طوال حياته. وهم الذين لقنوه الفرنسية ومبادئ فن الحرب العصري.

وفي القصر، حيث تلقّى تعليما أكثر تقليدية، سرعان ما لفتت خصاله الأنظار اليه. ولهذا طوى المراحل بسرعة في مسيرته. فوجد مثل أغلب المماليك مكانه في الخيّالة. وهو سلاح النخبة الذي أحدثه الباي سنة 1839 أو 140. وكان أفرادها كلهم من المماليك، إذ أقصي عنها أبناء البلاد الأصليون (41).

وبعد أن التقينا بخير الدين لأوّل مرّة وهو رئيس فوج سنة 1840، وجدناه سنتي 1842ـ43 ملحقا بإدارة الخيّالة (42). اذ صار رئيس سريّة في فيفري 1842، ثم ارتقى الى رتبة بمباشي في أوت 1845، وأمير آلاي في أكتوبر 1846 ؛ ثم سمّي في جوان 1850 أمير لواء وقائدا للخيالة خلفا لأحمد ؛ الأخ المتوفى لمصطفى خزندار. وفي أكتوبر 1853 رقي الى رتبة فريك [فريق]، وهي أعلى درجة في الجيش بعد الباي

40) لم يذكره ابن أبي الضياف من قدماء تلامذة المدرسة، اتحاف 4،37.
41) اتحاف، 4، 31.
42) ارشيف 84 ـ 9

(43). وكانت له صلات رسمية مع المدرسة الحربية، بصفته قائد الخيالة، فيما يخص تدريب سلاحه (44). وبما أن الخيالة معسكرة بمنوبة، شمالي العاصمة، فإن خيرالدين بنى فيها قصرا.

ومرّت مسيرته العسكرية بدون أحداث جسام، لأن الايالة لم تعرف في هذه الفترة اضطرابات كبيرة. ولم يقم خيرالدين - حسب علمنا - بدور يذكر إلا أثناء حادث لم تتدخل الخيالة فيه. وصورته أن حرس «**عسكر زواوة**» في باردو تمرّد في سبتمبر 1849، لأن ضابطا كبيرا لم يخصص له المكان المعتاد أثناء الاستعراض المنتظم بمناسبة زيارة الباي الى باردو، ونتج عن ذلك [التمرد] موت أحدهم» فتحصن عسكر زواوة بالشكنة، فأمر أحمد باي بقنبلة المبنى الذي كانوا يوجدون فيه. ولكن وزير الحرب مصطفى باش آغا، - وهو الوزير إلى سنة 1862 والمتوفى سنة 1867(45)- ومعاونه خيرالدين، ترددا في تنفيذ أوامر الباي وجعلا المسألة تتمطّط. وغرضهما هو إنقاذ الأرواح، وعدم إدخال الهلع في العاصمة بإحداث الضجيج بالليل. ومن الغد انتهى الحادث بتسليم المتمرّدين أنفسهم. وتمّ إعدام ستة من عسكر زواوة هؤلاء بإذن الباي الذي رفض الاستماع الى شكواهم (46).

وفي السنة الموالية، كان خيرالدين هو المسؤول عن وضع **المحمّدية** في الحجر الصحي (كرنتينة) وكان قصر أحمد [باي] في جنوب العاصمة... وبدأ وباء الكوليرا ينتشر في الجهة، في أواخر ديسمبر 1849، ولم يزُلْ إلا في خريف 1850. وكان يصل عدد ضحاياه بتونس، في أوج إصابته، مائتين في اليوم. ولمّا خاف الباي من أصابته بهذا الوباء لزم في هذه الفترة، كرنتينة قصوره المختلفة، عن طواعية، وأقام مدّة بالمحمديّة. ثم لما فشا وباء الكوليرا بها انتقل الى قصر آخر. وكانت عزلته تامة الى حد أن شاع الخبر بأنه رحل الى الخارج.

ونجا الباي ووزراؤه من هذا الوباء، بينما تفشّى في الجيش - وخاصة الخيالة - تفشيا ذريعا. وأمر أحمد بسدّ الفراغ، ولكن وزراءه عارضوه، متعللين بأن البلاد في

---

43) خيرالدين، مذكرات، 19 تعليق.

44) ارشيف 847 - 166

45) ترجمته بالاتحاف 8، 145 - 147

46) اتحاف، 4، 127 - 128

حاجة - في ذلك الوقت - الى العملة أكثر من الجند. فإذا كثرت الانتدابات نقصت الأيدي العاملة في الاقتصاد، ولحق الضرر بالبلاد.

وتلقى خيرالدين الإذن بتنفيذ أمر الباي. فدخل بعدد الجند المطلوب ولكنه سمح لنفسه بأن يلاحظ للباي أنه اضطرّ الى التخلي عن الجهات التي انتشر فيها مرض الكوليرا، وتركها خالية من الرجال (47).

بقي خيرالدين عدّة سنوات معينا عند الباي. وفي هذه الخطة تمكن - لأول مرة - من الاطلاع بنفسه إلى حد الانبهار على عجائب أوروبا.

ذلك أن الباي غادر في 5 نوفمبر 1846 التراب التونسي في زيارة يؤديها لأوّل مرّة باي الى رئيس دولة أخرى، إذ ذهب الى باريس ليستقبله «لوي فيليب» استقبال ملك مستقِلّ وكان في نيته الذهاب الى لندن، ولكن **الملكة فيكتوريا** كانت لا تريد استقباله إلا بحضور السفير العثماني في العاصمة الانقليزية، وهو شرط لم يكن مقبولا من الباي. وكان يوجد ضمن أتباع الباي في رحلته، مصطفى خزنه دار، وابن أبي الضياف، وأغلب الوزراء الآخرين. أما خير الدين فكان هو الذي تولّى شؤون الإنفاق أثناء هذه الزيارة.

ولا بدّ أن هذه الرحلة كانت بالنسبة اليه بمثابة اكتشاف عالم عجيب. ولا شك أنه كان في مثل حماس ابن أبي الضياف الذي وصف هذا العالم بعبارات ملتهبة (48).

وفي تولون زار الباي وحاشيته الترسخانة والمستشفى. ولما وصلوا الى باريس استقبلهم ملك الفرنسيين.

وأثناء إقامة التونسيين بالعاصمة الفرنسية زاروا قبر **نابليون**، والمكتبة الوطنية بمخطوطاتها العربية، ومتحف النقود، وهناك سُلِّموا ميدالية ضربت خصيصا لهم. وعلاوة على ذلك حضروا عرضا عسكريا، ومسرحية. ثمّ توجهوا الى «سيفر»، وزاروا حدائق الحيوانات والنباتات، ومدرسة «البوليتكنيك».

---

47) نفس المصدر 4، 136، 137

48) نفس المصدر 4، 96، 110.

أما السهرات فقد خصصت للمآدب عند الوزراء والشخصيات الفرنسية، فكان «خيرالدين» **ضيفا على وزير البحرية والمستعمرات.**

وانبهر التونسيون قبل كل شيء بالازدهار الذي لاحظوه في كلّ مكان أثناء رحلتهم. فكانت تثير إعجابهم حركة المرور النشيطة في الطرقات، والمباني الجميلة الموجودة حتى في القرى، والضيعات المزروعة بإتقان. ورغم ما ينوء به الأهالي من عبء الضرائب فإنهم لم يصادفوا في أي مكان مجالا للشكوى. وحسب ابن أبي الضياف كان الفرنسيون مستعدين لدفع هذه الضرائب، لأنهم يعرفون أن هذه الأموال ستصرف لتحسين حالهم (49).

سياسة أحمد باي

كان للجيش والبحرية مكانة مفضلة في سياسة أحمد باي. فلقد اهتمّ بهما اهتماما متواصلا من دون أن يهتم بالمصاريف. غير أنه من المشكوك فيه أن تكون الايالة في حاجة حقيقية لقوات مسلّحة كبيرة. إذ كان لها جاران، فرنسا في حدودها الغربية، والامبراطورية العثمانية في الجنوب الشرقي. ولن يكون في إمكان التونسيين أن يقاوموا آنذاك مقاومة طويلة هجمة واسعة النطاق يقوم بها الفرنسيون. وكان القوم مدركين لذلك في تونس. وكانت سياسة الباي إزاء فرنسا واضحة دائما. فهو لا يألو جهدا لضمان حسن الجوار، غير مستنكف من الاستعانة بالحكومة الفرنسية لمقاومة ضغوط الباب العالي، بينما كانت العلاقات مع استنبول متوترة أثناء تلك الفترة.

فلقد أثار احتلال الجيوش العثمانية، عسكريا، طرابلس سنة 1835 كبير التخوفات في تونس. فكان الباي يتوجس خيفة من أن يكون الباب العالي بيّت للايالة نفس مصير طرابلس. أو يكون بصدد البحث عن تعلّة لتعويضه بوالٍ آخر يوجه رأسا من استنبول.

وكانت تزيده قلقا طلبات السلطان المتكرّرة التي تحثه على إدخال الإصلاحات، ودفع الاعانة.

---

49) نفس المصدر 4 ـ 99.

وكانت مساندة فرنسا للباي في مقاومته لضغوط الباب العالي مضمونة سلفا، لأن باريس تخشى أن تظل تونس محكومة رأسا من استنبول، فتكون جيوش السلطان منتصبة في الحدود الشرقية للجزائر. ونتج عن ذلك حلف حتّمه الواقع. لذلك عندما شاع الخبر، سنة 1836 ان الباب العالي نوى إرسال اسطوله الى الايالة [التونسية] لم تتردد الحكومة الفرنسية في إرسال عمارة تمخر المياه التونسية. وفهمت استنبول هذا التحذير، واقتصرت فيا بعد على سلوك سياسة أكثر دقة إزاء الباي مع أنها متواصلة. وكانت غاية الباب العالي دائما هي دعم الروابط الموجودة بين السلطان والباي.

وفي سنة 1840 تحصّل الباب العالي على نتيجة أولى. ذلك أنه وصل في تلك السنة الى استنبول وفد تونسي أرسله أحمد باي ومهمّته إبداء الرغبة في أن يُسند الى الباي، لقب «مشير» وقد كان الى ذلك التاريخ يحمل اللقب العثماني «فريك» [فريق]. وقبل هذا التاريخ، كان السلطان أسند الى والي طرابلس رتبة مشير، فلم يتحمل أحمد [باي] أن يكون في نظر الباب العالي أقل رتبة من جاره الذي هو مجرّد وال على مقاطعة من مقاطعات الامبراطورية. ولم يصْغ الى نصائح من كان يقول له: ان مثل هذا الطلب يتضمن الاعتراف بسيادة السلطان.

وبعد ذلك بخمس سنوات وصل - مرّة أخرى - الى استنبول مبعوث من الباي. وكان الغرض من ذهابه هذه المرّة هو التفاوض في موضوع تهديد الجيوش العثمانية باحتلال جزيرة جربة انطلاقا من طرابلس.

وفعلا فلقد كان خيّم في ذلك التاريخ جوّ من الخلاف بين الباي والباب العالي.

فالباي رفض قبول أوراق اعتماد القنصل النمساوي في تونس لأنّه لم يرسل من الحكومة في فيانّا، ولكن من السفير النمساوي المقيم باستنبول. فلم يقبل أحمد باي هذه الطريقة التي تجعله يعترف هكذا بأن الايالة جزء من الامبراطورية. وكانت نتيجة هذه البعثة فوق المؤمل، إذ عين السلطان أحمد باي بايا مدى الحياة، وأقلعَ عن مطالبته بدفع الاعانة السنويّة. ومنذ ذلك التاريخ لم يعد الباي يتصل - مثلما كان في الماضي - برسائل سنوية ممضاة من السلطان تعيّنه واليا على مقاطعة من الامبراطورية لفترة سنة جديدة. وأقلع الباب العالي منذ 1842 عن المطالبة بإدخال الإصلاحات في الايالة.

وهذا الانتصار كان غير منتظر، خاصة أنه يتعلق بتنازل من جانب واحد هو جانب السلطان، وذلك لا يتماشى مع سياسة الباب العالي المعتادة، التي كانت تحرص دائما على دعم الروابط بين السلطان والباي. والأرجح أن السلطان رضي بذلك خشية أن تقطع تونس هذه الروابط التي بلغت، بعدُ، حدّا كبيرا من الوهن.

وفعلا كانت هناك علامات توحي بأن أحمد [باي] خامرته في تلك الفترة فكرة إعلان الاستقلال والسيادة الوطنية على تونس.

ولما شاع الخبر عن العدوان العثماني على جربة ضمن له القنصل الفرنسي مساندة باريس ضد نوايا الباب العالي. وأثناء هذا اللقاء نفسه تلفظ القنصل بكلمة «الاستقلال» لولا أن الباي ومستشاريه أرادوا تجنب حادث فجائي، وخيروا انتظار رسالة رسميّة من الحكومة الفرنسية تؤيد كلام ممثلها. ولكن الحكومة الفرنسية، لئن كانت متفقة مع سياسة قنصلها بتونس، تراجعت، خوفا من النتائج التي قد تحصل على الصعيد الدولي من جراء مثل هذه الرسالة. ولهذا سكتت.

وتعرّض الباي أثناء زيارته الرسميّة لفرنسا الى هذا الموضوع، في محادثة خاصة مع لوى فيليب. واقتصر الملك على القول بأن الإعلان عن الاستقلال يظهر أنه الآن سابق لأوانه. ولكن يحقّ للباي أن يعتمد على مساندة فرنسا للإبقاء على الوضع الحالي (50). وكان أحمد ورجال دولته يتحلون بقسط من الواقعية جعلتهم يتصورون أن مشروع الاستقلال يكون ضربا من الأوهام إذا لم يعتمد على المساندة الفرنسيّة.

ولربّما كان في إمكان القوات العسكرية التونسية التصدّي لهجوم عثماني عن طريق البرّ أو البحر. غير أن أحسن دفاع ضدّ طلبات الباب العالي الملحة هي موقف فرنسا الواضح. فاستنبول لن تجازف أبدا بمواجهة باريس في شأن البلاد التونسية.

ومع هذا فليس من الغريب البتة أن يعمد أحمد باي الى تدعيم القوات العسكرية التونسية. فلم يكن مغرما شخصيا بالجيش ومناوراته، بل كان له ميل الى الأبهة يدفعه الى ذلك الاقتداء بمصر واستنبول، إذ أن السلطان، ومثله محمد علي، بوّءا قواتها العسكرية المكانة المرموقة، في نطاق سياستها المتجهة نحو التعصير. لذا لم يكن يسع أحمد [باي] أن يتبع سياسة مغايرة.

---

50) نفس المصدر، 6، 17، 18.

وكان يمكن للتجربة التونسية أن تكون مثمرة، إذ أن لها جوانب إيجابية.

فمن جهة كانت المدرسة الحربية توفّر تعليما عصريا، وإن كان ، ـ دون ريب ـ ناقصا، ولكنه تخلص من اتّباع تقاليد عقيمة.

ومن جهة أخرى كان يمكن للمؤسسات المحدثة للإضطلاع بالتعهد في صلب الجيش النظامي ـ وأولها دار صناعة الملف ـ أن تصبح نواة لتعصير اقتصاد البلاد.

غير أن التجربة التونسية كانت في جملتها سلبيّة. ذلك أن اقتصاد الايالة لم يكن في إمكانه تحمّل طموحات أحمد [باي]، اذ كانت القوات المسلحة تبتلع حوالي ثلثي المداخيل ـ مثلما كان الأمر في مصر، حيث كان الجيش يلتهم أيضا 60 بالمائة من الميزانية ـ بينما لم تشهد البلاد أثناء هذه السنوات ازدهارا اقتصاديا من شأنه الزيادة في مداخيل الدولة، بل بالعكس كان عهد أحمد باي بالنسبة الى البلاد التونسية فترة تدهور على الصعيد الاقتصادي. فالصناعات التقليدية تقلصت، وتناقصت المساحات المزروعة. وتشهد على ذلك صفحات دفاتر الدولة *البيضاء*. ومع هذا، فعندما سأل خيرالدين يوما ابن أبي الضياف : لماذا لم يعلم الباي بالوضع ؟ أجاب هذا الأخير : انه سعى الى ذلك ولكن الباي لم يرض عن تدخله (51).

وبعد وباء الكوليرا سنة 1850 كان موسم زراعي رديء واحد ـ وهو موسم سنة 1852 ـ كافيا لجعل عمل عهد كامل ينهار. وتأخر دفع رواتب الجنود ـ مدة ستة أشهر ـ أجبر الباي على طرد نصف عدد جنوده،، والإعلان عن عدم دفع المبالغ المطالب بها لفائدتهم. وكان للمؤسسات المعدة لتعهد الجيش نفس المصير، إذ رجع الأعوان الفرنسيون العاملون بمصنع طبربة الى فرنسا، مع ديون سنتين، من مبلغ الأجور. وتوقف المصنع عن الإنتاج.

وانتقد ابن أبي الضياف فيما بعد غلق هذه المؤسسة، وحسب رأيه يمكن مواخذة أحمد [باي] على أنه لم يراع مصالح البلاد إلا على المدى القصير. فإنه لم يدرك أنه في إمكان هذا المصنع أن يغني البلاد التونسية عن توريد «الملّف» من الخارج، فأهمل ما ينجرّ عن الاستثمار على المدى الطويل من ربع. وكان عليه الاستيحاء من

---

51) نفس المصدر، 12، 146.

الأوروبيين الذين يختّرون الاستقلال الاقتصادي على الربح الفوري. وكان ذلك «سببا من الأسباب الأساسية لثروتهم» (52).

وفي نفس السنة ـ أي 1852 ـ ساءل الحكام التونسيون أنفسهم بصورة واضحة : هل ان الايالة في حاجة حقّا الى قوات مسلحة هامة ؟ وكان وزراء أحمد [باي] أظهروا بعض الشكوك في هذا الشأن سنة 1850، بعد وباء الكوليرا، وفي هذه المرة كانت قلة الأموال تغذي شكهم بله معارضتهم لوجهة نظر الباي الذي لم يكن يلقي بَالًا لأمر الخزينة، وهو المشغول بجيشه قبل كل شيء. وأعلن وزير الحرب مصطفى باش آغة، وزميله وزير البحرية محمد خوجة (المتوفى سنة 1857) أن المهمة الأساسية للجيش هي السهر على أمن البلاد الداخلي، والجيش حسبهما أكبر بكثير من هذه المهمة. وليست البلاد التونسية في حاجة على الصعيد الدولي الى جيش هام إذ الاتفاقيات بين الدول تعدّ الآن هي قاعدة السياسة الدولية. وأيّد جوزيب راف (1795ـ1862) وزير الشؤون الخارجية (54) هذه النظرية، مؤكدا أن البلدان الأوروبية لا تُبقي تحت السّلاح إلا عددا قليلا من الرجال (55). واضطرّ الباي الى مجاراتهم في رأيهم لضيق ذات اليد.

وإذا كان هؤلاء الوزراء المقتصدون لهم من الشجاعة ما مكنهم من معارضة رأي أحمد [باي]، فلأنهم يعرفون أن مصطفى خزنه دار كان يساندهم. فلولا دعم هذا الوزير الأكبر ذي النفوذ القوي، لما جنحوا الى هذه المخاطرة. ورغم أن مصطفى خزنه دار المجبول على الربح كان يعتبر دائما الجيش مصدرا لا يستهان به لتنمية ثروته الشخصية، فإنه اضطرّ الى الالتجاء الى التنقيص من عدد الجند، لسبب بسيط، وهو أن الخزينة خاوية تماما.

ولم يدم التنقيص من المصاريف إلا سنة واحدة. ففي جويلية 1853 اندلعت حرب القرم، واغتنم الباي الفرصة لإعادة تنظيم جيوشه، وضمان تعهّدها، بالالتجاء الى وجوه جديدة من الإسراف لا حدّ لها.

---

52) نفس المصدر، 4،78.

53) اتحاف. 8. 102 ـ 103.

54) ترجمته في ڤانياج، اصول 28 تعليق و 30 تعليق.

55) اتحاف 4،147 ـ 148

إن هذه الحرب غيّرت من موقف أحمد [باي] تجاه الباب العالي تغييرا تاما. وبينما كان ـ الى حدّ هذا التاريخ ـ متحفظا، إذا به ـ في هذه المرّة ـ لم يظهر أي تردد عندما طلب منه السلطان عساكر لإعانته ضد روسيا ؛ ومع هذا فقد استشار باريس أولا. وبما أن فرنسا هي نفسها حليفة للسلطان في حرب القرم فإنها لم ترمانعا، وتمت تعبئة الجنود وإرسالهم الى استنبول، جانب منهم على متن سفن البحرية التونسية، وجانب آخر على سفن تمّ تأجيرها من الخارج. وجملة من شاركوا في هذه الحرب 8000 تونسي. كانت مأثرتهم الوحيدة هي المشاركة في استعراض أمام السلطان باستنبول في نوفمبر 1854، ولم تتح لهم الفرصة لمحاربة العدو، نظرا الى أن سلاحهم لم يكن كافيا بالمرة، فلم توكل إليهم إلا مهامّ تتعلق بالحراسة. ورغم هذا فإنّ نصف العدد فقط رجع إلى وطنه، ذلك أن الأمراض والمجاعات أهلكت البقية في معسكرات على طول ساحل البحر الأسود.

خيرالدين في باريس

كان الباي في حاجة الى المال لتجهيز هذه البعثة العسكرية. ولمّا لم يكن في الإمكان إيجاد هذا المال في السوق المالية المحلية تقرر الاقتراض من باريس. وكان الحديث قد سبق ـ منذ 1844 ـ عن قرض من السوق العالمية، ولكن لم تقع متابعة الأمر. وفي هذه المرة أوكلت المهمّة الى خيرالدين، فسافر الى العاصمة الفرنسية لغرضين اثنين :

- من جهة لعرض نفسه على فحص الاختصاصيين، من جرّاء إصابته بالرَّثْية (الروماتزم)، وهو الداء الذي بقي ملازما له طوال حياته.

- ومن جهة أخرى للتفاوض في شأن القرض.

وصل خيرالدين باريس في أواخر نوفمبر 1853، وهناك أجرى اتصالات مع المصرفيين. وبعد شهرين أبرم عقدً وقتي بين الحكومة التونسية وجمع من البنوك يقضي بصرف مبلغ قدره 20 مليون من الفرنكات. وهذه نتيجة سارة وفوريّة، خاصّة وأن تونس راسلت مبعوثها مرات عديدة، حاثّة إياه على الإسراع.

وكان العقد ينص على أنه لا يدخل حيّز التنفيذ إلا إذا انخفضت نسبة الفائض

في بورصة باريس، وهو في ذلك الوقت في ارتفاع ؛ حتى إن مبعوثا للسلطان كان يوجد آنذاك في باريس أيضا للبحث عن المال، قبل بذل 5٪، ولكن هذه نسبة غير مقبولة من خيرالدين. ولم تفض المسألة الى نتيجة لأسباب مجهولة. فرغم وصول «راف» الى العاصمة الفرنسية لإعانة خيرالدين فإنّ العقد لم يدخل حيّز التنفيذ بحال. ونحن لا نعرف إلا أنه وقع الحديث مرّة أخيرة بشأن هذا القرض في نوفبر 1854. أما المبعوث العثماني فكان أكثر نجاحا، وأمكن له ان يجد الأموال المطلوبة (56).

وكان دور خيرالدين في هذه المسألة غير واضح. فابن أبي الضياف عزا إليه نيّة عرقلة المفاوضات، ووضع بهذه الصورة على حسابه فشل المهمّة (57). وإذا كانت هذه التأكيدات صحيحة، فإنه من الأرجح أن لا يكون خيرالدين قد قام بذلك من دون مساندة أشخاص آخرين. ولعل مصطفى خزنه دار هو نفسه الذي أمره بعدم إبرام العقد نهائيا.

كان مبعوث الباي في تلك الفترة شابا لا يتجاوز سنّه الثلاثين. وكان مدينا في مسيرته في البلد الذي احتضنه لأحمد [باي]، وللوزير الأكبر، وهو بعد الباي أقوى رجل في البلاد التونسية. ومن المستبعد أن يكون عمد الى الوقوف ضد نجاح مهمّة يكون قد ساندها الرجلان حقيقة. وبالفعل فإنه قد يكون لمصطفى خزنه دار دواعيه الدافعة لعرقلة هذا القرض.

ومنذ صيف سنة 1852 أصيب أحمد [باي] بأنواع من الشلل الجزئي، وصار كل شيء ينبىء بأنه لن يغادر الفراش. وكان الوزير الأكبر عارفا بأنّ خلف أحمد سيكون مقتصدا أكثر منه. وبما أن خزنه دار لم يقدر على الوقوف علانية ضدّ سياسة الأبهة الباهضة التكاليف المتوخاة من الباي الذي لا همّ له إلا إبراز عساكره، فإنه مال إلى طريقة المناورة الديبلوماسية السرية، وذلك بالعمل على إفشال البعثة المالية. وهكذا كان يريد ربح الوقت. ولكن الباي الذي لم يتوف إلا في 30 ماي 1855 أراد الوصول الى غاياته مهما كانت التكاليف.

---

56) وثائق محمد الصالح مزالي، رسائل راف ومصطفى خزنه دار الى خير الدين، خير الدين، مذكرات، 258، تحدث عن قرض قدره 20 مليون فرنك بـ 12 بالمائة.

57) إتحاف 4، 156، 157

وللحصول على المبالغ التي لم يوفّرها القرض، **جمع أحمد حليّه وحليّ مصطفى خزنه دار، وزوجته، وهي أخت للباي، وأرسلها الى خيرالدين ليبيعها (58).** وفي هذه المرّة عمد المبعوث الى تمطيط المسألة، وكلف من يقوم بتسعير الحلي في باريس ولندن. ولمّا وجد أن الثمن المعروض منخفض جدّا، طلب تعليمات إضافية من تونس. وأخيرا، وعندما تلقى أمرا من تونس ليبيعها حالا مهما كان الثمن، **أبرم صفقة بمبلغ قدره مليونان من الفرنكات. وصرف هذا المبلغ لشراء تجهيزات حربية.**

أما **محمد باي** خلف أحمد، فإنه أذن بالكف عن كلّ سعي يهدف الى اقتراض المال. فهو لا يهتمّ البتّة بالجيش. ولذا غادرت البعثة الفرنسية تونس في أول عهده. فحسب الباي الجديد أن المجد الحقيقي لأي ملك لا يكمن في جيش قويّ، بل في ازدهار البلاد. فالجيش الكبير تكاليفه باهضة، وإذن فلا فائدة منه في دولة لا مهمة له فيها إلا ضمان الأمن داخل الحدود. فالقوى العظمى تفضّ الآن مشاكل العالم حسب القانون الدولي (59).

و بعد توليه الحكم، بعث الى استنبول ما بقي له من جند، أي 1800 عسكري، ومن تجهيزات، مساهمة في حرب القرم. ولما عادوا الى الايالة كان للأحياء منهم شرف القيام باستعراض أمامه، ثمّ تم تسريحهم بدون إعطائهم أية إعانة.

ولم يكن عدد الجيش التونسي على امتداد عهده أكثر من 4.000 رجل من الجيش النظامي، وكتيبة من الخيالة.

وهناك تفسير ثان لفشل بعثة خيرالدين بباريس. وهو أن القرض إن لم يبرم فليس نتيجة للمناورات التونسية، بل من جرّاء قضية كانت تتخاصم فيها الحكومة التونسية مع مواطن فرنسي. و بالفعل فإنّ **مصطفى خزنه دار بعث في 16 فيفري 1854 رسالة الى وزير الشؤون الخارجية الفرنسيّ يعلمه فيها بأنه عيّن خيرالدين ممثلا للباي في هذه القضية.** والعقد الوقتي المشار إليه آنفا لم يبرم الا قبل ذلك بشهر وبما أن رخصة الحكومة الفرنسية لازمة لإبرام هذا القرض، فن الممكن أن

58) نفس المصدر

59) نفس المصدر، 4، 256.

الحكومة الفرنسية خيّرت انتظار نتيجة هذه القضية قبل الموافقة. و بالفعل فالأمر لا يتعلق بمجرّد خلاف. فالمتهم لم يكن رجلا بسيطا، والمبالغ المطالب بها من الطرفين لم تكن قليلة الأهميّة. فتونس تطالب بحوالي 50 مليون فرنك. والخصم قدّم مطلبا في نفس المبلغ. ومن الواضح أنّ خاسر القضية يصبح غير قادر على الوفاء بما عليه.

والمتهم في ذلك الوقت لم يكن متع بالجنسية الفرنسية إلا منذ مدّة قليلة نظرا الى أن تجنّسه تمّ في سبتمبر 1853 بأمر امبراطوري، وهو يدعى **محمود بن عياد** (حوالي 1810-1880) (60)

ولد بتونس وأصبح منذ سنة 1847 شريكا لمصطفى خزنه دار، و بفضله أخذ «لزمات» الحكومة التونسية كلها. فكان يرجع إليه بالنظر ما لا يقل عن 70 ضيعة واختصاص للدولة، مثل لزمة الآجر والجصّ والجيش.

وعلاوة على ذلك فقد كان المزوّد للقصر وللقوات المسلحة ومدير مخازن الدولة. وفي مهامه هذه كان يراقب - بتعاون وثيق مع الوزير الأكبر - جانبا كبيرا من تجارة البلاد.

وكان يسيّر البنك الوطني المحدث سنة 1847، والذي اختصّ بإصدار الأوراق المالية في الايالة.

فكانت أرباح الشريكين - اللذين لم يكونا لينسيا ثروتها الذاتية - مهولة.

ففي الفترة الواقعة بين 1847 - 1851 كانت هذه الأرباح تقدر بـ50 أو ستين مليون فرنك.

وفي سنة 1850 سافر ابن عياد الى باريس - وكان يملك مقر إقامة هناك - وغرضه شراء القمح الذي كان ينقص البلاد التونسية من جرّاء وباء الكوليرا. وبهذه المناسبة، التمس - سرّيا - لنفسه ولشريكه، الحصول على الجنسية الفرنسية التي قد تصلح لهما في حالة الغضب عليهما (61).

---

60) ترجمته في ڤانياج، أصول، 181 تعليق.

61) خير الدين الى فيليت، 27 أفريل 1875، المجلة التونسية (1940)، 100 [بالفرنسية]

وكانت الحالة في سنة 1852 حرجة. وبما أن القموح لا تفي بالحاجة بعد موسم حصاد رديء، فإنّ ابن عياد فهم أن الوقت حان للانسلال. فسافر الى فرنسا، ليبيع - رسميّا - رخص تصدير الزيت، و يشتري القموح بالمبلغ المقبوض. ولمّا وصل باريس في نهاية جوان 1852، بقي هناك متعللا بالاستشفاء. وهكذا لم يمكنه أن يرى مسقط رأسه مرّة أخرى.

وقبل رحيله الى باريس تحدّث طويلا مع وزير للباي وهو مصطفى صاحب الطابع (توفي سنة 1861). (62) عن وضع الايالة، مبيّنا له أن المداخيل لا تتوازن مع المصاريف. ففي كل سنة يجب توريد القموح التي تشترى برخص تصدير الزيت. والحكومة مضطرّة الى بيعها مسبّقا، وبالتالي بمبلغ أقلّ من ثمنها الحقيقي، لأن المشترين الأجانب الذين لا يستطيعون أن يعرفوا سلفا نتائج الموسم القادم، كانوا يريدون الاحتياط من مخاطر موسم رديء قد يمنع الحكومة من الوفاء بالتزاماتها.

وتناقش مصطفى صاحب الطابع في الموضوع مع الوزير الأكبر الذي لم يتجرّأ ليوضح للباي الوضع الحقيقي الذي عليه البلاد (63). ولم يتشجع الوزراء أن يبرهنوا لأحمد [باي] على أنه من الضروري التنقيص من المصاريف المخولة للقوات المسلحة، إلا بعد أن أصبحت مخازن الدولة فارغة.

وبعد رحيل ابن عياد، أمر الباي **وزيره الأكبر أن يطلب من خير الدين الاضطلاع بمسؤولية«بأحوال»(مخازن القمح)، ولكن خيرالدين اعتذر** قائلا: «إن أردتم منّي أن أباشر مثل ابن عياد فطبعي يمنعني من ذلك. وما بالذات لا يتخلف. وإن أردتم أن أباشر بما يقتضيه الحق والعقل ربما ينقص من دخلها نقص فادح يشين عرضي» (64).

وليس من الغريب أن يترك ملف القضية المعلّقة بابن عياد فلا يفتح بتونس إلا بعد عام ونصف من رحيله. فرغم تحذيرات والده الذي كان يؤكد أن ابنه لن يرجع، ورغم أن كل سفينة بخاريّة متجهة نحو فرنسا كانت تحمل أمتعته، فإن القوم خيّروا

62) اتحاف 8، 117 - 121

63) اتحاف، 4، 147

64) نفس المصدر، 4، 174

التعلّل بالأوهام، مدعين أن ما أصاب صحّته هو الذي اضطرّه الى البقاء في الخارج. ولكن أخبار تجنّسه أدخلت الحيرة في نفوس وزراء أحمد [باي] ومع هذا لم يجْرُؤ أحد على إخبار الباي المريض، بذلك، وهو الذي يعتبر ابن عياد أحد خدّامه الأعزاء. وأغلق البنك الوطني أبوابه سنة 1853، بعد التيقن من أنه كان في حالة إفلاس.

ولم تظهر أبعاد مسألة ابن عياد في أهميتها الحقيقية إلا عندما قرّر أمين الصندوق «نسيم شمامة» (المتوفى سنة 1872) (65) الانتقال الى الشق الآخر (في ربيع 1853 على ما يرجّح). وكان يحتفظ بدفاتر حسابات رئيسه، فيسلّمها الى الوزير الأكبر الذي أمكن له في النهاية التعرف على أن الحكومة التونسية مدينة بمبالغ مهولة لـ[ابن عياد].

وحاول الباي، حتّى وفاته، إيجاد حلّ بالتّراضي مع ابن عيّاد، وكان يصرّح دائما بأمله في أن يقنع صاحب اللزمات السابق [ابن عياد] باسترداد الأوراق البنكية ورخص تصدير الزيت التي يحتفظ بها بلا مسوّغ قانوني. ولمّا تبيّن أن مثل هذا الحل غير متوقع، قرر الباي - بالإتفاق مع وزرائه رفع قضية عليه أمام محكمة فرنسية. وأمر «راف» بتسليم رسالة في هذا المعنى الى الحكومة الفرنسية.

وبقي «راف» متصلا بخيرالدين، ودافع عن القضية التونسية الى صيف سنة 1855، وبعد ذلك انسحب، تاركا لزميله القيام بهذه المهمّة الصعبة المتمثلة في الوصول بهذه القضية الشائكة الى النهاية المرجوّة.

ولم يتم التصريح بالحكم إلا في 30 نوفمبر 1856 عن طريق لجنة تحكيم معيّنة من نابليون الثالث بطلب من الباي. ونَشر الطرفان، أثناء القضية، دفعات من التعاليق والأجوبة. ونُشر ما يتعلق بالحكومة التونسية ضدّ ابن عيّاد باسم خير الدين (الجنرال خيرالدين). غير أن المرجّح أنه ليس هو الذي كتب ذلك إنّما الذي تولّى التحرير باسمه هو محام فرنسي (66).

وليس عناد المحامين ومهارتهم هما اللذان يفسران طول القضية التي دامت ثلاث

65) ترجمته بڤانياج، أصول 183 تعليق

66) خير الدين، مذكرات 21، صرّح أنه كتب ثمانيَ عشرة مذكرة، ڤانياج، أصول، 747 ذكر خمسة عناوين، أشبي ببلوغرافيا، 82 - 83 يذكر عنوانين اخرين [بالانقليزية]

سنوات، ولا حتّى بعد المسافة بين باريس وتونس كافية لتبرير طول هذه المدّة. فمصطفى خزنه دار - مثلا - أجاب في اليوم السابع والعشرين عن رسالة من خيرالدين، مؤرخة في الخامس عشر من نفس الشهر، برسالة يظهر منها أن موقف الوزير الأكبر نفسه هو الذي كان السبب في هذا البطء.

ومع أنه كان شريكا لابن عياد في اختلاساته فإنّ رحيل هذا الأخير لم يضعف من مكانته في تونس. ولقد أمكن له أن يقنع الباي - دون عناء - ببراءته، وبجهله لأعمال ابن عياد الشائنة والنكسة الوحيدة التي أصابته هي رفض الحكومة الفرنسية لمطلب تجنيسه. غير أن النازلة المنظور فيها بباريس، كانت لا تخلو من أخطار تهدّد خزنه دار، الذي انغمس الى الذقن مع صاحب اللزمات السابق في ممارسات الاختلاس، الى حدّ كان يخشى فيه ذكر اسمه أثناء التحقيق. وأمكنه تجنّب هذا المأزق برفضه الإدلاء بالوثائق التي تتعلّق بجانب من الاتهام الخاص بصفقة لا تقل قيمتها عن 16 مليون فرنك، وهي صفقة الحبوب. وكان ابن عيّاد اختلس - وهو مدير مخازن الدولة - هذا المبلغ ببيع رخص تصدير القموح، بينما كان ينبغي توجيهها الى الجيش فاحتفظ الوزير الأكبر - وهو على بينة من الأمر - بالحجج الدالة على الاختلاس، حتى لا يتورط مباشرة في القضية.

وكان خيرالدين يشكو، في مكاتيبه المرسلة الى تونس، مرات عديدة من ماجريات القضية، ومن انعدام مساندة الحكومة.

وفي أفريل 1855 كتب رسالة بيّن فيها : أنه من الضروري إطلاقا، أن ترجع اليه تونس دفاتر الحسابات التي بعث بها منذ ثلاثة أشهر ونصف. إذ بدون هذه الدفاتر و بدون الأجوبة عن الاسئلة المطروحة في شأنها، لا يمكن له أن يقوم بأي شيء في باريس (67). وفي مناسبة أخرى أجابه مصطفى خزنه دار أنه لا يستحق مثل هذه المآخذ وقال : «إذا كنت تتصوّر أنني مخلد الى الراحة فأنت مخطىء» (68).

وهذه القضية، التي يظهر وكأنها بلا نهاية ولا حلّ، كانت تقلق الجميع. **وكان خيرالدين يُعلم تونس علانية أنه يشك هو نفسه أن يحضر يوما ما إصدار أي**

67) ارشيف الحكومة التونسية، 154 - 209،3 شعبان 1271.

68) وثائق مزالي، مصطفى خزنه دار الى خير الدين، 23 شعبان 1272.

حكم في القضية. وكان محمد [باي]، خلف، أحمد، يظهر نفس القلق. وقد مال هو أيضا الى اقتراح الصلح على ابن عياد. ولكن خيرالدين عارض الأمر، لأنّ ذلك يدفع الخصم الى اعتبار نفسه في وضع قويّ، ولهذا فمن الواجب أن يكون ابن عياد هو الذي يطلب الصلح...

وبعد مدّة، عبر محمد [باي] عن رغبته في تحويل القضية من باريس الى تونس، حيث يمكن إيجاد حلّ للخلاف بصورة أيسر. وقد أملى هذه الرغبة الخوف من أن تجنح لجنة التحكيم إلى إصدار قرار يضرّ بالمصالح التونسية.

ولم يصدر الحكم إلا في 30 نوفمبر 1856، ولم يكن خيرالدين مرتاحا له بحال، ولكنه كان يؤمل أن يكون في نص الحكم ما يحفظ كرامة الباي. وهذا ما أمكن له التحصيل عليه (69).

وكانت طلبات الطرفين تبلغ عند انطلاق القضية حوالي خمسين مليون فرنك، سواء من هذا الطرف أو الآخر. ولم ترم لجنة التحكيم البتّ في النقاط التي لم يدل فيها الطرفان بالأدلة المقنعة. ونتج عن تحرياتها **الحكم على الحكومة التونسية بدفع 16 مليون فرنك لابن عياد.** إذ أنه يستحق هذا المبلغ تعويضا للضرر الحاصل له من جراء عدم دفع مقابل مواد سلمها الى الحكومة ؛ ومن جراء وضع أملاكه تحت يد مؤتمن عدلي في الايالة، وبسبب مداخيل اللزمات التي تحصل عليها. **ومقابل ذلك حكمت اللجنة لفائدة الباي بمبلغ قدره حوالي 14 مليون ونصف من الفرنكات**، تعويضا للأوراق البنكية، ورخص تصدير الزيت، التي سرقها ابن عياد.

و**بالجملة فإن الحكم كان في غير صالح الايالة**، لأن لجنة التحكيم لم ترد الاستجابة الى الطلبات التونسية المتعلقة برخص تصدير الحبوب، والتي رفض مصطفى خزنه دار- وهو على بيّنة من الأمر- الاعتراف بها، بينما كلّ الناس كانوا مقتنعين بمشاركته.

---

69) ارشيف الحكومة التونسية 154 - 209، خير الدين الى اسماعيل صاحب الطابع، 3 ربيع الاوّل 1273.

ومع هذا فإنّ الطرفين أظهرا الرضا بهذا الحكم. فاذناب ابن عياد، الذين أشاعوا في تونس أخبارًا مزعجة إزاء الحكومة التونسية، كانوا ـ فيما يبدو ـ راضين. والمسؤولون في تونس تنفسوا الصعداء، خاصة لأن الخلاف قد انتهى في آخر الأمر. فالباي صرّح أنه مرتاح لهذا الحكم، وأنه هو نفسه لا يمكن أن يصدر حكما غير هذا. ولكنه طلب من خير الدين، كتابيا، ليسعى الى أن تجبر باريس ابن عياد على تسليم الأوسمة التونسية.

والدليل على أن تونس كانت راضية بنتيجة مساعي **خيرالدين** في هذه القضية هو **تسميته وزيرًا للبحرية في 21 جانفي 1857.** وخلف في هذا المنصب محمود خوجة الذي توفي قبل ذلك بمدة قليلة (70). وأُعلم خيرالدين بهذه التسمية وهو بباريس. **وقبل رجوعه الى تونس مرّ بلندن،** لقضاء فترة استراحة. وكان حاملا لرسالة من «وود» الى الوزارة البريطانية للشؤون الخارجية، وتوصية في شأنه موجّهة الى السفير العثماني، غير أن الأمر لم يكن يتعلق فقط برحلة ترفيهية. **ونحن لا نعلم شيئا كثيرا عن الغرض الحقيقي من زيارته أنقلترا،** ولكننا لا نجهل أنه اتصل برسالة من مصطفى خزنه دار يوصيه فيها بالتحرّك في نطاق السرية، وبأن لا يبرم أي عقد يخصّ «البنك» إلا بعد ترخيص الحكومة. وكذلك يجب عليه أن يقوم بأوفق المساعي في شأن «القطن» (71). ومهما كان الأمر، فإنّ كل شيء يدلّ على أنه لم ينجح في هذه المهمّة السرية.

وفي ماي 1857، رجع الى تونس، ومعه الشمع الأحمر لابن أبي الضياف

وليس لدينا ما يشير الى أن خيرالدين اتبع سياسة مستقلة في نازلة ابن عياد. **فلقد كان في باريس ذاك المبعوث الذي تحلّى بالجدّ، ودافع عن القضية التونسية** ما وسعه ذلك ونفّذ تعليمات رؤسائه. ولم يحاول مرّة واحدة الاعتراض على مصطفى خزنه دار، ولا كشف النقاب عن ممارساته الاختلاسية.

ويظهر أن خير الدين **لم يرجع الى تونس طيلة العامين والنصف اللذين**

---

70) ابن أبي الضياف الاتحاف، 8، 102، ذكر تاريخ وفاة محمود خوجة في 24 جمادي الثانية 1273. وتوجد رسالة مصطفى خزنه دار في وثائق مزالي وهي مؤرخة في 25 جمادى الاول 1273.

71) وثائق مزالي، 12 رمضان 1273.

قضاهما في أوروبا إلا مرّة واحدة، في أواخر مارس ـ أوائل أفريل 1856 حيث مثل أمام الباي الجديد. وفيما عدا ذلك فانه اكتفى بالمعلومات المكتوبة أو بالأخبار التي كان ينقلها المبعوثون التونسيون الذي كانوا يأتون اليه ـ من حين الى آخر ـ لإعطائه التعليمات. ومن بينهم كان يوجد [الجنرال] حسين، وهو من قدماء المدرسة الحربية، وكلّف بتنظيم المساهمة التونسية في المعرض العالمي المقام في باريس سنة 1855.

وليس من الغريب والحالة تلك أن يكون طول قضيّة ابن عياد قد مكن خيرالدين من الوقت الكافي للاهتمام بأشياء أخرى غير مهمته.

فلقد كوّن لجانا لشراء الأشياء المفقودة في الايالة [التونسية] ومن بين ما أرسله أثاث الى الباي، وكتب عربية مطبوعة في أوروبا الى ابن أبي ضياف. وجلب الى فرنسا مرّات عديدة جيادا عربية. والأرجح أنها هدايا لأنصار القضية التونسية.

وعلاوة على ذلك كان يعلم حكومته بصورة منتظمة ـ بالتطورات السياسية الدولية، وخاصة بالأحداث المتعلقة بحرب القرم.

ولا ريب أن اتصالاته الرسمية والخاصة بالشخصيات الفرنسية أثرت تأثيرًا كبيرا على خيرالدين الشاب. وبفضل رفقته لهؤلاء أمكن له تعميق معرفته لأوروبا العصرية. فلقد رأى كيف تعمل حكومة مراقبة بصفة واضحة من مجلس نوّابه منتخبون من الأهالي، وانبهر هناك بما يوليه المسؤولون من عناية بالتعليم، والاقتصاد أيضا.

وفي باريس كانت لخير الدين صلات متواصلة بالسفارة العثمانية (72) وذلك بترخيص من مصطفى خزنه دار، وهناك التقى بمسلمين آخرين كانوا مقيمين أو مارّين بالعاصمة الفرنسية (73).

---

72) وثائق مزالي، 14 ذو الحجة 1271

73) مراجع اقامة خير الدين بباريس فيما يخصّ النازلة ضد ابن عياد : ارشيف الحكومة التونسية، 154 ـ 202 ـ 156، 209، 249، 213، وثائق مزالي رسائل مصطفى خزنه دار، رستم راف، الياس مصلي، فانياج، أصول 181،186، إتحاف 4،144 وما بعدها، مزالي، من رسائل ابن أبي الضياف

خيرالدين وزير البحرية

إن وزير البحرية العائد الى تونس في 23 نوفمبر 1862 ليتولى هذا المنصب هو أكثر المسؤولين من الايالة تأثرا بأوروبا. وهو يكتب ويقرأ الفرنسية بيسر كبير. ولهذا فهو الوحيد الذي قبل عهد الأمان - في سبتمبر 1857 - عن طيب خاطر.

وبفضل لائحة تنظيمية صادرة في 11 مارس 1860 (74)، نجد أنفسنا مطلعين، حق الاطلاع، على مسؤوليات **وزارة البحرية** وتنظيمها.

فهي **مقسمة الى أربعة أقسام**، قسم بباردو لدى الحكومة المركزية، والأقسام الأخرى : بحلق الوادي، وميناء تونس.

فالقسم الأوّل بباردو، مكلّف بمدّ خيرالدين بكلّ الرسائل والمطالب الوزارية من الأقسام الأخرى بحلق الوادي، مما يمكّن خيرالدين من مراسلة مصطفى خزنه دار. وهكذا تمرّ مراسلات وزارة البحرية بيد مصطفى خزنه دار، وهو وحده الذي يعرض مطالب خيرالدين المتعلقة بوزارته على موافقة الباي.

أما **القسم الثاني** فهو مسؤول عن الاتصالات بين القسم الأوّل وحلق الوادي. فهو الذي يراقب بحريّة الايالة، وسجن المكان، وإدارته.

ويهتمّ **القسم الثالث** بالواردات والصادرات.

ويشرف **القسم الرابع** على الموانىء البحرية في البلاد، وعلى الكرنتينة.

وعلى كلّ هذه الأقسام واجب مسك أزمة للمراسلات، لتجنّب الفوضى في إداراتها. ولها أيضا أوقات معيّنة للعمل.

وكان على وزير البحر أن يكون حاضرا في مكتبه بباردو كلّ اربعاء. وأن يتوجه كلّ خميس الى حلق الوادي، لمراقبة نشاط الأقسام هناك بنفسه. وفي أيام الأسبوع الأخرى يكون حاضرا متى استوجب ذلك العمل، واقتضته الظروف.

---

74) أرشيف الحكومة التونسية 1070 - 187

وكـان ممثـله بحلق الوادي أمير اللّواء حسن الذي كان يقوم على الشؤون اليوميّة، و يعلم خيرالدين كلّ يوم بما يحدث. وكان ثلاثة عشر كاتبا كافين لضمان سير إدارة الوزارة بأكملها.

وكـانـت تـقـارير «حسن» اليـومـيـة تـعـطـينا فكرة عن مشاغل هذه الوزارة، والأحداث الطارئة في حلق الوادي. إذ نحن نجد فيها ملاحظات مختلفة :

فـهـذه حراسـة الليـل لا تـوجـد فيها صعوبات. وهذه البواخر الفلانية وصلت أو أقلعت. وهذا انڤليزي تحصل على رخصة من الباي لتصدير جوادين عربيين. أو ذاك التـاجـر المـالـطـي لاقى صعوبات مع الديوانة، لأنه يريد تصدير مائتي بقرة. وهؤلاء حجـاج سافروا الى مكة بترخيص من الحكومة التونسية، أو أن منار الميناء تمّ تنظيفه بعـد الـشـكـاوى مـن أنه أصبح لا يشع كثيرا، أو أنه على ضباط البحرية أن يكونوا حاضرين يوم الاثنين القادم في قصر باردو بلباسهم الفخم [الكسبات].

وكـان «حسن» يـعـلـمـه أيـضا بنشاط الترسخانة، أو بهروب جندي، أو زيارة طبيب المستشفى، أو سجن المقبوض عليهم وإطلاق سراحهم.

وكـتب اليه في خصوص رسالة من عامل الوطن القبلي تتعلّق بأشخاص أرسلهم هـذا الأخير للـعمل بالترسخانة ولكنهم لم يصلوا بعد. و يظهر أن الرسائل المحتوية على المسائل المالية عديدة (75).

وأخـيـرا فـإنَّ هـذه الـتـقـارير تشهد بورود الجرائد الأوروبية بصورة منتظمة الى تونس، وخاصة الإيطالية منها.

وكانت وزارة البحرية توجد ضمن أوّل ميزانية عرفتها الايالة، وهي ميزانية السنة المـالـيـة هـ 1277 (أوّل أكتـوبـر 1860ـ30 سبتمبر 1861). وقدر ميزانية هذه الوزارة 754.218 ريـال (76). ومـن هـذا المبـلـغ خـصّـص 417.691 ريال للرواتب، منها 233.776 ريـال للـمـوظفين التونسيين، و83.914 ريال للأعوان الفرنسيين. وتتراوح

75) أرشيف الحكومة التونسية 1073 ـ 187

76) أرشيف الحكومة التونسية 457 ـ 133

رواتب التونسيين بين 5 ريالات في الشهر للبحري البسيط و1.000 ريال في الشهر لحسن.

وكان خيرالدين يقبض، بصفته وزيرًا للبحر: 50.000 ريال [في السنة] ومرتبه لا يوجد ضمن ميزانية وزارته، بل في ميزانية القصر، والوزارة الكبرى لمصطفى خزنة دار.

وكان الموظفون الفرنسيون يتقاضون رواتب كبيرة. فالمهندس المشرف على الترسخانة يقبض 22.000 ريال في السنة، بينما مجرّد حداد يقبض على الأقل أربعة ريالات في اليوم (77).

وحسب هذه الميزانية كانت وزارة البحرية تخصص بين المصاريف الأخرى 189.330 ريال لدار الصناعة، و8.712 ريال للمستشفى في حلق الوادي، والباقي كان يخصص للمصاريف الطارئة.

على انّ مبلغ 754.218 ريال لا يمثل إلا نصف ما طالب به خيرالدين سنة 1277 هـ، إذ هو في حاجة - زيادة على ذلك - الى 6.000 ريال للمأكل والملبس. والى مبلغ آخر هامّ لشراء العتاد. وجملة طلباته تصل الى حوالي مليون ونصف من الريالات (78). ولا بدّ أن هذا الرقم الأخير هو أقرب الى واقع المصاريف من الرقم الموجود في الميزانية الرسميّة. وكانت جملة الطلبات في السنوات الموالية من نفس القبيل.

ولم يكن الأسطول التونسي في ذلك الوقت يلفت الأنظار. فمنذ معركة «ناورين» التي لم تعد منها إلا سفينتان تونسيتان، حاول القوم - بدون جدوى - أن يدعموه تحت قيادة حسونة المورالي (توفي سنة 1848) (79). وهذا الأخير أسره الانقليز وهو في طريقه الى مصر لمحاربة نابليون. وبعد أن بقي تسع سنوات بأوروبا رجع الى بلده بحكايات غريبة عن العجائب التي رآها هناك، حتى ان الناس لم تصدّقه البتّة. ومثل ذلك ما كان يقوله ابن أبي الضياف: «كنا نتهمه بالمبالغة الى الوقت

77) أرشيف الحكومة التونسية 1076 - 187
78) أرشيف الحكومة التونسية 1071 - 187
79) ترجمته بالاتحاف، 8، 66، 68

الذي رأينـا بأعيننا حقيقة أقواله» (80). ولما رافق أحمد باي سنة 1846 أثناء ز يارته بار يس تحدّث مع لوى فيليب بالانقليز ية.

وكـان أوّل فـابـور [مـركـب بخاري] اشترته الايالة سنة 1841 غرق في أقل من سنة.

أمـا الـثـانـي الـذي أهداه ملك الفرنسيين سنة 1846 فلم يصل تماما الى تونس، لأنه اصطدم بصخرة وغرق، في أوّل سفرة قام بها تحت العلم التونسي.

والـثـالـث - وهـو المـيـنـوس - وكان هديّة من الجمهور ية الثانية - بقي طو يلا في خدمة الباي، بطاقم يعدّ ثمانية من الفرنسيين.

ولم ينس أحمد [باي] البحر ية، ولكن - مثلما كان الشأن بالنسبة الى جيش البرّ - لم تـكـن الـنـتـيـجـة مـلـموسة، إذ فشلت الجهود الرامية الى أحداث قاعدة بحر يّة في «بـورتـوفـار يـنـة» [غـار الملح] بسبب تراكم الرمال. كما أن الشروع في صنع سفينة عـصـر يـة فـي حلق الوادي سنة 1853 باء بالفشل، إذ أن السفينة لم تقدر على النّزول بالبحر، لأنه وقع التهاون في مضاعفة سمك قشرتها من النحاس.

وأثـنـاء الـفـترة التي كان فيها خيرالدين وز ير البحر، كان الأسطول يحتوي على 17 سـفـينة : فرقاطتان، وخمسة فابورات [مراكب بخار ية] قديمة، وعشر سفن شراعية من أنماط مختلفة. ولو فرض قيام حرب فإنّ هذا الاسطول لا تكون له أية قيمة.

وكـانـت نـشـاطـاتـه تـقـتـصر - بصورة عامة - على نقل المؤن الى صفاقس وقابس للجـنـود المـوجودين في الجنوب ؛ وعلى رحلات عبر البحر المتوسط لنقل المبعوثين، أو الحجاج التونسيين.

وكـانـت الـفابورات القديمة ينالها العطب في أغلب الأحيان. وفي اكتوبر 1862 كانت فرقاطة واحدة قادرة على مغادرة الميناء. وفي مارس من نفس السنة، اضطرت الحـكـومـة الـى كـراء سـفـن مـن الخارج لنقل المؤن الى قابس. وفي أغلب الأحيان كـانـت الـسـفـن تـوجـد فـي تـرسـخـانة حلق الوادي، أو أحواض مرسيليا أو مالطة،

80) اتحاف، 8، 67.

لتصليحها. وكانت قيادة الفابورات موكولة الى الفرنسيين. أما الفرقاطتان فكان لكلّ منهما طاقم بثمانية أجانب. وكان عدد التونسيين القادرين على قيادة فابور لا يتجاوز أربعة. وتقتصر مهمّة الضباط التونسيين على ضمان الانضباط بين مرؤوسيهم.

وكان عدد الرجال العاملين بجيش الباي البحري يقارب 800، منهم 90 ضابطا، وأكثر من 40 في طاقم الموسيقى. وفي حلق الوادي كان يتجمع عامة 500 رجل. ومائتان في المواني الأخرى من البلاد، أو يكونون غائبين بسبب المرض. أما البقية - وهم لا يقلون عن مائة - فهم يعدّون هاربين، رغم العقوبات الصارمة التي كانت تنالهم في حالة القبض عليهم، وهي 200 جلدة بالعصا، وأربعة أشهر سجنا، وعامان اشغالا شاقة (81).

والأغلبية الغالبة من الجند أصلهم من الجزر، أو من جهات الايالة الساحلية ؛ ولكن يوجد فيهم أيضا مواليد من الكاف وجندوبة...

وفي حلق الوادي كان يعسكر - علاوة على جند البحرية - جنود من جيش البرّ، وهو حرس يعدّ أكثر من 300 رجل، وفيلق من الطّبجيّة [المدفعين] يعدّ 106 من الرجال، ولديهم 140 مدفعا في الجملة. وترجع هذه القوات بالنظر الى سلطة وزير الحرب.

ويبدو أن إدارة وزارة البحر كانت - كما يظهرها الأرشيف - منظمة محكمة التنظيم. فالرسائل التي تتطلب أجوبة يجاب عنها في ظرف أربعة أيام. كما أن القوائم التي تضبط حضور البحارة أو غيابهم، ووجود السفن أو عدمه منظمة.

وكان خيرالدين يقرأ شخصيا كلّ الرسائل الواردة من حلق الوادي أو من الوزير الأكبر أو الباي. وتشهد بذلك تقييدات عديدة بيده، مثل «اطلع عليه» و«اكتب إلى..».

أما الوضع المالي فكان أقل ازدهارا، إذ كانت وزارة البحر ترتبط في هذا الميدان

81) أرشيف الحكومة التونسية 1093 - 188

بالوز ير الأكبر، ونسيم شمامة الذي كان يتصرّف في المالية بعد أن خلف ابن عيّاد.

وكان دفع الجرايات دائما متأخرا عن موعده. لهذا كان للأعوان الأجانب وسيلة ضغط فعّالة على الحكومة وذلك بأن يضر بوا عن العمل، ففي ماي 1860، تأخر رحيل الفرقاطة «المنصور» أسبوعين، مع أن الباش مفتي المالكي محمّد النيفر (توفي سنة 1860) (82) كان من بين المسافر ين عليها قاصدا الإسكندر ية ؛ وذلك لأن الطاقم الفرنسي قرر أن لا يقبل بحال تأخيرًا بأر بعة أشهر في دفع الأجور المستحقة، فاضطر خيرالدين أن يكتب الى مصطفى خزنه دار قائلا : «ولا يغيبنّ عنكم أنهم لا يقبلون تعلّة التأخير» (83) وبما أن الوز ير الأكبر كان يعلم أن «المنصور» لا يمكن أن تصل سليمة مسلّمة الى غايتها المقصودة إلا بالطاقم الأجنبي، فانه أمر بالدفع - وكانت حدثت حالة مماثلة في أواخر سنة 1859 مع الفرقاطة التونسية الثانية - وفي هذه المناسبة اكتفى الطاقم بقبض أجور شهر ين عوضا عن الأر بعة التي يطالب بها، و بوعد بقبض البقيّة عند عودته.

أما التونسيون العاملون في البحر ية فلم تكن لهم وسائل للضغط مثل هذه، ولذا فإن وضعهم - على الورق - كان مرضيا، وخاصة إذا قورنوا بوضع الكثير من أهالي الايالة الآخر ين، إذ كانوا يقبضون 5 ر يالات في الشهر، مع مجانية المأكل والملبس ؛ ولكن الواقع كان أقل إشراقا.

فمن جهة كان تجنيدهم في القوات المسلحة بمثابة الحكم عليهم بالأشغال الشاقة مدى الحياة. ومن جهة أخرى فإن دفع الجرايات كان دائما متأخرا عن موعده، ومخازن الدولة الموكول اليها مدّهم بالأغذية كانت غير منظمة. وكان خيرالدين يشكو في رسائله الموجهة الى الوز ير الأكبر من هذا الوضع دون أن يكون لشكاواه تأثير يذكر. وحتّى إذْن مصطفى خزنه دار الصادر في جو يلية 1862 الى وز ير المالية بدفع الجرايات، بصورة منتظمة، من ذلك التار يخ فصاعدا، لم ينفّذ. وفي بعض الأحيان تعرض صعوبات، مثلما وقع مع جند إحدى سفن الاسطول الذين أجبروا ضبّاطهم على المطالبة بتنظيم أحسن فيما يتعلق بتزو يدهم بالمؤونة. ولهذا فإنّ سلاح رعايا الباي الوحيد - و يبقى الوحيد دوما - هو الفِرار. والأرقام تدلّ على أنهم يلجؤون اليه غالبا.

---

82) ترجمته بالاتحاف 8، 111 - 114

83) أرشيف الحكومة التونسية 114 - 189

ولم يكن لخيرالدين، بصفته وزيرًا للبحر، أمل في أن تسترجع الايالة مجد أسطولها الغابر. زد على ذلك أن الباي محمّد و[الباي] محمّد الصادق (1859ـ1882) ـ اللذين اضطلع [خيرالدين] بهذه المسؤولية في عهديهما ـ لم يهتمّا البتّة بالقوات المسلحة. ولهذا اقتصر على التصرّف فيما وجده عند عودته من أوروبا سنة 1857 وإدخال بعض التحسينات عليه. ولم يجهد نفسه لا لإرجاع الاشغال في «بورتوفارينة» [غار الملح]، ولا للزيادة في عدد السفن. وحصر طاقته في الاهتمام بالترسخانة، وميناء حلق الوادي الذي أراد أن يجعل منه الميناء الحقيقي لارساء أسطوله. فأجهد نفسه لإحداث ترسخانة، فيها يمكن تعهد السفن وإصلاحها، حتى لا يقع الاضطرار للرحيل الى الخارج عند حدوث أي نوع من العطب. وبما أن الاطارات التونسية غير متوفرة، فإنّه لم يكن له غنى عن الأوروبيين.

ثم ان وجود ميناء حقيقي بحلق الوادي، كان من شأنه أن يمكّن الاسطول التونسي من قضاء الشتاء فيه. لأن هذا المرفأ فيه مخاطر أثناء هذا الفصل، وكانت السفن تضطرّ الى الإرساء بصفاقس لتكون في مأمن من عواصف الشتاء ؛ ولكنه لم ينجح في تحقيق هذا المشروع.

ومن جهة أخرى رمّم عددا من المباني العمومية في حلق الوادي، وأقام ـ سنة 1860 ـ منارا على هضبة سيدي بوسعيد المشرفة على خليج تونس. وشيّد لنفسه على الساحل ـ قرب حلق الوادي ـ قصرا كان يقضي فيه فصول الصيف الشمال الإفريقي ذي الجوّ اللطيف نسبيًا.

وظهر خيرالدين في خطّته كوزير للبحرية إداريا جدّيا وكفءا. إنه نجح على الصعيد الإداري الصرف، أما على الصعيد المالي الذي يخضع فيه لإرادة الآخرين فانّه لم يقدر على تحقيق تصرّف سليم. فقد اضطرّ أن يعمل بميزانية لم تضبط ضبطا محكما، ومع وزير أكبر مشغول بمصالحه الخاصة أكثر من انشغاله بآجال الدّفع.

ورغم أن خيرالدين لم يقدر على تحقيق كلّ أغراضه، فإنّ قائمة نشاطاته على رأس وزارة البحر ـ التي قضى فيها خمس سنوات ـ كانت إيجابيّة. فهو لم يقصّر فيها.

كـان خيـرالـدين بالإضافة الى خطّته كوز ير للبحر- يضطلع بوظيفة عامل (قايد) حـلـق الـوادي. وكـانت المسؤوليات اليومية التي تتطلّبها هذه الخطة موكولة الـى أمير اللـواء حـسـن الذي كان يشرف أيضا، على اقسام وزارة البحر بحلق الوادي (84).

الإيـالة التونسـيّة الى وفـاة محمّد بـاي

كانت نتائج إعلان عهد الأمان في سبتمبر 1857 الى آخر عهد محمد باي (توفي فـي 22 سبـتـمبر 1859) محدودة. وكـان الحدث المشهود أكثر من غيره، هو الغاء منع اليهـود لـبس الشاشية الحمراء (نوع من القلنسوة) التي يلبسها المسلمون، وذلك في 14 سبـتمبر 1858. وكان يسمح لهم الى ذلك التار يخ، بلبس الشاشية السوداء ؛ ورأت الحـكـومـة الـتونسية أنه ليس من الضروري الإبقاء على هذا المنع، لأن «النبي صلّى الله عـلـيـه وسـلـم لم يـغير زيّ يهـود المدينة، وهم من سكانها معه» (85). وأمر الباي بتسر يح اليهود لشراء ما يملك من الر يع والعقار، وانتحال الفلاحة.

وقـبـل ذلـك بـشـهـر- أي فـي أوت 1858 - تـمّ تنصيب مجلس بلديّ بالعاصمة. و يـظهر أن هذا الحدث كان نتيجة جهود شخصية للقنصل الانقليزي «وود». وكان هذا المجلس مكوّنا من رئيس واثني عشر عضوا يبقون لمدّة ثلاث سنوات، وفي كلّ سنة كان ينتخب أر بعة أعضاء جدد، وأعضاء المجلس يمكن إعادة انتخابهم.

وكـان أول رئـيـس لـلـمـجلس هو [الجنرال] حسين. وهو مطالب بجمع الأعضاء أر بع مرات في السنة بينما هو نفسه، مطالب أن يكون يوميا في المجلس مع عضو ين.

ثم بـما أن لـه على ذمته ميزانية سنو ية كان مكلفا بالعناية بأنهج العاصمة، وتعهّد المبـاني العموميّة، وتنظيم مصلحة الطرقات وتقنين المرور. وتحقيقا لهذه المهمّة الأخيرة كـان من جـمـلـة صـلاحـيات المجلس تهديم المباني المعطلة للمرور. و بفضل نشاط هذا المجلـس، غرست على حافتي الطر يق الرابطة بين تونس و باردو أشجار تمّ استيرادها من أورو با لحماية المارّة من أشعة الشمس المحرقة (86).

84) أرشيف، 509 - 44

85) اتحاف، 4، 259

86) أرشيف، 603 - 55 ترتيب المجلس البلدي بتار يخ 20 محرّم 1275، اتحاف، 4، 255

وكان من نتائج عهد الأمان انتصاب لجنة مكلفة بإعداد قانون التجنيد، في ربيع 1858. وكانت تعدّ أربعة أعضاء يرأسهم خيرالدين. ودرست اللجنة - في جلساتها المنعقدة بانتظام في قصر رئيسها - قوانين الانتداب، كما هو جار به العمل في فرنسا وفي الامبراطورية العثمانية.

ورغم ضغوط الباي الرامية الى أن تبادر اللجنة الى القيام بأشغالها، فان نصّ مشروع القانون لم يكن جاهزا الا في صيف 1859. وحالت وفاة محمد باي دون حضوره إعلان هذا القانون الذي لم يصدر إلا في 7 فيفري 1860 (87).

وتنص أهم فصول القانون على أن واجب كلّ تونسي أن يقوم بالخدمة العسكرية في جيش الباي لمدّة لا تفوت ثماني سنوات. و يتمّ الانتداب بالقرعة، غير أن الرجال المولودين في العاصمة يعفون من الخدمة العسكرية. ولا ينصّ القانون على أي ذكر لعدد الجند المنتدب.

وسرعان ما تبع قانون الانتداب هذا قانون آخر يرتّب القضاء العسكري.

إن محمّد باي لم يتولّ بصورة آلية تنفيذ كلّ ما جاء به عهد الأمان من وعود، ولم يقم بجهود جدّية لتجسيم عدالة تضمن تساوي كل سكان البلاد أمام القانون، أو إحداث المحاكم المختلطة. ولم يمتّع الأوروبيين بحق شراء العقارات، والاشتغال بالفلاحة، مثلما سمح به لرعاياه اليهود.

وليس من الغرابة بمكان أن يكون هذا الباي غير متعجل في تحقيق وعود سنة 1857. فلقد كان محافظا، ومحترزا من الحضارة العصرية. وكان في قرارة نفسه معارضا «روش» و«وود» بدون ريب. ولكن محافظته لا تخلو من واقعية. ولما خاف من أن يؤول رفضه لطلبات القنصلين الى التدخل السافر من القوى الأجنبية فقد أظهر الخضوع الى هذه الضغوط ليقف على قدميه فيما بعد، و يعلن بنفسه عن الإصلاحات، عوضا عن تطبيق إصلاحات السلطان تطبيقا تاما.

وهذا لا يعني أنه كان ينوي التراجع في كل وعوده، لأنه أنجز منها البعض، مثل

---

87) اتحاف، 4، 250. يوجد نص القانون مطبوعا في رصيد ايبلا تحت عدد 1،11

تلك التي تتعلق باليهود التونسيين. ويحق لابن أبي الضياف أن يقول : «إن الباي ظن أن المراد بعهد الأمان قد تمّ بوجود حروفه في الصحف المنشرة، والأمر وراء ذلك» (88)

والواقع أنّ أمن رعاياه الشخصي هو الذي كان يصعب عليه تحقيقه فنحن نعرف أنه يسمح لنفسه بافتكاك زنجيات حرائر من أزواجهنّ ليشتغلن في قصوره وكأنهنّ اماء.

ورغم هذا فقد ظهر في خريف 1857 وكأنّ تطبيق مبادئ عهد الأمان لن يتأخر كثيرا.

وفي تونس كان القوم يخشون دائما، أن يتدخل الباب العالي - بدعم يتمثل في سكوت لندن وباريس - في الشؤون الداخلية التونسية، وأن «يفسره (أي عهد الأمان) الغير بما يظهر له، و يصلح به» (89).

وفعلا جاء مبعوث عثماني - في نوفمبر 1857 - حاملا رسالة من الصدر الأعظم وفيها يتعجب من أن الباي لا يحرّك ساكنا فيما يتعلق بتطبيق **«التنظيمات»** في الايالة.

وفي نفس الشهر أذن الباي بتنصيب لجنة، تحت إشراف الوزير الأكبر، مكلفة بشرح المبادئ المذكورة في عهد الأمان (90). واحتوت اللجنة على عشرة أعضاء ؛ أي : كلّ الوزراء، والموظفون الأربعة من رجال الدين الذين هم في أعلى مستوى. فكان خيرالدين يجلس الى جانب شيخ الإسلام محمد بيرم الرابع وزميله من المالكية أحمد بن حسين (توفّي في 1868) (91)، ومفتي المذهب المالكي، ومفتي الحنفية.

واعتذر محمد بيرم في أوّل الأمر، ولكنّ الباي ألحّ على مشاركته، مذكرا بأن شيخ الإسلام [و يعني به محمد بيرم نفسه] - صرّح بأن مبادئ عهد الأمان مطابقة لتعاليم الإسلام.

---

88) اتحاف، 4، 245

89) نفس المرجع، 4، 246

90) أرشيف 403، 118، 4 نوفمبر 1857

91) ترجمته في الاتحاف، 8، 171، 173

وأثناء الاجتماع الأوّل أعطى ابن أبي ضياف تفسيرا للقاعدة الأولى من عهد الأمان وهي : تأكيد الأمان لكل سكان البلاد. فاستحسن ذلك كل الحاضرين. وصرّح محمد بيرم، مثلا، أنه مستعدّ أن يخطب في المسلمين بشأنها في المساجد. **وطلب خيرالدين من العلماء الأربعة الأعضاء في اللجنة أن يكتب كلّ واحد منهم «على قواعد عهد الأمان ما يراه ويدين الله به»** (92) ووافقوا على ذلك، ولكنّ مشاركتهم مع رجال الدولة كانت قصيرة المدّة.

ذلك أنهم انسحبوا قبل أن تسفر اللجنة عن نتائج ملموسة. وحجّتهم في ذلك - وهي الحجة النابعة عن الرأي التقليدي في هذا المجال - أن «منصبهم الشرعي لا يناسبه مباشرة الأمور السياسية» (93) وإذا عرض لبقية أعضاء اللجنة مشكل فقهي، فهم على استعداد لإمداد اللجنة بالمعلومات المطلوبة. وهكذا لم يكن لأشغال هذه اللجنة من نتيجة تُذكر.

وأحدث محمد باي أيضا مجلسا - سمي «المجلس الخاص» - يحضره الوزراء وعدد من عِلْية القوم ومنهم شيخ الإسلام. ولما كان الجماعة مرة يناقشون أعمال اللجنة المكلفة بتطبيق قواعد عهد الأمان قال أحدهم، وقد تعجّب الجميع من ذلك : وماذا يبقى من سلطة للباي ؟ وسكت الجميع، فقطع خيرالدين حبل الصمت المضني قائلا «يبقى لسيدنا ما بقي للسلطان عبدالمجيد، وما بقي لسلطان فرنسا وسلطانة بريطانيا وغيرهم من السلاطين بالقانون» (94). وسأل أبن أبي الضياف - بعد ذلك - الشخص الذي طرح السؤال : لماذا لم يثر هذا المشكل قبل موافقته، عندما كانت السفن الأجنبية راسية أمام حلق الوادي. واستظهر له أيضا بنسخة من عهد الأمان بإمضائه. ولمّا وجد السائل نفسه في حرج، اعتذر.

إن هذا الحادث، ورفض العلماء المشاركة في أشغال لجنة السابع من نوفمبر 1857، دليل على أن السياسة الرامية الى تحقيق الوعود الموجودة في عهد الأمان لا يساندها إلا فريق محدود من الأشخاص. وهكذا تلاءم أغلب الموظفين وعِلْية القوم مع الظروف، وما موقف شيخ الإسلام إلا دليل على ذلك.

92) الاتحاف، 4، 247

93) الاتحاف 4، 248

94) الاتحاف، 4، 249

وزيادة على ذلك فإن الباي نفسه لم يظهر أي حماس تجاه هذه الإصلاحات. كما أن خزنه دار كان محترسا من أن يكون أكثر اندفاعا من ملكه. ولكن **زعيم جماعة الإصلاحيين، خيرالدين «كان أثبت القوم جنانا، وإن شئت قلت وأقواهم إيمانا»** (95) **(بالإصلاحات)**. ومن بينهم كان حسين وابن أبي الضياف الذي غيّر رأيه تماما منذ صيف 1857، فيما يخص الحاجة الى التنظيمات. وبدهي أن لا يكون لهذه النواة إلا تأثير محدود. وكان من الضروري أن تأتي ضغوط جديدة من الخارج لتُبعث في الإصلاحات بعد وفاة محمّد باي، روحٌ جديدة.

وبالنسبة الى أهالي الايالة، فإنّ الإعلان عن عهد الأمان لم يكن له تأثير ملموس. أما الذي أثّر عليهم أكثر من غيره فهو الأمر الذي بواسطته أعلمهم محمد باي أنه أحدث **ضريبة جديدة تدعى «الإعانة»**، وتسمّى عامة: «المجبى». وفي هذا القانون الصادر في جوان 1856 أعلن الباي أن حالة البلاد الاقتصادية ليست حسنة لانعدام «العدل والأمن» اللذين يستحيل على رعاياه بدونهما ضمان ازدهار البلاد. والمتسبب في هذا الوضع المتردّي باديْ ذي بدء، هي ممارسات الموظفين الذين يبالغون في استخلاص الأموال من الفقراء دون أن يطلبوا شيئا من ذوي اليسار.

وتلافيا لهذا الداء، أعلن الباي أنه قرر الغاء عدد من الضرائب وأنصاف الضرائب، مثل الهدايا الموجهة للعامل، والمعاليم التي تدفع إثر تسمية «شيخ» على قرية أو قبيلة، والأداءات الإضافية على الأسواق. وابتداء من اليوم فإنه ليس على التونسيين إلا دفع العشر، والقانون، والأداءات الأصلية على الأسواق.

وكانت **الضريبة الأولى** تتعلق بالعُشُر ويدفع على محصول الحبوب، وفي بعض المناطق على محصول الزيت ؟

أما **الضريبة الثانية** فهي أداء ثابت يوظف على الزيتون والنخيل.

وكانت أداءات الأسواق تقدّر بـ6،25 بالمائة. وكانت الحكومة لها اختصاصات الملح، والدخان، والدباغة.

---

95) نفس المصدر، 4، 249.

وحسب الباي، فإن العُشر والقانون هما ضرائب عادلة، لأنها لا تدفع إلا من أولئك الذين لهم مداخيل.

ولمنع الموظفين في المستقبل من توظيف ضرائب أكثر من المسموح بها رسميا، فإنّ الحكومة ستدفع لهم أجورًا مشرفة. وبهذه الصورة تحول بينهم و بين البحث عن موارد أخرى.

ولكنّ الباي، في مقابل الإجراءات التي تكلف الخز ينة خسارة باهضة، طلب من رعاياه ـ الأغنياء منهم والفقراء، سكان الخيام والمداشر والقرى، أو المدن ـ أن يدفعوا، من ذلك التار يخ فصاعدا، ثلا ثة ر يالات في الشهر. و يكون بذلك كل الرجال البالغين خاضعين لهذا الأداء الجديد، باستثناء المولودين بتونس العاصمة، والقيروان، وسوسة، والمنستير، وصفاقس ؛ و باستثناء الجنود، وقدماء الجند، والذين يدرسون بالز يتونة.

وكانت الضيعات الموجودة في هذه المدن تقدم سنو يا مبلغا أكبر مما يوفّره الأداء الجديد ؛ ولهذا أعفيت من المجبى.

ولاستخلاص المجبى أذن الباي عماله بإعداد قوائم المكلفين، بالتعاون مع الايمة والأعيان المحليين. وضمانا لصحة هذه القوائم فإنّه طلب من دافعي الأداءات إمضاءها.

وأخيرا، وسعيا لضمان العدل والإنصاف في استخلاص الضرائب فإنّ الحكومة تنازلت لمشايخ القبائل عن 4 بالمائة من المبالغ التي يتولون استخلاصها، يسلم الربع منها لمستخلصي الضرائب، وثلا ثة أرباع تبقى لهم (96).

ولو طبق هذا الأمر تطبيقا سليما لأحدث تغييرا ملحوظا في السياسة الجبائية التونسية، لأنه يكون قد أراح الأهالي من بعض التجاوزات.

ولا ريب أنّ الداعي الأساسي لتوظيف المجبى هو الحاجة الأكيدة للمال. ذلك أن أحمد باي ترك لخلفه خز ينة خاو ية. وحتى التنقيص من المصار يف العسكر ية

96) النصّ بالاتحاف، 4، 203 ـ 207

في عهد محمد لم يخفف بحال من الوضع المالي الصعب. فكان من الواجب البحث عن موارد أخرى.

ومن جهة أخرى، فإنّ الحديث عن الوضع الاقتصادي، والتجاوزات التي كانت تنهك الأهالي، لم يكن، يقينا، مجرّد مناورة قام بها الباي لتبرير هذه الضريبة، فمحمّد [باي] كان له شعور حادّ بالمسؤولية، وكان يهتمّ شخصيا بشؤون الحكم. وبعد موت أحمد قبل تسديد الديون التي قدّمها مصطفى خزنه دار. وقد احتفظ به وزيرا أكبر لأنه كان رجلا لا يستغنى عنه، عارفا بالصغيرة والكبيرة، مرتّبا لكل الأمور؛ غير أن مصطفى خزنه دار فقَدَ حريّة التصرف التي كانت له سابقا، لأن محمد باي كان يراقب كلّ شهر دفتر الحسابات. والنتيجة هي أنه لما توفي الباي وجد في الخزينة مبلغ خمسة ملايين ريال.

وهكذا كشفت نازلة ابن عياد العيوب الواضحة لنظام استخلاص للأداءات خال من كل جدوى. فكان الموظفون من أسفل السلم إلى أعلاه، يعمدون الى الاستعانة بمعارفهم لمدّ أيديهم الى الرشاوى. وكان الجميع في تونس العاصمة يتحدثون عن ذلك. والوزير الأكبر نفسه كتب لخير الدين مبيّنا أن ابن عياد كان يقبض عشرين ريالا عوضا عن عشرة، ولكنه لا يدفع إلا ستة أو سبعة ريالات عوضا عن عشرة (97). والأرجح أن الذي كان يصبّ في الخزينة من المال الذي كان يدفعه الأهالي إنّما هو الثلث.

إنّ هذا الوضع كان ولا بدّ حجة أخرى لإحداث المجبى، وكان الباي يأمل أنه بهذه الصورة يتيسر له مراقبة سلوك موظفيه، والتقليص من المظالم التي يصاب بها الفقراء والمستضعفون في كلّ مكان. وفي نفس الوقت فإن هذا الأداء من شأنه، ولا بدّ، أن يزيد في نسبة الضرائب المتجمعة فعلا بيد الحكومة.

ومقابل ذلك يجب أن نعترف أن المجبى كانت، بلا منازع، ضريبة ثقيلة، وهي تعدّ زيادة في الضغط الجبائي.

وعلاوة على ذلك فتونس العاصمة كانت تنقصها الوسائل للقيام بمراقبة حقيقية

---

97) وثائق مزالي، 24 صفر 1272

وذات جدوى. ولقد أمر محمد باي بتنفيذ بعض العقوبات عبرة لمن يعتبر، مثل سجن عدد من مشايخ قبيلة ماجر (جهة تالة) الذين بعثوا الى تونس العاصمة بقوائم ناقصة لدافعي الضرائب، مع أنهم قبضوا المجبى من الجميع ؛ ومع هذا فإنّ عدد زملائهم الذين كانوا يطالبون بأكثر من التعريفة الرسمية، ويختلسون، و يسيرون وكأنه لم يلغ أي شيء... بقي كبيرا جدّا.

وكانت الحكومة من جهتها لا تدفع الأجور المرتبة للعمال. كما أن القرار الذي بموجبه يسدد للمشايخ 4 بالمائة من المبلغ المقبوض، لم يقع تطبيقه.

ولقد رحّب ابن أبي الضياف بهذا الإصلاح، واعتبره الوسيلة التي بها يتم ضمان جباية عادلة، لا تعسّف فيها. وأقام الدليل على نجاعتها بالعقوبات التي سلطها الباي على مشايخ ماجر وغيرها (98). وشاطر محمّد السنوسي (1849ـ1900) بعد ذلك رأي ابن أبي الضياف، الذي قام في السبعينات بدور لا يستهان به في البلاد (99). وعلى كلّ، يحق لنا اليوم أن نفضي في آخر الأمر الى حكم أقل إيجابية. ذلك أن مبدأ المجبى ـ مع افتراض أنه كان مقبولا ـ كان يمكن أن ينفع البلاد والعباد، لو أن إحداثه صاحَبه تحسينٌ في النظام الجبائي، ولكن الواقع كان غير ذلك. فالأهالي اضطروا الى دفع أموالهم بدون أن يحصلوا على أية فائدة.

لم تعرف الايالة ميزانية قط. وأول ميزانية عرفتها هي تلك التي ضبطت بالنسبة الى سنة 1277 هـ. وهي السنة الجبائية الواقعة بين أوّل أكتوبر 1860 و30 سبتمبر 1861، وهي ميزانية تنقصها الدقة، وتقريبية شيئا ما (100). وكانت المجبى تمثل في هذه الميزانية 45 بالمائة من جملة مداخيل الدولة، المقدّرة بحوالي 14.338.837 ريال (101).

وكما كان هذا الأداء يقدر بـ36 ريال بالنسبة الى الفرد، فإنّ جملة دافعي

98) الاتحاف، 4، 208

99) رسالة حول المجبى، المجلة التونسية [بالفرنسية] (1896)، 116ـ117، ترجمته في ابن عاشور أركان، 28، 33 وصميدة، خير الدين [بالفرنسية] 343 تعليق

100) أرشيف 137ـ457 الأرقام في هذه الصفحات، لم توضع الا بصفة تقريبية.

101) ڤانياج، سكان 167 أورد بالنسبة الى نفس السنة أرقاما أكبر، فمن جملة مداخيل قدرها 17.564.406 ريال، توفّر المجبى 7.386.984 ريال أي 42 بالمائة.

الضرائب تصل الى حوالي 200.000. وكانت هذه المجموعة تمثل ربع سكان الجهات الذين كان من واجبهم دفع هذه الضريبة (102). وممّا لا ريب فيه أن المجبى كانت ثقيلة الوطأة على الأرياف، بينما هي تعفي المدن المستثناة، حيث كان يقطن حوالي خمس السكان.

وكانت البلاد التونسية تعدّ في ذلك الوقت 1.100.000 نفس تقريبا (103). ويظهر أن هذا الرقم لم تتجاوزه البلاد في القرن التاسع عشر، قبل انتصاب الحماية. فكان حوالي نصف مليون تقريبا من السكان أهل مدر و600.000 ليسوا من أهل المدر. ذلك أن عدد البدو الحقيقيين محدود. فلا نجدهم إلا جنوب الأعراض والجريد، في المناطق الصحراوية. أما أغلبية من ليسوا من أهل المدر فكانوا رحلا يتبعون ماشيتهم بحثا عن المرعى، متجهين في الصيف نحو الشمال، وفي الشتاء نحو الجنوب، من دون الخروج عن جهة ما. وكانوا علاوة على ذلك يزرعون بعض الحبوب، ويعملون ـ أثناء مواسم الجني والحصاد ـ عند المزارعين بصفة موسميين (104) فلا يوجد بين المجموعتين فارق كبير. فكان أهل المدر والرحل يعرف بعضهم بعضا، ويحتاج بعضهم الى بعض. وفي الأوقات العادية ليست المشاكل بين المجموعتين أكبر، على الأرجح، من المشاكل التي تحدث بين فريقين متجاورين.

وتوجد أيضا، في الايالة مجموعة هامشية، لا ترتبط بشيء، وهي تائهة تبحث عن العيش.

أما أهل المدر الحقيقيون فهم أولئك الذين كانوا يوجدون في بنزرت وتونس والوطن القبلي والساحل والواحات.

ولم يتغيّر سكان الايالة، أثناء القرن التاسع عشر في الجملة، رغم بعض التقلّبات في الظروف. ففي سنتي 1866ـ1868، مثلا، مات خمس السكان من جرّاء الأوبئة والمجاعات. فلم تعرف البلاد التونسية النمّو الديمغرافي الذي عرفته البلدان الأوروبية، أو مصر.

---

102) ڤانياج، سكان، 169 ـ 170 [بالفرنسية]

103) نفس المصدر، 173.

104) نوشي، بعض الاخطاء المفيدة، كراريس البلاد التونسية (1966)، 66 [بالفرنسية]

ولعلّ الأوبئة التى أصابت الايالة بصورة دورية منذ 1784 هي السبب الأصلي لاستقرار هذا العدد. ففي سنتي 1818ـ1819 تسبب الطاعون في موت ربع السكان. واعتبرها ابن أبي الضياف السبب الحقيقي في تدهور بلاده، لأنها ضربت ـ حسب رأيه ـ البلاد التونسية في الثروة الحقيقية الوحيدة، ألا وهي الفلاحة. ونظرا لما حصل في البلاد من نقص في السواعد، بقيت أراض كثيرة بدون زراعة سنوات متعددة (105).

كما أن وباء الكوليرا في سنتي 1849ـ1850، تسبب هو أيضا في كثير من الأموات. ووباء سنة 1856 كان سببا فيما لا يقل عن 6.000 من الموتى في العاصمة وحدها، ورأي الاخباري لا يمكن رفضه، لأن الأوبئة يمكن أن تكون أصابت الايالة في الأساس، بحيث إنها لم تقدر بأي وجه على تقويم الوضع (106).

إن هذا الركود الديمغرافي كان يرافقه ركود في الاقتصاد. ففي القرن الثامن عشر، كان مستوى العيش في البلاد التونسية مساويا ـ على الأرجح ـ لمستوى العيش في مناطق أخرى من غربي حوض البحر المتوسط، بما فيها جهات الضفة الشمالية. ولكن في القرن التاسع عشر، لم تعرف الايالة [التونسية] الثورة الصناعية بأية صورة من الصور، خلافا لبعض البلدان الأخرى. ولهذا أصبحت مورّدة للمنتوجات المصنّعة، ومصدّرة للمواد الأولية.

إن الصناعة الوحيدة التي كانت موجودة في البلاد والتي تستحقّ هذا الاسم، لأنها ليست من الصناعات التقليدية البحتة، هي صناعة «الشاشية» أي القلنسوة التونسية. ولإنتاج ذلك، كان الصوف مستوردا من اسبانيا، بينما جانب كبير جدّا من الإنتاج كان يصدّر. فكان التونسيون في القرن الثامن عشر يسيطرون على سوق الشاشية كله في استنبول وسائر الامبراطورية العثمانية. غير أن هذه الصناعة لم تقدر على التلاؤم مع العصور الحديثة. فلقد ظلّ نوع هذه الشواشي لا يضاهى، ولكن القلانس [الطرابيش] الآتية من النمسا والمجر ومن فرنسا ـ وهي من نوع أقل، وثمنها يصل الى ربع المنتوج ـ صارت تغمر الأسواق الخارجية.

---

105) الاتحاف، 3، 128، 129

106) ان هذا الرأي يشاطره في غالبيته الشريف في مقاله : التوسع الاوروبي والصعوبات التونسية من 1815 الى 1850، حوليات (1970)، 722 [بالفرنسية]

وز يادة على ذلك كان تصدير الشاشية التونسية يحدّ منه أداء على التصدير يبلغ 8 بالمائة. و بينما كانت تبلغ قيمة هذا التصدير السنو ية في أوائل الستينات 5 ملايين ر يال، لم تصل بعد سنة 1875 إلا إلى 400.000 ر يال (107).

ورغم الز يادة المهولة في قيمة الحساب النهائي للتجارة الخارجية بالبلاد التونسية، فقد ظلّ فيه شيء من التوازن. و بينما كانت قيمته الجملية في فترة 1826ـ1829 حوالي 13،5 مليون فرنك في السنة، وصل المعدّل في السنوات 1875ـ1878 الى 27 مليون فرنك (108). وكانت الواردات تز يد بصورة طفيفة عن الصادرات أثناء هاتين الفترتين. وكانت الز يادة بالنسبة الى الواردات ناتجة ـ خاصة ـ عن المواد الجاهزة. أما بالنسبة الى الصادرات فسببها الز يت. وفيما يخصّ صابون مرسيليا فسببه الصوف والحبوب والجلود. وكانت هذه المنتوجات تلاقي في السوق الدولية منافسة بلدان أخرى.

وهكذا بدأت تظهر ـ منذ سنوات 1820 ـ القموح الروسية الآتية من مناطق البحر الأسود في أسواق البحر المتوسط.

ولم تكن المنتوجات التونسية تواجه تقلبات أسعار السوق الدولية فقط بل كانت تخضع الى أداء على التصدير نسبته تفوق نسبة الأداء على الواردات الذي لم يبلغ إلا 3 بالمائة بالنسبة الى كلّ المنتوجات.

كان التصدير، إذن، في تونس الى سنة 1830 من اختصاص الدولة، ولكن المعاهدة المبرمة مع فرنسا أثناء هذه السنة أبطلته. فأصبح التجار الأجانب، من ذلك التار يخ فما بعده في إمكانهم تجاوز حكومة الباي في تجارتهم مع الايالة [التونسية]. ورغم أن الحكومة خسرت هذا الاختصاص فقد ظلت أكبر مصدر، بفضل احتكارها للمدابغ، وقبضها للأداءات عرضا. مما ملأ مخازن الدولة بالز يوت والحبوب. بينما كان يصل الى أورو با ـ عن طر يق التجّار الاورو بيين ـ ز يت الساحل الذي كان أهاليه يدفعون «القانون» على كلّ أصل ز يتون.

---

107) فلا نرى، الاسلام والرأسمالية، مجلة التار يخ المعاصر والعصري (1969). 375 ـ 400 وڤانياج أصول، 151 [بالفرنسية]

108) شر يفو توسع، 726، ڤانياج، 405، تعليق، أو فيما يخص 1861ـ1865 ڤانياج، أصول 575ـ يذكر معدّلا بأكثر من 40 مليون فرنك.

وكانت الأداءات الطفيفة الموظفة على الواردات تجعل من الايالة سوقا مفتوحا لكلّ منتوجات الصناعة الأوروبية التي كانت تغمر السوق، حتى صارت المنتوجات التقليدية تفقد حرفاءها المحليين. وكان تنامي التجارة التونسية الدولية يوازي تنقل النشاط التجاري : ذلك أن هذا النشاط يتركز أكثر فأكثر في أوروبا، وخاصة في فرنسا وإيطاليا وفي الأثناء تتناقص نسبة المنتوجات المصدرة نحو الشرق. ولعلّ دور مالطة - وهي مستودع البحر المتوسط العظيم - كانت له أهميته. ومع هذا فإنه ليس لدينا بالتدقيق كميّة المنتوجات الآتية من الايالة، والواصلة بهذه الواسطة الى الحوض الشرقي من البحر المتوسط (109). أما فيما يتعلق بالتجارة مع الجزائر فقد منعت رسميا ابتداء من سنة 1843.

وبصورة عامة فإنّه يمكن القول بأن الايالة التي كانت تعيش في اكتفاء ذاتي اقتصادي تفتحت تفتحا بالغا على السوق الدولية في القرن التاسع عشر. ولذا لم تغنم البلاد كثيرا من ذلك. بل ان الصناعة التقليدية كانت الضحيّة المباشرة. كما أن مستوى العيش لدى السكان لم يرتفع في الظاهر. فكانت الأغلبية الغالبة من التونسيين تعيش من الفلاحة، أساس الاقتصاد التونسي. وبدون تنميتها وتعصيرها لا إمكان لحدوث تغيير في البلاد التونسية. ومع هذا لم يدخلها التعصير ولم ترتفع انتاجيتها. وساد الركود، لا بل كان هناك ميل الى تقليص المساحات المزروعة. ولقد اتفق كلّ الملاحظين على تأكيد ذلك، رغم أن الأرقام التي بيّنها قنصل انقلترا سنة 1855، والتي يظهر حسبها أن المساحة المبذورة نقصت من 750.000 هكتار الى 150.000 هي مُبالغ فيها على الأرجح (110). زد على ذلك أن المساحة المبذورة لم تكن قط شيئا مضبوطا. إذ هي ترتبط بما تهطل به الأجواء.

ويضاف الى هذا الركود ريبة الأهالي المتأتية من التقاليد، ومن التجربة المعيشة إزاء حكومة لا همّ لها إلا الأداءات، ولا قدرة لها على ضمان وجود إدارة مستقيمة على ما يبدو.

وكان ابن أبي الضياف أورد تحليلا جيّدا للحالة في الايالة مبيّنا أن الحكومة

---

109) ڤانياج، أصول، 58،

110) نفس المصدر، 143

تفتك بالقوّة أموال السكان لتبددها فيما بعد في سلع كمالية، ومشاريع بلا جدوى. وكانت تبدو له هذه السياسة مضرّة، خاصة أن الفلاحة والصناعة في ركود، والتجارة في أيدي الأجانب، ولا نفع فيها البتّة للسكان. ولاحظ أخيرا بكل أسف أن قبائل المناطق الحدودية الجزائرية كانوا يهمسون أن الحياة أيسر تحت سلطة فرنسا منها تحت سلطة الباي (111).

وعلاوة على ذلك فقد رأت الحكومة من الضروري في هذا الوضع توظيف المجبى على أناس ناءت بهم الضرائب. ولاحظ خيرالدين أيضا ـ وهو محقّ في ذلك ـ «أن التونسي وجد نفسه أمام حكومته وكأنه شعب محتل يواجه زحف العدوّ» (112).

وعلى الصعيد النقدي لم يُصلح من الوضع الاقتصادي شيئا ترويجُ نقود رديئة من نحاس. فقد قلّ بذلك رواج القطع الفضية، رغم أن الحكومة كانت تفرض أن يكون ما يدفع اليها من فضة.

* * *

وخلاصة القول أن توظيف المجبى لم يبرره ازدهار الاقتصاد، إذ لا الفلاحة ولا الصناعة كانتا مزدهرتين. وهكذا تمّ إعلان عهد الأمان، في بلاد عمّ فيها الكساد. وأصبح السكان لا ثقةَ لهم في حكامهم. وفعلا فإن السلطة المركزية لا فعالية لها، وهي فاقدة لوسائل تحسين الوضع.

وعندما أعلن الباي والقادة التونسيون عهد الأمان كان عليهم مواجهة مشكل تناسب الإصلاحات السياسية مع الوضع. ولعلهم ظنوا ان هذه الإصلاحات كفيلة وحدها بأن تكون المحرّك لنهضة البلاد، ولم يتساءلوا هل من الواجب أن تكون مرفوقة أو مسبوقة بنهضة اقتصادية واجتماعية.

وأخيرا فإنهم لم يفطنوا الى أن مثل هذه الإصلاحات لا يمكن أن تكون لها جدوى إلا إذا طبقتها حكومة تملك إطارات ذات كفاءة.

---

111) اتحاف، 5، 126، 127

112) مذكرات، 250 [بالفرنسية]

الفصل الثاني
المتفائل

الدستور

عرفت البلاد التونسية بعد وفاة محمّد باي رجوعا الى الإصلاحات. فلقد كان الباي الجديد محمّد الصادق (1859-1882) رجلا ضعيفا، غير مبال بالشؤون الحكومية، وبرخاء بلاده خامل الذهن، لا يرفض شرب الخمر، ميّالا إلى إحاطة نفسه بالغلمان. وعندما توفّي أخوه [محمّد] لم يكن بالعاصمة، ودخلها في الغد. ولما التقى بوزرائه نصحوه بأن يلتزم - كسلفه - بتطبيق قواعد «عهد الأمان» الذي كان أصدره، وبتأكيد هذا الوعد بالقسم، وإلا فإنه يخشى أن يجبره الباب العالي، أو قوّة عظمى - إن عاجلا، أو آجلا - على إعلان مثل هذا الالتزام (1).

ولم ير الباي الجديد أي مانع تجاه هذه النصيحة الجماعية. ولهذا أدّى يوم تنصيبه القسم المطلوب.

إنّ تتويج الإصلاحات المقررة في عهد هذا الباي تمثّل في إعلان «**قانون الدولة**» (الدستور)(2)، إعلانا مشهودا، يوم 29 جانفي 1861. وفي يوم 26 أفريل 1861، أي بعد ثلاثة أشهر دخل حيّز التنفيذ.

ولقد سبقت هذه الأحداث فترة من الأعمال التحضيرية، إذ تألفت لجنة - من بين أعضائها القنصل الفرنسي «روش» (3) - تولت إعداد النصّ، في جويلية 1860. ويظهر أن تأثير القوى الأجنبية - وخاصة فرنسا - كان كبيرا، مثل سنة 1857. ولولا ضغط فرنسا لما رأى «الدستور» النّور في تلك الفترة.

1) اتحاف، 5، 11،

2) لم تكن كلمة دستور مستعملة في تلك الفترة

3) دائرة المعارف الاسلامية، الطبعة الثانية، مقال دستور : لا نعرف ممن تكونت هذه اللجنة [بالفرنسية]

وفي سبتمبر 1860 زار الباي شخصيّا الجزائر لملاقاة نابليون الثالث، وبها سلّم له نسخة من «الدستور». وتمّت هذه الرحلة بإيعاز من «روش» في أغلب الظن. وبارك الأمبراطور جهود الصادق باي لإحلال تونس محلّها بين الأمم المتمدّنة. ولمّا عاد الباي من رحلته - التي رافقه فيها وزيره الأكبر، ووزيره للحرب - عبّر عن سروره بهذا اللقاء. فلقد استقبله استقبال نظير له، وملك على دولة مستقلة، ولم يكن ليشك أن فرنسا ستؤيده في الإصلاحات، وتزيل كل العقبات التي يمكن أن تعرقل نجاحها.

وعوّض خير الدين مصطفى خزنه دار بصفة وزير أكبر بالنيابة» (4). إذ أن وزير البحرية يأتي الثالث في الترتيب التشريفاتي للموظّفين. ولهذا ترجع إليه هذه الوظيفة آليا في غياب الوزير الأكبر ووزير الحرب.

وكانت توجد في «الدستور» (5) كل الوعود التي نصّ عليها «عهد الأمان» سنة 1857 فيما يتعلق بأمن كلّ سكان البلاد، ومساواتهم. ولكن الدستور تضمن - زيادة على ذلك - النصّ على **الفصل بين السلطات الثلاث. وبهذه الصورة تكون السلطة القضائية مستقلة، والسلطة التنفيذية تبقى بيد الباي، وتكون السلطة التشريعية، مستقبلا من مشمولات برلمان يدعى «المجلس الأكبر».** ويكون الوزراء مسؤولين أمام هذا المجلس الذي من حقه محاسبة الباي في حالة صدور ما يخالف الدستور.

ويتكون المجلس الأكبر من 60 عضوا، منهم عشرون من الوزراء وعِلية الموظفين ينتدبون بصفاتهم تلك. أما البقية فيُختارون من بين أعيان العاصمة. ويكون تعيينهم لمدّة خمس سنوات. وفي كلّ سنة يعوّض - بالقرعة - ثمانية منهم من قائمة تعدّ 40 اسما يضبطها المجلس باتفاق مع الباي. وفي المرّة الأولى يمكن تعيينهم في نفس الوقت. أما الرئيس ونائب الرئيس فيعيّنهما الباي.

ويضطلع المجلس - علاوة على وظيفته مشرعا ومُدافعا عن الدستور - بوظيفة دائرة التعقيب، ودائرة المحاسبات.

4) الرائد، 1، 5.

5) يوجد النصّ العربي المطبوع في رصيد إيبلا تحت عدد 5،11

ويجب أن يَمضي الباي القوانين التي يعدّها المجلس قبل دخولها حيّز التطبيق.

إن الجديد في هذا الدستور- وهو الأوّل من نوعه في كافة العالم الإسلامي - هو وضع تحديد، بمقتضاه يحكم الباي بالتعاون مع مجلس. ولهذا المجلس القدرة ولو نظريّا على عزل الباي فيما إذا رفض تطبيق الدستور.

على أن البارز في هذا القانون الأساسي هو حذره واعتداله، دستوريا. لأنّه وإن أخضع - نظريّا - الباي الى مراقبة البرلمان، فقد ترك له - في الواقع - التأثير الحاسم. وفعلا فإنّه يستبعد جدّا أن يقف المجلس ضدّ إرادة الباي، إذ أن تكوين المجلس يجعل الباي على يقين تام تقريبا من أن المجلس يقبل كلّ مقترحات الحكومة. ذلك أن معارضة الأعيان في كتلة واحدة غير واردة، ولا يتصوّر أيضا أن وزراء، أعضاء في المجلس، يمكن لهم عرقلة مشاريع أعدّت ونوقشت بعدُ، في مجلس الباي الخاصّ وهم أعضاء فيه أيضا. وهكذا **كان كل شيء يحمل على الاعتقاد بأن المجلس الأكبر لن يكون إلا مجلس تسجيل، فيه تجد مقترحات الحكومة التأييد الكامل.**

ولم يكن هذا الحذر- مبدئيا - يدعو إلى التشاؤم. ذلك أن الايالة لم تكن لها أية تجربة فيما يتعلق بالمؤسسات التمثيلية. وهكذا يكون من الحكمة الانطلاق في حذر، خاصة أن الدستور لم يكن نتيجة طلبات الأهالي أو مطالب جمع من الإصلاحيين، إذ كان الأمر - مثل سنة 1857 - نتيجة ضغط من الخارج. ولهذا فإنّ النصيحة المزجاة لمحمد الصادق لأداء قسم الوفاء في خصوص عهد الأمان، تحاشيا للصعوبات، إنما هي دليل على وجود التخوّفات.

و يظهر أن الدور الذي قام به القنصل الفرنسي كان عظيما. ولكننا لسْنا على علم بالرأي الحقيقي للقيادة الموجودة حول الباي. ولا يمكننا إلا الافتراض بأنها لا تختلف كثيرا عن قيادة سنة 1857، وأن الماسكين بالسلطة لم يعارضوا الدستور لنفس الدواعي التي كانت صالحة قبل ذلك بثلاث سنوات. وكذلك فنحن **لا نعرف شيئا عن موقف خيرالدين تجاه بعث الدستور،** وأغلب الظن أنه مناصر لهذا الإصلاح.

ولم يكن الدستور التّونسي هامّا بما احتوت عليه الـ114 فصلا فقط، بل أيضا لأنّه **سكت عن نقطتين :**

الأولى تتعلق بالعلاقات الخاصة الموجودة بين الباي والسّلطان.

والثانية تتعلق بوضع الإسلام.

وكانت العلامات المجسمة للعلاقات الخاصة بين تونس واستنبول متمثلة في وجود اسم السلطان في السكة المضروبة في الايالة، وفي ذكره في خطب الجمعة. وأخيرا فإن كلّ باي كان يرسل - بعد توليه الحكم - بعثة الى استنبول محمّلة بالهدايا، طالبة التنصيب.

ولم يسع **أحمد باي** قبل ذلك، و بعد ان سمّي بايا مدى الحياة، في ز يادة هلهلة هذه الروابط. بل انه عمل جاهدا على إعانة الباب العالي أثناء حرب القرم.

وتابع خلفه **محمّد** هذه السياسة، اللهمّ إلا تجديدا واحدا ظهر في عهده وهو إضافة اسمه الى اسم السلطان على النقود المسكوكة في تونس.

ولم يخالف أخوه **محمّد الصادق** هذا المسلك. ففي سنة 1859 أرسل بعثة الى استنبول طلبا للولاية. و بعد ذلك لم يُظهر هو أيضا أيّة نية لتعو يض اسم السلطان في خطبة الجمعة باسمه، ولا حذفه من النقود.

ومع هذا، ورغم وجود هذه الروابط، فإنّ الدستور لم ينبس بكلمة عن هذا الأمر، بل انّه يظهر وكأن الباي كان ملكا مستقلا.

وسكت الدستور أيضا عمّا يخصّ الإسلام ومكانته في تونس. فهو يمنح كلّ متساكني البلاد حرّ ية المعتقد، وكأنه ينادي - على جميع الأصعدة - بمبدإ التفر يق بين الدولة والدين. ولا يوجد حتى في صلب النص ما يقتضي أن الباي يجب أن يكون مسلما. والإشارة الى الإسلام والشر يعة تقتصر على بعض الجمل الموجودة في مقدمة النصّ نفسه. وفيها سجّل أن هذا الدستور مطابق لتعاليم الإسلام، ولا يمسّ - بأية صورة - ميدان المحاكم الشرعيّة. بل هو تأكيد لمبادئ الإسلام تبعا لمنهج أصحاب الرسول «الذين كانوا حر يصين دائما على سلوك الطر يق المستقيم المَعلم والمَرشد لمن يقتدي بهم، وهم الذين كانوا يفسرون الشر يعة على حسب منطوقها ومفهومها»(6).

6) رصيد ايبلا عدد 11، 5، قانون الدولة

ولم يكن لإعلان الدستور صدى كبير لدى المتساكنين، ففي المدن والقرى حيث قرئ على العموم دون تفسير، لم يوله الناس أي اهتمام، ووصف تأثيره بأنه يشبه «مرور الريح»(7).

ولا بدّ أن يكون التونسيون الذين تحمّلوا مشقة قراءته قد صدموا لسكوته عن النقطتين المذكورتين آنفا. ولا شك أنهم أحسّوا أن هذا الدستور والإصلاحات الموعودة هما ثمرة للضغوط الآتية من الخارج. والواقع أن مثل هذه الاعتراضات لها أساس من الصحة.

أما على الصعيد الإداري البحت، فإنّ الوزارات الثلاث الموجودة لها تراتيبها قبل إعلان الدستور. وعلاوة على نظام وزارة البحرية الذي كنّا لخصناه، ونظام وزارة الحرب (8) فإنّه صدر أيضا نظام الوزارة الكبرى (9). وكان على رأس هذه الوزارة مصطفى خزنه دار الوزير الأكبر. وتحتوي على أربعة أقسام : للشؤون الداخلية، والمالية، ومراقبة حسابات الدولة، والشؤون الخارجية. وكان من واجب الوزير الأكبر أن يكون حاضرا بمكاتبه كامل أيام الأسبوع - إلا يوم الجمعة، وأيام العطل - لإمضاء الرسائل.

وفي يومي الثلاثاء والإربعاء يخصص ساعة للمشاورة العمومية. وهو مكلف كلّ يوم خميس بان يراقب الأزمّة الموجودة في وزارته.

وهكذا وجد مصطفى خزنه دار نفسه على رأس وزارة ممتازة ؛ إذ كلّ شؤون الحكومة - باستثناء الشؤون الراجعة الى وزارتي الحرب والبحرية - أصبحت تحت مراقبته المباشرة.

والشخص الوحيد الذي احتج على هذا النظام هو «جوزيب راف» الذي كان يضطلع بمهمة وزير الشؤون الخارجية في عهدي أحمد ومحمّد باي. فقد اعتبر ذلك بمثابة «العزل الحقيقي بدون أي إجراء آخر» (10). ولكن لم يقع الإنصات إليه.

---

7) اتحاف، 5، 55.

8) أرشيف، 524، 134، 4 شعبان 1276

9) ارشيف 588، 55، 5 شعبان 1276.

10) أرشيف 588، 55، من راف الى مصطفى خزنه دار 2 ماي 1860

سلطة مصطفى خزنه دار والمماليك

لم ينجرّ عن تولي محمد الصادق أي تغيير، إذ بقي كلّ الوزراء في مناصبهم. واسترجع مصطفى خزنه دار كلّ حرّيته تقريبا، وقد تحرر من مراجعة حساباته التي كان خاضعا لها في عهد محمّد باي، فصار في إمكانه أن يتصرّف كما شاء، ما دام لا يزعج الباي الجديد بعرض شؤون الدولة عليه، وما دام يوفّر له ما يكفي من الأموال لإرضاء ملذاته. زد على ذلك أن أوّل ما قام به الوزير الأكبر بعد وفاة محمّد باي هو إفراغ الخزينة التي وضع فيها هذا الباي مدّخرات قدرها خمسة ملايين ريال.

ويمكن لأي ملاحظ أن يعتقد جازما أن الوزير الأكبر كان هو سيد الايالة حقيقة، وأن إعلان الدستور وانتصاب المجلس الأكبر لم يكن لهما من عمل غير تأكيد هذا الوضع.

وقد سبق - منذ ماي 1862 - أن حذر شاهد عيان من العارفين، وهو «كمبنون» (1819-1881)، الذي كان إذ ذاك مديرا للمدرسة الحربية بباردو، إذ صرح بأن نتيجة إعلان الدستور ليست إيجابية. واستدل على ذلك بأن الباي الذي كانت بيده السلطة كلها الى سنة 1861، والذي كان يقرّب بالحظوة، و يؤخّر بالنقمة من يشاء، كان بالتالي قادرا على القيام بمراقبة يقظة للمماليك الذين يحتلون أغلب المناصب الهامة. ونتج عن ذلك نوع من التوازن، إذ كان الواحد منهم في حاجة الى الآخر. بينما ضاع هذا التوازن ابتداء من سنة 1861، لأن سلطة الباي أصبحت محدودة. فكان فريق المماليك يميلون الى القسوة بمراقبتهم مراقبة كاملة المجلس الأكبر الذي يقوم فيه الأعيان الأربعون بدور ثانوي، بينما يحتلّ فيه المماليك ما لا يقل عن 17 مقعدا من 20 مخصصة للوزراء وعِلْية الموظفين.

وعلاوة على ذلك فإنّ المماليك - وعلى رأسهم مصطفى خزنه دار - كانوا يحتلون كلّ المناصب المهمّة في سائر البلاد التونسية(11).

إنّ ملاحظة «كمبنون» القائلة بأن السّلطة كانت ابتداء من سنة 1862 في

---

11) ڤرانشان، وثائق خاصة بالثورة | وثيقة عدد 1 : وهو رأي يشاطره فيه ڤانياج. أصول 79، 80، و 86 - 88.

أيدي المماليك ـ أي الوزير الأكبر ومن تبعه ـ ملاحظة صحيحة امّا النتيجة فتظهر لنا خاطئة. ذلك أنّ الدستور يترك للباي وسائل لا يستهان بها للقيام بمراقبة المجلس الأكبر والمماليك في الوقت نفسه. فليس الدستور هو الذي أحدث هذا الوضع المتمثل في تجميع السلطة، ولكن طبع محمد الصادق باي هو السبب. وهو الذي جعل «كمبنون» يؤكد أن المماليك كانوا يحكمون ولا راد لكلمتهم، والواقع أن الباي كان يرفض أن يحكم بنفسه، ويخيّر منح وزيره الأكبر كلّ السلطات. وهذا بدوره لا يترك الفرصة تفلت، بل هو يستغلها الى أقصى الحدود.

و يظهر أن المماليك لا يعدّون في تلك الفترة أكثر من 150 شخص، منهم 71 لهم رتبة ضابط أو ضابط صغير مع ما تخوله لهم هذه الوظائف من مرتّبات وامتيازات، وهذا يتبين من القائمة المحتوية على أسمائهم (12)، أما البقية فليس لهم أية رتبة، وهم تحت رحمة الباي وعطفه.

وفي 6 أكتوبر 1860 (13) صدر قانون يمنحهم مرتبا شهريا قدره 50 ريالا علاوة على المأكل، والملبس، والمركب، والسلاح. وكان ابناؤهم يتقاضون راتبا مماثلا ابتداء من سنّ الخامسة عشرة.

أما المماليك التسعة والسبعون المتمتعون بهذا القانون فلا بدّ أنهم كانوا ـ قبل كلّ شيء ـ أناسا تقدّم بهم السنّ في خدمة الباي، وتحصلوا على تقاعدهم بعد ؛ بينما **الذين يمثلون الجيل الشاب من المماليك كان سنهم أكثر من ثلاثين سنة. والى هذا الجيل ينتمي خيرالدين، وحسين، ورستم، وثلاثتهم قدموا الى تونس في عهد أحمد باي، قبل منع الرقّ في البلاد التونسية سنة 1846.** وبعد هذا التاريخ لم يشتر الباي مماليك آخرين. ولهذا فإنّ المجموعة كانت تسير نحو الانقراض. وتدلّ على ذلك قائمة مؤرخة في أوائل 1881 (14)، لا تتضمن إلا أسماء 47 مملوكا يعيشون على كاهل الدولة، والعدد الجملي للمماليك في ذلك الوقت لم يكن يتعدّى الـ75.

ورغم أن عدد هؤلاء المماليك كان قليلا فإنهم كانوا يحتلون أهمّ المناصب في

12) أرشيف، 855 ـ 160

13) نفس المصدر

14) نفس المصدر

الايـالـة. أمّـا أصيـلو البلاد، فكان عليهم أن يقنعوا بالوظائف الثانو ية والإدار ية في الحـكـومـة المـركـز يـة. وأهـمّ منصب يمكن أن يناله أصيل البلاد هو «باش كاتب» (رئـيـس الـكـتـبة)، مع أن مستوى المماليك التعليمي، الذين قل عددهم بعد، لم يكن في درجة طيبة تسمح لهم بأن يؤلفوا سلكا من الموظفين ذوي الكفاءة الحقيقية.

وعـنـدما قامت الحكومة بالإصلاحات كانت في حاجة ماسة الى إطارات كفأة، كانت تجدها خاصة بين الذين زاولوا دراساتهم في الز يتونة، لأنه ليس لقدماء تلامذة المدرسة الحر بيّة مؤهلات للانخراط في السلك الإداري. وقدماء الز يتونة هؤلاء كانوا كـلّـهـم مولودين في الايالة. وبما أنه ليس هناك مماليك جدد فإنّ «التونسية» أصبح لا محيد عنه.

كـان الـمـمـالـيـك يـكـوّنون حكم الخاصة، وهم من أصل أجنبي، وممثلوهم، رغم انـقـسـامـهـم بـسـبـب خـلافاتهم الداخلية، يؤلفون وحدة صمّاء في الظاهر. ولم يكن الأهـالـي يـكـنّـون لهـم كـبير العداوة. إذ رغم أنهم ولدوا خارج البلاد التونسية كانوا مـسـلمين. ومع أن أغلبية السكان يتبعون المذهب المالكي خلافا للبلاط الملكي الذي كـان يـتـبـع المـذهـب الحـنـفي، فإنّ ذلك لم يكن سببا كافيا ليحقد أغلبية التونسيين عـلـيهـم. والـذي كـان يـضير عـلـماء الـمـالـكـيـة هـو أن «الـبـاش مـفـتـي» هـو وحـده الـذي كـان لـه الحـق فـي أن يـصـبـح «شـيـخ الإسلام» وأن زملاءهم من الحنفية يـتقدمون عليهم في اجتماعات القصر. ولكن الباي توصل الى إيجاد شيء من التوازن عـنـدمـا أذن بمـشـاركـة مـشـايـخ المذهبين في حفلات أعراس الأمراء. وعلاوة على الاشـتـراك فـي نفس الدين، فإنّ اللغة العر بية التي هي لغة الإدارة كانت عاملا من عوامل الوفاق.

وعـلـى كـلّ فإنّه لم يكن يهمّ الأهالي كثيرا معرفة من ينفذ أوامر الباي، المماليك أم الـمـوظـفون أصيلو البلاد : فعلى الأهالي أن يدفعوا ولا يهمهم لمن يدفعون. ولهذا فإنّ المجموعة الوحيدة التي ينالها التضايق من هذا الأمر هي الأسر التونسية القديمة، والتي كـان يمـنعها وجود سلك المماليك من تقلّد أكبر المناصب أهميّة، ويجبرها على أن تقنع بـالـوظـائـف الـدينية، والمناصب الإدار ية في الحكومة. غير أنه لا تظهر علامات تدلّ عـلـى رفـض سـافـر لهذا الوضع. و بارتياح هذه العائلات لهذا الوضع يبدو أنها خيّرت

التماس أفضال أهل المناصب بالتقرّب الى السلطة على أن تقف موقف المعارضة، وبهذه الصورة صار في إمكانها أن تعلّل نفسها بأنها جزء لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة.

وابن أبي الضياف، المولود هو نفسه في الايالة، يزوّدنا في تاريخه ببعض الإيضاحات عن رأيه المتعلق بالمماليك. فبمناسبة أحداث الجزائر سنة 1830 وصف لنا وصفا لاذعا سلوك داي الجزائر، هذا المملوك الذي جاء وغرضه الوحيد هو الاستثراء، دون أن يفكر في مصلحة البلاد وأهلها، ، وكان الأمان على ماله، أول آماله (15). ولكنّ [ابن أبي الضياف] يظهر أكثر حذرا عندما يتعلق الأمر بالبلاد التونسية ومماليكها. وفي بعض الأحيان يشكو من احتكار هؤلاء كلّ الوظائف الهامّة. ولهذا يبرز بصورة خاصة تسمية واحد من الأهالي الأصيلين في منصب رئيس مجلس الضبطية بالعاصمة (16). ومن الوجهة المقابلة فإن «جوز يب راف» الذي اضطلع مدّة طويلة بخطة وزير للخارجية، وبقي حاملا الجنسية السردانية يعتبره [ابن أبي الضياف] تونسيا صرفا، لأنه ولد في تونس. غير أنه يظهر تحفظا أقل عندما يقول بشأن تمرّد سنة 1864 : «لأنّ غالب المماليك وغيرهم من أهل الصراية يخرجون اليهم (أي الأهالي) خروج المالك لعبيده» (17).

وعلى كلّ فإنّ هذا النقد لا ينطبق إلا على الأعوان الذين خلوا من الاستقامة وأصابهم الجشع. لا على المماليك بصفتهم تلك. ولن يجد القارئ في تاريخ ابن أبي الضياف إلا التنويه بالمماليك الأكفاء والمستقيمين مثل خيرالدين، وحسين.

و يظهر إذن أن القوّة الرافضة كانت ناقصة تماما في تونس، إذ كان الأهالي يعترفون بالباي وبما عليهم من حقّ الطاعة، وأداء الضرائب. ومع هذا فإن الايالة كانت تؤلف وحدة جغرافية، وحدودها ـ ولو أنها غير مضبوطة ـ كانت أمرا واقعا. كما أن جزيرة جربة، وطبرقة، والكاف كانت جزءا من التراب التونسي منذ زمان، ولم تكن تونس من جهتها تنازع بحال في ارتباط القالة وتبسة بالبلاد الجزائرية. وكانت

---

15) اتحاف، 3، 168

16) نفس المصدر، 5، 92،

17) نفس المصدر، 5، 128

تونس والجزائر متفقتين على جنسيّة القبائل الساكنة بالمناطق الحدودية، وسوّيا مشكل دفع الأداء، للباي أو للسلطات الفرنسية. وهذا لم يكن ليمنع هذه القبائل من اجتياز الحدود كلما عن لها. وعلاوة على ذلك فإن هذه الوحدة الجغرافية تؤيدها الوحدة اللسانية، إذ أن جملة السكان تقريبا ناطقون باللغة العربية.

وفي هذه الحالة يحق مشاطرة «جوليان» رأيه الذي أكد أن نوعا من الوطنية كان يحيا لدى سكان الايالة، وهي فكرة تجعلهم يحسون جمليا بأنهم ليسوا غرباء، دون أن نقدر على الحديث عن وجود شعور وطني، لأن هذا الشعور لا ينبني إلا على أمر جماعي ملحّ ولا وجود لذلك في قضيّة الحال(18).

ومن الغريب، أننا إذا أردنا البحث عن قوّة رافضة في الايالة إنما نجدها في العاصمة. ذلك أن السلطة المركزية نفسها تتيح للأهالي أكثر من داع ليكونوا غاضبين على الوضع.

الإصلاح القضائي

وفي أوت 1860، أذن الباي - في إطار الإعداد للدستور - بتهيئة مجلة القانون الجنائي، خاصة في الميادين التي تصدر الأحكام فيها حسب العُرف، مثل الفلاحة والتجارة. وكان من الواجب أيضا إعداد تنظيم قضائي جديد. وإن هذا الإصلاح يجب ألا يمسّ - في أيّة صورة - بصلاحيات المحاكم الشرعية الضابطة للأحوال الشخصية.

إن هذا الميدان من القضاء بقي - الى حد ذلك التاريخ - بدون قانون. وكان القاضي الأعلى هو الباي نفسه، فهو الذي يمضي قرارات الإعدام، ويمارس حق العفو، وهو الذي يمكن لكل تونسي أن يتوجه اليه في حالة حدوث خلاف. وكان يرأس هذه المحكمة في العاصمة الدّاي، المكلف بحفظ النظام. أما في سائر البلاد، فيرأسها «العمال»(19).

وفي أسفل هذا التنظيم الجديد تأتي محاكم من الدرجة الأولى هي : «مجالس

18) شارل أندري جوليان، توطئة لكتاب سلامة، تمرّد ص 11 [بالأرقام الرومانية]

19) ر. برانشفيك، القضاء الديني والقضاء اللائيكي في البلاد التونسية التي يحكمها الدايات والبايات الى أواسط القرن التاسع عشر، ستوديا **اسلامكا** 23، (1965)، 27 - 70 [بالفرنسية]

الضبطية». أمّا القضايا التي تتجاوز اختصاصها فأحدثت لها محاكم ذات درجة اعلى، وهي «مجالس الجنايات والأحكام العرفية». وقد تمّ استكمال هذا التنظيم بإحداث محكمة استئناف : «مجلس التحقيق». وفي آخر المرحلة أحدث «المجلس الاعتيادي» (20).

كان اختصاص محاكم الدرجة الأولى القضايا التي تتعلق بالأمن العام، والسّكر، والثلب، ومراقبة الموازين والقيس، والقضايا التي ليس لها عواقب وخيمة ...الخ

ومن جهة أخرى كان يمكن لهذه المجالس أن تحكم في الخلافات التي لا تتعدّى 200 ريال، وأن تحكم بالسّجن لمدّة تصل الى شهرين، وبغرامات أقصاها 14 ريالاً (21).

هذه المجالس - التي تبلغ في مجموعها ثمانين مجلسا - كانت توجد في المدن، وفي أهمّ القرى (22).

أما النّوازل التي كانت تتجاوز صلاحيات محاكم الدرجة الأولى فإنها تحال على ذات الدرجة العليا «مجالس الجنايات والأحكام العرفية»، وعددها في الأيالة أحد عشر مجلسا.

وكان مجلس تونس يضمّ اثني عشر عضوا.

أما مجالس داخل البلاد فتضمّ ثمانية أعضاء.

وكان يسمي هؤلاء «عامل» الجهة، بالتعاون مع المحاكم الشرعية. و يعيّن الرؤساء من بين الأعيان، والأعضاء من «أهل العلم» المحليين (23). وفي حالة ما إذا كان هناك إسرائيلي طرفا في قضية فإنها تصبح من أنظار محكمة من الدرجة العليا، ويجب أن يكون مواطن من أهل دينه ضمن المجلس ضمانا للعدالة في الحكم الذي يصدر عنه.

---

20) الرائد، 1، 3 و 5

21) الفصول 617، 644 من قانون الجنايات وأرشيف، 157 - 133، 19 ذو القعدة 1277.

22) القائمة في أرشيف، 489 - 137 - عدد 14.

23) أرشيف، 416، 119، 1 رجب 1277

وكان توزيع هذه المجالس كافيا، وجلساتها تقام في كل الجهات، من بنزرت الى الجريد. غير أن أمرا بتاريخ أول أوت 1862 حدّد العقوبة بالسجن التي يمكن لمجالس داخل البلاد أن تصدرها بعام واحد. ولا تصدر الأحكام التي تتجاوز ذلك إلا عن محاكم الدرجة العليا الموجودة في العاصمة (24) وفوق هذه المحاكم توجد محكمة الاستئناف التي تتألف من سبعة أعضاء. وهذا المجلس الذي كان يعقد جلساته في تونس لم يقم إلا بدور باهت. ذلك أن الاعتراضات ونقض الأحكام كانت تحال مباشرة ومن غير أن تمر بهذا المجلس، الى المجلس الاعتيادي.

وهذا المجلس الذي يوجد في أعلى الصرح القضائي يضمّ اثني عشر عضوا، هم بدورهم أعضاء في المجلس الأكبر. وكان يهتمّ بالنوازل المحالة من مجالس الضبطية، ومجالس الجنايات، وبشكاوى الأهالي، لعرضها على المجلس الأكبر الذي يتخذ بشأنها القرار النهائي. أمّا حق العفو فهو من صلاحيات الباي الذي يتولى المصادقة على أحكام الإعدام.

وفي 26 أفريل 1861، وهو اليوم الذي أعلن فيه الدستور، صدر قانون الجنايات والأحكام العرفية الجديد، وهو الذي سيصبح أساس الإصلاح القضائي عمليّا.

وهذه المجلة التي تحتوي الى جانب الـ664 فصلا، على خليط عجيب من التنظيمات، تنصّ ـ من بين ما تنصّ ـ على صلاحيات المجالس الجديدة، وذلك خشية من وقوع خلافات بين هذه المجالس والمحاكم الشرعية وتنصّ كذلك على الإجراءات المتبعة والشهادة (الفصول 18ـ33 والفصول 42ـ111 والفصول 152ـ176 على التوالي).

وتحتوي المجلة أيضا على فصول تتعلق بالديون وجرائم الأمن العام. (الفصول 436ـ447 والفصول 236ـ287 على التوالي). وعلى مواد خاصة بالعادات، مثل عقود الكراء المتعلق بالفلاحة (الفصول 541ـ586) (25).

ولم ينقض شهر على صدور المجلة الجديدة حتى بدأ العمل بها. ففي 20 ماي 1861

---

24) الرائد، 3، 9.

25) النص في أرشيف 404 ـ 118

عقد المجلس الاعتيادي جلسة نوقشت فيها أولى المطالب المتعلقة بتطبيق المجلة، والتي أثارتها مجالس الضبطيّة ومجالس الجنايات. (26)

وفي نفس الوقت، وابتداء من عدد 11 ماي 1861 من الجريدة الرسمية: «الرائد التونسي» بدأ نشر قرارات المجلس الأكبر فيما يخصّ المجلة الجديدة. وواضح أن الرائد كان بمثابة حلقة اتصال بين تونس ومحاكم داخل البلاد، وكان الأداة التي بها يتم التأكد من أن القرارات المتّخذة في القمّة ستطبق في كلّ البلاد.

وكان نشاط المجلس الأكبر في الميدان القضائي كبيرا جدّا. ويمثّل أكثر من نصف المسائل المدروسة (27).

والقارئ لهذه الوثائق يخرج بانطباع ينمّ عن جدّية العمل إذ كانت الأسئلة المطروحة من المجالس تناقش بإتقان من الأعضاء الذين لا يكتفون بالموافقة الآلية على رأي المجلس الاعتيادي. ونجد قرارات تمّ اتخاذها لا بالإجماع بل بأغلبية الأصوات البسيطة.

ولم يقصر المجلس الاعتيادي نشاطه القضائي على المطالب الإجرائية وعلى تحقيقات تهمّ تطبيق المجلة الجديدة. فهو يعمد في بعض الأحيان الى تحسين محتوى فصل من الفصول عندما يتضح أن تطبيقه مستحيل. من ذلك أن الفصل 16 يمنح أجلا بثلاثة أيام لرفع القضية الى محكمة الاستئناف بتونس. وسرعان ما اتضح أن هذا الأجل غير كاف بالنسبة الى سكان داخل البلاد، ولهذا اتخذ المجلس قرارا بترفيعه الى 33 يوما لأهل الجريد، و28 لأهل جربة، و13 لأهل صفاقس. أما بالنسبة لأهالي القيروان وباجة وبنزرت فقد أصبح هذا الأجل على التوالي 11 و8 و6 أيام(28).

وكانت الأجوبة عن الرسائل الواردة من مجالس داخل البلاد الى المجلس الأكبر تتعرّض الى تأخير مهول. وليس من الحالات الاستثنائية. أن يتم الجواب على رسالة

26) أرشيف، 454، 131

27) أرشيف، 133،457 / 136،474 بالنسبة الى الاعمال التحضيرية للمجلس الاعتيادي راجع أرشيف، 454، 456/131 ـ 132

28) أمر صادر في 29 جويلية 1865، الرائد، 2، 5

واردة من الكاف أو بنزرت بعد خمسة أشهر وذلك بين شهر ديسمبر 1863 وشهر جانفي 1864 (29). وكانت المطالب الآتية من جربة تدرس في المجلس بعد فترة تتراوح بين شهر ونصف وستة أشهر.

ولم يكن المجلس الأكبر دائما هو السبب في هذا التأخير، ففي جلسة من جلساته درست ثلاث رسائل من مجلس الجنايات بصفاقس وردت الى تونس في نفس الوقت، ولكنها حررت قبل ذلك بخمسة أشهر، وثلاثة أشهر ونصف، وشهر ونصف.

وفي بعض الأحيان تستغرق المراسلة بين المجلس ومحكمة من المحاكم في نازلة واحدة وقتا طويلا، ففي 22 جانفي 1864 ناقش المجلس الأكبر رسالة من الكاف، مؤرخة في 30 مارس 1863، وقد سبق له أن درسها في 9 جوان كما سبق لمجلس الكاف أن أعطى عنها تدقيقات في 8 أكتوبر و24 ديسمبر.

واهتمّ أعضاء المجلس أيضا بالشكاوى المقدمة ضدّ المحاكم.

ورغم تنوّع نشاط المجلس وثقل أعماله فإنّه لم يقتصر،في الميدان القضائي، على المساهمة في ضمان التطبيق الصحيح للمجلة الجديدة، بدراسته للمشاكل المثارة بين المحاكم ذاتها. فقد قام بدور نشيط في مجال المراقبة، وذلك بإرساله لجانا للتحقيق في كل أنحاء البلاد، مكلفة بزيارة مجالس الضبطيّة ومجالس الجنايات على عين المكان. وإثر القرار المتخذ في 4 أفريل 1862 والقاضي بمراقبة هذه المحاكم من أعضاء المجلس، تمّ **تأليف أربع لجان، تتركب كلّ واحدة منها من ثلاثة أشخاص :**

فالأولى تحت رئاسة خيرالدين، وتفقدت دائرة العاصمة وضاحيتها.

والثانية زارت الساحل.

والثالثة رحلت الى مناطق القيروان والجريد.

والرابعة اتجهت نحو الكاف و باجة و بنزرت.

إن تقارير لجان المراقبة (30) تعطينا فكرة عن سير المحاكم الجديدة داخل البلاد.

29) أرشيف : 473 ـ 136

30) أرشيف ـ 487 ـ 137

وفعلا فإنّ المراقبين لم يكتفوا بز يارات المجاملة. فلقد تفقدوا شخصيّا دفاتر القرارات باحثين - في نفس الوقت - عما إذا كانت الأحكام الصادرة موافقة للمجلة الجديدة أم لا. وعلاوة على ذلك فقد زاروا السجون. وتحققوا من وجود «الرائد» أو عدم وجوده. وأخيرا لم ينسوا القاء نظرة على دفتر الطلبات.

وكانت حصيلة هذه التقار ير - في الجملة - إيجابية فيما يتعلّق بمجالس الجنايات. و يظهر أن أصحاب التقار ير لم يلاحظوا وجود وضع يشكل كارثة أو فوضى. فالأحكام الصادرة دون اعتبار المجلة الجديدة قليلة، والمشكل الأكثر شيوعا هو التأخير في مسك الدفاتر الناتج عن قلة الأعوان الإدار يين. فحكمتا صفاقس والقيروان ليس لكل منهما إلا كاتبان. وكان الرائد يأتي عموما الى مجالس الجنايات، ولكنّه لا يقرأ دائما. وفي المنستير، مثلا، كان الرئيس هو الوحيد الذي ينظر فيه بصورة منتظمة.

أما فيما يتعلق بمجالس الضبطية، فإنّ النتيجة أقل أيجابيّة. إذ كانت التجاوزات والعيوب عديدة. فالرائد لا يصل إلا لماما، والدفاتر مهملة، ونصوص القوانين غير موجودة، ورئيس المحكمة ليس له طابع يختم به الأحكام. وليس لدى هذه المحاكم تطبيق دائم للمجلة الجديدة. فلقد حكم أحد المجالس بغرامة قدرها 50 ر يالا بينما الحدّ الأقصى المسموح به هو أربعة عشر ر يالا، والبقية توزع على الحكام. واعترضت المراقبين حالات تتمثل في اهتمام مجالس الضبطية بقضايا هي من أنظار مجلس الجنايات، أو جرت أحداثها في دوائر أخرى.

وهناك لا محالة استثناءات. ففي بعض المحاكم كان كلّ شيء يجري على ما يرام، مثل محكمة سليمان (بالوطن القبلي). فمجلس الضبطية بهذه المدينة يحتوي على خمسة أعضاء عوضا عن الأربعة المقرر ين. وبما أن عددا كبيرا من الطرابلسية كان يسكن الجهة، فإنّ السلط المحلية قررت ضمّ من هو عارف بعاداتهم الى مجلسها. بينما في بني خلاد بالوطن القبلي أيضا، كل الأعضاء كانوا أمين، ومن حسن الحظ أن كان لهم كاتب كفء. وفي نابل كان الناس يخشون أعضاء المجلس خشية بالغة الى حدّ أنهم لا يتجاسرون على تقديم الشكاوى اليهم.

ولم تكن الحالة أحسن في القبائل. فعامل أحد بطون جلاص (بين المنستير والقيروان) كان - حسب المراقبين - يسخر من الإصلاحات ومن المجلس، و يصدر

كلّ الأحكام وحده دون أيّة مفاوضة. أما في السواسي (بين القيروان وصفاقس) فإنّ أعضاء مجلس الضبطية تركوا عملهم، مما دعا أعضاء لجنة المراقبة الى التأوّه قائلين : «انظروا الى حالة المجلة عند هذه المخلوقات» (31).

وكان وضع السجون سيئا أيضا بصورة عامّة، فهناك جهات ليس فيها سجون تماما مثل أولاد نفات (بين صفاقس وقابس). فقد صرّح أعيان هذه القبيلة بأنه لا حاجة لهم بالسجن : «فإذا حكم على أحد منهم بالسجن فإنه لا يبرح المكان الذي قرّر لإقامته دون رخصة، ولهذا فلا فائدة من إغلاق الباب وتقييده من رجله» (32).

كان المجلس الأكبر واعيا بهذه العيوب وقد حاول تحسين الوضع ومن بين ما قام به لذلك : تسمية مراقب عام للسجون (33). غير أن أغلب الإجراءات المتخذة لم تكن تهمّ إلا المحاكم العليا. ذلك لأن السلطة المركزية لا تملك الوسائل لرفع مستوى ما يصدر عن محاكم الدرجة الأولى من أحكام، رغم أن جلّ عيوب تطبيق النظام القضائي الجديد موجودة فيها.

قال [الجنرال] حسين ـ وكان رئيس مجلس الجنايات منذ أفريل 1861 بالعاصمة ـ في تقرير موجّه الى المجلس الأكبر : «إن أغلب الوكلاء (وهم أشخاص مكلفون بالدّفاع عن مصالح طرف من الأطراف أمام المحكمة) جمعوا بين جهلهم بالمجلة وسلوكهم المشين الى حدّ أن لا أحد يثق بهم» (34). ورغم أنه منع على هؤلاء الدخول الى المحاكم فإنّ المجلس [الأكبر] يظهر أنه لم يتوصل الى حسم هذا الداء.

إن التسليم بأن نتيجة الإصلاح القضائي لم تكن إيجابية عموما إلا في مستوى مجالس الجنايات يترجح مبدئيا انه كان ناتجا من عجز الحكومة عن القيام بمراقبة مباشرة على جميع المستويات. وفاعليّة رقابة هذه المحاكم لها ما يبرّرها، ذلك أن هذه المحاكم لا تهتمّ إلا بالحالات التي تكتسي بعض الأهمية، وعددها يقتصر على إحدى عشرة، محكمة وهي موجودة كلها في المدن.

---

31) نفس المرجع

32) نفس المرجع

33) الرائد، 2،15، أمر مؤرخ في 12 أكتوبر 1861

34) أرشيف، 468 ـ 135، رسالة مؤرخة في 17 أفريل 1863

وفي الجملة، فإنّ مجالس الجنايات كانت لها الكفاءة لتطبيق المجلة الجديدة. والأحكام الصادرة عنها ـ في الحقيقة أحسن بكثير، مما كان يتمّ في النظام القديم الخالي من المحاكم. بينما كان عدد مجالس الضبطية أكثر سبع مرّات من مجالس الجنايات. وكانت مشتّتة في البلاد، ممّا جعل مراقبتها صعبة. ولكن مشكل عسر الوصول اليها ليس هو الوحيد، بل يضاف إليه مشكل فقدان الإطارات.

وكان يتمتع بعضوية محاكم الجنايات عدد من المشايخ الذين زاولوا دراستهم بالزيتونة، وكوّنوا فئة أهل الرأي في البلاد. كانوا في وقت ما ـ حسب إحدى القوائم ـ هم جملة الأعضاء السبعة في الكاف، وخمسة على خمسة في باجة، واثنين على سبعة في سوسة وفي القيروان، وفي صفاقس يوجد شيخ واحد في عضوية المجلس، أمّا مجلس بنزرت فلا يشتمل على أي شيخ (35) وفي تونس العاصمة كان كلّ اعضاء المجلس مشايخ.

وهذا لا يعني أن كلّ شيء كان يتمّ بدون صعوبات، فقد كانت الآجال طويلة ؛ وفي الإمكان التساؤل : ألا يسيء بعض الحكام ـ ولو قليلا ـ الى العدالة عندما يقبلون ما يقدم إليهم من الأموال، أو يعينون الأصدقاء ؟ وإن كان مما ينبغي أن يقال ان الحكومة كانت تبقى مدينة لهم ـ بصورة منتظمة ـ بأجور أربعة أشهر! (ولم نعثر على قيمة المبلغ).

إن فشل الإصلاح القضائي في مستوى مجالس الضبطية كان ناتجا عن نقص الإطارات القادرة على ضمان قضاء عادل، . وعن غياب مراقبة ناجعة، ولا دخل تماما لمشايخ الزّيتونة. إذ كان العمّال، رسميا، هم رؤساء هذه المجالس، ولكن كثيرا ما عوّضهم كواهي «الوجق» (قوّاد الجندرمة الجهويّة). وكان الأعضاء من أعيان القرية أو القبيلة (لم نعثر على أي شيء يشير الى ما كانوا يتقاضونه) وهؤلاء لم يكونوا قط يتحلّون بالصفات التي تؤهّلهم لحمل الأهالي على الثقة في الإصلاح، بينما هم يرتبطون بهم ارتباطا شديدا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. ثمّ أن عدم الثقة كان يتأكد عندما يكون نفس هؤلاء الرّجال أعضاء مجلس الطبطيّة هم المكلفون باستخلاص الأداءات.

35) أرشيف، 491 ـ 137 بلا تاريخ

ولـمّـا كـانـت حـكـومة الباي لا تظهر بمظهر القادر على القيام بمراقبة دقيقة على موظـفيها، فـإنّ الـشـكاوى المقدمة من الأهالي ضدّ تجاوزات السلط كانت لها - في أغلـب الأحيان - نتيجة واحدة، هي السعي الى مز يد الإضرار بالشاكين. وأمام هذا الـوهـن الـذي ذكـرنـا مـنـه بـعـض النمـاذج، فـإنَّ أغـلـب النـاس كانوا يرون أن ذلك الإصـلاح عديم النفع، بل مضرٌ. فالحكم بالإعدام على ضابط قتل «كرارسي» بسيطا (*) لم يـتـرك تـأثـيـره في الأهـالـي، خلافا لابن أبي الضياف الذي اعتبر هذا الحكم نـتـيـجـة لـلـنـظام القضائي الجديد الذي يضمن المساواة لكل المتساكنين أمام القانون (36).

واسـتـمرّ الأهالي في عدم ثقتهم بالسلطة ؛ وبما أنهم لم يلمسوا في ذلك غنما عاجلا فـكـأنهـم رأوا أن كـل هذه الإصلاحات ليس لها ثمن إلا كثرة الأموال، وأن نتيجتها الوحيدة الملموسة هي الز يادة في الأسعار والاداءات.

إن نـشْـرَ رسـالـة بـالـرائـد (37) نـوّه فيهـا مـواطن بمزايا مجلس الجنايات بسوسة لا يتوازى، بصورة من الصور، مع موقف الرأي العام السّلبي.

وكـان الـرّأي العام شاعرا بان موقفه يلقى تأييد المحافظين، والمحتمل أن تكون من بينهم أغلبية من زاولوا دروسهم في الز يتونة. وكان هؤلاء المحافظون مقتنعين بأن هذه الإصـلاحـات المـقـرّرة مـنـذ الإعـلان عـن عـهـد الأمـان هـي منافية لتعاليم الإسلام والـشـر يعـة، و بالتالي فهي غير مقبولة. وكان من بينهم عدد كبير من أعضاء المحاكم الـشرعيّة الذين كانوا يخشون أيضا خطر وضع أيدي المحاكم الجديدة على النوازل التي هـي مـن اخـتـصـاصـهـم عـادة. وكانوا ينظرون بعين السخط الى المرتّب الممنوح من الحـكـومـة الـى أعـضـاء مجالس الجنايات. ولا شك أن [الجنرال] حسين، قصد تلافي هذه الـنـقـطـة مـن الانتقاد عندما اقترح منح مرتب أيضا الى أعضاء المجلس الشرعي

36) اتحاف، 5،105، 107

37) الرائد، 2، 37

* [سـائـق عـر بـة بـالـعامية التونسية وهي العر بة الفاخرة نوعا ما تجرّها بصعة خيول ولعلها مشتقة من الكلمة الـفـرنـسـيـة «كـرّوس» خـلافا للفظة «كرارطي» بالعامية التونسية التي تدل على سائق العر بة المجعولة لنقل البضائع وغيرها ولعها آتية من اللاطينية.

بتونس العاصمة (38) وهي مبادرة بقيت، على الأرجح، بدون نتيجة، وفي هذا الإطار يندرج فصل صدر بالرائد (39) بقلم كاتب مجهول، أجهد نفسه لإقناع قرّائه بأن النظام القضائي الجديد غير مخالف، بأية صورة، لمبادئ الإسلام، بل هو بالعكس موافق لها،. وللاستدلال على ذلك استشهد بأقوال مؤلفين كلاسيكيين مثل ابن خلدون. و يظهر أن هذا المقال لم يأت بنتيجة. بل إنّ المعارضين كانوا يعمدون الى ترو يج فكرة تتمثل في أن الإصلاح «أمر مخالف للعادة، حيث سوّى الرعاع والسادة، وأنه يثمر التعطيل، الى غير ذلك من الأباطيل» (40).

إن الموقف العام من الإصلاحات توضحه المظاهرة التي جرت يوم الا ثنين 23 سبتمبر 1861. ففي ذلك اليوم تجمّع حشد من النّاس يتألف من 200 الى 300 رجل (41) في الجامع الأعظم بالعاصمة [جامع الز يتونة] لصلاة العصر، واتّجه في موكب نحو باردو، حاملا أعلام مقام الولي الصّالح «سيدي محرز» مولى المدينة، غايته : التوسّل الى الباي لمنع تصدير الز يوت والقموح، لأن أسعارها أصبحت في ارتفاع. ولمّا وصل المتظاهرون الى القصر، خرج الوز ير الأكبر لاستقبالهم والاستماع الى رغباتهم، حيث أعلم مصطفى خزنه دار بالغاية من هذه المظاهرة ناطق باسمهم يسمّى الحاج الطاهر الر ياحي - وهو معلّم سِنّه يفوق السبعين سنة - وأردف قائلا : «اليوم جاء شيخ مع رجال من سنّه، وغدا سيأتي الرعاع من الشعب وسفهاؤه فلا يتورعون عن الأعمال الخسيسة» (42). وكان يؤكد كلامه بالكشف عن يديه وساقيه من بين ثيابه. وفي ذلك الوقت علا صوت قائلا : «نحن نُطالب بالغاء المحاكم التي تصدر أحكاما قاسية على الأهالي، وتبيع منازل الناس، ولا ترحمهم لأنّها لا تعطيهم آجالا معقولة» (43).

وأعلم الوز ير الأكبر الباي برغبة المتظاهر ين في رؤ يته شخصيّا. وعبّر محمّد

38) أرشيف، 45، 131، 30 ديسمبر 1861
39) الرائد I،33، 26 ماي 1861
40) اتحاف 55،5
41) وثائق مزالي مصطفى خزنه دار الى خير الدين، 24 ربيع الاوّل 1278، الرائد، 12،6، لا يتحدّث الا عن مائة متظاهر
42) أرشيف 413
43) نفس المصدر

الصادق عن استعداده لقبول وفد منهم. فدخل القصر جمع يعدّ ستة عشر رجلا حيث أعادوا مطالبهم. وأعلمهم الباي فيا يخصّ الأسعار أنها الآن أرخص من أيّ وقت مضى، وأنه أصدر إذنه بعد بتعمير مخازات الدولة بجزء من القموح المخزونة، وترويجها في السوق المحلّي. أمّا فيا يخصّ الغاء المحاكم والرجوع الى النظام القديم الذي كان فيه الباي يتولّى الحكم بنفسه، فإنه أجابهم قائلا : «أنتم تر يدون حكمي، وحكمي هو القانون، والمجالس تنفّذه عن أمري ونظري وراءهم» (44). ولمّا أظهر الشّاكون عدم رضاهم عن هذه الأجوبة أمر الباي بسجنهم. وكان عدد الموقوفين في ذلك اليوم اثنين وعشر ين نفرا.

وكان لهذه المظاهرة صدى كبير. فبالنسبة الى الحكومة كانت مفاجأة تامّة، بل هي مخيفة. وفي الأيام الموالية غصّت شوارع العاصمة بالجنود الذين كلفوا بتشتيت كل تجمّع. واقتصر صاحب الشرطة على القول بأن إشاعات راجت مفادها أن شيئا يكمن تحت الرماد، ولكنه لم يعره اهتماما.

أما فيا يخصّ تصدير القموح فقد ربح الرياحي وأصحابه الصفقة، إذ منعت الحكومة التصدير لمدّة شهر ين (45).

وغداة المظاهرة، أي في 24 سبتمبر، اجتمع المجلس الأكبر وبما أنه اعتبر المتظاهر ين من عامة الشعب وليسوا من الأعيان فإنّه قرر إحالتهم على مجلس الجنايات والأحكام العرفية بالعاصمة الذي نظر في القضية يوم 20 اكتوبر. وصرّح المتهم الأول الطاهر الرياحي : أنه قبل يوم من التظاهر في باردو، ذهب مع عشرة أشخاص الى البلدية ليطلب اتخاذ الإجراءات ضدّ غلاء الأسعار. وكان الجواب : «اذهب، وإلا ستدخل السجن» واعترف أنه قال بعد هذه الز يارة غير المثمرة : «إن هذا المجلس (البلدي) لا ضرورة اليه، فهو بدون أية فائدة، لأنّ أعمدته هم الأغنياء الذين يتعالون عند غلاء الأسعار.. و يلينون عند انخفاضها» (46). ثمّ اتّجهوا نحو المجلس الأكبر، ولكنّه لم يصغ الى شكاواهم. ولم يقرر المتظاهرون الذهاب الى الباي

44) اتحاف، 5، 89،90

45) دفاتر، 2740، 13 ربيع الأوّل 1278،2.

46) أرشيف، 413،119

إلا بعد هذا الفشل المزدوج. ولم ينكر الر ياحي أنه حرّض تجار العاصمة على غلق أبواب دكاكينهم، ولكنه صرّح أنه لم يكن في نيّتهم البتّة طلب الغاء المحاكم.

ورأى المجلس أن إدانة الر ياحي وأصحابه ثابتة طبقا للفصل 236 من المجلة الذي ينصّ على عقوبة تتراوح من عامين الى ستة أعوام اشغالا شاقّة «لكلّ من يتجه بالنقد والتجر يح الى أعمال الحكومة شفو يا أو كتابة، وغايته التحر يض على شق عصا الطاعة، أو التمرد، أو الثورة... إذا لم يتبع هذا التحر يض أية نتيجة تذكر». و برّئت ساحة اثنين من المتهمين لعدم ثبوت الأدلّة، أما البقية فقد حكم عليهم بعامين أشغالا شاقة. وزجّ بالر ياحي وشيخ آخر في السجن لقضاء مدّة العقاب لأنهما تجاوزا سنّ السبعين.

واعتبرت محكمة الاستئناف أن العقاب الذي استند الى الفصل 236 فيه شطط كبير. وأخيرا أحيلت النازلة أمام المجلس الأكبر الذي نظر فيها يوم 31 أكتوبر 1861. فكانت آراء أعضائه مختلفة. فبينما رأت أغلبية 35 عضوا أن المتظاهر ين مدانون حسب الفصل 236 فإن أقلية ذات 12 صوتا شاطرت محكمة الاستئناف رأيها، وخيّرت تطبيق الفصل 235 الذي ينصّ على «... ان أية جريمة أو جناية غير منصوص عليها في المجلة، وليس لها أي شبه بصورة حقيقية مع حالات سابقة... تعرض على المجلس الأكبر ليبتّ فيها باجتهاده...». وصوّت مع الأغلبية الوز ير الأكبر وخيرالدين، بينما انضمّ الى الأقلية محمد خزنه دار (حوالي 1810-1889) (47) الذي كان في ذلك التار يخ عاملا على الساحل، وأحد ركائز النظام. وليس هو من أسرة الوز ير الأكبر مصطفى خزنه دار (48).

وفي 17 نوفمبر أمضى الباي الحكم. ولكن في نفس اليوم عفا عن المحكوم عليهم. وكانت هذه المظاهرة مفاجأة للجميع وكانت سببا في رواج إشاعات عديدة غذّاها العفو الذي أسعف به المحكوم عليهم. فابن أبي الضياف اكتفى بملاحظة أن الناس كانوا يقولون إن هذه المظاهرة أوحت بها شخصية مدعّمة من الباي نفسه (49).

---

47) ترجمته في ابن عاشور، تراجم، 35 - 44 وصميدة، خير الدين، 111 - 112
48) أرشيف، 458 - 133
49) اتحاف، 5، 91

ولكن القنصل الفرنسي «روش» بدا أقلّ تحفظا. ذلك أنه في رسالة موجّهة الى محمّد الصادق ومكتوبة بباريس في 10 أكتوبر 1861 اتهم مصطفى خزنه دار بالمشاركة، ودعا الباي الى طرد هذا الخادم الخائن الذي أخلّ بواجبه (50).

و يبدو لنا أن هذه الإشاعات لا أساس لها من الصحة. ذلك أن توجه الطاهر الرّياحي وأصحابه، قبل يوم من تجمّع باردو، الى المجلس البلدي ثمّ المجلس الأكبر، للتعبير عن شكاواهم، لا يتماشى مع وجود خطّة مدبّرة من فوق. كما أن عفو الباي لا يدلّ على تعاطف صامت مع المتظاهرين، بل ان هذا التعاطف يمكن أن يكون أيضا نتيجة توصية صادرة عن الوزراء الذين قدّروا أنه يستحسن تهدئة الرأي العام بدل جعل المتظاهرين في نظره ضحايا. ولا شك أن تسريح المسجونين أريد به، فوق ذلك، إبراز تسامح القضاء الجديد.

إن الصّلة التي وقر في أذهان المتظاهرين أنها موجودة بين الإصلاحات وارتفاع الأسعار هي من خصائص الرأي العام التونسي، إذ أن التونسيين لم يروا منذ 1857 أي تحسين لحالتهم.

وإذا كان لابدّ من إبداء الرأي في شأن الإصلاحات القضائية عامة، فإنه لا مناص من أن يكون الحكم سلبيّا. زد على ذلك، أن هذه المحاكم الغيت سنة 1864 ولم تحاول الحكومة، الى انتصاب الحماية، إرجاعها حتّى ان أشد الإصلاحيين حماسا مالوا الى السكوت عن هذا الموضوع، ولم يظهروا ميلا لمحاولة ثانية. ورغم ذلك، فإنّ هذا الرأي لا يمكن أن يكون سلبيّا في جميع النقاط : فالحكومة أعدّت هذا الإصلاح بصورة جدّية وواقعيّة، إذ أن المجلة الجديدة كانت - بالأحرى - تقنينا لما كان موجودا من قبل، أكثر من كونها إصلاحا ثوريا. وهي في جملتها قابلة للتطبيق، ومتلائمة مع حاجات البلاد، ولكن التنظيم هو الذي كان منخرما رغم جهود المجلس الأكبر المحمودة.

ولا يظهر أن القضاء سارت دواليبه بعد الإصلاح بصورة أسوأ ممّا كانت عليه في النظام الماضي. فعرض حالات عديدة أمام المحاكم الموجودة في العاصمة من أناس لم يكونوا راضين بمجالس واقعة داخل البلاد، لا يدل على أنّ النظام الجديد غير مرضٍ.

---

50) أرشيف، 413 ـ 119

وفي سنوات 1870 عندما رجع العمل بالنظام القديم نجد عددا كبيرا من الحالات ذات أهميّة أقل تعرض على السلطة المركزية، مثل الخصام حول نخلة في توزر، أو الشكاية المقدّمة من ساكن في باجة ضدّ سارق كبشين...

ان عدم الثقة العميق من الأهالي تجاه السلطات كان دائما موجودا وكان - على كلّ - يجد ما يبرره غالبا، خاصة وأن الكلّ على يقين بأن القضاء في العاصمة أفضل من غيره.

إن الأسباب الحقيقية لفشل الاصلاح القضائي يجب البحث عنها في عدم الثقة هذه، وفي أنّ الحكومة لم تبد قدرتها على القيام بمراقبة حقيقية، على مجالس الضبطيّة. فالتفقد الناجع هو وحده الذي كان قادرا على إزالة هذا الإرتياب. وقد زاد في هذه الصعوبات ما كان يوجد من نقص في الأعوان الأكفاء، القادرين على تطبيق هذا الإصلاح؛ وكذلك قلة الأموال التي كانت تمنع من دفع المرتبات بصورة منتظمة.

نظام الأجانب

إن الإصلاح القضائي فشل أيضا على صعيد آخر، ذلك أن حكومة الباي لم تتوفق في تحقيق غرض من أغراض المجلة الجديدة، وهو ما جعله صالحا لكل سكان البلاد، سواء كانوا مسلمين أو يهودا أو نصارى، رعايا للباي أو للقوى الأوروبية.

وكان يوجد بالبلاد التونسية في تلك الفترة - مثلما هو الشأن في كامل الامبراطورية العثمانية - محاكم قنصلية. فكان على أحد رعايا السلطان أو الباي عند تقديم قضيّة ضدّ أوروبي أن يتجه الى قنصل المتهم ليحصل على إدانته. فالقضاء المحلي لم يكن من حقه محاكمة أجنبي حتى عندما يتهم بإخلال خطير بالقانون ... الخ

ولم يحدث هذا النظام مشاكل كبيرة في الايالة في القرنين السابع عشر والثامن عشر لأن الجالية الأوروبيّة كانت قليلة العدد وتضمّ التجّار خاصّة. ولكن هذا الوضع تغير في القرن التاسع عشر بعد قدوم نازحين فقراء من إيطاليا ومالطة. فقد ارتفع عدد الأوروبيين العائشين بالبلاد التونسية، حوالي سنة 1869، الى ما يقارب

12.500، وهو عدد أكبر من أن يسمح للقناصل بمراقبتهم مراقبة ناجعة. كما أن المغامرين موجودون أيضا. ففتح البلاد سنة 1830 في وجه التجار الأوروبيين تسبّب في زيادة الإتصالات التجارية بين التونسيين والأجانب، وبالتالي في تفاقم الخلافات بينهم. ومع هذا لم يتلاءم النظام القنصلي مع هذه التغييرات. وفي أغلب الأحيان يظهر القناصل بمظهر من يهتمّون بمواطنيهم أكثر من اهتمامهم بتحقيق العدالة في الحكم.

وكان محمد باي أعلن في عهد الأمان إحداث محاكم تجارية مختلطة تحكم بين التونسيين والأوروبيين على حدّ السواء. وفي نفس المناسبة صرّح بأنه من حقّ الأجانب شراء العقارات في البلاد، وممارسة كلّ المهن بها. ولكن كان لا بد من انتظار عهد محمّد الصادق باي للبدء في تحقيق هذه الوعود.

ففي أكتوبر 1863 أبرم الباي مع ملكة انقلترا معاهدة تمنح الرعايا الانڤليز حق امتلاك عقارات يتمّ التصرّف فيها حسب القوانين التونسية، وكذلك حقّ شراء الآلات (51). وبعد ذلك أبرمت بلدان أخرى معاهدات مماثلة مع الحكومة التونسية، مثل النمسا ـ المجر سنة 1866، وإيطاليا سنة 1868، وأخيرا فرنسا سنة 1871.

وفيما يخص انتصاب المحاكم التجارية المختلطة كان لتونس والقناصل آراء مختلفة منعتهم من إبرام أي اتفاق. ومع هذا **فقد وقع القيام بمجهودات في هذا الباب، إذ كلل بالنجاح عمل اللجنة المختلطة الخاصة بالأملاك في حلق الوادي، والمنتصبة في 20 جوان 1860. والتي كان رئيسها خيرالدين، وزير البحرية وعامل حلق الوادي، وأعضاؤها هم قناصل عن انقلترا وفرنسا، وسردانيا ونابولي**، وكذلك محمد خزنه دار، وحسين مدير الشؤون الخارجية آنذاك، وقد تمّ انتصاب هذه اللجنة بإيعاز من القناصل وخاصة «وود». وكان لوود في ذلك الوقت خلافات مع يوناني من رعايا انقلترا يدعي امتلاك ثلاث قطع أرض في حلق الوادي دون أن يتسنى له الإدلاء بعقود ملكيتها. وكان القناصل يخشون خلافات من هذا القبيل، لأنّ **العقود الشفويّة كانت عديدة قبل تعيين خيرالدين وزيرا للبحرية**، فكان القناصل يسعون الى حل هذه المسألة بالتي هي أحسن. ولم تكن الحكومة التونسية تعترض على إحداث لجنة من هذا القبيل، لأن وجودها كان دليلا

51) النصّ العربي في اتحاف، 5، 100و 105 والنصّ الانقليزي في أوراق حكومية، 53،46،50.

على أن الأراضي التي هي في حوزة الأور بيين بحلق الوادي ليست خارجة عن دائرة القانون التونسي.

وأنهت اللجنة المختلطة أعمالها في تسع جلسات، آخرتها تمت في 22 سبتمبر 1860. وأمكن لها، أثناء الأشهر الثلاثة من وجودها، مراقبة 92 عقدا على ملك 74 شخصًا (دون اعتبار الكنيسة والمستشفى). وانقسمت هذه العقود الى **أربعة أصناف.**

فالأصناف **الثلاثة الأولى** تهمّ الحالات التي يمكن فيها للأور وبيين الإدلاء بعقود الشراء أو الكراء المبرمة مع حكومة الباي، أو مع خواص من تونسيين.

أمّا **الصنف الأخير** فيتعلق بالحالة التي يعتبر فيها الأجنبي مالكا لعقار بصفة غير قانونية، لأنه ليس في إمكانه تقديم أية وثيقة تستجيب للأصول المرعية.

ففي الحصتين الأولين، تم الاتفاق ضمن اللجنة المختلطة على قانونية التراتيب الواجب ضبطها لحلق الوادي، وعلى المبدإ الذي يقضي بأن تبقى الأراضي خاضعة للقانون المحلي. وهكذا كتب خير الدين الى خزنه دار ما يلي : «إذا ما وقع خلاف بين أجنبيين في حق أملاك بحلق الوادي، فإنّ القوانين الموجودة واللاحقة تكون قابلة للتطبيق» (52).

وفي الجلسات الموالية نظر أعضاء اللجنة المختلطة في كل العقود نظرة فيها شيء من المراعاة : فاعتبروا عقود 71 شخصا ضمن الأصناف الثلاثة الأولى. ولم تدرج في الصنف الرابع إلا أملاك ثلاثة أشخاص، أي : أربعة منازل، وخُصّ، وقطعة أرض وهكذا فإن اللجنة المختلطة أقرّت - في الواقع الحالة الموجودة، حتى انها أوكلت، في تقريرها النهائي، «الى عطف حكومة صاحب الجلالة الوضع الجدير بالاهتمام لعقود الأجانب المدرجة في الصنف الرابع» (53).

وكانت الحكومة التونسية تأمل، سنة 1860، أن يكون إقرار المجلة الجديدة، وإحداث المحاكم المنظمة تنظيما محكما حاملا للقوى الأوروبية على الغاء المحاكم

---

52) أرشيف، 319 - 216، 16 ذو الحجة 1276.

53) أرشيف، 319 - 216 - الرائد، 1، 16

القنصلية، والرضا بأن يتولى مقاضاة مواطنيهم القاطنين بالأيالة،القضاء الملكي. وفي أوائل اكتوبر من هذه السنة : أكد الباي لـ«روش» أن الوقت حان ليشمل النظام القضائي الجديد كل سكان البلاد (54). وفي آخر نوفمبر من نفس السنة، ألقى الباي - أثناء اجتماع حضره القناصل - كلمة نوّه فيها بالدستور مؤملا قبول الأوروبيين في القريب العاجل أن يقاضيهم تونسيون (55).

ولم يبد القناصل حماسا لمساعدة تونس على تحقيق هذه الرغبة. ولهذا، وفي انتظار إيجاد حلّ مع الحكومات الأوروبية، وافق المجلس الأكبر على خطة ترمي الى إحداث مجلس وقتي يبحث في الشكاوى المعروضة من الأجانب ضدّ الرعايا التونسيين. وألحق هذا المجلس بقسم الشؤون الخارجية في الوزارة الكبرى، وضمّ سبعة أعضاء برئاسة ابن أبي الضياف. وبدأ أشغاله، في 24 جوان 1861، وواصل نشاطه، رغم صفته الوقتية، الى سنة 1864. ورغم أنه كان من صلاحياته - حسب حكومة الباي - الاهتمام بالشكاوى المتوقّعة والمقدّمة من تونسيين ضد أوروبيين، فإنّه لم تسنح له الفرصة لمحاكمة أجنبي. وهكذا ظلّت القضايا المتعلقة بالخلافات التي تقل عن 200 ريال من صلاحيات مجالس الضبطية (56).

عندما نصبت الحكومة هذا المجلس المؤقت كان غرضها واضحا : وهو الأمل في تخليص الأجانب من وجوب الالتجاء الى محاكم الجنايات، في خلاف له درجة معيّنة من الأهميّة مع تونسي، وأن يقبل الأوروبيون بدورهم أن يحاكموا من قبل هذا المجلس. وبهذه الصورة يكون قد تمّ الرضا بمبدإ سلطة قضائية لها صلاحيات إصدار الأحكام على كلّ المتساكنين في الايالة. ولكن هذا المجهود ذهب سدى. فحتّى الترخيص المخوّل في أوائل سنة 1861، لـ«وود» ليحضر المحكمة الخاصة المكوّنة أيضا من خيرالدين وحسين ورستم وابن أبي الضياف وشخصيات تونسية أخرى، والمكلفة بالنظر في مقتل مالطي، لم تفض الى نتيجة تذكر. وبعد إحدى عشرة جلسة، حكم على ثلاثة من التونسيين بالإعدام وعلى رابع بخمس عشرة سنة أشغالا شاقة (57). ولكن لم ينتج عن كلّ هذا دعم لسلطة محاكم الباي.

54) أرشيف، 408 - 118 - 17 ربيع الاول 1277.
55) اتحاف، 5، 43، 44.
56) أرشيف، 3 - 200.
57) الرائد، 1 - 24 -

وواصل القناصل عدم إصغائهم الى التماسات الباي، بل انزعاجهم من مجرد التفكير في احتمال محاكمة أوروبي لدى مجلس تونسي. فالوعد الذي قطع للقنصل، والقاضي بأن في إمكانه حضور المحاكمة التي يكون أحد رعاياه ماثلا أمامها (58) لم يكن لها أيّ تأثير على موقفه الذي يعرف حقّ المعرفة أنه يلقى المساندة من الجالية الأوروبية كلها. وكان القناصل لا يهمّهم الا انشاء المحاكم التجارية المختلطة والمجلة التجارية وكانوا يرفضون بصورة قطعية الانسياق الى الحجج التونسية. وحاولت حكومة الباي إقناعهم بذلك مبينة لهم أن المجالس الجديدة قد يكون لا مبرر لوجودها إذا لم يخضع كل المتساكنين بدون استثناء الى نفس النظام القضائي. وكان المسلمون إذا سألوا ما الفائدة من كل هذه الإصلاحات إذا كان لهم، بعدُ، محاكم قائمة الذات على حسب تعاليم دينهم، فالجواب الوحيد الذي كان يمكن أن يتلقوه هو أن هذه المجالس الجديدة لها صلاحيات تشمل كلّ سكان الايالة دون مساس بالدين (59) وكان جواب «وود» و «روش» أنهما يخيّران انتظار النتائج الملموسة لهذا القضاء الجديد، قبل الإدلاء بأي رأي الى حكومتيهما في خصوص الطلب التونسي. واضطرّت الحكومة في تونس الى الاكتفاء بهذا الرفض المهذب.

وتحصل القنصلان من وجهتهما، على مرغوبهما، وهو تحرير مجلة تجارية وانتصاب محكمة تجارية. وفي نهاية سبتمبر 1863،أذن الباي بانتصاب لجنة برئاسة محمد خزنه دار مكلفة بدراسة المجلة التجارية الفرنسية في ترجمتها العربية، والمجلة المصرية، وباعداد مجلة تكون متلائمة مع الوضع في الايالة. وتمثلت النتيجة في قانون ذي 237 فصل (60)، واقتراح محكمة تجارية تضم ستة أعضاء كلهم مسلمون... وفي حالة تورّط إسرائيلي تونسي في قضية مطروحة أمام أنظارها، فإن يهوديا يحضر كعضوسابع. ولكن العدد لا يكون أقل من اثني عشر عضوا، ستة من المسلمين وستة من الأوروبيين إذا تحتم النظر في خلاف تتعلق التهمة فيه بأجنبي (الفصل 23). ولما كان صدور هذا القانون في أفريل 1864، فإنّ التمرّد في هذه السنة منع من دخوله حيّز التنفيذ.

---

58) اتحاف، 5، 69.

59) أرشيف، 408، 118، مشروع رسالة الى وود، بدون تاريخ،

60) نصّ منشور في القضاء والتشريع، مارس 1970 وفيفري/جويلية 1971.

إن موقف القناصل الأوروبيين السلبي تجاه المطالب التونسية أضعف من وضع أنصار الإصلاحات في البلاد التونسية. وكان الرأي العام المحترز يعتقد، عن حسن نية، أن الإصلاح القضائي لم يكن إلا نتيجة للضغوط المسلطة من ممثلي القوى الأجنبية، وقد يكون الغاء المحاكم القنصلية داعيا لافحام الرأي العام، لأن الحكومة تكون عند ذاك قادرة على الدفاع عن سياستها مبرهنة على أن النتيجة كانت دعما لمكانة البلاد لدى أوروبا.

مهمات خيرالدين

إن إلغاء النظام القضائي القنصلي في البلاد التونسية الذي طالما تاقت اليه حكومة الباي **كان موضوع محادثات عديدة قام بها خيرالدين مع الحكومة الفرنسية.**

ومنذ أن رجع خيرالدين إلى الايالة، بعد القضية المنشورة ضد ابن عياد، كان يظهر بدور الفتى الوهان في المسرحيات. فهولم يكن فقط وزيرًا للبحرية، ولكنه أيضا يقوم بدور هامّ في حركة الإصلاح، وهو من أكثر أنصارها اقتناعا. ثمّ إن أغلب اللجان المكونة لتحرير القوانين الجديدة وإعداد التراتيب كانت تجتمع تحت رئاسته. وهذه المكانة لا يدين بها لكفاءاته فحسب، بل إن ثقة مصطفى خزنه دار فيه لعبت دورا عظيما. وأكد الوزير الأكبر ذلك بتزويجه إياه بنته «جنينة» سنة 1862 (توفيت سنة 1870).

وكأن القيام بهذه الوظائف في تونس لم يكن يكفي خيرالدين، فكان الباي - زيادة على ذلك - يرسله مبعوثا خاصا عنه الى الخارج. فقادته أولى مهماته - بعد مهمّة باريس - الى استنبول، حيث التمس من السلطان تقرير العادة بالنسبة الى محمد الصادق. وسافر خيرالدين في 15 نوفمبر 1859 برفقة حسين ومحمّد خزنه دار من حلق الوادي، وفي حقائبه هدايا تبلغ قيمتها حوالي مليوني ريال، من بينها هدايا للسلطان قيمتها مليون ريال، والبقية مخصصة لأفراد العائلة السلطانية والوزراء والأعيان. وقبل الرحيل تحصلت البعثة على موافقة باريس. وكانت الحكومة الفرنسية لا ترى أخطارا في ذلك لأن خيرالدين «ظهر دائما بمظهر المتشيّع النيّر للسياسة الفرنسية» (61).

---

61) أرشيف، 371 - 322، باريس الى روش، 12 أكتوبر 1859 نسخة.

ورسالة الباي التي كان على خيرالدين تسليمها الى السلطان، والتي يطالب فيها محمد الصادق بتقرير العادة، أثارت في تونس مشكلا تشريفاتيا، لأن الباي يذكر فيها «وزيره» للبحرية. فهل تقبل هذه الصيغة من السلطان الذي كان، من جهته، يدعو الباي دائما بـ«وزيره» ؟ (62). ولم يرد محمّد الصادق إبدال نص رسالته. على أنه لا أحد في استنبول أولى الموضوع عناية.

ولم تنقض السفرة بين تونس واستنبول بدون صعوبات. إذ أنّ العواصف العنيفة لعبت بالسفينة التونسية،فاضطرت الى البحث عن ملجا في مالطة انتظارا للهدوء، وقصد إصلاح بعض الأضرار. ولهذا فإنّ مبعوثي الباي لم يصلوا الى استنبول إلا في أول ديسمبر. وبعد أن استقبل السلطان الوفد في الثامن من ديسمبر، سلّمه من الغد الفرمان المطلوب (63) الذي ليس فيه أية مفاجأة. وبما أنه سمّى محمّد الصادق بايا مدى الحياة فإنّه أوصاه بكلّ حزم بأن يحكم حسب الوعود المذكورة في عهد الأمان، ويحترم حقوق السلطان على الإيالة.

وقام التونسيون الثلاثة يوم 13 جانفي 1860، قبل رحيلهم، بزيارة المسرح، والتقوا بعدد من الوزراء وبشخصيات عثمانية أخرى. وأثناء المحادثات، تناول وزير الحرب العثماني مشكل «الوحدة الإسلامية» التي بدونها لا يمكن للمسلمين الاحتفاظ بمكانتهم في العالم العصري. فأجابه حسين أن حكومة الباي تشاركه هذا الرأي، وقد أبرزت، علاوة على ذلك، استعدادها الطيب في حرب القرم. وزار خيرالدين أيضا سفراء فرنسا وانقلترا والنمسا في العاصمة العثمانية.

وأظهر الباب العالي حسن استعداده تجاه الإيالة. وهو بارتياحه لطلب التولية، لم تكن له من رغبة إلا ضمان استمرار الروابط الموجودة بين السلطان والباي. وأمكن لخير الدين أن يكتب الى الوزير الأكبر أن الرأي السائد في استنبول تجاه محمد الصادق هو أنه «العارف بعصره وبسياسته المؤاتية في الداخل والخارج. وأنه غير مسرف في الإنفاق، وأن بلده سيصبح مزدهرا بفضل خصاله» (64). وكانت إحدى

62) اتحاف، 5، 18، 20

63) النص في أرشيف، 371 ـ 222

64) أرشيف، 371 ـ 222،3، جمادى الثانية، 1276.

نتائج هذه الزيارة : إطلاق سراح أربعة عشر تونسيا حكم عليهم بالأشغال الشاقة كجدّافين.

أما العودة فجرت بدون صعوبات. وسرّ الجميع في تونس بالفرمان، وبالنّياشين العثمانيّة.

ولم ينقض عام على ذلك حتّى كلّف خيرالدين بمهمّة جديدة، كانت في هذه المرّة بأوروبا الغربيّة والشمالية. وسافر في 22 جوان 1861 في رحلة مدّتها أربعة أشهر. وكان الدّاعي لهذا السفر هو أنه، بعد إعلان الدستور، أرسل عدد من ملوك أوروبا الى محمّد الصادق أوسمة ورسائل تبرز امتنانهم له، لأنهم رأوا أن الباي أظهر بهذا الصنيع أنه عاقد العزم، هو وبلاده، على الانتماء الى العالم المتمدن. ووقع ذلك في نفس محمّد الصادق الموقع الحسن، وهو الولوع بالأوسمة، ورأى من الضروري إرسال مبعوث ليسلم الملوك المذكورين النيشان التونسي. وقد أراد أيضا بهذا الصنيع أن يبيّن - رغم تولية السلطان له - أنه ملك ندّ لملوك أوروبا. **وكان خير الدين مرفوقا في هذه الرحلة بحسين ومحمّد البكوش** (1833-1896) الكاتب الأوّل لدى الوزير الأكبر (65).

ولم يكن الغرض الوحيد من هذه الرحلة هو تسليم النياشين. **فلقد كان على خيرالدين عند مروره من باريس، أن يسلّم نابليون الثالث رسالة من الباي، بخصوص رغبة تونس في إلغاء المحاكم القنصلية.** ولما وصل باريس علم أن الأمبراطور موجود في «فيشي» للمداواة فاستقبله وزير الشؤون الخارجية «توفينيل»، واستمع الى حديث خيرالدين من دون أن يظهر ارتياحا للمطلب التونسي. وخيّر توفينيل من جهته طرق موضوع آخر، وهو موضوع الحدود الجزائرية التونسية. وصورة الأمر : أن هذه الحدود، المرسومة بدون كبير دقّة، كانت مصدر تذمر الطرف الفرنسي، لأن القبائل التونسية القاطنة في المنطقة الحدودية لا تحترم هذه الحدود، ولا تتردد في القيام بغارات على جيرانها الجزائريين. وكانت الجزائر تتهم تونس بأنها لا تريد معاقبة هذه القبائل، وأنها غير قادرة على ضمان الأمن في تلك المناطق. وكانت حكومة الباي ترفض الحديث في المشكل، متعللة بأن الحدود مسألة تتعلق بالسلطان

---

65) ترجمته بڤانياج، أصول، 478 تعليق

في استنبول. غير أن المرء لا يتصور أن تتجه باريس الى الباب العالي، لأنّ ذلك فيه اعتراف بسيادة السلطان على البلاد التونسية. ذلك أن الحكومة الفرنسية تعتبر ـ منذ زمن طويل ـ أن الروابط الخاصة بين السلطان والباي مجرّد علاقات لها صبغة دينية بحتة، وليست لها أية صبغة سياسية. ومن البدهي أن يختّر خيرالدين، من جهته، عدم الخوض في المشكل.

وغادر المبعوثون التونسيون باريس في 5 جويلية للتوجه الى «السويد» من دون التحصيل على نتائج تُذكر. وسافروا بالقطار ووصلوا الى «ستتين» حيث استقلّوا سفينة. وبعد أن عبروا البلطيق وصلوا الى «ستكهلم» في 12 من جويلية. وهناك استقبلوا بحفاوة، وسلموا الى ملك السويد ووزرائه الأوسمة التونسية، وغادروا التراب السويدي في 23 جويلية عبر «ڤتبورغ» للتوجه الى «بادن ـ بادن».

وكان خير الدين نظم، في ستكهلم، مع الممثل البروسي في السويد، زيارته لملك «بروسيا» المقيم آنذاك للمداواة في بادن ـ بادن. وبما أنّ ألمانيا لم توحّد بعد، فإنّ الملك كان يعدّ مقيما في بلد أجنبي. ولما وصل خيرالدين الى «فرنكفورت» أُعلم بأنه لا فائدة في مواصلة سفره، لأن الحكومة في «برلين» فاتها إعلام الملك بهذه الزيارة. فرجع التونسيون الى باريس، حيث أعلمهم سفير بروسيا في العاصمة الفرنسية أن ملكه يكون مرتاحا لاستقبال مبعوث الباي. غير أنه نبع في آخر وقت مشكل تشريفاتي، ذلك أن الملك لا يمكن له استقبالهم إلا بصفتهم الخاصة، لا بصفتهم ممثلين لملك. ورغم أن مصطفى خزنه دار عبّر عن رغبته قبل سفرهم، أن يُستقبل المبعوثون في كلّ مكان كسفراء للباي، فإنّ خيرالدين رضي بهذه الخيبة، وتوجه الى بادن ـ بادن في أوائل شهر أوت. وهناك استقبل استقبالا لائقا. ومضى ملك بروسيا الى حد التعبير عن رغبته في إبرام معاهدة صداقة في أقرب وقت بين البلدين.

وبعد هذه الزيارة، توجّه التونسيون الى «لاهاي» ووصلوها في العاشر من أوت واستقبلوا فيها استقبال ممثلي ملك. ومن البلاد المنخفضة، حيث أقاموا الى 19 من أوت، كان بودّ خيرالدين زيارة «بلجيكيا» ولكنه علم ان الملك خرج الى قضاء عطلته لمدّة ستة أسابيع. فرجع المبعوثون الى باريس من جديد، انتظارا لعودة الملك البلجيكي الى «برسّل».

وفي باريس قابل خير الدين من جديد «توفينيل» اذ كان الامبراطور في «بيارتز» وفي هذه المرة أيضا، لم تسفر المناقشات عن نتائج. فلقد عبر «توفينيل» عن أمله في أن تتبنّى الإيالة في أقرب وقت مجلة تجارية على غرار استنبول التي دخلت فيها مثل هذه المجلة حيز التطبيق في أفريل 1860. وفي تقرير وجهه خير الدين الى الحكومة بيّن أنه من أنصار تبني مثل هذه المجلة «لأن هذا القانون ينظم كل الشؤون المالية الناشئة بين أهل البلاد والأجانب حتى المسائل التي تتعلق بكراء العقارات» (66). **وفي نفس الوقت، نصح حكومته بأن لا تنبس بكلمة عن نيّتها في إلغاء المحاكم القنصلية،** لأنه «إذا وصلت (مثل هذه الأخبار) الى أسماع الأجانب الساكنين ببلادنا، لربما يشكون من ذلك، لأنّ غايتهم هي الإبقاء على الوضع الحالي» (67). وأخيرا أعلم تونس باحتجاج السفير العثماني فب باريس على إعلان الدستور التونسي، لأنّ هذا الدستور يعتبر الباي ملكا مستقلا. ولكن باريس لم تقبل هذا الاعتراض مجيبة بأن تونس لها الحق في إصدار ما تشاء من القوانين.

وأخيرًا غادر التونسيون باريس في منتصف سبتمبر، متجهين نحو «بركسل» قصد تسليم النيشان الى ملك بلجيكا العائد من عطلته. و بعد ذلك زاروا «كوبنهاف» لأن ملك «الدنمارك» أرسل في الأثناء وساما الى الباي فأراد هذا تسليمه وساما تونسيا **ولهذا الغرض استقبل خيرالدين ومرافقوه بالعاصمة الدنماركية في 3 أكتوبر.**

ولما رجع خيرالدين الى باريس حظي، أخيرا، باستقبال نابليون الثالث له، حيث سلمه الوزير التونسي رسالة محمّد الصادق [باي]، وتحدث الرجلان طوال ساعة عن العلاقات بين البلدين، ولكن هذه المحادثة لم تسفر عن نتيجة لأن باريس لم تكن مهتمة بالغاء المحاكم القنصلية. وفي آخر اكتوبر 1861 رجع المبعوثون.

ورغم أنّ الباي، أظهر ارتياحه لهذه المهمّة فإنّها لم تكن ناجحة. إذ أن القوم اقتصروا في كلّ العواصم، على تبادل المجاملات. ثمّ إن ملك بروسيا لم يرد استقبال المبعوثين إلا استقبالا خاصّا حتى يتجنّب المشاكل التي قد تحدث مع استنبول كما ان باريس رفضت مناقشة الغاء المحاكم القنصيلة مناقشة جدّية.

---

66) أرشيف، 159 مكرر، 6،209 ربيع الاول 1278

67) نفس المصدر، 21 صفر 1278

المجلس الأكبر

إنَّ أهمّ وظيفة قام بها خير الدين خلال هذه السنوات، علاوة على وزارة البحرية، هي رئاسته للمجلس الأكبر، أي البرلمان التونسي، الذي تمّت جلسته الافتتاحية في 26 أفريل 1861، يوم الإعلان عن الدستور والمجلّة الجديدة، بحضور القناصل وممثلين عن الطوائف الدينية الساكنة بتونس. ولم تكن جلسة الافتتاح هي جلسته الأولى. ذلك أنه ابتداء من أوت 1860 عين الباي أعضاء المجلس وحثّهم على التهيؤ للقيام بمهمتهم، ودراسة مشاريع القوانين المزمع إصدارها(68).

ولم يكن خيرالدّين أوّل رئيس للمجلس بل مصطفى صاحب الطابع. وقد توفي هذا في العاشر من ماي 1861، وبما أن خيرالدين كان آنذاك نائبا للرئيس فإنه خلفه، وانسحب في 23 نوفمبر 1862، تاركا في نفس اليوم منصبه كوزير للبحريّة، مع بقائه عضوا بالمجلس الأكبر.

وكان المجلس يضمّ 60 عضوا (69) منهم 40 من الأعيان، وكانوا كلهم من العاصمة، بحيث انه لا يوجد بالمجلس أي ممثل عن داخل البلاد. كما أن المجلس ينقصه ممثل يهودي. وكان الأعضاء يتقاضون منحة قدرها 6.000 ريال في السنة، إلا إذا كانوا يضطلعون بمهمّة حكومية فراتبهم أكبر. وكانت الحكومة اقترحت راتبا قدره 10.000 ريال ولكن المجلس رضي بأن يكون 6.000 بأغلبية 35 صوتا ضدّ 9. وقام الوزير الأكبر بالتصويت مع الأقلية (70).

وكان تمثيل المقاطعات واليهود التونسيين محل نقاش في مجلس الباي الخاص (71) وفيه عبر ابن أبي الضياف عن ميله الى ضم يهودي الى المجلس الأكبر، مبيّنا أن الدستور أكد المساواة بين كلّ سكان الإيالة فليس هناك إذن أي سبب لرفض تمثيلهم. ولكن الأغلبية لم تشاطره هذا الرأي. وصرّح [الجنرال] حسين أنه لا يرى ضرورة لاتخاذ هذا الإجراء، وذكّر بالوضع في أوروبا، حيث لا يشارك اليهود في

68) الرائد، 1،3.

69) تركيبته الاصلية، في الاتحاف، 5،34، 38

70) أرشيف، 458 ـ 133، غرة رجب 1278

71) أرشيف 416 ـ 119،16 ذو القعدة 1277

البرلمان في عدّة بلدان منها (72). أمّا في خصوص ممثلي داخل البلاد فلم يتخذ أي قرار. زد على ذلك أنه لن يكون من السهل قبول أعضاء من سكان المقاطعات، فلقد كان من الضروري مثلا : قضاء ما لا يقلّ عن يومين، للذهاب من سوسة الى تونس.

وتعويضا للأعضاء المتوفّين، وللذين انتهت مدّة عضويتهم أعدّ المجلس الأكبر قائمة تضمّ أسماء 40 من الأعيان، كلهم مسلمون (73). والملاحظ أن هذه القائمة تشتمل على أسماء ما لا يقل عن سبعة مشايخ، ولم يكن يوجد بين الأعيان الذين هم أعضاء بالمجلس في تركيبته الأولى إلا رجل واحد زاول دراسته بالزيتونة، وهو محمد محسن (توفي سنة 1872) (74)، الإمام الثالث في الجامع الأعظم بالعاصمة، أمّا الآخرون فإنّهم من أصحاب الحرف. وباستثناء محمد محسن، فليس في المجلس مشايخ، فكأنّ العلماء، منذ فشل اللجنة المجتمعة سنة 1857 لإعداد مبادئ عهد الأمان، انسحبوا من الحياة السياسية، رافضين إضفاء ضمانتهم الأدبية على الإصلاحات.

ومن بين السبعة مشايخ الموجودين في القائمة «الاحتياطية» نجد أربعة علماء كلهم مدرسون في الزيتونة، وهم سالم بوحاجب (1828-1926) (75)، وحميدة بيرم (توفي سنة 1864) (76). وعمر بن الشيخ (توفي سنة 1911) (77)، ومحمد الطيب النيفر. وفي أواخر جانفي 1862، قرر المجلس الأكبر أن يعطي الأولوية للأعضاء المعوّضين، الذين لهم معرفة تخصصية ومفيدة، «الذين يحتاج اليهم لمصلحة البلاد العامّة» (78). ونتج عن هذا القرار أن العلماء الأربعة شاركوا في المجلس ابتداء من ربيع 1862، والتحق بهم خامس، هو محمّد الطاهر بن عاشور (توفي سنة 1868) (79). وهو مفتي المالكية، وعضو مجلس الباي الخاصّ.

وبعد انسحاب خيرالدين من رئاسة المجلس الأكبر أصبح محمد الطاهر ابن

72) برشي، على هامش عهد الامان، المجلة التونسية (1939)، 67-86 (1940)، 59، 69 [بالفرنسية]
73) أرشيف، 489 - 137، 30 ذو الحجة 1277
74) ترجمته بالاتحاف، 8، 176 - 177
75) ترجمته في ابن عاشور، تراجم، 221، 223 وصميدة، خير الدين، 340 - 341
76) ترجمته بالاتحاف، 8، 135 - 136
77) ترجمته في ابن عاشور، تراجم، 163 - 172
78) أرشيف 459 - 134، 30 رجب 1278
79) ترجمته في الاتحاف، 8، 165 - 167

عاشور وكيلا للرئيس، وتمّ انتخاب المعوضين بصورة ديموقراطية، على أساس قائمة لا تعدّ أقل من 108 من الأسماء يختار أعضاء المجلس الأكبر من بينهم أكثرهم حظوة لديهم. فعمر بن الشيخ مثلا تحصّل على 25 صوتا الى جانبه، و20 ضدّه؛ بينما أمين سوق الذهب وجب عليه أن يرضى بـ19 صوتا له مقابل 26 عليه(80).

ومن بين الستين عضوا الذين يؤلفون المجلس الأكبر بقي 43 يجتمعون فيه الى سنة 1864، منهم 18 وزيرا وموظفا ساميا، و25 من الأعيان. وهذا يدل على أن الأعضاء لم يتهرّبوا من مسؤولياتهم، لأنّ الدستور يفرض تعويض ثمانية من الأعيان سنويا(81).

وكان المجلس الأكبر يجتمع عادة مرتين في الأسبوع، بدار الباي في العاصمة. وكان معدل من يحضر من أعضائه 45 الى 50 عضوا. ولتكون إدارة المجلس منتظمة كان يوجد على ذمته ستة كتاب، كلهم من قدماء تلامذة الزيتونة. وكان جدول أعمال جلسة من الجلسات يحتوي على خمس عشرة نقطة تقريبا، جلها يتعلق - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - بالمجلة الجديدة (82).

غير أن المجلس لم يقصر نشاطه على الإصلاح القضائي. وتدلّ محاضر جلساته (83) على أنّ أعضاءه، مع اهتمامهم بالشؤون الحكومية الأخرى، حاولوا أن يجعلوا منه برلمانا حقيقيا، تناقش فيه، بصراحة، مشاكل البلاد. وقد كنّا أشرنا الى محاولاته لتحسين القضاء الجديد ومراقبته. وقام المجلس في ميادين أخرى بنفس الجهود.

وابتداء من صيف سنة 1860 عرفت البلاد التونسية قانونا يضبط حقوق الولاة وواجباتهم (84)، وكان يقضي بأن يحترموا حقوق السكان، وأن يطبّقوا كلّ القوانين وكلّ الأوامر من دون تمييز بين الفقراء والأغنياء. وكانوا كلهم مسؤولين عن استخلاص الضرائب في دوائرهم. كما أن من واجبهم مراقبة مشايخ القرى والقبائل مراقبة شديدة حتى يصدوا عصيانهم. وكان عليهم مسك دفاتر الوفيات والولادات، وإرسال تقرير سنوي مفصل الى تونس، يُطلع الحكومة على الوضع في مناطقهم. وكانوا مجبرين على إضافة كشف مالي.

80) أرشيف، 489 ـ 137
81) أرشيف، 492 ـ 137
82) ارشيف، 474، 137
83) أرشيف، 457 ـ 133 / 474 ـ 136
84) نص مطبوع موجود في رصيد ايلا تحت عدد 5،11

وأخيـرا فإنّ عليهم المحافظة على الأمن في الطرقات، وإحلال الهدوء والنظام بين المتـسـاكـنين، وذلـك برئاستهم لجلسات مجالس الضبطية التابعة لهم. و يظهر أن هذا القانون بقي حبرا على ورق.

وكـان اسـتـخـلاص «المجبى» عـملية مضنية بالنسبة إلى العمال، وتسهيلا لذلك اقـترحـت الحـكومة على المجلس الأكبر السماح للعمّال بوضع المتلكّئين في السجن. ورفـض المجـلـس تـسهيل مهمة العمّال بهذه الصورة، متعللا بأن السجن بدون إذن من المحكمـة يكون غير شرعي. وقد عارض خمسون عضوا الاقتراح، ووافق عليه خمسة، منهم الـوز يـر الأكبر. أمـا الـوزراء الآخـرون وعـلـية الموظفين فقد انضموا الى رأي الأغلبية (85). و بـعـد ذلـك بـعـام، وافـق المجـلـس بالإجماع على مشروع قانون يحدّد ترتيبات اسـتـخـلاص الـضـرائـب، و يسمح للعمّال بسجن كل من يرفض دفع «المجبى» لمدّة أسـبـوعين. وكـلّ مـن تلكأ في دفع المبلغ الذي عليه في آخر الأسبوعين، يتعرّض الى بـيـع أمـلاكـه بإذن من مجلس الضبطية. وإذا تجاوز المبلغ 200 ر يال فيجب أن يحكم فيه مجلس الجنايات والمخالفات العرفية (86).

ووافق المجلس، أيضا، على قانون يتعلق بالقبائل (87). تنصّ أهمّ فصوله على أنه فـي حـالة وجود اضطرابات خطيرة يسمح للباي أن يرسل «المحلّة» لإرجاع الأمن الى نـصابه. و يكون هؤلاء الجنود مصحوبين بلجنة بحث مكلّفة بالعثور على المذنبين الذين يُحَـالُونَ فيما بعد على مجلس الجنايات في العاصمة. و بعد رجوع هذه اللجنة من مهمتها تـوجه تقريرًا الى الوزير الأكبر، الذي يعلم - بدوره - المجلس الخاص للباي بما وقع من احداث ليتولّى هذا المجلس أخيرا إحالة هذا التقرير الى المجلس الأكبر.

إنّ هـذه الـنـشاطات وغيرها مما قام به المجلس الأكبر قصد تحسين إدارة البلاد، لم يحـالفها النجاح دائما، فالواقع أن تأثيرها كان ضئيلا. ذلك أن حسن الاستعداد الذي كـان يتحلّى به المجلس لا يكفي في بلاد حكومتها غير قادرة على ممارسة مراقبة شديدة على العمال، واجبارهم على التقيد بالقانون نصّا وروحا.

---

85) أرشيف 457، 133، 23 ذو الحجة 1277.

86) نفس المصدر، 460 - 134، 3 ذو القعدة 1278

87) نفس المصدر، 462 - 135، 25 صفر 1279

وعلى الصعيد المالي كان على المجلس المصادقة على الميزانيات السنوية المقدمة من الحكومة، ومراقبة التصرّف في أموال الإيالة بوصفه دائرة المحاسبات. وقد كان يُصادق دائما على الميزانيات التي كان يضبطها مصطفى خزنه دار الذي كان يتولى التصرف شخصيا في الأموال بمساعدة نسيم شمامة، خلف ابن عياد، والذي كان في ذلك الوقت المسؤول على الخزينة العامة ومدير المالية. ونحن نعرف أنه بفضل عدد المطالب والملاحظات المقدمة من المجلس فيما يخص ميزانية البحرية بالنسبة الى السنة الجبائية 1278 (أول أكتوبر 1861 ـ 30 سبتمبر 1862) لم تقع المصادقة على هذه الميزانيات بصورة آلية(88). ذلك أن المجلس طرح في تقريره على وزير البحرية عدّة أسئلة تتعلّق بميزانيته، ومن بين الأسئلة : استفسر الوزير حول وجود عدد مرتفع من الضباط، ورصد أكثر من 6.000 ريال لتعهّد المنزل الرّيفي المعدّ للقنصل الانڤليزي في حلق الوادي : ثمّ أليس في الإمكان تأجيل أشغال ترميم المباني العمومية المذكورة ؟ وهل الحاجة ماسة حقا للاحتفاظ بكلّ هؤلاء الأعوان الأوروبين العاملين بهذه الفابورات [البواخر] باهضة الكلف والتي لا جدوى فيها ؟ وعلاوة على ذلك، وجد المجلس أخطاء في الحسابات، ومبلغا ماليا كان ينبغي عدم وضعه في هذه الميزانية.

ولم يصادق المجلس الأكبر على الحساب الختامي للسنة الجبائية 1277 (أول أكتوبر 1860 ـ 30 سبتمبر 1861) إلا بعد عام من بدئه لعمليةالمراجعة (89) أي في ديسمبر 1863. وكان المجلس توجه إلى الوزير الأكبر في فيفري 1863 بأسئلة محرجة، منها مثلا: لماذا طبّقت، في يوم واحد، أسعار مختلفة خاصة بشراء الزيت أو القموح؟ ولماذا تبعث الى بنزرت كميات من الزيوت بنصف سعرها الحقيقي (90). واجاب مصطفى خزنه دار في جوان من نفس السنة، ولكن بدون أن يدلي بتوضيحات حقيقية في شأن هذه النقاط. ورضي المجلس بذلك. وكان الحساب الختامي لسنة 1277هـ هو الوحيد الذي نظر فيه المجلس.

ويظهر أنه غاب عن المجلس الأكبر عدم تطابق الموازين والحسابات الختامية المقدمة من الوزير الأكبر مع الوضع المالي الواقعي. وفعلا فإن مصطفى خزنه دار

88) نفس المصدر، 1071 ـ 187
89) نفس المرجع، 472 ـ 136
90) نفس المرجع، 468 ـ 135 ـ 8 رمضان 1279

ونسيم شمامة كانا لا يظهران إلاّ جزءا من تصرّفهم المالي، ولا يزوّدان المجلس إلا بمعلومات ناقصة عن الملابسات الحقيقية. غير أنه يصعب مؤاخذة المجلس الأكبر على عدم قيامه بمراقبة حقيقية. فهذا يكون معناه توجيه لائحة لوم ضدّ الوزير الأكبر، وهو أمر لا يمكن التفكير فيه ما دام مصطفى خزنه دار صاحب السلطة المطلقة بفضل الثقة العمياء التي وضعها فيه الباي.

وكان المجلس الأكبر واعيا بتضاؤل ازدهار الحالة الاقتصادية، ففي ديسمبر 1862 لاحظ أحد الأعضاء أن النقود الجيدة [العهد السعيد] أصبحت نادرة وسبب ذلك حسب رأيه هو تجاوز الواردات للصادرات. فالريال لا يقبله التجار إلا بالحط من قيمته الرسمية بـ90 في المائة؛ وطالب بوضع حد لهذا الوضع. واستنتج المجلس من ذلك أنه يجب الزيادة في الصادرات، وبهذه الصورة ترجع النقود الجيدة، و يزداد ازدهار الإيالة (91).

غير أن هذا الكلام المعسول الذي لا يخلو من سذاجة، لم يكن كافيا لتحسين الوضع الاقتصادي، طالما أن الميزانيات والحسابات الختامية الرسمية تستر بتفاؤلها الخزينة الفارغة. وفعلا، فإنه بينما كان الدَّين العمومي سنة 1860 يرتفع - من جديد - الى 19 مليون ريال، ولا يتجاوز إلا قليلا مداخيل الدولة السنوية، أصبح بعد عامين 47 مليونا، كلّها قروض من السوق المالية المحلّية.

وإن ترميم الحنايا الرابطة بين زغوان وتونس هو الذي تسبب في هذا التضخم. ذلك أن محمد باي قبل وفاته في جويلية 1859 كان أوكل الى مهندس فرنسي هذه المهمّة التي تضمن بصورة نهائية للعاصمة أن تتزود بانتظام بالماء الزلال، الصالح للشراب. وبما أن هذه الحنايا عتيقة مشيدة منذ العصور القديمة، ولم تعد توفر الماء منذ زمان، فإن سكان العاصمة اكتفوا بماء الآبار والفساقي. وكان قنصل فرنسا هو الذي أوعز بهذا الترميم مؤكدا للباي أن جميع الناس سيكونون له بذلك في غاية الامتنان. ولكن **المشروع لاقى في المجلس الخاص معارضة شديدة، والوحيد الذي ساند الباي هو مصطفى خزنه دار لئلا يغضبه. أما خير الدين، فلئن سكت أثناء هذا الاجتماع، فأغلب الظن أنه كان مساندا لهذا المشروع.** بينما ابن أبي الضياف - الناطق باسم المعارضين - صرّح بأنه يعتبر هذا العمل بمثابة التبذير، لأنّ سكان تونس العاصمة سيرفضون دفع مقابل لشيء يمكنهم أن يتحصلوا عليه مجانا. ووضع الباي

91) أرشيف، 451 - 131 - 9 جمادى الثانية 1278.

حدّا لهذا الكلام قائلا أنه قد اعطى بعد كلمته لـ «روش». وعند ذلك تنفس خير الدين وقال لمحمّد باي : «أي فائدة لجمعنا حيث أغطيت كلمتك، وحسبنا سماع هذا الخبر من سيادتكم» (92). واتُّخذ القرار. وعند الخروج من الاجتماع قال خيرالدين لابن أبي الضياف في شيء من السخرية : «إن شاء الله يصل هذا الماء لتونس وتطلب الشراء منه ولا نبيعه لك» (93). وهكذا يكون ماء زغوان قد وصل ابتداء من ماي 1862. ولكن ترميم الحنايا كانت له على الصعيد المالي انعكاسات مضرّة، إذ أن المهندس طلب ما لا يقل عن اثني عشر مليون ريال، بينما المصاريف الحقيقية لم تكن تتجاوز ربع هذا المبلغ. وعلاوة على ذلك فقد كان في الإصلاح خلل كبير فرض - منذ صيف 1862 - إجراء أشغال جديدة، فاعتبر ابن أبي الضياف هذا الترميم بمثابة منطلق الكوارث التي بدأت تحلّ بالإيالة، في الستينات من القرن التاسع عشر، لأنه أفرغ الخزينة من المال (94).

ولئن فات المجلس الأكبر دائما التعرّف الى الوضع الحقيقي للمالية، فانه كان يعلم يقينا أنه سيئ وقد سبق أن وقع الحديث، منذ نوفمبر 1861، عن مبلغ مليون ونصف من الريالات كان يجب دفعه لاستهلاك القرض العمومي، مع أن التحصيل عليه صعب. غير أن الحكومة لم تطلب الترخيص لها في اتخاذ تدابير ملموسة إلا في أوائل 1863. ففي جانفي 1863 صادق المجلس على رسالة من الباي يقترح فيها البدء في استخلاص «المجبى» ابتداء من غرة شوال، أي 22 مارس، عوضا عن شهر جوان، كما كانت العادة، لأن الدولة ينقصها المال. وصادق المجلس بالإجماع على هذا الاقتراح، بشرط أن يتم الاستخلاص بدون أي ضغط إلى أوائل شهر جوان (95).

وما ان حلّ الثالث عشر من فيفري الموالي حتى كان على المجلس الأكبر النظر في رسالة أخرى. وفي هذه المرة اتجهت نية الباي الى إبرام قرض مع الخارج، ليتمكن من إرجاع الديون المقترضة من السوق المحلية، ولتمويل المشاريع. ولم يرفض الاعتراف بما في مثل هذا القرض من المزايا - كما تلوّح به الحكومة - إلا أربعة أعضاء

91) ارشيف، 451 - 131- 9 جمادي الثانية 1278

92) اتحاف، 4، 263

93) نفس المرجع

94) نفس المرجع، 4، 263 - 264

95) أرشيف، 467 - 135، 11 رجب 1279

من المجلس، كانوا يخيّرون الاقتراض من السوق المالية المحلية، ولهذا صوّتوا ضدّ المشروع. وكان أربعتهم من الأعيان. أما الأعضاء الآخرون الحاضرون ـ وعددهم 37 ـ فقد ساندوا المشروع (96). و بعد شهرين، أي في 18 أفريل 1863، اضطرّ المجلس الى الحديث من جديد عن هذا القرض. وفي هذه المرّة طلب الباي الترخيص في إمضاء عقد لمدّة ستّ عشرة سنة بفائض قدره 12 بالمائة، عوضا عن 32 سنة بفائض قدره 9 في المائة، كما كان صادق عليه في فيفري الأخير. وفي هذه المرّة صادق المجلس بالإجماع (97).

و يظهر ان مصطفى خزنه دار قد كان حاول ـ منذ 1860 و1862، بدون جدوى ـ إبرام قروض من السوق المالية العالمية. ففي سنة 1862 كان نصيبه الفشل لأنّ مشروعه لاقى معارضات شديدة من المجلس الأكبر (98)، ولكن صادفه كثير من النجاح سنة 1863. ففي 10 ماي أبرم عقد بين حكومة الباي ومصرفي من باريس غير معروف، يدعى «ارلنجي» ونصّ العقد على قرض بمبلغ 35 مليون فرنك أي 60 مليون ريال تقريبا، على أن يكون سعر الإصدار 96 بالمائة، والفائض السنوي بحساب القسيمة ذات الـ500 فرنك يرتفع الى 35 فرنكا، أما استهلاك القرض فيتم إنجازه في ظرف خمس عشرة سنة ونصف، والضمان المصرفي هو مداخيل «المجبى» التي وافق عليها الباي. وعند ذلك تقبض الخزينة التونسية 29.925.000 فرنك بعد طرح مصاريف العمولة، بينما يكون إرجاع الدين قد بلغ في الجملة 65.100.000 فرنك، على الأقل (99).

وفي أوائل سبتمبر 1862، عارض المجلس الأكبر مرّة أخرى الشروع في أي التزام مع الخارج. وكان الأمر يتعلق بشركة أجنبية اقترحت وضع خط للسكة الحديدية بين العاصمة وحلق الوادي. وحسب هذا الاقتراح تمنح الحكومة هذه الشركة «لزمة» مدّتها 99 عاما، وتضمن لها ربحا قدره 5 بالمائة من رأسمال يبلغ مليونين ونصف المليون من الفرنكات. وعند انقضاء مدّة العقد تشتري الحكومة الخط. واتفق كلّ أعضاء المجلس على رفض الضمان والشراء المطلوبين. غير أنهم كانوا مختلفين في نقطة

96) ارشيف 468 ـ 135، 27 شوال 1279

97) أرشيف 468 ـ 135، 27 شوال 1279

98) وود الى رسّل، 9 ماي 1862 ذكرته سلامة، تمرّد، 16 [بالفرنسية]

99) ڤانياج، أصول، 211 ـ 213

أخرى. فأغلبيتهم (25 صوتا) عارضوا طلب منح الأراضي الضرورية لوضع الخط، وأقلية (19 صوتا)، من بينهم مصطفى خزنه دار وخيرالدين، صوّتت لفائدة هذه اللزمة (100). ولم تر السكة الحديدية النور في تلك الفترة.

ولم يتخذ المجلس، للأسف، نفس هذا الاحتياط تجاه القرض الأوّل الدولي لسنة 1863 فكانت نتائجه وبيلة بالنسبة إلى الايالة، إذ لم يمض أقل من عام حتّى اختفت ثلاثة أرباع الأموال المقبوضة، من دون أن تقوم الحكومة بأي مجهود لخلاص الدائنين الموجودين في السوق المحلّية. وحتى الدين العمومي تضاعف مرّتين. وملأ بعضُ الخواص جيوبهم، وأولهم مصطفى خزنه دار نفسه. وللتدليل على هذه الممارسات هاك مثلا من بين عدّة أمثلة :

ففي سنة 1864 دفعت الحكومة ما لا يقلّ عن مليون فرنك ثمنا لمدافع قديمة اشتُريت عن طريق مزود وهي لا تساوي إلا 340.000 فرنك، وذلك لأنّ الوزير الأكبر أراد أن يربح من هذه الصفقة أكثر من نصف مليون فرنك (101). والنتيجة الوحيدة الملموسة تمثلت في أن حكومة الباي أصبحت غير قادرة على التصرّف بحرّية في مداخيل المجبى إذ ابتداء من ذلك التاريخ، صارت مواردها البالغة حوالي 40 في المائة من المداخيل السنوية موجهة الى استهلاك الدين.

إن مثل هذا التقلّص في الموارد الجاهزة لم يكن مقبولا من حكومة على رأسها مصطفى خزنه دار. لقد كان مجبرا على التحصيل من أية جهة، على المال الضروري لخلاص القسيمة الأولى. فكان الحلّ بسيطا جدّا، إذ أن مضاعفة المجبى يضع حدّا لكل هذه الصعوبات. وتكون الحكومة بذلك قادرة على دفع استهلاك الدين، مع الحصول على مبلغ مماثل من المال لفائدتها.

وفي 31 أكتوبر 1863، اهتمّ المجلس برسالة من محمّد الصادق، مؤرّخة في 27 سبتمبر من نفس السنة. يقترح فيها : إما زيادة في المجبى من 36 ريالا الى 72 في السنة ؛ وإما توظيف ضريبة جديدة على المنازل والأراضي والماشية. واقترح الباي

---

100) أرشيف، 463 ـ 135،10 ربيع الاول 1279

101) خير الدين، مذكرات، 165، بيرم، صفوة، 2،37، 38.

على المجلس إذا اختار الزيادة في المجبى أن تقسم الى ثلاثة أصناف على ألاّ يدفع الأشد فقرا إلا 36 ريالا، ويدفع الأكثر غنى ما لا يقل عن 108 ريال. وفي هذه الرسالة لم يستثن من الضريبة إلا سكان العاصمة. ويبدو أنه كان في نية الباي الغاء الامتياز الذي كان يتمثل - منذ سنة 1856 - في أن يعفى من المجبى سكان سوسة والمنستير وصفاقس والقيروان وأصناف أخرى. وأجمع المجلس على التأكيد على ضرورة إيجاد موارد أخرى، ولكنه لم يقدّم أيّ اختيار. لأن ذلك - حسب رأيه - يرجع الى قرار الباي نفسه، إذ هو «أكثر علما وبعد نظر ليحكم بما يقتضيه الوضع» (102).

وبعد مضي ثلاثة أشهر - في 5 فيفري 1864 - ناقش المجلس من جديد رسالة من الباي تعالج نفس المشكل، وفي هذه المرّة أعلمت الرسالة الأعضاء بأن الباي قرر مضاعفة المجبى، ولكنه يعتزم تقسيمها الى ستة أصناف. وصادق المجلس بالإجماع على هذا الاقتراح، مهيبا بالباي أن يشرح له المبدأ الذي سيرتكز عليه تطبيق هذا التقسيم (103). وفي 19 فيفري الموالي اضطرّ المجلس إلى أن يلاحظ أن تقسيم السكان الى أصناف يدفع كل منها معلوما مخالفا لا يتطابق مع المساواة أمام القانون التي نصّ عليها «عهد الأمان» و«الدستور» ولكنّ وضع البلاد العام الذي فرض ذلك. ولهذا أعطى موافقته المبدئية.

وأخيرا كان هذا التقسيم حسب الأصناف موضوعا للمناقشات في 26 فيفري. وقدمت الحكومة ثلاثة اقتراحات على حسب درجات ثلاثة مختلفة: فالأولى من 36 ريالا الى 108، والثانية من 18 الى 126، والثالثة من 27 الى 117. واتفقت أغلبية المجلس على الدرجة الأولى (104). وفي 19 مارس صادق المجلس الأكبر على هذه الزّيادة، كما صادق على ترتيب جديد يتعلق باستخلاص المجبى. بأن يحرر العمال مع الأعيان المحليين دفاتر دافعي الضرائب مع تطبيق الدرجة على حسب قدرة الدفع، على أن يكون معدّل المبلغ المقبوض في دائرة ما من كل دافع للمجبى هو 72 ريالا (105).

102) ارشيف، 472 - 136، 17 جمادى الاولى، 1280
103) أرشيف، 413 - 136، 26 شعبان 1280
104) أرشيف، 474 - 136، 11 و 18 رمضان 1280
105) أرشيف، 474 - 136، 18 شوّال 1280

ولم تقبل البلاد التونسية مضاعفة المجبى، وكان ذلك بمثابة النار في البارود، والإشارة التي بها قام التمرد الكبير سنة 1864، وهو ما سنذكره بعد هذا.

وابتداء من 20 أفريل طلب الباي من المجلس تمكينه من السلطات الكاملة لإرسال الجند قصد حفظ الأمن العام. ومن الغد وافق أعضاء المجلس بالإجماع على السلطات المطالب بها وعلقوا الضمانات الدستو. ية. وبموجب ذلك لم يعد الباي وموظفوه مسؤولين أمام المجلس فيما يخصّ الإجراءات المتخذة لإخماد التمرّد(106).

وفي 29 أفريل 1864، اجتمع المجلس الأكبر لآخر مرّة. وفي غرّة ماي أوقف الباي أشغاله وفي الوقت نفسه أوقف أشغال المجالس الجديدة، وفي اليوم ذاته تمّ الغاء الدستور.

قبل ذلك بعام، كان المجلس الأكبر ناقش مسؤولية الباي في حالة قيامه بعمل غير دستوري. وفي أوت 1863، وجّه إليه محمّد الصادق رسالة يلتمس فيها الموافقة على أن لا يأخذ الملك التونسي أي قرار دون أخذ الرأي مسبقا من مجلسه الخاصّ الذي يكون هو المسؤول... ولم يبد المجلس أية معارضة في ذلك، ومنح للباي الحصانة(107).

وفي الجملة فإنّ الحكم تجاه المجلس الأكبر ونشاطاته لا يمكن أن يكون إلا إيجابيا. فلم يكن سلوك أعضائه سلوك الدُّمى المتحرّكة. فلقد أخذوا عملهم مأخذ الجدّ، وناقشوا، بكلّ صراحة، مشاكل طُرحت على بساط البحث من دون قصر نظر. وموقفهم من لزمة خط السكة الحديدية هو أحسن دليل على ذلك، غير أنه وقع الحدُّ من السلطة الحقيقية للمجلس الأكبر:

أولا، إنتماء عدد من أعضائه الى مجلس الباي الخاص، حيث كانت تناقش، ولا شك، كل المشاكل الهامة قبل أن تعرض على المجلس الأكبر.

وثانيا، أنه لا إمكان لأن نتصور أن فريق الأعيان المنتمين الى المجلس الأكبر، في قدرته التصدّي الى مشروع قد صادق عليه الوزراء وعلية الموظفين الأعضاء في

106) ارشيف، 474 ـ 136ـ14 ذو القعدة 1280

107) أرشيف 470 ـ 136،6 ربيع الاوّل 1280

المجلسين. بل إنه من العجيب أن يكون لأربعة من الأعيان الشجاعة السياسية للتصويت ضدّ مشروع له أهمية كبرى مثل مشروع القرض.

ويجب أن نلاحظ أن العشرين وزيرا وكبار الموظفين أنفسهم لم يظهروا دائما بمظهر الكتلة الموحّدة، عندما لا يكون الأمر متعلقا بمشاكل سياسية خطيرة. فلقد تغايرت أصواتهم مرّات عديدة. وفي كثير من الأحيان يكون صوت الوزير الأكبر من بين الأقلية.

ولكن موقف خزنه دار المتمثل في السماح للمجلس الأكبر باتخاذ قراره بحرّية، لا يمكن أن ينسينا أنه أبى أن يترك المجال للبرلمان لممارسة أي تأثير على الصعيد المالي الذي احتفظ فيه الوزير الأكبر لنفسه بحرّية التصرّف. وكما كنا لاحظناه من قبل فإنّ معارضة حقيقية من المجلس الأكبر تجاه مصطفى خزنه دار لا يمكن تصورها طالما أنه كان يتمتّع بثقة محمّد الصادق باي.

دور خير الدين

في 23 نوفمبر 1862، تخلّى خيرالدين عن وزارة البحرية ورئاسة المجلس الأكبر. ولم يكن سبب مغادرته وظيفتيه واضحا. فابن أبي الضياف لم يُعط أية توضيحات في ذلك، واقتصر على ملاحظة أنه : في نفس اليوم استعفى وزير الحرب مصطفى باش اغا، لكبر سنه، بينما كان خيرالدين في ذلك الوقت في عنفوانه و«أثّر استعفاؤه في العقلاء من أهل الإيالة» (108). **وكتب خيرالدين بعد ذلك في مذكراته قائلا :** «وبما أنني لم أرد، بوجودي في المسؤوليات، المساهمة في خداع وطني بالتبنّي، الذي كان يُجرّبه، بلا شفقة ولا رحمة، الى الخراب، قدّمت استقالتي من رئاسة المجلس ووزارة البحرية، ودخلت في الحياة الخاصة» (109) والإشارة التي تقول بأنه غادر وظائفه بسبب خلافه السياسي مع مصطفى خزنه دار أعاد كتابتها محمّد بيرم الخامس الذي قال بعد سنة 1881 ان تخلّي خيرالدين كان علامة احتجاج ضدّ القرض (110).

---

108) اتحاف، 5، 96.

109) مذكرات، 5، 96،

110) بيرم، صفوة، 2462.

ومن الممكن أن يكون مشروع الاقتراض من الخارج قد لعب دورا في استقالة خيرالدين. و يظهر أن زميله مصطفى باش اغا ـ وهو محافظ ـ كان أيضا معارضا دوما لمثل هذا المشروع. واستقالتها في نفس الوقت تدل على أنهما تخليا عن وظائفهما لنفس السبب. وكان القنصل الانقليزي كتب، في ماي 1862، أنّ هناك معارضة تجاه احتمال إبرام قرض دولي لا تكون نتيجته إلا تفاقم التأثير الأجنبي في الإيالة (111).

غير أن السبب الذي دفع خيرالدين الى الانسحاب، مثلما أشار الى ذلك محمّد بيرم الخامس لا يبدو واضحا، إذ أن اعتزاله الوظيفة لم يكن تاما طالما أنه بقي عضوا في مجلس الباي الخاص، وفي المجلس الأكبر. وعلاوة على ذلك، فإنّ خيرالدين كان ينحاز الى الأغلبية كلما ناقش أعضاء البرلمان التونسي مشروع قرض وصوتوا عليه، وذلك إرضاء لرغبة الوزير الأكبر. ولذا فإن عدم ضمّ صوته الى أصوات الأعيان الأربعة الذين عارضوا في التصويت الأوّل، غير مستغرب.

وليس لنا معلومات كبيرة عن المناقشات التي جرت في المجلس الخاص، ولكن لا يُتصوّر أن يرفض المجلس الأكبر مشروعا في مثل هذه الأهميّة كان وافق عليه المجلس الخاص. ومن الممكن أن يكون خيرالدين تخلّى عن وظيفتيه إثر مناقشة في هذا المجلس، وجد فيه المعارضون للقرض الدّولي أنفسهم أقلية... وفي هذه الصورة رأى من الأفضل الخضوع حتّى لا يغضب عليه مصطفى خزنه دار، والباي.

ومهما كان الأمر، فإنّ مصطفى خزنه دار وخيرالدين لم يكونا خصمين بعد 1862، وتشهد بذلك المهمات الموكلة إليه. وأهمها تلك التي قادت خيرالدين إلى استنبول في أواخر 1864.

وفي ربيع 1863 سافر خيرالدين إلى فيانًا وبرلين ليسلّم الى الامبراطور النمساوي وملك بروسيا أوسمة تونسية ورسائل من الباي. وقد غادر تونس في نصف أفريل وأقام في الأوّل عدّة أسابيع بباريس. وليس هناك أي شيء يشير إلى أنه

---

111) انظر تعليق 98.

اهتمّ بالقرض الذي أبرم في العاشر من ماي، و يظهر أن الذي أجّل سفره هي مشاكل تشريفاتية. ذلك أن ملك بروسيا غير راغب في استقباله إلا بحضور السّفير العثماني ببرلين، وهو أمر لم يعد مقبولا من مبعوث الباي. و بعد أن اتصل بحكومته قرر السفر - بادئ ذي بدء - الى فيانًا. إذ أن الحكومة النمساو ية كان في إمكانها أن تتجنب بسهولة، كلّ الصعوبات التشريفاتية، بناء على أن «فرانسوا جوز يف» المقيم آنذاك في مقر إقامته الصيفي في إمكانه أن يستقبل كلّ النّاس في جلسة خاصة دون اهتمام بالمراسم. وهناك استقبل مبعوث الباي يوم 13 ماي من غير أن يفتح للباب العالي بابًا للشكوى. وفي الأثناء قررت حكومة بروسيا أن تحذو حذو النمسا. ولذا فان خيرالدين قام هناك أيضا بتسليم النيشان التونسي في مقابلة خاصّة. وبما أن الملك كان مريضا، فقد قابل وليّ العهد، وكان في ذلك اليوم بالذات ضيفا في مأدبة رسميّة لم يحضرها أيّ ممثل عن الشؤون الخارجية.

وليس هناك ما يدلّ على أن خيرالدين كلّف - زيادة على تسليم النياشين - بمهمّة سريّة. وعاد الى تونس قبل النّصف من جوان.

وفي خريف نفس السنة، كان خير الدين مقيما من جديد بأوروبا، وذلك من نصف سبتمبر الى نهاية أكتوبر 1863، وفي هذه المرّة كانت إقامته للبحث عن أماكن في معهد ثانوي بباريس لصهريه ابني مصطفى خزنه دار. ولم تكن مهمّته سهلة، خاصة وأن خيرالدين كان لا يرى من اللائق تقييدهم بمعهد «يمكن أن يدخله كلّ الناس، حتى أولاد يهود تونس» (112). كما أنه يستهجن أن يكون مأكلهم ومسكنهم في مبيت. وكان الحل الأمثل في نظره - وهو ما كان مجالا للحديث مع الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية ووزير العدل - أن يسكنا عند أستاذ محترم حتّى يكون لهم أقل ما يمكن من الاتصالات مع التلامذة الآخرين خارج أوقات الدروس (113).

ولنرجع الآن الى الدور الذي قام به خيرالدين في شؤون السياسة بالإيالة.
فلقد صوّت دائما، في المجلس الأكبر، من أجل مضاعفة «المجبى» كما فعل في موضوع

112) أرشيف، 159 مكرر- 209، 22 ربيع الأوّل 1280

113) لم نتمكن من التحقق من أنه رجع أم لا مع صهريه.

القرض. غير أننا في هذه المرّة، متيقنون من أنّه سلم أمره لله بعد أن عارض المشروع في المجلس الخاص، حيث ارتفعت أصوات كثيرة محذرة الباي من نتائج مثل هذا الإجراء :

فحسين ـ الذي انسحب في صيف 1863 من وظيفتي رئيس مجلس بلدية العاصمة ورئيس مجلس الجنايات ـ صرّح بأن البلاد التونسية منزوفة «وحالها كحال البقرة إذا حُلِب ضرعها حتى خرج الدّم، فهي الآن ينزّ ضرعها بالدم» (114).

وعامل الكاف أكد أن أهالي جهته لا يمكن لهم بحال تحمّل مثل هذه الزيادة في الضرائب.

وخير الدين نفسه كان ترجّى الباي ليبحث عن موارد أخرى، وقال : «إن هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدي الى زوالها بالمرّة، أو تلجئ إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصْب الناس ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقارب الاعانة الأولى هذا باعتبار القدرة على الغصْب» (115).

وكانت تلك الصيحات صرخات في واد. إذ أن مصطفى خزنه دار كان واثقا من المساندة العمياء التي تقدمها أغلبية أعضاء المجلس الخاص. ومن بينهم من صرّحوا بأن أهل الريف في إمكانهم دفع هذه الزيادة لأنّ مصاريفهم أقل من أهل المدينة. ثمّ ان النقود الجيّدة أصبحت غير موجودة والتفسير الوحيد لذلك هو أن أهل الريف كانوا يخفونها.

وواضح أن المجلس الأكبر لم يجد بدا، في خصوص مضاعفة المجبى، من الموافقة على القرار الذي وقع اتخاذه في المجلس الخاص الذي كان فيه المعارضون المحتملون يعدمون الوسائل التي يضمنون بها فريق أعيان المجلس الأكبر الى صفوفهم.

وكان موقف خيرالدين تجاه خزنه دار على جانب من الغموض. وهو وإن أبدى رأيه بكلّ صراحة، حتّى ولو كان كلامه لا يرضي الوزير الأكبر، فإنه ينحاز دائما الى سياسته. ورضي مصطفى خزنه دار من صهره بهذا الموقف، لأنه وإن لازم شيئا من التحفظ بقي وفيا لشخصه ولم يحاول تنظيم معارضة جدية ضده.

114) اتحاف، 5، 112، 113

115) نفس المصدر، 5، 114

وتؤيّد هذا الموقف من خيرالدين حالتان أخريان :

فالأولى تتعلق بأحباس الساحل. ذلك أن المفتي المالكي : محمد الطاهر ابن عاشور عضو المجلس الخاص، ووكيل رئيس المجلس الأكبر، أصدر فتوى ترخص للحكومة في صرف الزائد عن الحاجة من ريع الأحباس في تعهد الجيش. فكان خيرالدين الوحيد في المجلس الخاص الذي اعترض على الموضوع بصورة صريحة. فقد صرّح أن الميزانية خصص فيها للجيش مبلغ معين ويجب أن يكون كافيا، فليس من اللائق صرف ريال واحد على جيش الباي من الأحباس (116).

أما الحالة الثانية، فتتعلق باقتراح يخصّ شراء سلاح وسفن، وهو مبلغ صادق عليه المجلس الأكبر في أواخر مارس 1864. وعارض ثلاثة عشر من الأعيان لا أقل ولا أكثر مثل هذه المصاريف بسبب سوء حالة البلاد المادية. **وصوّت خير الدين مع الأغلبية** (117).

إن مثل هذه الشراءات تتيح لمصطفى خزنه دار الفرصة للإثراء بصورة فاحشة. وسيحكي خيرالدين نفسه حكاية سفينة أشتريت في تلك الفترة قائلا : «تمّت طلبية في خصوص «فرقاطة» ذات مروحة قيمتها 2.400.000 فرنك، وهو ضعف ثمنها، فاذا سلّم الى الدولة بنفس الثمن؟ مجرّد «حراقة». ومع هذا لم يكن للحكومة أية حاجة لا للمدافع، ولا للفرقاطة، ولا لهذا العدد العديد من الفابورات المشتراة في نفس الوقت، وفي نفس الظروف (118).

وخلاصة القول، أن خيرالدين مع شجبه أحيانا للسياسة المتّبعة من مصطفى خزنه دار لم يعاكس قط صهره في الواقع. ولهذا فقد كان حقيقا بالثقة التي وضعها فيه الوزير الأكبر. ولكن يكون بودّنا أن نعرف ـ بكل دقة ـ الداعي لاستقالته سنة 1862 والظروف التي حفت بها. إن هذه المعرفة تساعدنا على تفسير سلوكه في هذه الفترة بصورة أفضل.

---

116) نفس المصدر 5، 97، 98.

117) أرشيف، 474 ـ 136، 16 شوال 1280

118) مذكرات 166 [بالفرنسية]

فشـــل الإصلاحات

إن تمـرّد سنة 1864 وضع حدّا لفترة الإصلاحات التي بدأت سنة 1857 بإعلان عهد الأمان. واعتبارا لهذا التمرّد، و بالنظر الى الميدان الاجتماعي، فإنّ أي حكم تجاه هذه الفترة لا يمكن أن يكون ـ في نهاية الأمر ـ إيجابيا، إذ أن سكان الإيالة لم يقبلوا هذه الإصلاحات التي أعتبروا أنه ليس فيها تحسينٌ لوضعهم، بل إنها ـ فوق ذلك ـ تمثل تدهورا فيه. فالأثر الوحيد الملموس لها كان في نظرهم هو الزيادة في الضرائب، من دون أن تؤدي هذه الى تحسين في مستوى العيش، ولا إلى إدارة أكثر استقامة. وظلّ مُستخلصو الضرائب يدفعهم الجشع، و يستهويهم الطمع، ولم يكن النظام القضائي في مجالس الضبطية، في نظر التونسيين، أحسن من الماضي عندما كان العامل يحكم وحده دون مساعدين. وهكذا لم يُوح الواقع الملموس للأغلبية الساحقة من الأهالي في الإيالة بأنهم ربحوا من ذلك كثيرا منذ 1857.

وكان أول مسؤول عن هذا الفشل بلا منازع هو مصطفى خزنه دار نفسه الذي دل ـ بما كان له من سلطة قوية في البلاد التونسية ـ على أنه ذو مهارة واضحة في الميدان السياسي. ولا يمكن أن نحمله مسؤولية عرقلة الإصلاحات على صعيد المؤسسات، عن دراية ومعرفة، وأشغال المجلس الأكبر تشهد على ذلك، ولكن نشاطاته المالية هي التي كانت تنخر السياسة المتبعة منذ 1857. فانّه، عوضا عن بذل الجهود لتنمية اقتصاد البلاد التونسية، خيّر استغلال كلّ الإمكانيات الموضوعة على ذمّته للإثراء شخصيا. وستقدّر ثروته سنة 1874، بـ50 مليون فرنك (119)، وهو ما يساوي أربع مرات تقريبا مقدار ما توفره موارد الخزينة في سنة متوسطة الدخل ! كما أن معاونيه أثروا ثراء كبيرا. وسيغادر نسيم شمامة البلاد أثناء التمرد، حاملا معه مبلغا مقداره عشرون مليون فرنك جمعها منذ سقوط ابن عياد.

إن هذه المسؤولية يشترك فيها الباي. وفعلا، فإن محمّد الصادق رفض دوما الاهتمام شخصيا بشؤون الدولة. فهو بمجرد لامبالاته أطلق يد وزيره الأكبر فيها، على شرط أن توفر له ما يرضيه من الأموال، ولا يضايقه بالاضطلاع بشؤون الدولة.

---

119) خير الدين، مذكرات، 182 ـ 183

وهكذا استغل مصطفى خزنه دار فرصة هذه الحرية دون إلّ ولا ذمّة. في حين أن سلف محمد الصادق ـ محمد [باي] ـ كان يراقب حساباته بانتظام، ولهذا امتلأت في عهده الخزينة، وعند وفاته وجد فيها حوالي نصف المبلغ الضروري لتمويل مشروعه المحترم، وهو ترميم حنايا زغوان. ولعله لم يكن قط ليرضى بالاقتراض من الخارج. ومن جهة أخرى يجب أن نسلم أنه لم يكتب للدستور في عهده أن يرى النور.

غير أننا عندما نصدر حكما تجاه هذه الإصلاحات دون اعتبار للملابسات التي عرفتها فيجب التعبير عن ذلك بطريقة فيها تنوع. فالمجلس الأكبر درس المشاكل المطروحة عليه بجدية. والإصلاح القضائي أكتسى مظاهر إيجابية الى جانب نقاط الضعف التي فيه. وتنظيم الوزارات كان مقبولا أيضا رغم النقد الذي وجهه ابن أبي الضياف قائلا : «وكثرت بسبب هذا التحسين الكتاب والمصرف في ثمن الصحف وظروفها والشمع الذي يختم عليه والدفاتر المنمّقة الى غير ذلك...»(120).

وقامت الحكومة ببعض الجهود لإنجاح سياستها الإصلاحية. والأمر الذي له أكثر من مغزى هو قراره بإدخال بعض الممثلين للنخبة التونسية، أي العلماء، الى المجلس الأكبر، حتى يشاركوا في السياسة المتبعة منذ 1857. وفي هذا المجال فإنّ التباين الموجود بين موقف شيخ الإسلام محمّد بيرم الرابع عند إعلان عهد الأمان وموقف مفتي المالكية ونائب رئيس المجلس محمد الطاهر ابن عاشور تباين ملحوظ. فالأوّل عارض دائما من صميم الفؤاد الإصلاحات المقترحة سنة 1857، بينما ساندها الأخير بإخلاص. وشيخ آخر، من أعضاء المجلس، هو عمر بن الشيخ، ظلّ طول حياته من أنصار الإصلاحات. ذلك أن المشكل الأساسي سنة 1857 بالنسبة الى هذا الجيل من المشايخ ـ وهو معرفة ما إذا كانت الإصلاحات المقترحة متطابقة مع تعاليم الشّريعة ـ لم يبق له وجود : إذ صار جوابهم على ذلك بالإيجاب وكانوا مستعدين للمشاركة مع الحكومة بكل إخلاص. ومن جهة أخرى، فإنّ الوضع الاجتماعي للعلماء ربما أثر في موقفهم إزاء الإصلاحات. فهذا الفريق المنتمي الى البورجوازية الكبيرة والذي اختار الارتباط بالنظام عوضا عن أن يكون الناطق باسم الشعب، كان ـ في جملته ـ

120) اتحاف، 5، 26

وثيق الصلة بالسلطة (121). وليس من قبيل الصّدفة أن يتزعم مجرّد معلم تظاهرات في باردو في خريف 1861.

ورغم هذا فإنّ مشاركة العلماء لم تكف لضمان نجاح الإصلاحات. ولم يكن التنظيم القضائي الجديد ناجحا في المستوى البارز لدى التونسيين، وخاصة في مجالس الضبطية، حيث كانت تنقص الإطارات المستقيمة، الكفأة. وهنا ظهر أن الحكومة لم تكن تملك الوسائل التي تضمن بها تطبيق القوانين. ومع هذا فإن المراقبة الحكومية المركزية كانت فعلية في مجال استخلاص الضرائب ومجال الأمن العام. لقد كانت تونس قادرة على إجبار الأغلبية من سكان الإيالة تقريبا ـ عاجلا أو آجلا ـ على دفع المبالغ المتخلدة بذمّتهم الى الباي. وكانت القبائل من جهتها تعرف أنّها يمكن أن ترى جنود الباي يطلعون عليها في حالة دخولها في الشغب، لإرجاع الأمن الى نصابه، وفرض غرامات باهضة عليها. وكان الموظفون الحكوميون، وخصوصا العمال، هم الذين يفلتون ـ قبل غيرهم ـ من المراقبة، ولم يكن هؤلاء العمّال مسؤولين عن الأمن العام وحده في جهاتهم، ومكلفين برئاسة مجالس الضبطية، بل كان عليهم مع ذلك إعداد قوائم دافعي الضرائب، والقيام باستخلاصها. وبما أنهم كانوا أعضادا للوزير الأكبر ولنسيم شمامة، ومفلتين هم أيضا من مراقبة المجلس الأكبر محتلين مركزهم في النظام المالي الذي أقامه مصطفى خزنه دار قصد الاستثراء، فإنّهم لم ينسوا حظوظهم كذلك. غير أن الوزير الأكبر كان في كل الحالات تقريبا يخمد أنفاس الشّكاوى.

وهكذا فإن ضعف الإصلاحات كان سببه الرجال أكثر من المؤسسات. إذ أنه بدون مسؤول ذي ضمير يقظ، وكفاءة فإن كل إصلاح محكوم عليه بالإخفاق. وما عدا مصطفى خزنه دار صاحب السلطة القوية والمهارة ؛ ومحمد الصادق الضعيف والمقبل على الشيخوخة، فإن بقية العراقيل ليست إلا ثانوية.

وهناك **مسألتان** جديرتان أيضا بالإثارة : **الأولى** تتعلق بالدور الذي قام به القناصل، **والثانية** تخص وجه الشبه الموجود بين التنظيمات العثمانية والإصلاحات التونسية.

121) ا. هايد، العلماء العثمانيون والتغريب زمن سليم الثالث ومحمود الثاني، سر يكبتا هير وسليمتنا (القدس، 1961) 63 ـ 96 لا حظا وضعا ممثالا في استنبول [بالانقليزية]

أمّا فيما يتعلق بالأولى فإنّ تأثير «وود» و«روش» يظهر كبيرا جدّا، فلولا عملهما المشترك لما كتب لعهد الأمان أن يرى النور سنة 1857، ولولا نصيحة القنصل الفرنسي لما انتقل محمد الصادق الى الجزائر لمقابلة نابليون الثالث الذي شجّعه على أن يجعل من بلاده دولة دستورية عصرية. فالدستور في مجموعه كان ـ على الأرجح ـ نتيجة لضغط «روش». ومع هذا فإنّ الوعود المقطوعة في عهد الأمان كانت تظل بأكملها حبرا على ورق لولا وجود كوكبة من التونسيين رضوا بمبدئها، وأيّدوا إدخالها في الإيالة. وهذه المجموعة التي لم يعرقل جهودها مصطفى خزنه دار كان في طليعتها ـ على الأرجح ـ خير الدين، الذي كاد يكون عضوا في جميع اللجان المكلفة بإعداد القوانين الجديدة، والتراتيب المحدثة. وكان رجال مثل حسين وابن أبي الضياف يحتلون المركز الثاني بعده و يعينونه عن اقتناع. وفي الدوائر الحكومية كان هناك معارضون محتملون لازموا الصمت في الفترة ما بين 1857 و1864 خوفا من اغضاب الوزير الأكبر. ولئن شجع القناصل الإصلاحات فإنهم ساهموا أيضا في إفشالها ـ وخاصة روش وحكومته ـ عندما رفضوا السماح لمجالس الباي بمحاكمة مواطنيهم.

وفيما يخص المسألة الثانية فإن وجه الشبه بين «التنظيمات» والإصلاحات التونسية لا مجال لنكرانه، فمبادئ عهد الأمان و«خطي همايون» المعلن عنه في فيفري 1856 باستنبول هي نفسها. وكذلك عدد هام من القوانين والتراتيب المعلن عنها في تونس لها أمثالها العثمانية. فلقد عرفت الإمبراطورية العثمانية منذ 1843 قانون التجنيد، ومنذ 1846 المجلة الإدارية، وابتداء من سنة 1858 المجلة الجنائية، و بدأ فيها العمل منذ 1860 بالمحاكم التجارية. ورغم أن الحكومة التونسية كانت تبدو غير متحمّسة لاحتذاء المثال العثماني دون اعتبار لمحافل الباب العالي فإنّها لم تمانع في الانكباب، على درس قوانين صادرة باستنبول، ومن بينها قانون التجنيد، والمجلة التجارية، واقتباس ما يناسب حاجات الإيالة. غير أن هذا التشابه لا يعني أن تونس اتبعت ببساطة مثال استنبول، واكتفت بتبني التنظيمات. فيما أن المشاكل المطروحة في العاصمتين كانت هي نفسها، فإن الحلول التي أوجدت لها لا محيد عن تشابهها.

تمــرّد سـنة 1864

كـان الـتـمرّد هو النتيجة المباشرة للقرار الذي اتخذته حكومة الباي، والمتمثل في مـضاعفة «المجبى» وجعلها تتحول من 36 الى 72 ريالا على كلّ فرد. وكانت إيذانا بنهـايـة سيـاسـة الإصلاحات المتّبعة منذ سنة 1857. وبالطبع فإنّ المتمردين لم يثوروا مـبـاشـرة ضـدّ الـدسـتـور الـذي كـانوا لا يعرفون حتى نصّه. فكان غرضهم الأوّل هو «الـعـمّـال» (122) المـسؤولين عن استخلاص الضرائب وعن الأحكام الصادرة في جـهـاتـهـم. ولكن كل الناس يفترضون وجود علاقة بين الزيادة في الضرائب المعمول بـهـا مـنـذ 1856 بـإحـداث المجـبـى مـن محـمد باي، وبين السياسة المعلن عنها في عهد الأمان، والتي لم ير فيها الأهالي فوائد تذكر.

إن التمـرّد إذن كـان احـتـجـاجـا قـبـل كلّ شيء، ضدّ حكومة تطلب كثيرا، ولا تـعـطـي مـقـابـل ذلـك شـيـئـا. ولهـذا كـان أحدُ مطالب المتمردين استقالة عدد من «الـعـمّـال» ومـراقـبـة دفـاتـر حساباتهم (123). وكانوا يريدون أن يتولوا ـ من ذلك الـتـاريخ فصاعدا ـ اختيار عمالهم بأنفسهم قصد ضمان تصرّف سليم، والتخلص من موظفين مرسلين من تونس وهمّهم الوحيد هو الاستثراء. كما أن الغاء المحاكم الجديدة كان من بين طلباتهم.

وسـعـيـا الـى تهـدئـة الخـواطـر كـتب الباي ـ في أواخر أفريل ـ الى عماله مقرّرا الإقـلاع عـن مضاعفة «المجبى». وعلاوة على ذلك، ونظرا الى الشكاوى التي تتعلق بالمحاكم، فإنّه قرر أن يعطي الخيار لرعاياه مستقبلا بين حكم يصدر عن هذه المحاكم، وحـكـم يصدره العامل وحده مثلما كان الأمر في الماضي. كما أن الباي نفسه سيرجع الـى عـادة أسـلافـه فـي الانـتـصاب للحكم بنفسه (124). وفي أول ماي أعلم الباي مجلس الجنايات بالعاصمة بأنه صار منحلا. وكذا المجلس الأكبر. كما أن كل المجالس الأخرى كفت عن نشاطها في ذلك الوقت.

---

122) سلامة، التمرد، 35 [بالفرنسية]

123) نفس المصدر، 114 ـ 116

124) الاتحاف، 5،133 حوالي 20 أفريل 1864

ولـكن هذه الرّسائل لم تعد كافية، إذ أن التمّرد عمّ كلّ تراب الإيالة تقريبا. ففي ماي لم تكن الحكومة تراقب إلا المنطقة الواقعة في دائرة 60 كلم حول تونس، أي الى بنزرت ومجاز الباب والحمامات. أما سائر البلاد فقد أفلت من مراقبة الحكومة، باستثناء مدينتي باجة والكاف. وليس للباي في هذا الوقت الوسائل النّاجعة لإخماد التمـرّد. فإن الخزينة فارغة، والجيش لا يعدّ إلا 4.000 رجل، والجنود لم يقبضوا مرتبهم منذ أحد عشر شهرا. ولم تكن توجد في تونس إلا كتيبة واحدة بينما جنود الفصائل الأخرى كانوا : إما في إجازة، وإما معسكرين في حاميات أخرى. وأمام انعدام وسائل التدخل المباشر اختار مصطفى خزنه دار سلوك خطة بسيطة وهي الانتظار. وبما أن المتمردين لم تكن لهم نية الهجوم على العاصمة هجوما مباشرا، فقد كان الوزير الأكبر عارفا بأن الوقت يعمل لصالحه. وكان متيقّنا أن الأحلاف المعقودة بين القبائل، والعلاقات الطيبة التي أوجدتها مع جهة الساحل، كلها قادرة على الصمود أمام المحن. وانه سيجد الفرصة لبث الشقاق بينها. ثمّ ان القبائل ستُشغل في القريب بحصاد القمح. وفي الأثناء يمكن للحكومة جمع الأموال الضرورية، واستمالة الجنود، وخاصة في «الوطن القبلي».

وكانت سياسة مصطفى خزنه دار واقعيّة، بالأحرى، خصوصا وأن المتمردين لا يجمع بينهم إلا مطاعنهم الموجهة ضدّ الحكومة. وكانت تنقصهم «التوجهات الواضحة» و«الإطارات التي لا يثنيها شيء» والقادرة على أن تمسك بيدها مقاليد البلاد التونسية (125). وفتح الباي باب التهدئة بقبوله أغلب مطالب القبائل، وذلك بالتنقيص من مبلغ «المجبى» الى حدّ 10 ريالات فقط، وبالتعهد بإعطاء جميعهم «الأمان». وفي نهاية جوان 1864 اتجهت قوت عسكرية تعدّ حوالي ألف رجل نحو باجة. وفي أواخر جويلية وضعت القبائل المتمرّدة أسلحتها، وأعلنت خضوعها، واضعة ثقتها في عفو الباي.

أمّا استسلام الساحل فقد اقتضى زمنا أطول من ذلك. ولم يتمّ احتلال هذه الجهة إلا في أكتوبر، إذ دخلها ما يقارب الـ2600 جندي من جيش الباي، بقيادة أحمد زروق (توفي سنة 1881)(126). ودامت التهدئة الشتاء بأكمله. وكانت بدون رحمة

125) سلامة، التمّرد، 169 ـ 170

126) ترجمته في ڤانياج، أصول، 83 ـ 84.

ولا شفقة. فلقد نسيت الحكومة كلّ الوعود المقطوعة أثناء الصيف، ولم تتأخر عن استعمال أسوإ أنواع الانتقام. ورغم الأمان الذي سبق الوعد به فإن القبائل وقع إلزامها بدفع غرامات باهضة؟ وفي حالة عدم توفر المال عينا كان الجند يفتكون منهم ماشيتهم ليبيعوها في الأسواق. و يرسل شيوخ القبائل وأعيانها الى تونس فيودعون السجون في انتظار أن تدفع القبيلة كلّ المبالغ المطلوبة منها. وفي مارس 1865 وصلت [سجن] «باردو» مجموعة تعد 200 شيخ قبيلة من الجهات الغربية، وحكم بجلدهم، فبعضهم بـ2.000 جلدة و بعضهم بمقادير متفاوتة تتراوح بين 500 و1000 ضربة. وكانت عملية الجلد ـ التي دامت أياما ـ تقام في القصر. حتى انه بمناسبة زيارة أمير انڤليزي للباي، صدر الإذن بإعطاء يوم راحة، خوفا من أن يعطيه صراخ الضحايا صورة غير لائقة عن البلاد. ومات تحت الضرب ستة عشر رجلا(127). وبعد ستة أشهر من الأشغال الشاقة أطلق سراح مائة ممن نجوا من الموت، وذلك في أكتوبر 1865.

وفي الساحل فرضت [خطيّة] غرامة وهي اتاوة حرب، مقدارها لا يقل عن 20 مليون ريال، زيادة على دفع ضرائب سنة 1864 التي بلغت ثلاثة ملايين ونصفا. وزاد «القبّاض» على ذلك خمسة ملايين حتّى لا ينسوا حظوظهم. واضطرت قرى كاملة الى بيع محصول موسم سنة 1864 ومحصول سنة 1865 مسبقا، أو أجبرت على إبرام قروض مع المرابين بفائض قدره من 4 الى 6 في المائة. وألزمت صفاقس ومشارفها بدفع ما جملته خمسة ملايين ريال، مع أنها منطقة لا يتعدّى عدد سكانها 35.000.

والغاء «المجلس الأكبر» لم يتبعه إنهاء لأشغال المجلس الخاص الذي كان يجتمع مرتين في الأسبوع، موهما بذلك الجميع أنه بفضل اجتماعاته تكون مبادئ عهد الأمان محترمة في المستقبل. وفي إحدى اجتماعات المجلس الخاص عَلَتْ أصواتٌ تدين سلوك الجند في الساحل، وتندّد بأتاوة الحرب التي جرّدت الأهالي من آخر ريال يملكونه. وصرّح [الجنرال] حسين في هذه المناسبة أن عفوا عاما يكون أولى، لأن إفلاس هذه الجهة وأهلها يسيء الى الدولة وإلى الباي نفسه. ولكن محمد الصادق غضب، وأجاب بأن أهل الساحل استحقوا ذلك العقاب لأنهم أرادوا

---

127) اتحاف، 6،33 ـ 36

القضاء عليه. وبعد هذه الحصة صارت جلسات المجلس الخاص نادرة. ولم يبق في وسع أعضائه النقاش في المشاكل الحقيقية للأيالة، إذ أن الباي لم يعد يسمح لهم بأكثر من تقبيل يده كل اثنين وجمعة(128).

ولم تتضاءل ثقة الباي في مصطفى خزنه دار من جراء هذا التمرّد، لأن الباي لم يكن في نيته التخلص من خادمه الوفي الكفء. غير أن القنصل الفرنسي «دي بوفال» الذي خلف «روش» في نوفمبر 1863 (129)، طالب منذ أواخر أفريل 1864 بصرف الوزير الأكبر. وفي مقابلة صاخبة مع الباي بحضور وزرائه، حاول القنصل إقناع محمد الصادق بضرورة إقالته من وظائفه، ولكن بدون جدوى. وحسب رأيه أنه في البلدان المتمدنة يكون من المفروض أن يتخلى الوزراء عن وظائفهم إذا وقعت مثل هذه الأحداث تحت مسؤوليتهم الوزارية. وكان لكلام «دي بوفال» وقعه على الباي الذي صرّح بعد ذلك بأيام، أثناء اجتماع المجلس الخاص، أنه لا يريد أخذ هذا القرار. أما مصطفى خزنه دار فكان يقول، وكأنه يخاطب نفسه، إنه مستعدّ للتخلّي عن الوزارة إذا فرضت ذلك الظروف. وهو الذي خدم البايات طيلة حياته، ولن يكف أبدا عن أن يكون الخادم الوفي، ولو أدى ذلك الى الانسحاب بسبب الظروف الحالية.

وكان خيرالدين حاضرا فأيّد صهره قائلا : «أنت بمنزلة أبي، وليس هذا محلّ الاداء لما يجب لك علي من حقّ البرور والوفاء، إنما هو محلّ النصح لسيدنا وبلادنا. أنت رجل محسود، وتطرقت بسبب ذلك ألسنة الناس إليك بالاعتراض على أفعالك، والقدح في سيرتك. ولسنا بسبب [بصدد] تصويب القدح وتخطيته. وتسليمك يوقع فترة ربّما تتصلح بها أحوال البلاد، فالواجب عليك أن تسلم أنت ومن معك، وتسليمك إذا لم ينتج نفعا لا ينتج ضرّا، وهذه عادة في [كل] الدول، فاسترح أنت من الانتقاد، وأرح سيّدنا من التعب، فربّما يؤدي هذا الحال الى ضرر» (130).

128) نفس المصدر، 181

129) ڤانياج، أصول 222.

130) إتحاف، 5، 153 ـ 154

وانضمّ «حسين» مؤيدا هذه الأقوال. وصرح «محمد خزنه دار» ـ وكان في ذلك التاريخ وزير الحرب ـ أنه مستعدّ للاستقالة واتّباع مثال الوزير الأكبر.

غير أنه تعالت أصوات أخرى غير موافقة على استقالة مصطفى خزنه دار، ومنتقدة كلام خيرالدين... وقال أحدهم : إن العادات الجارية في أوروبا ليست بالضرورة جائزة في تونس، إذ الوزير فيها ليس هو إلا منفّذا لإرادة الباي، بينما في أوروبا هو مسؤول عن أعماله. وأردف آخر : انه من المحتمل أن تكون الاستقالة مدعاة الى القول بأن قنصل فرنسا هو السيد الحقيقي للبلاد(131).

وهكذا لم تقبل استقالة الوزير الأكبر المعروضة، خاصة وأن الباي لم يرد الانفصال عنه. على أنه يبقى من المشكوك فيه أن يكون عرض مصطفى خزنه دار مجرّد مناورة فيها براعة. ذلك أن الوضع كان في ذلك الوقت دقيقا، لأنه كان يمكن أن يفتكّ المتمرّدون السلطة أو أن تتدخل القوى الأوروبية علانية في الشؤون التونسية. وبما أن مصطفى خزنه دار كان يعتبر ـ في كلّ مكان ـ المسؤول الأساسي عن المصائب التي حلّت بالبلاد، فإن ذهابه يمكن أن يهدّىء الخواطر. حتى يمكن الظفر بعلامة تدل على صدقه الوقتي، وذلك في جملة نسبها ابن أبي الضياف الى خير الدين وعبّر فيها عن موافقته لصهره على الاستقالة، وهي : «وكانا على رأي واحد» (132). ولم يكن كلام خيرالدين هجوما على مصطفى خزنة دار، وإنما هو رأي نصير له مخلص، اعتبر أنّه من الحكمة الانسحاب من مسرح السياسة، على الأقل في ذلك الوقت.

ولم يكن احتمال تدخل أوروبي من قبيل الخرافة. فمنذ اندلاع التمرّد، اتجهت أساطيل فرنسيّة وانقليزية وإيطالية نحو المياه الإقليمية التونسية قصد حماية رعاياهم وأموالهم. ومن بين هؤلاء الذين استفادوا من هذه الحماية نسيم شمامة الذي غادر الإيالة في أوائل جوان 1864، مثل سلفه ابن عياد، حاملا معه كلّ ثروته، بلا رجعة.

ولم تكن الحماية هي الداعي الوحيد لوجود هذه الأساطيل : فهي موجودة هناك لينبه بعضها بعضا بأنه لا باريس ولا لندن ولا رومة يكون في إمكانها قبول تدخل

---

131) نفس المصدر، 5، 155.

132) نفس المصدر، 5، 156.

سافر من أمّة أخرى في شؤون الإيالة. و بلغت الحالة طوال أشهر عديدة الى حدٍّ من التردّي لم يكن من المستبعد معه حدوث تغييرات جذرية في البلاد التونسية. وكل سلطة من هذه السلط الثلاثة تخشى أن تستغل الأخرى الظرف. وظنّ «دي بوفال» الذي شنّ حربا مكشوفة ضدّ الوزير الأكبر منذ سعيه الأوّل للتحصيل على استقالته، أن التمرّد سينجح، ومضى حتى إلى الاتصال بعلي بن غذاهم زعيم القبائل المتمرّدة (مات سنة 1867 في سجن الباي) (133) أما «وود» القنصل الإنقليزي فقد خامرته أفكار أخرى : إذ كان ينتظر توثيقا في الروابط بين تونس واستنبول. وفيما يتعلّق بالسفن الإيطالية فإنّ حضورها كان للدلالة على أن إيطاليا تعتبر نفسها قوّة عظمى.

ومنذ بدء التمرّد زادت ثقة رعايا الباي بالسلطان العثماني. ذلك أنهم كما قال محمد بيرم الخامس (1840ـ1889) (134)، «نسبوا الى الباي كل المصائب التي حلت بهم. ولهذا السبب هم من الأنصار المتحمّسين للسلطان، لأنهم يعتبرونه الحامي لحقوقهم» (135). وكان علم السلطان الأخضر يرفرف في المدن الساحلية، وكان الأهالي يريدون «إعلان نفوذ السلطان المباشر على البلاد» (136). وكانوا يخيّرون ـ قصد التحرّر من نظام الباي ـ وضعا يشابه ما هو موجود منذ سنة 1835 في طرابلس الغرب، حيث كان الوالي معيّنا مباشرة من استنبول.

وفي 11 ماي 1864 انضمّ الى الأساطيل الموجودة قبل ذلك أسطول رابع أتى من استنبول، وعلى متنه المبعوث الخاص للسلطان : حيدر أفندي، السفير السابق بطهران. وحاول قائد السفن الفرنسية منعه من النزول، مصرّحا أنه يريد قبل كلّ شيء تلقي ترخيص من باريس في السماح له بالمرور (137). ولمّا نزل حيدر أفندي الى البرّ فضل سلوك سياسة حذرة، متجنّبا كلّ عمل يمكن أن يؤدي الى مضايقة حكومة الباي أو تهييج مشاعر الأهالي. وما إن وصل حتّى سلّم الى الباي مبلغا قدره 500.000 فرنك من النقود الذهبية، وهي هديّة من السلطان لتجهيز الجيش. وكانت

---

133) تميمي، بحوث، ووثائق، 18 ـ 24 [بالفرنسية]، سلامة التمرّد، 63 ـ 64 ڤانياج أصول 246 ـ 251.

134) ترجمته في بيرم، صفوة، 5 وصميدة، خير الدين، 272 ـ 274

135) وثائق مزالي، برسالة من خير الدين غير مؤرخة ولكن على الارجح تكون في سنة 1881ـ82.

136) خير الدين، مذكرات، 285

137) التميمي، بحوث ووثائق، 51

سياسة التركي ترمي قبل كلّ شيء الى إبراز حقوق السلطان على الإيالة، ودفع محمد الصادق الى قبول نظام مشابه للنظام الموجود بين استنبول والقاهرة منذ 1840 (138). وكان السلطان اعترف أثناء هذه السنة بوراثة أسرة «محمّد علي» للملك، وهو بدوره قبل ارسال اتاوة كلّ سنة، ووعد بأن يتنقل خلفاؤه بأنفسهم عند توليهم الملك الى استنبول لإجراء تنصيبهم. ومن المستبعد أن يكون الباب العالي فكر حقيقة في إمكانية فرض نظام شبيه بما عرفته طرابلس الغرب على الإيالة. وهو يعرف حق المعرفة أن حكومة باريس لن تقبل أن تقع البلاد التونسية تحت مراقبة استنبول المباشرة. ومقابل ذلك كان حيدر أفندي موقنا في قرارة نفسه بمساندة وود ومصطفى خزنه دار. وكان هذا الأخير - وهو على خلاف مع القنصل الفرنسي - يقبل عن طيب خاطر نصائح القنصل الانقليزي، والمبعوث السلطاني، ولو فُهم من ذلك أن تدفع تونس مقابل دعمها لها مبلغا ماليا الى استنبول كل سنة. وفي هذه الظروف، كان مستعدا للتخلي عن السياسة المتبعة من البايات تجاه الباب العالي منذ أحمد باي. أما فيما يخصّ لندن، فالحكومة الانقليزية كانت تعتبر دائما الإيالة جزءا من الامبراطورية العثمانية. فوجود نظام يرتب العلاقات بين السلطان والباي ويتمّ إعداده على غرار ما هو قائم بين استنبول والقاهرة هو مقبول في نظر الحكومة الانقليزية.

وقام «وود» بدور هامّ أثناء المحادثات في هذا الشأن، حتّى ان الوزير الأكبر التونسي تحدّث بنفسه عن «الشروط الإنقليزية» (139).

ولمّا اتضح أن حركة المتمردين مآلها الفشل، غادرت الأساطيل الأجنبيّة الساحل التونسي في 23 سبتمبر 1864. ورحل حيدر أفندي في نفس اليوم. ونتيجة لإقامته بتونس وقع تكليف خيرالدين بمهمّة في استنبول.

رسميّا، قام خيرالدين بهذه الرحلة ليشكر السلطان باسم الباي على المساعدة التي قدمها أثناء التمرّد، ولكنّ الغرض الحقيقي لم يخف على أحد، إذ أن مهمته هي النتيجة المباشرة لجهود حيدر أفندي، و«وود». وما أن علم «دي بوفال» بشروع السفرة حتى أسرع الى باردو لتنبيه محمّد الصادق بأن

---

138) التيمي، بحوث ووثائق، 74

139) أرشيف، 1024 - 184، رسالة الى خير الدين، غير مؤرخة على الارجح النصف الثاني من نوفمبر 1864

باريس تستنكر مثل هذه المهمّة. ولكن لم يقع الاستماع الى تحذيره، وهو سبب آخر جعله يشكو الموقف العدواني لحكومة الباي تجاهه، و يقدم الى حكامه معلومات مغرضة. ففي جويلية كان قد أعلم حكومته بعد بإشاعة مفادها أن مصطفى خزنه دار في نيّته المناداة بنفسه باشا الإيالة، أو إسناد هذه الوظيفة الى خيرالدين. ولما كان مبعوث الباي في استنبول أعلم «دي بوفال» باريس أن تونس تعتزم تسليم جربة الى الباب العالي (140).

وكان سفر خيرالدين يوم 14 نوفمبر 1864. وقبل الإقلاع، زاره ضابط فرقاطة فرنسية راسية بحلق الوادي، وطلب منه تأخير رحيله حتى يتمكن «دي بوفال» من تلقي تعليمات باريس حول هذه السفرة. وأجاب المبعوث بجدّة انه عسكري ولا يستطيع إلا تنفيذ أوامر الباي (141). وفي الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم شق الفابور التونسي [مركب بخاري] المدعو «البشير» عرض البحر.

وكتب خيرالدين بعد سفره، في رسالة أولى لمصطفى خزنه دار (142)، أنه مرّ أمام الحراقة (الفرقاطة) الفرنسية ولم يشاهد فيها شيئا غير عادي، إلا أنها جاهزة للإقلاع، ولما كان «البشير» على بعد خمسة أو ستة أميال، شعر خيرالدين أنها بدأت تتحرّك ولكنّ الظلام منعه من معرفة الاتجاه الذي سلكته. وواصل الفابور التونسي طريقه بدون صعوبات.

على أن الحقيقة كانت أكثر تشويقا. ذلك أن البشير، منذ أن أقلع، طاردته الفرقاطة «في محاولة مضحكة لاختطاف المبعوث التونسي فوق العادة في عرض البحر» (143) ولم يذكر خيرالدين ذلك في رسالته الأولى خوفا من أن يعلم الأجانب بما وقع (144). ولما وصل سليما مسلّما الى مالطة، كان من اللازم القيام ببعض الإصلاحات في الفابور. وأراد خيرالدين في أوّل الأمر مواصلة سفره على متن سفينة

---

140) ڤرانشان، وثائق عدد 212 وعدد 446.

141) اتحاف، 6، 12، 13.

142) أرشيف 1024 ـ 184، 22 جمادى الثانية 1281

143) أ. م رودلي، آخر حرب بونيقية، 1، 139، ذكره ڤانياج، أصول 272

144) أرشيف 1024 ـ 184، غير مؤرخة ولا ممضاة

انـقليـز يـة حـتى لا ينتظر طو يلا إتمام الإصلاحات من جهة، ومن جهة أخرى لأنه كـان يخشـى أن تـعـترضه في طر يقه سفن حر بية أخرى فرنسية ؛ ولكنه لم ينفذ هذه الخطة. **وفي السابع والعشر ين من نوفمبر وصل ميناء استنبول على متن «البشير» رافعا العلم التونسي، واستقبل هناك أحسن استقبال.**

وكـان «وود» وحـيدر أفندي قد أقنعا الوز ير الأكبر بأنّ فرمانا يمنح الإيالة نظاما فـي صـلـب الامبراطور ية العثمانية شبيها بنظام مصر يكون في فائدة البلاد التونسية. ونصت عدّة مشار يع أولية على اتاوة سنو ية وسفر الباي الجديد الى استنبول (145). وفـي الـيـوم الـذي رجـع فـيـه خـيـرالـديـن أعطى مصطفى خزنه دار جوابا إيجابيا في خصوص سؤال صدر عن «دي بوفال» في هذا المعنى (146).

ومـع هذا فإّ اللعبة السياسية كانت أكثر تعقيدا. وفعلا، فإنه بعد فشل المتمرّدين، ورحـيـل الأساطيل، كان القوم في تونس يخيّرون نسيان الوعود المقطوعة. ولذا أوصى مصطفى خزنه دار خيرالدين بـ«التمسك بحقوق الإيالة وعاداتها» (147).

وظـهر مبعوث الباي في استنبول بمظهر الديبلوماسي الماهر. ومن الغر يب أن الـديبلوماسية الفرنسية دعّمت فيما يبدو مكانته تجاه الباب العالي. ولما كانت بار يس لا تـقـبـل نـظـامـا كـنظام مصر، فإنّها أفهمت لندن واسطنبول أنها ترفض رفضا أبديّا فـرمانا يرتّب الروابط بين السلطان والباي على هذه الشاكلة. وبما أن حكومة صاحب الجـلالـة لا تـقـدم عـلـى إغـضـاب فرنسا فإن الباب العالي، المحروم من مساندة لندن النشيطة، كانت تنقصه وسائل الضغط الناجعة.

ولـقـد أمـكن إذن لخيرالدين في استنبول أن يشرح للقوم أن فرمانا في مثل مـا تمّ تصوّره بتونس يكون وثيقة فيها إخراج، ولن يكون مقبولا من بار يس، ولن يمنح الإيالة الهدوء والأمن المرغوبين من استنبول (148).

وكـانـت الـنـتـيجة حلا توفيقيا. ذلك أن خيرالدين رجع الى تونس برسالة

---

145) أرشيف، 1024 ـ 184،2 شعبان 1281

146) أرشيف، 1024 ـ 184،2 شعبان 1281.

147) أرشيف، 1024 ـ 84 ـ 12 رجب 1281

148) أرشيف 1024 ـ 184. من خير الدين الى مصطفى خزنه دار، 15 رجب 1281.

ممضاة من الصدر الأعظم وليس بفرمان سلطاني. ومثل هذه الرسالة ليست لها قيمة كبيرة على الصعيد الدولي. وفي إمكان باريس والحكومة الإيطالية تجاهلها، بينما يكون الفرمان دافعا الى أن تتخذ الحكومتان موقفا رسميا إزاء الموضوع.

ومحتوى رسالة الصدر الأعظم لا يمكن إلا أن ترضي خزنه دار والباي نفسه (149). إذ هي لا تنبس بكلمة حول الإعانة السنوية، ولا تلزم الباي بالسفر الى استنبول قصد التنصيب. بل هي تمنح وراثة الملك للعائلة الحسينية. أمّا بقية ما في الرسالة فليس فيه مفاجآت، إذ فيه ذكر لنفس الحقوق والواجبات المنصوص عليها في فرمان التنصيب الذي كان من بين ما ألزم محمّد الصادق : الحكم حسب مقتضيات العصر. ففي المشاريع الأوّلية وقع الحديث عن الحكم «طبقا للوعود المقطوعة في عهد الأمان، والمقامة على أساس مبادئ التنظيمات» (150)، غير أن رسالة الصدر الأعظم لم تتوخّ استعمال مثل هذه العبارات. فهي تصرّح بأن على الباي الحكم حسب «الشريعة والقوانين العادلة. وحسب مقتضيات العصر».

وفي آخر يوم من سنة 1864 كان رجوع مبعوث الباي الى تونس، حيث أظهر الجميع الرضا عن نتيجة هذه السفرة. ومنح الباي إثر ذلك دَخْلا سنويا لخيرالدين قدره 50.000 ريال ولكن الرضا لم يكن كاملا. فرغم أن ابن أبي الضياف تحدّث عن «رسالة من السلطان الى أحد ولاته» (151)، فإنّه ظهر مغتاظا شيئا ما لأنّ خير الدين لم يكن محمّلا بفرمان، بل كان محملا برسالة من الصدر الأعظم. ولهذا لم تنشر بالرائد الذي سكت تماما عن الاخبار حتى عن نتيجة هذه المهمّة. وفي جوان 1865 كتب الوزير الأكبر الى الصدر الأعظم وحيدر أفندي ليطلب منهما إرسال فرمان يضبط بصورة نهائية ترتيبات العلاقات بين العاصمتين على أساس رسالة ديسمبر 1864. وكان الردّ سلبيّا، إذ لم يقع حديث فيه إلا عن التطبيق التام لمحتوى رسالة الصدر الأعظم(152) وهذا لم يمنع أن يكون للارتياح السائد في تونس لنتيجة مهمة خيرالدين له ما يبرره، إذ أن الباب العالي هو الذي قام بالتنازلات، ولم تتنازل حكومة الباي عن أية رغبة من رغبات استنبول.

149) النصّ بالاتحاف، 27،6 ـ 29 وأوراق دولية 433،61 ـ 435 [بالانقليزية]
150) أرشيف، 1024 ـ 184
151) اتحاف، 29،6
152) أرشيف، 1024 ـ 184

ولم تكن هذه السفرة تعني رجوع خيرالدين الى مسرح السياسة. فلقد لزم الحياد الى سنة 1869. وفي أواخر أوت - أوائل سبتمبر 1865 عرضت عليه خطة وزير للحرب، ولكنه اعتذر(153). وسمّي عوضا عنه أحمد زروق صاحب تهدئة الساحل بعد التمرّد.

وفي أوائل أفريل 1865 ذهب خيرالدين الى باريس والتقى فيها بولدي مصطفى خزنه دار اللذين كانا يدرسان بمعهد في باريس (154). واستقبل أثناء إقامته من وزير الشؤون الخارجية الفرنسي الذي عبّر له عن استنكاره للمعاملة التي لاقاها الشيوخ في باردو. واقتصر خيرالدين على الإجابة «بما أمكن له من الإجابة به» (155). وفي 17 أفريل غادر باريس ومعه صهراه قاصدا «تورينو» وفيها التقى بملك إيطاليا، ثم رجع الى تونس. ولم يكن الغرض من هذه المهمة المزدوجة واضحا، ولكن في الإمكان التكهن بأن لها ارتباطا بسفره الى استنبول، وهي سفرة لم ترض حكومتي فرنسا وإيطاليا.

---

153) اتحاف، 6، 54

154) أرشيف، 79 - 7.

155) أرشيف، 159 مكرر - 209، الى مصطفى خزنه دار، 17 ذو القعدة 1281.

الفصل الثالث
المفازة

أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك (1)

أمضى خيرالدين الفترة التي انسحب فيها جزئيا من مسرح السياسة في تأليف كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك». ففي 10 سبتمبر 1867 وضع اللمسات الأخيرة في مخطوطه (2) قصد تقديمه الى الباي في يوم الغد. و بعد أربعة أشهر أي في 14 جانفي 1868 كتب اليه مصطفى خزنه دار معلما إياه بموافقة الحضرة العلية على محتوى الكتاب، والسماح بطبعه في «المطبعة الرسمية» (3). ونُشر الكتاب تباعا في كراريس ، صَدَر آخر كرّاس منها في 18 أوت 1868. و بلغ سعر جملة الكتاب خمسة ريالات، وخصّصت المرابيح للفقراء، لأن غرض المؤلف من الكتاب لم يكن الربح بل التقدم بالنصح الى (الأمة الإسلامية) عامة والتونسيين خاصّة»(4).

ويحتوي الكتاب على 464 صفحة، تتصدره مقدمة (ص.ص.2ـ89) يتضمن الجزء الأول منها (ص.ص.90ـ432) تعريفا بكل الدول الأوروبية. أما الجزء الثاني فيحتوي على معلومات طفيفة تخص أجزاء العالم بأكمله على اختلافها (ص.ص.433ـ446) وأورد في ملحق (ص.ص.447ـ461) جدولا فيه مقابلة بين التّواريخ.

---

1) ان الشواهد المستخرجة من كتاب أقوم المسالك هي مستندة الى النسخة العربية الاصلية لا الطبعة الفرنسية الصادرة سنة 1868.

2) يوجد المخطوط في دار الكتب الوطنية في تونس تحت عدد 110

3) وثائق محمد الصالح مزالي، 19 رمضان 1284

4) الرائد، 8 عدد خاص بتاريخ 25 ذو الحجة 1284.

ولم تكن للجزء المخصّص للتعريف بالدّول الأوروبية أهمية تذكر، إذ يجد القارئ بالنسبة الى كل دولة بسطة حول تاريخها ومؤسساتها السياسية، مركّزا خاصة على العدالة، والإنتاج، والتجارة، والقوات العسكرية... الخ. وهو مجرد سرد للأحداث لا أكثر. وظهر المؤلف فيها حسن الاطلاع؛ فوصْفه مثلا للنظام السياسي في فرنسا أمين (5)، وكذلك حاول بيان الفرق بين النظامين السياسين الفرنسي والانقليزي. ففيما يخص فرنسا فهو يعتبر سنة 1789 بمثابة أوائل الحرية السياسية (6) وقد عضدها أخيرا دستور سنة 1852. أما فيما يتعلق بانقلترا فهو يرى طلوع فجر الحرية في إعلان الميثاق الكبير (مقنا كارتا)، وتتويجها بثورة سنة 1688 المظفّرة. و يلاحظ أيضا أنه ليس للانقليز دستور مكتوب (7). ولا بد أن ما قاله عن النظام القضائي الانقليزي لم يكن مفهوما من القراء (8).

وتحدث أيضا عن القروض التي أبرمتها الحكومات الأوروبية، ونسبة الفائض التي لا تتعدى 2 و1/2 في المائة. و يرى أن ذلك ممكن نظرا إلى أن هذه القروض ليست نتيجة لسوء تصرف مالي. وهي لا تمنح إلا بموافقة البرلمان قصد مواجهة المصاريف الطارئة، أو تمويل المشاريع الطويلة المدى. وفي حالة الحرب يقترض القوم لشراء الأسلحة. أما فيما يتعلق بمدّ السكك الحديديّة فإن الأمر يقتضي أموالا أوفر مما هي مرسومة في الميزان السنوي. فضآلة نسبة الفائض التي هي دليل على الثقة في قدرة الحكومات على الوفاء بدينها، تقابلها نسبة 6 أو 7 في المائة التي تُوظّف على القروض الممنوحة للبلدان غير الأوروبية (9).

وأول بلاد بدأ بها خيرالدين هي «**الامبراطورية العثمانية**» (10) فأعطى ملخصا لما ورد في **خط [شريف كلخانة]** الصادر بتاريخ 1839 و **خط [همايون]** الصادر سنة 1856، مبينا خطة الوزير الأكبر (الصدر الأعظم)، وبما أن الوزير الأكبر يتصدر الباب العالي «فهو مركز الدولة السياسي، إليه ينتهي كل شيء ومنه تصدر

5) أقوم المسالك ص 136 ـ 144
6) نفس المصدر، 121
7) نفس المصدر، 183 ـ 186 ـ و 195 ـ 200
8) نفس المصدر، 214 ـ 222
9) نفس المصدر، 173 ـ 174
10) نفس المصدر، 90 ـ 112

الأوامر العلية»(11) وأكد ما مُنح من مساواة سنة 1856 للرعايا غير المسلمين، وهي الوسيلة الوحيدة التي تمنع النصارى من البحث عن السند لدى القوى الأجنبية لتحريرها : «وذلك من أخف الأضرار» (12). وعلاوة على ذلك نوه بالتنظيمات التي ساعدت على إرجاع الإزدهار والقوة للإمبراطورية أكثر مما كان متوقعا في الأول (13).

وتحدث خيرالدين أيضا في إطار الامبراطورية العثمانية، عن تنصيب البرلمان بمصر في نوفمبر 1866، وعبّر عن أمله في أن يكون أعضاؤه الخمسة والسبعون في مستوى مسؤوليتهم، وأن يتعاون «الخديوي» معهم لتحقيق الازدهار لهذا البلد (14).

أما أهم قسم وأطرفه في كتاب أقوم المسالك، فهو المقدمة التي عبر فيها خيرالدين عن آرائه **«في أسباب تقدم الشعوب وانحطاطها من جيل إلى آخر»** (15) وأهم ما يتصدر تفكيره هو وجوب وجود إدارة مستقيمة، قادرة على ضمان العدالة والمساواة للرعايا أمام القانون، وإن مثل هذه الإدارة المقامة على التنظيمات (إعادة التنظيم، المؤسسات السياسية) ذات الجدوى، هي في رأيه الشرط الأساسي لازدهار البلاد في أي مكان وزمان، و بدون هذه التنظيمات لا يستقيم للإدارة أمر، وتكون عند ذلك مرتبطة بقدرات الملك وحسن استعداده. وعلاوة على ما تمنحه التنظيمات من استقرار فإنها تضمن للأهالي ما يلزمهم من العدالة والمساواة اللتين لن تكونا صادرتين عما قد يتحلى به الملك من كفاءات.

و يعتبر المؤلف أن المناخ وخصب الأرض أمران ثانويان. فهو لا يعدّهما ضمانا للإزدهار (16) وفي هذه النقطة فهو يبتعد شيئا مّا عن أفكار **«ابن خلدون»** الذي يستشهد به مرات عديدة و يبوئه المقام الأول.

غير أنه يعطي للدين دورا أساسيا : ففي نظره تحتوي الشريعة على تعاليم

---

11) نفس المصدر، 98
12) نفس المصدر، 103
13) نفس المصدر، 111
14) نفس المصدر، 112
15) نفس المصدر، 2
16) نفس المصدر، 9

دقيقة وواضحة، في اتباعها ضمان لحسن الإدارة. وتكمن هذه المبادئ في العدالة والمساواة، و يستشهد المؤلف بالرسول الذي قال : «العدل عزّ الدين و به صلاح السلطان وقوة الخاصّ والعام و به أمن الرعيّة وغيرهم»(17).

فلقد كانت الأمة قوية ومزدهرة لمّا كان المؤمنون... (18) متمسكين بتعاليم الشريعة وحكامهم مطبّقين لها (19). فكانت الصناعات والعلوم نافقة، وكان العالم الإسلامي في رخاء كما تشهد بذلك مقادير الضرائب المستخلصة في عهد هارون الرّشيد. ومكّنت الإدارة الحسنة ووحدة الأمة المسلمين في ظرف ثمانين سنة من فتح مناطق أوسع مما أمكن للرومان القيام به طيلة ثمانية قرون. ولقد سلم الأوروبيون انفسُهم بأن العالم الإسلامي كان في القرون الوسطى أكثر تطورا من أوروبا وذلك في حقل العلم والصناعة. واعترفوا بأنهم تعلموا كثيرا من المسلمين. فكتب العالم الفرنسي «سديّو» «أن العرب كانوا ولا شك اساتذتنا، فهم الذين جمعوا المواد التي قام عليها تاريخنا في القرون الوسطى»(20).

ووضعَ ضياعُ الوحدة وانقسامُ الأمة في دول مختلفة متقاتلة فيما بينها، ومتهاونة بالعدل، حدا لعهد القوة والإزدهار. وكانت نتيجة الخلاف في اسبانيا هي أن أضاع المسلمون هذه البلاد. وكان مصير أجزاء أخرى من العالم الإسلامي هو نفس المصير، لولا وقوف السّلاطين العثمانيين لإصلاح الوضع، وإنقاذهم للأمة. «وبحسن تدبيرهم واحترامهم للشريعة المصونة، وبحفظ حقوق الرعية و بفتوحاتهم الجليلة» (21) ارجعوا السلطة في أيدي المسلمين. وتوج هذا الإصلاح بإعلان «**القانون**» (وهو مجموعة من الأوامر الإدارية) من «**سليمان القانوني**» (1520-1566). وعرفت الامبراطورية العثمانية بسبب تهاون خلفائها **بالشريعة** والقانون فترة انحطاط. فكانت

17) نفس المصدر، 9
18) نفس المصدر، 10
19) نفس المصدر، 21
20) نفس المصدر، 30 ترجم خير الدين - ص. ص 22 الى 28 - ف. دوروي، تاريخ القرون الوسطى من سقوط الامبراطورية الغربية الى أواسط القرن الخامس عشر، باريس، 1861 - 104 - 110 - وص ص 28 الى 31 - ل.م. أسدو يّوأ تاريخ العرب باريس 1854 ص ص 1 - 333 - 431. وكان دروي المؤرخ المعروف آنذاك وزيرا للمعارف من 1863 الى 1869 في فرنسا وكان سديّو مستشرقا بارزا.
21) نفس المصدر، 32

«التنظيمات»(22) هي التي اصلحت الوضع. وتكسّرت شوكة «الانكشارية» والولاة المستقلين نوعا ما وأعلن في سنة 1839 عن **الخط الشريفي** المعتمد على الشريعة والمنظم للإدارة عن طريق **التنظيمات. وحسب خيرالدين فإن التاريخ يبين أن ازدهار الأمة وانحطاطها مرتبطان ـ سواء في القديم أو الحديث ـ أشد الارتباط باتباع قواعد الإسلام أو التنكب عنها.**

و يولي خيرالدين اهتماما كبيرا بأوروبا. فيقدم عرضا تاريخيا عن هذا الجزء من العالم من سقوط الامبراطورية الرومانية (23) مبينا انحطاطها أثناء القرون الوسطى، ونهضتها التي لم تكن ممكنة إلا بفضل الاتصالات بالعالم الإسلامي الذي مكن النصارى من الاحتكاك بثقافة أكثر تطورا من ثقافتهم. ومن تلك الفترة لم تنفك أوروبا تتقدم بحكم الروابط الموجودة بين هاتين الحضارتين، و بفضل قدرة الأوروبيين على اقتباس ما هو مفيد ونافع من الغير. و يستدل المؤلف على هذا الازدهار بتعداد عدد كبير من الاختراعات، وذكر قائمة من أسماء المؤلفين والفلاسفة والفنانين المشاهير. وفي هذه القائمة يذكر **«مونتسكيو» وآراءه حول عظمة الرومان وانحطاطهم** وكتابه في **«روح القوانين»** الذي ميز فيه بين ثلاثة أنماط من الحكم : الاستبدادي، والملكية الدستورية، والجمهورية. والنّمط الأخير من الحكم «كناية حول انتخاب الأمة رئيسا لدولتهم يتصرف في إدارتها بمقتضى القوانين، مدة حياته، أو لمدة معلومة»(24). وكان اهتمام خيرالدين بـ**«فولتير»** أقل من اهتمامه بـ«مونتسكيو»، وهو الفيلسوف المعروف بضديته للمسيح. وكان في الإمكان أن يكون تأثيره أكبر وانفذ لو لا أن فقدانه للعقيدة دفعه إلى احتقارِ الدين، ومع هذا فإن خيرالدين لاحظ أنه كان مع **«روسو»** سببا في ثورة 1789) (25).

و بعد هذا الغرض وصف خيرالدين عددا من الاختراعات العصرية، مثل المكنة والباخرة، وكان مبهورا باختراع المكنة، إذ اعتبرها مع النول الميكانيكي، من أسباب ازدهار انقلترا المعاصرة.

---

22) نفس المصدر، 33 ـ 34

23) نفس المصدر، 51 ـ 60

24) نفس المصدر، 58

25) نفس المصدر، 59

ولم يكن في إمكان الحضارة الأوروبية أن تتطور لولا الاهتمام البالغ بالتعليم، ولولا التشجيع المستمر للفنون والعلوم. ولهذا الغرض **خصص خيرالدين صفحات عديدة من مقدمته للنظام التعليمي الفرنسي** (26)، واصفا نماذج مختلفة من المدارس، وعارضا نبذة عن المؤسسات والمجامع. ونصح القارئ الذي يرغب في معلومات أوفى أن يقرأ كتاب «**الطهطاوي**» عن باريس «**تخليص الابريز**» وفيه يجد كل ما يبتغيه.

و يذكر إحدى تلك النتائج الملموسة لتشجيع الحكومات الأوروبية للفنون والعلوم، وهي إحداث **المكتبات العامة**. فهي منظمة تنظيما محكما، وفيها يمكن للقارئ الاطلاع على التأليف المرغوب فيه في قاعة المطالعة التي فيها تدفئة أثناء الشتاء، وفيها على ذمة القارئ ريشات مع الحبر لأخذ تقييدات. وهي مفتوحة حسب مواقيت مضبوطة، وتقبل كل من يرغب في ذلك (27).

غير أن خيرالدين لم يقتصر على مجرد وصف للأحداث، بل حاول تحليل أسباب هذا التطور المرموق. فحسبه لا يكفي المناخ المعتدل أو خصوبة الأرض لتعليل هذه الظواهر، لأن مناطق أخرى من الكرة الأرضية لها مناخ مقبول أكثر من مناخ أوروبا، وأرض أخصب ولكنها لم تعرف مثل هذا التقدم ولم تكن النصرانية عاملا حاسما، لأنها «ولو كانت تحث على إجراء العدل والمساواة في مجال الحكم، لكنها لا تتدخل في التصرفات السياسية، لأنها تأسست على التبتّل والزهد في الدنيا، حتى ان عيسى عليه السلام كان ينهى أصحابه عن التعرض لملوك الدنيا فيما يتعلق بسياسة أحوالها قائلا : انه ليس له ملك في هذه الدنيا، لأن سلطان شريعته على الأرواح دون الأشباح»، ووضع الدولة البَابَوية بمُقارنتها بالدول الأوروبية الأخرى دليل واضح على أن التقدم ليس مقرونا بالنّصرانية(28).

ولهذا يجب البحثُ، حسب خيرالدين، عن مجال آخر لمعرفة أصل هذا التقدم : ألاَ وهو المؤسسات السياسية المنظمة للبلاد. فأوروبا تدين بتطورها وقوتها الى

---

26) نفس المصدر، 65 ـ 69.

27) نفس المصدر، 71 ـ 72

28) نفس المصدر، 9

التنظيمات القائمة على العدالة والمساواة (29) ليس إلا. وهذه المبادئ هي ضرورية لازدهار أي بلاد، وضمان أمن أهلها. ولقد كان **لاحظ ابن خلدون أن الظلم والحكم المطلق هما السبب في انهيار الحضارة.** ويمكن للملاحظ النبيه أن يتبين صحة هذه الآراء في أوروبا. إذ لمّا كان ملوكها يحكمون أثناء القرون الوسطى حكما مطلقا بدون أي قانون، لا المعتمد على الفعل، ولا المستند الى الوحْي الإلهي، فإن كل شيء كان يميل إلى الانحطاط.

وفي الوقت الحاضر فإن هذا الوضع غير موجود. إذ أن سلطة الملك محدودة الآن بالقوانين، وبوجوب مشاورة البرلمان: ووزراؤه الذين يحكمون باسمه هم بدورهم مسؤولون عن قراراتهم أمام أعضاء مجلس النواب الذين ليس له أية صلاحية لمقاضاتهم، وعلى الوزراء تنفيذ ما تقره أغلبية النواب. «ومن آثار المسؤولية المذكورة (للوزراء) أن أمور الإدارة المتوفرة هي من حقوق صاحب الدولة، يتوقف إنجازها على إجازة الوزراء، بحيث لا يبرم أمرا منها حتى يستشيرهم، وأنهم لا يمكنهم البقاء في الخدمة إلا إذا كان غالب أعضاء مجلس الوكلاء موافقا في سياستهم» (30). وإذا لم توافق هذه الأغلبية على عمل الوزراء فليس للملك إلا تسمية وزراء جدد، أو الاعلان عن انتخابات جديدة.

فهذا النظام المقام على المؤسسات السياسية هو، حسب خيرالدين، أساس الحضارة والثروة الأوروبيتين (31)، وبفضل هذا النظام أمكن لانقلترا أن تصل الى أوجها في عهد «**جورج الثالث**». ولم تكن هذه البلاد مدينة بقوتها وازدهارها لهذا الملك المجنون، بل هي مدينة لمشاركة «البرلمان» (أهل الحلّ والعقد) في الشؤون الحكومية، والمسؤولية الوزارية (32). بينما السلطات الدكتاتورية الممنوحة «**لنابليون**» هي التي جرت فرنسا الى الهزيمة. ولم تكن في وسع أيّ كان أن يتوقع أن هذا الرجل الذي انقذ البلاد من قبضة «**الدِّرِكْتُوار**» (حكومة المديرين)،

29) نفس المصدر، 9 ـ 10 ـ 81 ـ 82

30) نفس المصدر، 83

31) نفس المصدر، 81

32) نفس المصدر، 13 أهل الحل والعقد هم المثلون للامة الاسلامية الذين باسم هذه الامة يعيّنون ويعزلون الخليفة أو ملكا آخر ويعتبرهم خير الدين مماثلين للنواب الاوروبيين العصريين. انظر مقال أهل الحل والعقد في دائرة المعارف الاسلامية (2).

سيصبح أحمق سنة 1812. وأن النتيجة التي يمكن استخلاصها هي أنه **لا يُسمح بحال، مهما كان الوضع، منح كل السلطات لشخص واحد أيا كان** (33).

ودلّل خيرالدين على هذه النظرية بذكر حديث تم بينه و بين شخصية أورو بية كانت تنوه بحكمة «نابليون» وسعة أفقه، ولكنها أجابت عندما طلب منها خيرالدين قائلا : لماذا لا تمنح له السلطات الكاملة فردت قائلة : **«من يضمن لنا بقاءه مستقيما، واستقامة ذريته بعده»**(34).

ان هذه المؤسسات السياسية التي تضمن وجود إدارة جيدة في أورو با لم تضبط على أساس المبادئ الدينية، بل على العقل والتجربة. ذلك أنّ العقل والتجربة ـ وليس الدين مثلما هو الشأن عند المسلمين ـ هما اللذان علّما النصارى أنه بدون مثل هذه الإدارة يستحيل تحقيق الازدهار في هذا العالم. وإن النتيجة الإيجابية لجهودهم لا يمكن إنكارها، ولا يخفى ذلك على كل ذي عينين.

وهكذا فإن هذا الغرض الأساسي المتمثل في وجوب وجود إدارة جيدة هو مشكل عالمي وليس خاصا بالمسلمين.

ولم يوح خيرالدين لقرائه بأن المؤمنين يمكن لهم أن يواصلوا العيش معتزلين، مقطوعين عن العالم غير المسلم. بل الأمر، بالعكس فإنه يتشوق الى إقناع قرائه بأنه ليس من الممكن الآن أن تعيش البلدان جنبا الى جنب من دون الاطلاع على ما يحدث عند الغير. ذلك أنه يجب اعتبار هذه **«الدنيا بصورة بلدة متّحدة، تسكنها أمم متعددة، حاجة بعضهم لبعض متأكدة»** (35). وإذا لم يتهيأ للمسلمين بعدُ، فتح الآفاق أمامهم، والانكباب على مصادر السعَة الحالية في أورو با، فإنهم لن يكونوا قادرين على تبوّئهم مكانا في هذا العالم. فالشائع عند المسلمين هو أن كل ما يكتبه أو يقوم به غير المسلمين غير مقبول، والأحسن عدم إعارته أي انتباه. وهذا الرأي مخطىء لا محالة. إذ أنه مما أثر عن الرسول في هذا الباب قوله : «من قاتل فليقاتل كما يقاتل» (36). والرسول محمد نفسه أعطى المثال عندما عمل بنصيحة سلمان

33) نفس المصدر، 20 يذكر المؤلف «تيار»، تاريخ القنصلية الامبراطورية طبعة باريس 1845ـ1862 20 جزء الجزء 20 كتاب، 62 نفس المصدر، 793 ـ 796

34) نفس المصدر، 18

35) نفس المصدر، 3

36) نفس المصدر، 8

الفارسي المتمثلة في حماية المدينة بخندق، أثناء محاصرة المكّيين لها سنة 627. وهي تقنية متداولة عند الفرس، ولكنها غير معروفة لدى العرب. وكذلك أبو بكر، وهو أول خليفة (توفي سنة 634) أمر أحد قواده قائلا : «... إذا لاقيت القوم فقاتلهم بالسلاح الذي يقاتلونك به : السهم للسهم، والرمح للرمح، والسيف للسيف» (37). ولو عاش اليوم لنصح باستعمال مدفع الششخان، ومكحلة الإبرة، والسفينة المدرعة. ولاحظ أحد الأوربيين في هذا الشأن ـ وهو محق في ذلك ـ أن «الممالك التي لا تنسج على منوال مجاوريها فيما يستجدون من الآلات الحربية، والتراتيب العسكرية، توشك أن تكون غنيمة لهم ولو بعد حين» (38). وختم خيرالدين هذا الجزء ملاحظا **ان الأشياء التي لا يمكن للمسلمين قبولها إنما هي المخالفة لتعاليم الشريعة**، وأنه يمكن دائما اتباع من يقوم بما رضيه الله تعالى. لأنه «**ليس بالرجال يعرف الحق، بل بالحق تعرف الرجال، والحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث وجدها**» (39).

ولاحظ علي ـ ابن عم الرسول وصهره، والخليفة من سنة 556 الى 661 ـ قائلا : «**لا تنظر الى من قال، وانظر ما قال**» (40).

إن للرأي القائل بأن النصرانية ليست أصل الازدهار الحالي لأوروبا، وأنه مسموح للمؤمنين الاقتباس من الأجنبي، مزايا عديدة تدعم جانب خيرالدين :

فأولى هذه المزايا هو أنه في إمكانه تبرير رغبته في إدخال المؤسسات السياسية الموجودة في أوروبا حاليا في العالم الإسلامي. وليس مجرد إدخال هذه المؤسسات كفيلا وحده «باسترجاع ما أخذ من أيدينا» (41) ذلك أن خيرالدين لا يقتصر فقط على تبكيت قرائه المحافظين المعارضين لاقتباس كل جديد، بل هو يمضي أبعد من ذلك، معلنا أن مثل هذه المؤسسات القائمة الآن في أوروبا إنما كانت موجودة في العالم الإسلامي. ولتسويغ هذه الفكرة يدلل عليها بأن الخلفاء الأولين كانوا يطلبون هم أنفسهم رقابة على أعمالهم، وأن «**أهل الحل والعقد**» كانوا

---

37) نفس المصدر، 8
38) نفس المصدر، 8 و 50
39) نفس المصدر، 6
40) نفس المصدر، 6
41) نفس المصدر، 4

يقومون بدور مماثل للبرلمان الأوروبي العصري. وحتى الرسول فإنه لم يعف من واجب الاستشارة، وهو مبدأ من مبادئ الشريعة. وقال عليّ في هذا الشأن : **انه من المستحيل أن يكون الإنسان عادلا دائما من دون اللجوء الى المشورة.** ثم انه من واجب كل مؤمن إصلاح الملك إذا هو حاد عن الطريق المستقيم (42). وإذا كان هذا الرأي القائل بوجود سابق للبرلمان الأوروبي في الإسلام مردودا علميا، فهو مفيد لخيرالدين، لأنه يسمح له بالتصريح بأن غرضه الوحيد هو إحياء البرلمان الإسلامي في صيغة جديدة متلائمة مع مقتضيات العصر.

وثانية هذه المزايا هو تمكين خيرالدين من القول بأن تأخر العالم الإسلامي عن ركب أوروبا ليس مصدره الإسلام بل سببه ـ بالعكس ـ التهاون بالتعاليم الدينية (وهنا نجد غرضا من الأغراض المتداولة في هذه الأيام)، فإذا عزا غير المسلمين هذا التأخر الى الإسلام فهم مخطئون. وللتدليل على النتائج المرموقة التي عرفتها الإدارة المقامة على قواعد الشريعة، ذكر خيرالدين بصورة مطولة «دوروي» و«سديو» اللذين كانت مؤلفاتهما معتمدة في ذلك العصر في أوروبا بأكملها. وقد يظن ظانّ أن الغرض من إيراد الشواهد الدّالة على تألق الحضارة الإسلامية إنما هو بمثابة الرجوع الى ماضٍ مجيدٍ، ولربما مال بعض القراء المحافظين الى هذا التأويل عند وصف تفوق الحضارة الإسلامية في القرون الوسطى، وهي التي اعترف الأوروبيون أنفسهم بأنهم أخذوا عنها الكثير. و بالنسبة إليهم فإن الأمر لا يعدو أن يكون دعوة الى عدم التغيير، والاقتداء بالسلف.. بينما فكرة خيرالدين هي غير هذا، فبالنسبة اليه كانت الأمة سابقا قوية ومزدهرة بفضل الإدارة الحسنة. ولئن تغير الزمان فإنه بدونها لا الازدهار يتحقق ولا القوّة، ولهذا فإنه من المتحتم إرجاع حسن الإدارة الى ما كان عليه في السابق دون اغفال مقتضيات العصر الحديث. ولا يمكن لنا إرجاع قوة الأمة وازدهارها إلا بهذه الصورة. ذلك أن الماضي بالنسبة الى بعض المدافعين عنه هو غرض في حد ذاته، بينما بالنسبة الى خيرالدين هو وسيلة للتدليل على مزايا حسن الإدارة. فالذي يهمه ليس هو الماضي، ولكن إدارة جيدة متلائمة مع مقتضيات العصور الحديثة.

إن مثل هذا الرجوع الى الماضي الإسلامي الجيد وجده القراء العرب في أول

42) نفس المصدر، 11

كتاب عربي الف عن أوروبا الحديثة. فلقد لاحظ «الطهطاوي» في كتابه «تخليص الابريز» الذي ذكره خيرالدين نفسه، ان الأوروبيين يعترفون بتفوق الحضارة الإسلامية القديمة، خاصة في ميدان العلوم (43).

ولم يكن الشغف بالماضي و بالمجد الضائع في القرن التاسع عشر ظاهرة إسلامية بحتة. ففي كل مكان في أوروبا هناك ميل الى الماضي، وخاصة عند الشعوب التي لم تحقق، بعدُ، وحدتها أو استقلالها السياسي. ففي المانيا كان القوم يجدون في القرون الوسطى المثل الأعلى، وفي بلدان أخرى، سواء تحت حكم الروس أو النمسا أو العثمانيين، كانت الأقوام تنحت تاريخها القومي الذاتي. فكانت الأفكار الداعية الى جامعة جرمانية أو سلافية لها روادها : فمهما كان المجتمع فإن الاعتزاز بالماضي الذاتي والتشبث بضرب من الوعي بالذات أمران لا ينفصلان. وليس مُهمًّا العنصر الجامع المكون للجماعة، فقد يكون : الوضع الجغرافي، أو اللغة، أو الدين أو الطبقة الاجتماعية... ولهذا فإن هذه الظاهرة لا ينجر عنها نبذ الواقع الحالي ولا الهروب من لا واقع الماضي.

ولخيرالدين موضوع آخر هو اتساع آفاق رؤيته : إذ هو يعتبر برنامج إصلاحاته صالحا للأمة الإسلامية بأجمعها. **وما يعطيه من اعتبار للامبراطورية العثمانية إنما يفسّر بأنه يعد هذه الامبراطورية «مركز الخلافة الإسلامية»** (44)، وإن هذا الموقف لا يدعو الى الاستغراب. إذ أن الايالة هي، رسميا، جزء لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية. وفي تونس، وخاصة منذ رسالة الصدر الأعظم لسنة 1864، فإن القوم لا يميلون الى تغيير وضع البلاد دوليا. فظهر خيرالدين طوال حياته، من الأنصار المقتنعين بوجود روابط خاصة بين تونس واستنبول.

ذلك أن **الأفكار المتعلقة بالجامعة الإسلامية متداولة** في تلك الفترة. فكانت جريدة «**الجوائب**»، الصحيفة العربية الّتي كان يصدرها منذ سنة 1860 «احمد فارس الشدياق» (1804-1869) (45) باستنبول من بين الرافعين. فكانت مقروءة

---

43) تخليص، 8

44) اقوم المسالك، 49،

45) ترجمته بدائرة المعارف الاسلامية والطرازي، تاريخ الصحافة العربية ج 1 ص. ص 62 - 64 - ونشر سليم فارس منتخبات من هذه الجريدة تحت عنوان «كنز الرغائب في منتخبات الجوائب»، 7 اجزاء (:استنبول» 1871 - 1881.

في كل مكان في العالم الإسلامي، حتى الهند، وفي الإيالة كان لها مشتركون حتى قابس. فكان الشدياق يدعو المسلمين في جريدته الى الوقوف الى جانب السلطان العثماني. وكان خيرالدين يشاطر - من دون شك - رأي «الشدياق» القائل بأن سلطان استنبول هو وحده القادر على مقاومة سيطرة القوى الأوروبية.

وعلاوة على اعتناقه فكرة **«الجامعة الإسلامية»**، هناك **داع آخر**، وهو غير سياسي، ربما **جر خيرالدين الى اعتبار برنامجه صالحا لكامل الأمة.** فهو عندما يتجه إلى الأمة الإسلامية بأجمعها يكون قد بقي في إطار التفكير السياسي الإسلامي القائل بأن **الأمة يجب أن يحكمها حاكم واحد حسب الشريعة.** فلم يبرح مفكرون مثل «الماوردي» و«الغزالي» و«ابن خلدون» يعللون أنفسهم **بوجوب وجود خليفة على رأس الأمة.** ولو اقتصر خيرالدين في برنامجه على بلد إسلامي واحد لكان تخلّى عن هذه النظرة التقليدية. ولهذا فهو يفترض أن هذه الأفكار ليست جديدة، ولكنها مرسومة من عمداء القوم القدامى. وفي هذا السياق نفهم لماذا لم يذكر - ولو بكلمة - التفريق بين السلط الثلاث، ولا سيادة الشعب، رغم إقامته الطويلة في أوروبا التي مكنته من معرفة النظام البرلماني. ولا يمكن أن نتصور أنه لم يطلع على هذه المفاهيم، والحال أنه ذكر بنفسه عنوان كتاب **«روح القوانين»** لـ**«مونتسكيو»**، واستشهد بـ«فولتير» و«روسو» (46) ذلك أن التفريق بين السلط الثلاث وسيادة الشعب أمران لا يتفقان مع التفكير السياسي الإسلامي الذي يضع الخليفة في مركز السلطة، ومن واجبه صيانة ازدهار الأمة بضمان حسن الإدارة. وهذا الميدان هو في صلب خطاب خيرالدين؛ ففي ذهنه ليس من اللائق لديمقراطية ما أن يراقب فيها الشعب الحكومة. وضمانا فقط لحسن الإدارة يرى أنه من المفيد، بل من الضروري، أن يفوض الحاكم جزءا من سلطاته الى غيره.

وفي رأي خيرالدين : أن واجب الحاكم، المتمثل في تعيين وزراء منفذين، وفي الاعراض عن الحكم بدون مشورة، لا يعتبر تحديدًا لسلطته. وكان الماوردي (المتوفى سنة 1058) قد بين ذلك في كتابه الخطير **«الأحكام السلطانية»**. وموسى نفسه طلب من الله تعالى قائلا : «واجعل لي وزيرا من أهلي، هرون أخي، اشدد به أزري وأشركه في امري» (سورة 20 : 29-32) وإذا كان مسموحا لنبيّ أن يفوض

---

46) اقوم المسالك، 58 - 59.

جزءا من سلطاته، فمن الواضح أنه مسموح للملك أيضا أن يقوم بنفس الأمر (47) وهذا التفويض لا يعد تحديدا من سلطة الملك : «لأن تعدد الأشخاص لا ينافي وحدة الإمام التي مدارها على وحدة الأمر والنهي» إذ أن الملك يستبقي لنفسه السلطة التنفيذية (48) ولزيادة البيان نُوضّح ذلك بمثال : وهو أن مالك البستان الكبير لا يمكن له أن يستغني في إقامته والاهتمام بشجره عن الاستعانة بأعوان يكون لهم مزيد معرفة بأحوال الشجر. فإذا اتفق أن رب البستان أراد قطع شيء من فروع شجره لما رأى في ذلك من تقوية الأصول وتنمية ثمارها، لم يوافقه أعوانه على ذلك، علما منهم - بمقتضى قواعد الفلاحة - أن القطع في ذلك الوقت ينشأ عنه موت الشجرة من أصلها. فتعطيل إرادة المالك في ذلك لا يعد تضييقا لسعة نظره، وعموم تصرفه في بستانه. ومعلوم أن تصرف الإمام في أحوال الرعية ليس مطلقا، إذ أنه مشروط بمصلحة الأمة، وأنه من واجبه الا يتعارض مع الصالح العامّ (49).

ورغم أن خيرالدين أورد في الواقع افكارًا جديدة فإنه تظاهر بأنه لم يخرج عن إطار التفكير الإسلامي. وهذا يوضح السبب الذي من أجله يركز على مصدري السلطة (50) الاثنين وهما : من جهة : **الشريعة،** أي قانون المسلمين، ومن جهة أخرى : القوانين القائمة على العقل والتجربة الإنسانية. ولئن اعترف خير الدين بأن نتيجة القوانين الجارية بأوروبا هي نفسها الحاصلة من **الشريعة** فإنه يرى أن هذه الأخيرة لها مزايا بالنسبة الى المسلمين غير موجودة في القوانين الأوروبية : «ذلك أن الحرية والهمة الإنسانية اللتين هما منشأ كل صنع غريب، غريزتان في أهل الإسلام، بخلاف غيرهم ممن لم تحصل لهم الغريزتان المذكورتان إلا بحكم تجربتهم الذاتية» (51) ولما نصت **الشريعة** على حسن الإدارة فإنها مكنت الخليفة من برنامج للحكم يجب تحقيقه. بينما يؤول التهاون بتلك النصائح سريعا الى الانحطاط، ويمكن للملاحظ لمسه بتتبع التطور التاريخي (52).

---

47) نفس المصدر، 15

48) نفس المصدر، 16

49) نفس المصدر، 17

50) نفس المصدر، 10 ـ 12 و 86 ـ 87

51) نفس المصدر، 44

52) نفس المصدر، 86 ـ 87

وليس من العسير على المسلمين - بفضل ما علمتهم الشريعة من حرية وهمة إنسانية - الرجوع الى حسن الإدارة التي عرفوها في الماضي. و بذلك فلن يكون من الصعب عليهم استرجاع وضعهم الذي فقدوه في الدنيا.

وهكذا بقي خيرالدين بالنسبة الى هذه النقطة في صلب التفكير الإسلامي الكلاسيكي بدون شك. وبما أنه يعتبر أن **تعاليم الشريعة صالحة لكل زمان ومكان،** فهو يجعل منها قاعدة لكل ما تقوم به **الأمة** وهو يعتبر ذلك دليلا على تفوق **الأمة** على شعوب أخرى، لأنها تحتوي - منذ تكوينها - على تعاليم وقواعد اضطر غير المسلمين إلى تعلمها واستنباطها شيئا فشيئا وفي بعض الأحيان الى دفع الثمن غاليا.

وفي هذا الإطار من الأفكار يكون من البدهي أن يؤكد خيرالدين على مظهر هام في الإصلاحات، ألا وهو أن «**التنظيمات**» ليست إلا وسيلة عملية لإقامة إدارة خاضعة لتعاليم **الشريعة** و يستشهد **بشيخ الإسلام** في استنبول عارف بك، الذي صرّح بأنه لا تناقض بين «**التنظيمات**» و«**الشريعة**» وأن **التنظيمات** ضبط للسياسات الشرعية التي كانت أهملت (53). وشاطر هذا الرأي العلامة التونسي **[سيدي] إبراهيم الرياحي** (54). وكان خيرالدين يتوقع أنّه، بفضل هذه الإصلاحات، المقامة على العدل والمساواة، في الإمكان تحسين وضع أهالي الامبراطورية العثمانية المادي. وهو ما يغرس حب الوطن في صدور رعايا السلطان (55). و يُخطِّىء بعض المعارضين القائلين بأنّ **التنظيمات** مخالفة للشريعة، لأنهم لا يريدون التسليم بأن «**الشريعة تقتضي التنظيمات، لا سيا بعد اعتبار أحوال ولاة الوقت**» (56).

والبعض الآخر من المعارضين يعرّض بأن **التنظيمات** لا تتناسب مع مستوى تطوّر أهل الامبراطورية العثمانية. و يدحض خيرالدين هذه الاعتراضات مدللا على أن **الأمة** الإسلامية - بمقتضى ما شهد به المصنفون - لها من رجحان عقول أواسط عامتها على عقول غيرها من الأمم (57) ما يمكنها، في أقرب وقت، من تلافي التأخير

---

53) نفس المصدر، 34

54) نفس المصدر، 35 ولد سنة 1766 وتوفي سنة 1850 ترجمته موجودة في الاتحاف 73 - 82

55) نفس المصدر، 43

56) نفس المصدر، 43 - 44

57) نفس المصدر، 43 - 44

الذي عرفته الآن، ومن المشاركة بحزم في إدارة البلاد، «لأن الحرية والهمة الانسانية، اللتين هما منشأ كل صنع غريب، غريزتان في أهل الاسلام مستمدان مما تكسبه شريعتهم من فنون التهذيب بخلاف غيرهم ممن لم تحصل لهم الغريزتان المذكورتان إلا بإجراء التنظيمات في بلدانهم» (58) ولكن صحيح أيضا أنه يجب تلاؤم المؤسسات السياسية مع وضع بلد معين في وقت معين، وكلما كان الأهالي أكثر تمدنا أمكن للملك منحهم الحرية الساسية بصورة أكبر..

وهذا هو الوضع في بلدان أوروبا، ما عدا روسيا والدولة البابوية، إذ أن كل الأهالي يتمتعون فيها بالحرية المدنيّة الضامنة لهم المساواة أمام القانون، وحق التصرف في أبدانهم وأملاكهم كما يشاؤون. أما الحرية الأخرى، أي الحرية السياسية فهي ليست متماثلة. انها متغيرة من بلد الى آخر، وتتعلق بالوضع النَّوعي لكل واحد منها، وخاصة موقف الأهالي فيها. فهم إذا قصدوا المصلحة العامة أولا وبالذات، فإن الملك يمكن له منحهم حرية سياسة تامة، لأنه يوجد بينه وبين رعاياه توافق في الرأي. وتوجد هذه الحرية الكاملة في عدد من البلدان الأوروبية. ولكن إذا تعذر على الملك في بلدان أخرى منحها. نظرا إلى الخلافات الموجودة بينه وبين الأهالي فإنه يضطر الى الحدّ من سلطة البرلمان. ويمكن أن تنشب بين الأهالي أنفسهم، وهو ما ينجر عنه الانقسام والتعصب، وحتى السعي الى خلع الملك الحاكم (59).

وفي رأي خيرالدين أن البرلمان لا يكون صالحا إلا بشرط أن يراعي كل الأعضاء المصلحة العامة، وبشرط ألا يكون بينهم خلاف عميق من شأنه أن يتعارض مع المصلحة العامة. وبما أن خيرالدين... يحاول جاهدا أن لا يخرج عن إطار التفكير السياسي الكلاسيكي فإنه يضع الملك في المكانة الأولى. فالبرلمان لا يعتبر ممثلا للرعايا، ولكنه أحسن وسيلة لمنع الملك من التنكب عن الطريق السوي، ولضمان حسن الإدارة.

ولهذا فإن خيرالدين تحدث باحتراز عن اجتماع المجلس باستنبول. وهو لا ينكر

58) نفس المصدر، 44

59) نفس المصدر، 74 و 75 ـ 76

النية الحسنة التي تحدو الذين ينافحون الآن، حسب الجرائد، من أجل حرية سياسية أكبر، و يطالبون السلطان بجمع برلمان أعضاؤه ينتخبهم الأهالي. ويمضي حتى الى التصريح بأن شكواهم ضد الباب [العالي] لها مبررها. ولكن أحداث برلمان في استنبول هو حسب رأيه غير مناسب مادام الأهالي لا يهتمون أولا و بالذات بالصالح العام، وما دامت الغاية الخفية لأغلبية من يوافقون على وجود مجلس هي التنصل من السلطنة العثمانية. فهؤلاء الناس ليسوا على نية حسنة ويجب الاحتياط منهم، خاصة وأن القوى الأوروبية هي التي تعضدهم. وهكذا يقف المؤلف ضدّ إحداث برلمان عثماني (60).

ولم يمنع هذا الموقف الحذر من أن يعبّر خير الدين في صفحة موالية، عن امله أن يكون في إمكان السلطان منح رعاياه الحرية السياسية الكاملة، ودعوة البرلمان. وكان يتوقع أن تساهم زيارة السلطان لعدة عواصم أوروبية في الإسراع بهذا التطور (61) وقد كان عبدالعزيز زار سنة 1867 باريس ولندن وفيانا.

ولئن اعتبر خيرالدين الحرية المدنية ضرورة مطلقة لصالح الأمة، فهو لايرى نفس الرأي بالنسبة للحرية السياسية. إذ في ا مكان الملك، حسب رأيه، أن يحسّن من وضع رعاياه دون منحهم هذه الحرية، وهو بذلك يتصرف في مكانهم.

ولا يعبر خيرالدين بوضوح عن تكوين البرلمان. وهو لا يلمح أي تلميح الى ضرورة القيام بانتخابات عند الإحداث المتوقع للبرلمان العثماني. فهو يضع النواب في نفس مقام أهل الحل والعقد، وهم أولئك الذين لهم حسب السنة، صلاحية اختيار الخليفة وخلعه باسم الأمة (62) وفي نفس الصفحة يلاحظ أنه يجب «على علماء الأمة وأعيان رجالها تغيير المنكرات» (63) وبعد صفحات عديدة يقرر أن التعاون بين رجال الدولة والعلماء ضروري لتحقيق مصلحة الأمة (64). والأرجح أنه كان يتصور برلمانا مكونا من العلماء والأعيان، ولكنه يسكت عن الإجراءات التي بها يتم جمع هؤلاء الناس.

60) نفس المصدر، 35 ـ 36
61) نفس المصدر، 36 ـ 37
62) نفس المصدر، 12 ـ 13
63) نفس المصدر، 12
64) نفس المصدر، 37

ومن الغريب أن خيرالدين عندما يؤيد، بدون التباس، إدخال التنظيمات، لا يرجع - في أي مكان من تأليفه - الى الإصلاحات التي أجريت في البلاد التونسية بين 1857 و1864. ومع أنه يعلم قراءه بمحتوى خط سنة 1839 وخط سنة 1856 الصادر ين باستنبول فهو لا يلمح الى «عهد الامان»، ولا الى «الدستور» التونسي الصادر ين سنة 1861. ولا يبرر اقتصاره في مقدمته على تحليل وضع الامبراطورية العثمانية - الا جزئيا - هذا الاغفال. بل ان خيبة الاصلاحات في الايالة، المجسّمة في ثورة 1864 هي التي دفعت خير الدين الى السكوت عن هذا الموضوع المكدّر. وكان من المستحيل عليه، والكتاب منشور في تونس، وبموافقة الباي نفسه، ان ينتقد بصورة مباشرة الوضع في الايالة أو أن يدلي بصورة صريحة برأيه في اصلاحات الفترة الواقعة بين 1857 - 1864. غير انه كان يجيب بصورة غير مباشرة خصوم الاصلاحات العديدين في تلك الفترة من دون شك، لانه كان لا يقتصر على دحض فكرة تناقض التنظيمات مع الشريعة، وانعدام تلاؤمها مع مستوى تطور الاهالي، بل ان هناك خصوما آخرين كانوا يصرّحون بان الاصلاحات لا يمكن تطبيقها، وان القضاء الذي ادخل عليه الاصلاح يعد خيبة، وان البطء الذي اتسم به يمكن ان يعم كامل الادارة. و يدّعي اعتراض ثالث أن من أول نتائج هذه الاصلاحات انه قد يترتب عنها زيادة في عدد الموظفين الحكوميين، مما تنجر عنه ضرائب جديدة (65). و يردّ خير الدين على هذه الانتقادات بانها ليست محقة الا في جزء ضئيل. ومع ان خير الدين يعترف بأن تطبيق **التنظيمات** أحسن تطبيق يتطلب وقتا، فهو يؤكد ان هذا ليس الا عائقا وقتيا وضئيلا بمقارنته بالفوائد الدائمة، المتمثلة في تحديد سلطة الملك، وحماية أفضل لرعاياه من الظلم. اما فيما يخص الضرائب فهي ستكون بالتأكيد أقل، نظرا الى أن **التنظيمات** ستقيد أيدي الملك وموظفيه، مع تحرير الاهالي، في نفس الوقت، من الطغيان. فالبرلمان بممارسته للمراقبة يقدر ما هو ضروري توظيفه للصالح العام، ويمارس مستخلصو الضرائب، المرتبطون بالقانون أيضا، مهنتهم بصورة أكثر استقامة في المستقبل. ذلك أن السلطة التعسفية هي التي يكون - بالعكس - ثمنها باهضا على الاهالي، اذ أنها تعطي للملك الحرية لتوظيف الضرائب على حسب هواه، وتخوّل للجباة المتحللين من كل مراقبة فعلية إمكانية اغتصاب الأموال من الأهالي دون رادع (66).

65) نفس المصدر، 43

66) نفس المصدر، 46 - 47

ويمكن ان يستشف في دحض هذا الرأي دفاع غير مباشر عن الاصلاحات التونسية التي تمت قبل سنة 1864. ولو ان خير الدين محترس من الاصداع برأيه بصورة واضحة، حول هذه الفترة التي قام فيها هو نفسه بدور مهم، واصبحت منذ اندلاع التمرد موضوعا محظورا في تونس.

وهو كذلك لا يتكلم بحال، في مقدمته، عن اصل المؤسسات السياسية في اوروبا أي الدستور، ولا يذكّر في اية مرة بالدستور التونسي الصادر سنة 1861 والذي تم تعطيله سنة 1864. وعند الحاجة كان يستعمل كتابة صوتية للفظة الفرنسية «كونستتسيون» (67)، عوضا عن **قانون الدولة** أو «**قانون**» فحسب. كما كان يعبر عن دستور سنة 1861 بصورة عامة. وزيادة على ذلك فهو يضع «**الدستور**» في مقام **التنظيمات** (68). و يتضح من هذا الموقف الحذر ان خير الدين يريد تجنب كل ما من شأنه ان يذكر بسنوات الاصلاح في الايالة.

ثم إن دفاع خير الدين عن حسن ادارة الامة يجب اعتباره مرتبطا بالنظر الى ما لاحظه شخصيا في اوروبا. فليس هناك كتاب باللغة العربية، في ذلك الوقت، مثل هذا الكتاب تتجلى فيه بصورة واضحة معرفة صاحبه العميقة للحضارة الاوروبية، و يظهر من خلاله اعجابه الصادق بها، فوصفه المدقق، مثلا، للتعليم المنتشر في مختلف البلاد الاوروبية يبين كيف أنه يعتبره متفوقا على التعليم التقليدي المنتشر في العالم الاسلامي.

وكان ايضا واعيا بالقوة الاقتصادية الاوروبية. ولذا وصف بحماس كبير نظام الشركات الخفية الاسم التي تجمع من اثنين الى ثلاثمائة ألف مدخر في امكانهم القيام بأشغال كبيرة معا. و بفضل نشاطات مثل هذه الشركة كان في الامكان حفر **قنال السويس**. كما أن وجود الهند تحت السيطرة الانقليزية هو نتيجة لحيوية شركة الأراضي الهندية التي كان عدد كبير من التجار يتعاونون في صلبها. و بفضل مثل هذا التعاون ارتفع رأسمال بنك فرنسا من 350 مليون فرنك سنة 1830 الى 1.600 مليون في الوقت الحاضر (69). ومع هذا فان ازدهار البلدان الاوروبية لم يكن ممكنا ـ والحق

67) نفس المصدر، 77، 83 و 85

68) نفس المصدر، 77

69) نفس المصدر، 77 ـ 79

يقال - الا بفضل حسن الادارة. ولم تكن الحكومات تقتصر على القيام بدور سلبي عند ضمان الحرية والامن والنظام لكل المتساكنين، ولكنها كانت تشجع الرفاهية للعموم، بتنظيم معارض كبرى للمنتوجات القومية، ومنح براءات الاختراع، واجازة المخترعين بشتى الميداليات. وهناك طريقة أخرى لتشجيع الناس على نشاطاتهم، هي سنة اقامة التماثيل للمخترعين الشهيرين، واعطاء اسمائهم للجسور والطرقات (70). و يصل حرص السلط على اشاعة الازدهار الى ان تضمن للشركات الكبيرة نسبة مائوية قارة من الارباح عندما تأخذ بعين الاعتبار في نشاطاتها الصالح العام (71). وفي هذا الاطار لاحظ خير الدين ان عددا من الفرنسيين يأسفون الآن لعدم اهتمام «نابليون» باختراع السفينة البخارية التي رأت النور في البلاد الاجنبية (72).

وكان خير الدين معترفا بتفوق أوروبا حاليا، بمقارنتها بالأمة الاسلامية، فيما يتعلق بحسن الادارة ونتائجها، مثل التعليم والاقتصاد المزدهر. ولكنه كان أيضا واعيا بالمخاطر التي تكمن في الحضارة الاوروبية العصرية تجاه المسلمين. ذلك أنه مقتنع بانها توسعية، بل انها لا يقف امامها شيء على الصعيد الاقتصادي، وانها ستلتهم، إن عاجلا أو آجلا، كل من لم يعرف كيف يتلاءم مع الاوضاع التي خلقتها (73). و يعتبر ان هذا التوسع لا يمكن تلافيه، نظرا الى انه النتيجة الطبيعية لتطور حضارة لا يوجد مثيل لها في أي مكان في الدنيا. وهذه النظرية التوسعية ليست عنده من تأثير التفوق العسكري الذي يحترز من ادانته، بل ان استعمار انقلترا للهند هو في نظره النتيجة المنطقية تقريبا لنشاطات التجار الانقليز المدعمين من وطنهم، من جهة، ومن جهة أخرى هو ناتج عن أن الهنود لم يكونوا في مستوى العصور الحديثة.

وفي كتابه لم يخصص ولو سطرا واحدا لاحداث 1830 في **الجزائر**. ذلك ان التأثير الاوروبي، حسب رأيه، يكتسي قبل كل شيء صبغة اقتصادية، وتأتي الصبغة السياسية العسكرية في المقام الثاني : «فان المجاورة (مجاورة اوروبا) لها من التأثير بالطبع ما يشتد بكثرة المخالطة الناشئة عن كثرة نتائج الصناعات بحيث تلجىء

70) نفس المصدر، 80 - 81

71) نفس المصدر، 77

72) نفس المصدر، 64

73) نفس المصدر، 8 و 50

لاخراجها والانتفاع باثمانها وهو سبب ثروتهم» (74).

و يرجع الوضع الحالي للامة الى تأخّرها على الصعيد التقني. فطاقة اورو با التقنية بلغت حدا من التطور جعل منتوجاتها الصناعية تعم الاسواق الأجنبية. ذلك ان الصناعة الاهلية لا تقدر على المنافسة، فهي تتراجع حتى في الاسواق الداخلية. ونتج عن هذا الوضع، كما لاحظه خير الدين، ان المسلمين يصدّرون بأثمان زهيدة مواد أولية مثل الصوف والحر ير والقطن، ليوردوها فيما بعد في صورة مواد جاهزة، والنتيجة هي انه : «اذا زادت قيمة الداخل على قيمة الخارج فحينئذ يتوقع الخراب لا محالة». (75). ولهذا يجب على الامة تطو ير صناعتها الذاتية، و بذلك تز يد في قوة اقتصادها، وفي ازدهارها الشخصي.

ومن المدهش أن يكون خير الدين قد اعتبر التفوق الاوروبي تفوقا تقنيا واقتصاديا بدرجة أولى ـ أي ثمرة حسن الادارة ـ وسياسيا وعسكر يا بدرجة ثانية؛ اذ أن هذا المظهر الاخير إنما هو نتيجة منطقية ولا محيد عنها للمظهر الاول. ولذا فهو يدعو اخوانه في الدين للنضال ضد هذه الهيمنة، داعيا إياهم لتحيق أساس كل قوة وكل ازدهار قبل كل شيء، الا وهو حسن الادارة. ولربما كان لهذا السبب يتوجه اولا و بالذات الى سلطان «استنبول»، لان الامبراطور ية العثمانية كانت آنذاك اقوى دولة في العالم الاسلامي، وكان عاهلها هو اول من سن **التنظيمات**، وغرضه هو اقامة مثل هذه الادارة، وارجاع مجد الامة الضائع.

وعلى كل فان خير الدين لم يكن منخدعا فيما يخص اي دعم متوقع من اورو با للجهود الرامية الى تحقيق حسن الادارة في البلدان الاسلامية، بل بالعكس. فان القوى الاورو بية كانت تناهض سعي السلطان، بتدعيمها الحركات الانفصالية، و برفضها ابطال العمل بالامتيازات، رغم ان هذه الا تفاقيات مناقضة لمبادىء المساواة بين الامم، وللسيادة الترابية. ومن حججها في ذلك ادعاؤها بان الاحكام القضائية الصادرة عن المسلمين لا تنصف النصارى. وهذه الحجة فيها تجن على الاغلبية الساحقة من القضاة المسلمين الذين تأمرهم **الشر يعة** بالنزاهة والتجرد في

74) نفس المصدر، 50
75) نفس المصدر، 7

احكامهم. واول واجبات السلطان هو اقناع القوى الاوروبية بان المقاضاة في امبراطوريته اساسها الانصاف والتجرد، وهي الوسيلة الوحيدة لجرّها الى التخلي عن امتيازاتها (76).

ولهذا فلا مجال لانتظار اي دعم واقعي من اوروبا في المجهود المبذول لارجاع ازدهار **الامة**. وليس للمسلمين الا أن يسرّوا عندما لا تقوم الدول الاوروبية المتمدّنة والمتبجّحة دائما بان غايتها هي خير الانسانية بعرقلة تجسيم **التنظيمات** (77).

و يظهر ان هذا الرأي المتشائم مسْتوحى من تجربة خير الدين الذاتية. ذلك أن حكومة الباي بذلت مجهودات ذهبت سدًى في التحصيل على الموافقة على حذف المحاكم القنصلية في الايالة. وهو الغرض الذي من أجله سافر خير الدين الى باريس، وتحادث بسببه مع «نابليون» الثالث. ومن جهة أخرى فإن المؤلف نسي أن يذكر ان السلطان لم يصدر أمره في احداث القانون الجنائي المطبق على كل رعاياه الآ سنة 1840، وأنه لم يسمح للقضاة العثمانيين بقبول شهادة غير المسلمين ضد المسلمين في بعض القضايا الا اثناء حرب القرم (78).

ان افكار خير الدين الاقتصادية مستمدة من الافكار الرائجة في تلك الفترة باوروبا الغربية، ونظرته الاساسية هي نفس النظرة التي عرف بها الاقتصاديون الكلاسيكيون، و يذكر مارا مرور الكرام «آدم سميث» في عرضه للحضارة الاوروبية (79). فواجب الدولة ان تضمن لرعاياها ادارة حسنة تمكنهم من تفتيق مواهبهم. وادارة مثل هذه غير متعارفة في الايالة، وكذلك في كامل الامبراطورية العثمانية. ذلك ان استخلاص الاداءات لا يتم من دون تجاوزات، ومعاليم التصدير تشل الحركة الاقتصادية، ومعاليم التوريد الزهيدة تخضع المنتوجات المحلية لمنافسة قوية تنجر عن المنتوجات الصناعية الآتية من الخارج.

غير ان خير الدين لم يتحدث عن أداءات التوريد والتصدير. كما انه لا يهتم في حديثه عن حسن الادارة بالدقائق، و يلاحظ فقط، استنادا الى تجربته، ان تصدير

---

76) نفس المصدر، 37 ـ 40

77) نفس المصدر، 49

78) «لويس بروز»، 109 و «دفسون» إصلاح 52 [باللغة الانقليزية]

79) اقوم المسالك، 59

المواد الاولية وتوريد المنتوجات الجاهزة، له تأثير سلبي على الميزان التجاري، مما ينجرّ عنه، حتما، خراب **الامة**. وفي هذا السياق، من المهم الاطلاع على الفقرة التي يتنبأ فيها أن اوروبا ستستعمل نفوذها السياسي لتضمن ازدهار ثروتها، بتصدير منتوجاتها، وان العالم الاسلامي يمكن أن يصبح فريسة لهذه النزعة التوسّعية (80).

ان خير الدين ربّما استقى افكاره من مؤلف اوروبي هو سيسموندي» (1773 ـ 1842) المؤرخ والاقتصادي السويسري الذائع الصيت، ورائد المدرسة التاريخية الالمانية، والنظريات الاقتصادية العصرية. وهو وان لم يكن ليبيراليا، فهو ليس باشتراكي، ولو ان الحركة الاشتراكية تأثرت به وذُكر في البيان الشيوعي؛ ويمكن اعتباره من اول القائلين بالاقتصاد الموجه وفي الجزء الثاني من اهم مؤلفاته بعنوان **المبادىء الجديدة للاقتصاد السياسي أو في الثورة في ارتباطاتها بالأهالي** (81)، يتحدث «سيسموندي» عن الايالات البربرية التي يتم فيها القهر والظلم، وهو مما يحكم على هذه البلدان بالبقاء صحارى. وحسب «سيسموندي» فان حكام هذه المناطق لا يأثمون إزاء رعاياهم فقط بل ازاء العالم بأجمعه، لأنّ «طغيانهم هو اجرام في حق المجتمع الانساني الذي يتسببون في عذابه بأكمله. وهو يعرّض للخطر حقوقه على البلد الذي استولى عليه... (وهذه الحكومات) حكمت بالدمار على بلد تجارته ضرورية لاوروبا». ويمكن أن تجد فيه هذه القارة موارد عديدة و «سوقا نافقة لمنتوجاتها التي تفعم بها مصانعها» وان قهر هؤلاء الطغاة لا يؤثر فقط في افريقيا «بل ان ارتجاعات هذا القهر يُحسّ في ورشاتنا كلها»، و بينما يشعر ثلاثة ارباع العالم المسكون بالنقص في البشر من جرّاء عيوب حكّامه، فنحن نشاهد في أوروبا عكس ذلك «أي الكثرة في السكان تزيد على نسبة العمل المطلوب» وفي مثل هذا الوضع : «ولو اننا اعتبرنا حق تملك البرابرة لبلاد البربر امرا لا حد له، فانه لا يمكن لنا الخلط بينه و بين الحق المزعوم لأولئك الذين يستعبدونهم» (82). وصفوة القول هو ان «سيسموندي» يتنبأ بالتوسع الاوروبي، و يدافع عنه.

وفي تلك الفترة كانت الامبريالية الاقتصادية الاوروبية مشعورا بها بعد، في

---

80) نفس المصدر، 50

81) باريس، 1819 اطلعنا على الطبعة الثالثة في جزأين ـ جينيف ـ باريس 1953

82) المبادئ الجديدة 3 ـ 193 ـ 195

كامل الامبراطورية العثمانية، اما فيما يخص البلاد التونسية فان التجار الاوروبيين بدؤوا ابتداء من سنة 1830، يدخلون سوقها، وفتحت الاتفاقية التجارية المبرمة سنة 1838، بين «استنبول» وعدة عواصم اوروبية، الباب للصناعيين الاوروبيين. فكانت لهم سوق واسعة مفتوحة تقريبا بحرية لكل منتوجاتهم. وفي سنة 1840 اضطر محمد علي للموافقة فيما يخص مصر على تطبيق اداءات على التوريد زهيدة، مثل اداءات «استنبول» (83). وما ان وصل خير الدين الى السلطة في تونس حتى حاول تحسين هذا الوضع فيما يخص بلده، فزاد شيئا ما في اداءات التوريد وشجع الصادرات بالتخفيض في اداءات التصدير.

وظهر خير الدين في كتابه اقوم المسالك رجلا عمليا، في الميدان الاقتصادي، يهمه الواقع الملموس اكثر من النظريات. ولقد طالع في الواقع دراسات اقتصادية عديدة استقى منها ما رآه مفيدا. ولكنه امعن النظر قبل كل شيء في الوضع في اوروبا وفي العالم الاسلامي. وانطلاقا من هذه الملاحظات استخلص النتيجة الاساسية، الا وهي : اولوية ادارة جيدة ضامنة لحرية كل السكان وأمنهم. و ينجر عن ذلك بصورة آلية اقتصاد مزدهر. وفي هذا الاطار اهتم خاصة بالطريقة التي يتوخاها الحكام الاوروبيون لتنفيل التجارة والصناعة. وهذا لا يعني أنّه من انصار تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد. فهو لم يقف موقفا واضحا في كتابه، ولو مرة واحدة، ضد أو مع احتكار الدولة. على أنه يعتبر في نظره ان نشاطات الحكومة في هذا الباب لا يمكن ان يكون لها من غرض إلا تدعيم الأسس التي تقوم عليها المصلحة العامة، و بالتالي توفير جميع الامكانيات للرعايا لتفتيق مواهبهم. وليس من الهام في شيء محاولة استشفاف أفكار رأسمالية أو اشتراكية أو ما قبل الاشتراكية لدى خير الدين في الميدان الاقتصادي (84) فهو يفكر كرجل دولة يهمّه الأمر، وهو واسع الاطلاع، لا كرجل اقتصاد.

---

83) النصوص في كتاب ل ـ أ «روااردي كارل» ـ معاهدات فرنسا مع بلدان افريقيا الشمالية 212 ـ 216 «هروريتز» الدبلوماسية في الشرقين الادنى والأوسط 16 ـ 110 ـ 111 و 120 ـ 123 [بالانقليزية]و. ج. س.

84) كما حاول ذلك البشير التليلي في دراسته بعنوان عناصر لمحاولة الاحاطة بتفكير خير الدين الاجتماعي والاقتصادي (1810 ـ 1889) مجلة المغرب الاسلامي والبحر المتوسط، 9 (1971) 119 ـ 152 وخاصة 133 ـ 136 [بالفرنسية].

اما الغرض الثاني الأساسي الذي توسع فيه خير الدين في كتابه أقوم المسالك فهو دور العلماء في النهوض بالامة الاسلامية. وحسب رأيه هناك واجب في العالم الاسلامي تفرضه التقاليد وهو منوط بعهدة العلماء : الا وهو التعاون مع رجال الدولة، في كفاحهم ضد الشر(85)، اذ أن تطبيق الشريعة تطبيقا عادلا في امكانه ان يساهم في تحقيق حسن الادارة، لان التقيد بتعاليمها هو الضامن للازدهار، بينما التنكب عنها يفضي حتما الى الانحطاط. وليتمكن العلماء من المساهمة في ازدهار الامّة من واجبهم أن يفهموا أن «التنظيم الدنيوي أساس متين لاستقامة نظام الدين» (86). فالدين المجتمع امران لا ينفصلان. ولهذا السبب فانه من المؤسف ان نرى كثيرا من العلماء لا يهتمون بالشؤون الدنيوية، بينما رسالتهم تتمثل في تحقيق سعادة الامة الاسلامية، مثل الأطباء؛ وفي ارشاد رجال الدولة الى الطرق التي بها يحكمون (87).

ولهذا فعليهم أن يعيشوا بين الناس من دون أن ينعزلوا عنهم، وعليهم الا ينسوا ان سليمان الاول عندما أعد قانونه دعا الى ذلك رجال الدولة والعلماء. وكانت نيته هي تحميل هذين الفريقين المسؤولية الحكومية، وتمكينهم من الطريقة التي بها يمنعون الملك من التنكب عن الطريق السوي (88). والواقع فانه أضفى عليهم الوظيفة المناطة بعهدة البرلمان في اوروبا. ثم أن سلطتهم هي اكبر من سلطة مجالس النواب الاوروبية، لأنّ هذه ليست لها الا سلطة قهرية زمنية بينما السلطة عند المسلمين دينية أيضا (89).

ولهذا فان تعاونا وثيقا بين رجال الدولة والعلماء هو شرط لخير الامة. واذا ما نجمت مشاكل تتعلق بالمصلحة العامة فواجب العلماء يقتضي البحث عن الحلّ معتبرين مبدئيا ان كل اجراء هو مسموح به، اللهم الا اذا كان مناقضا لتعاليم الشريعة. وهكذا يتمثل التعاون المقترح في «ان رجال السياسة يدركون المصالح

---

85) اقوم المسالك، 12

86) اقوم المسالك، 3

87) اقوم المسالك، 3 ـ 4

88) اقوم المسالك، 32

89) اقوم المسالك، 32

ومناشيء الضرر، والعلماء يطبقون العمل بمقتضاها على اصول الشريعة» (90). وعندما يقومون بذلك فهم يتبعون مفهوم الشريعة لامنطوقها. فلتكن اقوال «محمد بيرم الاول» (91) بمثابة المرشد لهم في هذا العمل الشاق. اذ قال في يوم من الايام: ان السياسة الشرعية تعني «ما يكون الناس معه اقرب الى الصلاح، وابعد عن الفساد؛ وان لم يضعه الرسول ولا نزل به الوحي» (92). ولهذا السبب فواجب العلماء يقتضي معرفة احوال هذه الدنيا، حتى يمكن لهم تلقين كيفية الحكم، والارشاد لها. واذا هم رفضوا الخروج من مكاتب عملهم، فقد أخلّوا عند ذلك بمهمتهم، واتاحوا الفرصة للملك ليحكم كما عنّ له.

ان موقف خير الدين من العلماء يثير بعض المشاكل ففي استنبول كان رجال الدولة اصحاب **«التنظيمات»** يقنعون في احتشام العلماء وهم في أغلبهم محافظون وغير ميّالين الى الاصلاحات. ولكن خير الدين لا يكتفي بموقفهم الحيادي بل يطلب بالحاح مشاركتهم الفعلية.

ولم يكن خيرالدين ليعتبر **العلماء** ممثلين للاهالي ابدا فهو لن يحذو حذو محمد علي الذي سعى، قديما بواسطتهم في استمالة المصريين ضد خصومه. ولهذا عندما سيصبح خير الدين وزيرا اكبر في تونس فانه سيجهد نفسه للنهوض بالمصلحة العامة كخادم وفيّ للباي من دون ان يعتبر نفسه ممثلا للاهالي. فلم يحاول أبدا طيلة اضطلاعه بخطته الحفاظ على وضعه ولا تدعيمه بالاعتماد على الاهالي أو على بعض الجماعات.

ان خير الدين كان دائما مقتنعا بان الاصلاحات التي اقترحها هي مطابقة للاسلام. وكان دائما يؤكد ان أقواله ليس من غاية لها الا ارجاع التقاليد والمؤسسات التي عرفتها الامة في أوج عظمتها وانه لم يلجأ الا الى ملاءمتها مع العصور الحديثة وهذا يوضح لنا لماذا كان يدعو بلا انقطاع العلماء لمساندته دون قيد ولا شرط في هذه الاصلاحات.

ثم ان الملك المسلم اذا اراد هو من جهته ان يسوس الناس حسب تعاليم الدين،

---

90) اقوم المسالك، 41

91) توفي سنة 1800 ترجمته بالاتحاف، 7، 30 ـ 35

92) اقوم المسالك، 42

فلا يمكن له الاستغناء عن العلماء لانهم هم الذين في امكانهم تأويل **الشريعة**. وشرحها. ويمكن القول بانهم يمسكون بين أيديهم السلطة التشريعية. ولذا فان الملك في حاجة الى عونهم لا يجاد الحلول المناسبة للمشاكل الناجمة، بفضل تأويل الشريعة. وهذا يفسر لنا لماذا يعتبر خير الدين مشاركة العلماء ضرورية عندما يجهد نفسه لاقحام الاصلاحات في صلب الاسلام : فهم وحدهم المؤهلون للحكم بأن السياسة متطابقة مع الشريعة ام لا. وهذا لا يمنعه من أن يكون متحلّيا بالواقعية لئلا ينسى ان للزمان والظروف مقتضياتها الخاصة. ولذا فهو لا يطلب مجرد الرجوع الى الادارة كما كانت عليه من قبل، بل يدعو العلماء الى تفسير **الشريعة** حسب روحها لانصها.

غير انه يمكن ان يكون الداعي الذي جر خير الدين الى الاقتناع بأن مساندة العلماء الفعلية لا مفر منها لنجاح الاصلاحات هو داع عملي. فلا يمكن لنا غضّ النظر عن واقع يتمثل في ان الاغلبية الغالبة لاهل الرأي في العالم الاسلامي، انما تلقوا تكوينا تقليديا، فبدون مشاركتهم كان من المستحيل تحقيق ادارة حسنة، واقامة قضاء يتسم بالنزاهة والاستقامة في استخلاص الضرائب. فهم الاطارات الذين بدون عونهم يؤول كل اصلاح الى الفشل.

ان التجربة التي مرت بها تونس قبل سنة 1864 علمت خير الدين ان اعانة العلماء السلبية غير كافية، وانه كان من اللازم مساعدتهم الفعلية لانجاح الاصلاحات. والانتقاد الجارح الذي وجهه ابن ابي الضياف للعلماء بعد انسحابهم من اللجنة المكونة لاعداد مبادئ عهد الامان لها اكثر من دلالة. ولم يحاول هذا الاخباري تبرير موقفهم بل لامهم على تفويتهم فرصة خدمة القضية المشتركة. (93) فكانت مشاركة عدد من العلماء في اشغال المجلس الاكبر غير كافية لاقناع الاهالي بمزايا الاصلاحات. ومن التجربة استخلص خير الدين العبرة متيقنا ان مشاركة العلماء الجماعية هي وحدها الكفيلة بنجاح سياسة اصلاحية.

وقد كنا اشرنا سابقا الى انه توجد في تونس نواة من العلماء مستعدة للمشاركة في مثل هذه السياسة و يضاف الى هذا الفريق شبان تلقوا دراساتهم في الزيتونة. مثل محمد بيرم الخامس ومحمد السنوسي.

---

93) اتحاف، 4، 248 ـ 249.

وهكذا **فانه في امكان الامة** حسب خير الدين ان تتلاءم مع الحضارة العصرية ومقتضياتها من دون اضاعة ذاتيتها... وهو متيقن انه في وسع الانسان في هذا العالم العصري ان يحيا كما يحيا المسلم الصالح. أليست الشروط التي من واجب الامة توفيرها لاعادة مجدها الضائع هي المطابقة لتعاليم الشريعة ؟ ولهذا يؤكد خير الدين في «اقوم المسالك» على حسن الادارة. بينما هذا التأكيد على وجود مثل هذه الادارة، لا يجعل خير الدين سياسيا عصريا لا يستعمل الاسلام الا كوسيلة لاقناع المحافظين (94). ولكن بالعكس يظهر ان للدين، بالنسبة اليه، وظيفة أساسية **وان خير الدين مقتنع صادق الاقتناع بان الاسلام يمكن ان يكون قاعدة للمجتمع. ولا يوجد في ذهنه تنافر بين العالم العصري والاسلام.**

بقي مشكل مفهوم الدولة كما يتصوره خير الدين : فهل هي دولة اسلامية أو هي مجرد دولة يحكمها المسلمون ؟ فالمفهوم الاول يفترض ان الاسلام عرف صورة من الدولة والحكومة محددة تحديدا دقيقا وصالحا لكل الازمان. اما المفهوم الثاني فتكون نتيجته دولة يجهد فيها المؤمنون ان يطبقوا تعاليم الشريعة على حسب مقتضيات الظروف. ويجوز ان نخلص الى القول بان الصورة الاولى من الحكومة، لم توجد قط، وان خير الدين انحاز الى الصورة الثانية من الحكم التي يصح فيها اللجوء الى التجريبية والعقلانية (95). وبهذا فهو يتلاقى مع عدد من المفكرين الكلاسيكيين في السياسة مثل الماوردي والغزالي وابن خلدون الذين تحدثوا أيضا عن وحدة الامة من دون ان يخفى عن اذهانهم واقع زمانهم، فلا وجود لفرق بينهم و بين خير الدين في هذه النقطة.

وحرصا من خير الدين على اقناع قرائه بانه اخذ حججه ممن يعتدّ بهم من المسلمين فانه ذكر لنا عددا منهم الماوردي المتوفى سنة 1058 والغزالي(1058 ـ 1111) وابن خلدون (1332 ـ 1382) (96) و يستشهد كذلك بعلماء اقل شهرة مثل الفقيه ابن العربي (1076 ـ 1148) ومفتي غرناطة المواق (المتوفى سنة 1492) (97).

94) جان فونتان خيرالدين إصلاحي أو تحديثي ايبلا (1967) 5ـ81 ورايه أن خيرالدين وإن اهتم بالقانون الديني فإنما لقصد تبريري (81) [بالفرنسية]

95) ل. س. بروان أقوم المسالك 67، (بالانقليزية)

96) أقوم المسالك على التوالي، 45 ـ 6 ـ 10 و11 و12 و22.

97) نفس المرجع على التوالي، 11 و16 و17 (الحذر من أن يشتبه الأمر مع الصوفي الشهير الذي يحمل نفس الإسم) و6 و7.

وليس من المستبعد ان يكون خير الدين درس بنفسه المؤلفين الثلاثة المذكورين اولا. فهو وان لم يدرس بالزيتونة فقد كان رجلا مثقفا، عارفا. يقينا، بهؤلاء المفكرين الذين ساهم ثلاثتهم في انشاء الفكر السياسي الاسلامي. فلا مفر لاي مسلم مهتم بسياسة الامة من دراسة هذه المؤلفات. بينما يشك في أن خير الدين قد يكون استأنس الى المؤلفين الاخيرين من دون الاسترشاد بنصائح آخرين اكثر اطلاعا منه والارجح ان مقدمة اقوم المسالك لم تكن فقط ثمرة تفكير خير الدين بل كذلك ثمرة نقاشاته مع مشايخ تونسيين كان يهمهم وضع الامة الاسلامية رغم انه يصعب استشفاف تأثير هذا الشيخ أو ذاك. زد على ذلك ان رجالا مثل ابن خلدون، يكتبون دراسات هامة وهم في عزلة تامة، قليلون. ومع هذا فلهذه المقدمة وحدة تعكس ولا شك رأي صاحبها بصورة موفية.

اما النص النهائي فقد أصلحه بعض التونسيين (98) مثلما هو الشأن بالنسبة الى كتابات أخرى لخير الدين كتبت بالفرنسية ودبجها يراع أسلوبيّ محنّك (99). وهناك علامات تدل على ان سالم بوحاجب ساهم في تحرير «أقوم المسالك» (100) وكان اصلاحيا معروفا شارك كعضو في المجلس الأكبر.

وهناك رجل آخر كان تأثيره في اقوم المسالك واضحا وهو ابن ابي الضياف. فلقد كانت تجمعهما، هو وخير الدين طيلة حياتها، صداقة متينة. ولا بد انهما تناقشا معا حول وضع الامة. وكان ابن أبي الضياف زار سنة 1842 استنبول حيث تلاقى مع عارف بك شيخ الاسلام الذي خاض معه في مسألة التنظيمات. ولقد ذكر خير الدين في مقدمته فقرة من هذا اللقاء (101). وكتب ابن أبي الضياف تاريخه من جهته بعد صدور **اقوم المسالك** الذي ذكره في مقدمة كتابه (102). ويجد القارئ عند الكاتبين علاوة على رأيهما المتطابق حول الامة ذكرهما لنفس الحديث الذي يمدح الروم لمقاومتهم لظلم ملوكهم (103).

98) نفس المصدر 462

99) مذكرات ؛ 17 تعليق، 25 و123 و237.

100) ابن عاشور، أركان النهضة، 17 وتراجم، 225

101) اقوم المسالك، 34، راجع أيضا الاتحاف، 1، 68، 71

102) اتحاف، 1، 46

103) أقوم المسالك، 20 ـ 21، اتحاف 1 ـ 32 ـ 33

وقبل ان يتم في تونس نشر كتاب خير الدين ظهرت في باريس ترجمة للمقدمة بالفرنسية تحت عنوان : **اصلاحات ضرورية للدول الاسلامية، رسالة هي الجزء الاول السياسي والاحصائي لكتاب اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك** (104). وشارك عدة اشخاص في الترجمة التي قرأ خير الدين مسوداتها شخصيا (105). وارسل هذه النشرية الى عدد من الشخصيات والجرائد ولا علم لنا بعدد نسخ السّحب ولكن لما طلب خير الدين سنة 1875 اصدار طبعة ثانية كان الباقي من الطبعة الاولى 50 نسخة.

هناك **سببان** قد يكونان حملا خير الدين على التفكير في فائدة اطلاع الرأي العام الاوروبي على تفكيره.

أولهما هو ـ على الارجح ـ أملة في التأثير على الرأي العام في اوروبا واقناعه بأن العالم الاسلامي قادر على اصلاح نفسه، والتلاؤم مع العصور الحديثة من دون مساعدة خارجية. وفي هذا الاتجاه يمكن الاشارة الى عرضه الذي يشرح فيه ان الاسلام ليس هو مصدر ضعف **الامة** حاليا. فوصفه لتفوق المسلمين في القرون الوسطى الميّال فيه الى المدافعة والمنافحة، لا يتجه به فقط الى اخوانه في الدين بل أيضا الى الاجانب. وفيه يجهد في إقناعهم بأن **الامة** كانت مزدهرة بفضل الاسلام، وان هذا الدين لن يمنعها من استرجاع مجدها السّالف. ولعله توهّم ان القوى الاوروبية ستنتهي، تحت تأثير تحليله، من التدخل في شؤون الامبراطورية العثمانية وعرقلة الاصلاحات. فهو عوضا عن طلب مشاركة القوى الاوروبية النشيطة قصد انجاح التنظيمات، يظهر بالعكس حذرا إزاء اوروبا خشية ان تصبح الامة، عاجلا أو آجلا، فريسة سهلة للتوسع الاوروبي. وكانت رغبته متجهة الى أن يبقى الاوروبيون فقط على الحياد حتى يكون في امكان المسلمين إدخال الاصلاحات الكفيلة باقامة حسن الادارة.

وهكذا فان موقف خير الدين إزاء اوروبا كان دفاعيا. فهو يقف في صف الاسلام والامة كاشفا للاوروبيين عن أن أسس حضارتهم ليست، أساسا، أوروبية نصرانية، ولكنها عالمية، وأن المسلمين يملكونها أيضا بفضل **الشريعة**.

---

104) باريس 1868 ـ 1875

105) وثائق محمد الصالح مزالي، حسين الى خيرالدين، 25 شوال 1284.

106) الرائد، 9، 1.

و يظهر ان الانطباع الذي خلفته النشرية في أوروبا كان في صالح خير الدين. ففي بعض التعاليق، المنشورة مترجمة سنة 1868 في **الرائد**، عن جرائد مثل **العهد والقرن** تنويه بالكاتب الذي أراد، حسبها، تطبيق مبادئ ثورة 1789 في هذا الجزء من العالم. وكتب بعد ذلك فرنسي مبينا أن خير الدين قصد «ارجاع الرجال الضالين الذين يمسكون بين أيديهم بمصائر الدول الاسلامية الى سواء السبيل» (107) اما «فون ملتزان» (1826 ـ 1874) المستكشف الالماني الذي جاب الايالة سنة 1869 واستقبله خير الدين بهذه المناسبة فقد تحدث عن الكتاب بعبارات فيها تنويه. وهو حسب رأيه أول كتاب جدّي سعى فيه صاحبه الى التدليل على أنه من المسموح به تقليد الحضارة الاوروبية. ولا يلوم خير الدين الا على سكوته في مجال الحرية الدينية (108). غير انه لم يحصل الاجماع في خصوص هذا التنويه. فلقد عبر عدد من القراء عن عدم مشاطرتهم لرأي المؤلف في مجال دور النصرانية في هذا العالم (109). زد على ذلك ان خير الدين نفسه لم يكن راضيا عن الفقرة المخصصة للنصرانية، ورام معرفة جوانب أخرى من النصرانية وطلب من باريس كتاب **الاناجيل والنقد في القرن التاسع عشر والتوراة والطبيعة** (110).

وكان حسين الذي نشط في تعاونه لاعداد الطبعة الفرنسية في باريس عمل باتفاق مع خير الدين لترجمة المقدمة الى التركية والفارسية. وهي جهود لم تكلل بالنجاح و بعد الترجمة الفرنسية صدرت ترجمة بالانقليزية سنة 1874 بأثينا (111). وتظهر في الجملة صحيحة مع ان القارئ غير العارف يجد من بين ما يجد، صعوبات في تبين ان « فوسيمات» هي **التنظميات** (112).

---

107) هـ. شالون نصارى ومسلمون، دراسة حول المسألة الشرقية للبلاد التونسية والبلدان الأخرى الخاضعة الى الإسلام باريس 1876، 48 و52 [بالفرنسية].

108) رحلة في إيالتي تونس وطرابلس 3 أجزاء، ليز بغ، 1870. 1. 195ـ198

109) وثائق محمد الصالح مزالي، حسين الى خير الدين، 12 شوال 1284.

110) وثائق محمد الصالح مزالي، دفتر 6 فيفري 1877، أن مؤلفي هذه الكتب هم على التوالي، مونسنيور منيان (باريس 1870) ف. ل. ب. ليبرمان الترجمة الفرنسية للمؤسسة التيلوجية، 5 أجزاء (باريس 1855) وف. هـ. روش الترجمة الفرنسية (باريس 1864).

111) وتحمل عنوان : الإصلاحات الضرورية للدول الإسلامية.

112) م. كولومبب، رسالة أمير مصري في القرن التاسع عشر الى السلطان العثماني عبدالعزيز مجلة الشرق 5، (1958) 23ـ38ـ29ـ38.

113) الرائد 7، 36.

وثاني السببين الداعيين الى نشر الترجمة بالفرنسية يمكن ان يكون نابعا عن رغبة خير الدين في الرد على تصلب الشبان العثمانيين: فقبل خمسة اشهر من استيفائه لمخطوطته نشرت في جريدة فرنسية رسالة مفتوحة الى السلطان وافق فيها مصطفى فاضل (1830 ـ 1875) احد افراد الاسرة الحاكمة في مصر على دستور عثماني. فكان رأيه ان لا ضمان لبقاء الامبراطورية العثمانية الا بدستور و برلمان. وهو يرى ان مجلسا ما لا يمكن له الحد من سلطة السلطان لان مهمة البرلمان لا تكمن الا في منع العاهل من القيام بما هو ضار لامبراطوريته. فكان لهذه الرسالة صداها الكبير. في تونس اهتم «الرائد» بها (113). وبهذه الرسالة كشف النقاب عن جمع من المعارضين لرجال الدولة المنتصرين الى التنظيمات في استنبول، وحجتهم ان الاصلاحات السابقة فشلت لانها لم تحد من سلطة الحكومة السلطانية (114) واهتم خير الدين في فقرة من **اقوم المسالك** (115) بهذه الرسالة المفتوحة رادّا على الشبان العثمانيين وعلى طلباتهم.

ولا قى الكتاب قبولا حسنا من القراء العرب وتقدمت مكتبة الاسكندرية بطلب عدد من نسخ الكتاب لا يقل عن الخمسين. وتحدث حسين عن الكتاب مع الطهطاوي عندما كان في القاهرة في أوائل جوان 1868 (116) وفي صيف تلك السنة نفسها كان الكتاب معروفا في استنبول اذ أرسلت عدة نسخ الى افراد الطبقة الحاكمة (117) وقرأه مدحت باشا (1822 ـ 1883) الزعيم السياسي للشبان العثمانيين والصدر الاعظم سنتي 1876 ـ 1877. (118).

وفي صيف سنة 1876، نشرت مقدمة «اقوم المسالك» للمرة الثانية بالعربية على اعمدة جريدة «الجوائب» وهي السنة التي عم فيها سلطانان، عبد العزيز ومراد الخامس، كما أنها السنة التي عمّ باستنبول غليان كبير أفضى الى استحواذ الشبان العثمانيين على الحكم. وفي ديسمبر 1876 تم نشر الدستور، وفي مارس 1877 اجتمع البرلمان في العاصمة العثمانية.

---

114) حول عرض لنفذهم للتنظيمات، راجع ب. لويس، امرجنس،169ـ172.

115) أقوم المسالك 35ـ36.

116) وثائق محمد الصالح مزالي، حسين الى خيرالدين، 14 صفر 1285.

117) نفس المرجع 7 ربيع الثاني 1285.

118) نفس المرجع 25 شعبان 1294.

وفي جوان 1876 اعلم رئيس تحرير **الجوائب** خير الدين بانه مستعد لفتح اعمدة الجريدة لافكاره. وسرعان ما قبل خير الدين العرض مستعدا لدفع الفي فرنك كمنحة مقابل المصاريف واردف رئيس التحرير قائلا : و بطبيعة الحال فانك تقول انك تنشر هذه الصفحات بطلب من علماء مدينتك (119). وتلا نشر المقدمة في الجوائب نشرة صادرة عن مطابع نفس الجريدة (1876) واخرى ظهرت سنتي 1881 ـ 1882 في الاسكندرية.

ولم تر الترجمة التركية النور الا سنة 1878 أي السنة التي زار فيها خير الدين استنبول بدعوة من عبد الحميد الثاني و يظهر ان هذه النشرة المطبوعة أيضا في **الجوائب** (120) منعت وحجزتها الشرطة العثمانية سنة 1880 (121).

وأول من حاول في الايالة حل مشكل وهن العالم الاسلامي وقوة اوروبا الحديثة هو محمود قابادو، الاستاذ في المدرسة الحربية، سابقا. وخلاصة رأيه هو أن تهاون المسلمين في مجال العلوم هو اصل هذا الوضع. وانهم لن يسترجعوا مجدهم الضائع، الا اذا انكبوا على العلوم من جديد. وعندما نقارن بين افكار قابادو وخير الدين يتضح لنا من أوّل وهلة ان المعرفة عند خير الدين لا تتبوّأ المكان الاساسي مثلما هو الشأن عند قابادو. فبالنسبة الى خير الدين يكون من الضروري قبل كل شيء تحقيق حسن الادارة. واذا اتممنا هذه المهمة الصعبة يزدهر عند ذلك التعليم والعلوم تلقائيا. ومن البديهي ان طرق تحليلهما ليست متماثلة تماما. فقابادو لم يزر أبدا اوروبا الغربية. ثم انه ليس برجل دولة فكان في تلك الفترة التي كتب فيها عرضه استاذا، عبّر عن آرائه بالمناسبة في مقدمة لكتاب يعالج العلوم العربية. وربما لم يكن ثم ما يمنع قابادو من أن يؤثر على تفكير خير الدين. اذ كان الرجلان يعرف بعضهما بعضا ولا بد انهما تناقشا عدة مرات في وضع الامة.

و بعد مدة قليلة من صدور **اقوم المسالك** كتب ابن ابي الضياف مقدمة لتاريخه (122) نجد فيها بعض الأغراض المطروقة من خير الدين. وهذه المقدمة ليست فقط

---

119) نفس المصدر، دفتر، 6 جويلية 1876

120) المجلة الأسبوعية، 16، (1880)، 426.

121) م.ك ايال عثماناي دورند سن سيدر يا زملار، استنبول 1945. 6. 934 [بالتركية]

122) إتحاف، 1. 6 ـ 77 ذكر كتاب خيرالدين، اتحاف 1، 46 و4، 155.

مهمّة لانها توضح فكرة خير الدين في نقطة أساسية، بل لانها أيضا توحي بالطريقة التي سلكها موظف سام تلقى تربية تقليدية عند عرضه افكاره المتعلقة بحسن الادارة بنفس الروح التي توخّاها خير الدين.

وفي هذه المقدمة يعالج ابن أبي الضياف أنماط الحكم الثلاثة الموجودة على وجه هذه الارض : الملكية المطلقة، والجمهورية، والملكية الدستورية (بالحرف الواحد : القانونية) (123).

ففي الملكية المطلقة لا يكون الملك مسؤولا الا امام الله، وعلى رعاياه طاعته ولا يسمح لهم ان يثوروا، وهذا لا يمنعهم من واجب نصح ملكهم شفهيا حتى لا يخرج عن الطريق السوي وحتى يوفر للأهالي الرّخاء. ومثل هذه النصيحة لو تقدم بها أصحابها بدون طلب من الملك، لا تعد أبدا عملا تمرديا وهذا الواجب مفروض على العلماء بالدرجة الاولى وهم «نخبة الامة» (124) الذين اخلوا بمهمتهم. وهذا التهاون هو الذي جرّ إلى انحطاط الامة، وكما لاحظه سابقا ابن خلدون فان حكم الملك المطلق المفتقر الى مستشارين قادرين يفضي حتما الى خراب البلاد والعباد. وليس تعيين وزراء يعد دواء لهذا المرض اذ انهم يخضعون لمشيئة الملك وليس لهم الا تنفيذ أوامره (125) ومن حسن الحظّ فإنّه ليس في البلاد الاسلامية في الوقت الحاضر غير المغرب الاقصى الذي توجد فيه الملكية المطلقة. اما الامبراطورية العثمانية فهي محكومة الآن على حسب « مبادئ الشريعة والقوانين السنية» (126).

أما في خصوص النمط الثاني من الحكم فلا يعيره ابن أبي الضياف الا أهميّة تكاد لا تذكر فهو يصف وصفا صحيحا خصائص الجمهورية، ولكنه لا يعتبرها ملائمه للمسلمين لان «اقامة وظيفة الامام (رئيس الامة الاسلامية) هو أمر واجب شرعا للامة» (127).

---

123) إتحاف، 1. 9 ـ 27، 28 ـ 31 ـ 32 ـ 71.

124) نفس المصدر، 1. 15

125) والجدير بالملاحظة ان ابن الصياف يذكر في هذا الاطار الآيات القرآنية التي فيها يدعو موسى الله ليمنحه من يشد إزره (20 ـ 30 ـ 32) بينما يستشهد بهذه الآيات ليقنع قراءه بانه مسموح للملوك بتفويض جزء من سلطتهم بينما ابن ابي الضياف يعطي تفسيرا آخر فبالنسبة اليه مثل هذا الوزير لا يكون الا آلة في يدي الملك وان هذه الايات لا تقتضي باية صورة من الصور تحديد السلطة (اتحاف 1، 22 وأقوم المسالك، 15)

126) اتحاف 1، 27

127) نفس المصدر 1، 28

ويخير ابـن أبي الـضياف، النمط الثالث أي الملكية الدستور ية. وهو في شرحه لمزايا هـذا النمط من الحكم يوافق تفكيره تفكير خير الدين و يذكر ما حدثه به خير الدين عن احـتـيـاط الـفـرنـسـيين الذين، وان هم اعتبروا «نابليون» الثالث عاهلا حكيما، فهم يحـذرون من أن يسلموا اليه كل السلطات. (128) و وصف أيضا ازدهار الامة التليد في الـزمـن الـذي كانت تساس فيه على حسب تعاليم **الشر يعة**. كما وصف انحطاطها بـسـبـب التهاون، وكـان سـلـيـمـان الاول هو الذي وضع حدا لهذا التدهور بان نظم الادارة مـن جـديـد على حـسـب الشر يعة، وفرض في نفس الوقت، على العلماء المهمة الهـامـة المـتـمـثـلـة في مـنع الحكومة من الخروج عن الطر يق السوي. ذلك ان واجبهم يـقـتـضـي التصدي لقرارات الملك الجائرة كلما حتمت الظروف ذلك، اذ هم بفضل مـعـرفتهم العميقة للقرآن والسنة قادرون على التميز بين الخير والشر، بين ما هو في فائدة المـصلحة العامة، و بين ما هو في مضرتها (129). و بعد وفاة هذا السلطان ظهر التدهور مـن جديد في حلبة السباق لان القوم تهاونوا مرة أخرى بتعاليم الشر يعة. حتى جاء امر سنة 1839 الذي وضع حدا لهذا التدهور.

امـا فيما يـتـعـلـق بـضـرورة وجـود ادارة حـسـنة و كيفية سيرها فلا يعطي ابن ابي الـضـيـاف مـعـلـومـات اخـرى الا في نقطة واحدة : وهي توضيحه للدور الذي عرضه سلـيـمان الاول على العلماء. مما يلقي بعض الضوء على تفكير خير الدين. و يقتصر ابن أبي الضياف على الملاحظة بان هذا السلطان كلف العلماء بمراقبة الحكومة. وحول خير الـديـن هذا المعطى الى حجة هذا نصها : اذا كان العلماء في عهد سليمان الاول خول لهـم نـوع مـن المـراقـبـة ازاء الـسلطان فان ذلك جائز لهم اليوم أيضا. فيجب عليهم ان يقوموا بمعية الاعيان بوظيفة البرلمان العصري، لانهم وحدهم القادرون على الحكم على اعـمـال المـلـك والسهر على تطبيق تعاليم **الشر يعة**. وز يادة على ذلك فلهم ميزة هامة يـفـوقـون بهـا الـنواب الاورو بيين وهي انهم يجدون في القرآن والشر يعة الهادي الذي يرشدهم حق الارشاد.

وان مجـرد مقارنة افكار خير الدين مع افكار الشبان العثمانيين (130) تسمح

128) نفس المصدر 1 و 39 وأقوم المسالك، 17 ـ 18

129) اتحاف 1، 36 ـ 37

130) ان احـسـن دراسة لافـكـارهم كتبها شر يف ماردين، تطو ير فكر الشبان العثمانيين، برنستاون، 1962 [بالانقليز ية]

لنا بالا نعتبر خير الدين واحدا، منهم. و يظهر ان رأي «انجلهرد» القائل بان افكاره تنقل بالضبط ما كان مطروحا من افكار في تلك الفترة من حكم عبد العزيز رأي لا مبرر له (131). غير ان هناك عدة نقاط تشابه وأبرزها الدور المنسوب الى الاسلام. فلم يهتم رجال الدولة القائلون بالتنظيمات كثيرا بالدين، وغايتهم تنحصر في القيام باصلاحات ذات فاعلية. بينما خير الدين والشبان العثمانيون يرون ان الاسلام يجب ان يبقى أساس المجتمع اذ أن الدين، حسبهم، لا يرفض الاصلاحات المرغوب فيها بل بالعكس انه ينصح بها. وهناك نقط أخرى يتفقون فيها وهي ضرورة تحديد سلطة الملك التعسفية والزام النصارى الساكنين في الامبراطورية العثمانية بأن يكون سلوكهم في المستقبل سلوك رعايا السلطان الاوفياء تاركين بذلك امتيازاتهم. وكانوا أيضا واعين بأخطاء التوغل الاقتصادي الاوروبي على الصناعة والتجارة المحلية.

ويجب من جهة أخرى إبراز النقط التي لم يكن فيها لخيرالدين وللشبان العثمانيين في استنبول نفس الرؤية، فخير الدين يتجه ببرنامجه الى الأمة الإسلامية قاطبة. وهو عندما يهتم خاصة بالامبراطورية العثمانية فمبرره في ذلك هو أن استنبول هي مركز السلطان ـ الخليفة وعاصمة أعظم مملكة إسلامية. بينما يظهر أن الشبان العثمانيين رغم ميولهم نحو جامعة إسلامية يهتمون قبل كل شيء بالامبراطورية العثمانية. فهم يحْلمون بمواطنة عثمانية تمنح المسلمين وغير المسلمين نفس الحقوق. أما خيرالدين فيسكت عن هذه النقطة. فهو لا ينبس ولو بكلمة عن حرية الأديان. فهل أنه لا يتصور من دون شك إمكانية قبول النصارى في الامبراطورية التخلي عن امتيازاتهم؟ وهو يتوجّس خيفة من أن غايتهم هي التحرر من سيادة السلطان والتحصيل على استقلالهم. ولهذا فهو يتردد في دعوة برلمان لا يكون إلا مكانا تتصارع فيه عدة فرق من سكان الامبراطورية. وفي هذه النقطة يتفق مع حذر السلط العثمانية في تلك الفترة (132) وجعل لأنصار البرلمان «ننميك كمال» (1840ـ1888)، وهو أحد الشبان العثمانيين المرموقين، يقدم على أن يلاحظ في رسالة من رسائله أنّ الامبراطورية لم تنحطّ الى الحد الذي تكون فيه محتاجة الى نصائح بلدان إسلامية

---

131) تركيا والتنظيمات جزءان، باريس 1882 ـ 1884 ـ 1، 200 تعليق

132) مردين، تطور، 392

أخرى (133).

وهناك فارق آخر يتعلق بالأفكار السياسية. فالشبان العثمانيون باستنبول يرغبون قبل كل شيء في دستور و برلمان يكون أعضاؤه المنتخبون في نظرهم هم أحسن ضمان لإدارة جيدة. ونجد عندهم علاوة على ذلك فكرة سيادة الشعب التي يشبّهها «نميك كمال» بالبيعة على حسب التقاليد الإسلامية، وهي قَسَم الولاء الذي يؤدّى للخليفة يوم تنصيبه (134). أما في أقوم المسالك فإن الدستور أو البرلمان ليسا ضروريين لتحقيق ما يصبو اليه المؤلف. ولهذا فهو لا يذكر كلمة **بيعة** في أيّة صفحة من كتابه. ولا بدّ أن تجربته في تونس جرته الى كثير من الاحتراز. فهو يرى أن تعاونا وثيقا بين رجال الدولة **والعلماء** هو ضمان كاف. ولهذا فإن الشبان العثمانيين لم يكونوا متفقين معه في هذه النقطة. وبما أن أغلبهم كان في خدمة الباب العالي فهم يعرفون بحكم تجربتهم الذاتية عيوب **التنظيمات**. فرأيهم إذن أكثر سلبية من رأي خيرالدين الذي لم تتح له الفرصة لمعرفة خفايا الأمور في استنبول. فاستخلصوا مما لاحظوه أن مجرد إصلاحات على الورق غير كافية، بل يجب أن تكون قاعدة الإصلاحات متمثلة في دستور ومجلس فيه نوّاب منتخبون.

ونقطة أخرى لا يحمل فيها الشبان العثمانيون باستنبول وخيرالدين نفس الرأي وهي المتعلقة بالعلماء. فبينما يقومون، في فكر خير الدين، بدور هام. تجد الشبان العثمانيين لا يعيرونهم أية أهمية. ولهذا لا يمكن اعتبار خيرالدين واحدا من هؤلاء. فإن كان الخلاف يتعلق بالتنظيمات خاصة، فلا يعني ذلك أن افكاره تتّحد مع أفكار رجال الدولة أنصار **التنظيمات**.. فإن جهده المتّجه نحو إرساء برنامج على قاعدة دينية، يبين أن رؤيته مخالفة لرؤى إصلاحيي **التنظيمات**. وفي هذه النقطة الأساسية يلتقي خيرالدين مع الشبان العثمانيين باستنبول. وكذلك فإن المقارنة بين أفكار المصري «رفاعة رافع الطهطاوي» وأفكار خيرالدين تفرز وجوها للشبه وفروقا عديدة. وكان كتاب الطهطاوي حول باريس معروفا في تونس وكان يستشهد به خيرالدين وابن أبي الضياف ويملك «مصطفى خزنه دار منه نسختين في مكتبته (135).

---

133) نفس المصدر، ذكر مدحت كمال كنتاي، نميك كمال، 3 أجزاء، استنبول، 1944 - 1956، 1، 202

134) لو يس، بروز 144 [بالانقليزية]

*135) على التوالي، أقوم المسالك، 69 والاتحاف 1، 45، 3، 45، 169، 6 والوثائق العامة للحكومة التونسية، 77 - 6

وهـذا لـيـس بـالـغـر يـب إذ أن الا تصالات الثقافية بين تونس واستنبول ولبنان ومصر كـانـت في ذلك العهد أكثر كثافة مما يتصور عامة. فكان الجمهور المعني بالأمر فـي تـونـس يـعـرف ما يقع ثقافيا في المناطق الأخرى وكان «الرائد» ينشر إعلانات بـصـفـة دور يـة مـن زمـلاء عـرب. وكـثـيرا ما تنشر لهم مقالات. وتنشر «الجوائب» بـدورهـا مـقـالات عن الإيالة صدرت في الجر يدة التونسية. وفي الرائد كان القارئ يجد إعـلانـات صـادرة عـن ورّاقين بـالإسـكندر ية واستنبول وذكر «خيرالدين» في مقدمتة كتأبا ثانيا نشر بمصر سنة 1844 (136).

وإذا كـان وصف الطهطاوي لأورو با مفعما بالسذاجة غالبا، فليس الأمر كذلك بـالـنسبة الى **أقوم المسالك**. فخيرالدين كان يعرف أوروبا أكثر من الطهطاوي بـلا ر يـب وتـنـقـل فـي أرجـائـهـا كـثـيرا. والأرجح أنه كانت له كرجل دولة، اتـصـالات أكثر مـن الـطـهـطـاوي الـذي لم يقم بباريس إلا بصفته إمام البعثة الـطـالـبـيـة المـصـر ية، والذي نذر نفسه قبل كل شيء الى دراساته، ثم ان الرجلين عـنـدمـا كتبا مؤلفيهما لم تكن لهما نفس الغاية. فالمصري أراد اطلاع قرائه على عجائب الحـضـارة الـعـصـر يـة. أمـا الـتـونـسي الذي أعد دراسته ثلا ثين سنة بعد ذلك، فـكـانـت نـيـتـه قـبـل كـل شيء هي اقناع جمهوره بالضرورة الملقاة على عاتق المـسـلـمين كـي يـتلاءموا مع العالم العصري، وإلا فقدوا مكانهم تحت الشمس. ولهـذا السبب فهو يزود قراءه بمعلومات عديدة خاصة فيما يتعلق بحسن الإدارة. ومع هذا فـنـحن نجد في الكتابين نقطا عديدة يتفق في شأنها الرجلان. فهما ير يان أنه مسموح للـمـؤمـنين اقـتـبـاس الـعلوم المفيدة من أورو با، وأن قوة هذه القارة حاليّا تنبني على المؤسـسـات السياسية، لا على النصرانية. و يشترك المؤلفان في الرأي بشأن الكثير مما تـدين به أورو با للحضارة الإسلامية. و يسكت الا ثنان عن سيادة الشعب والتفر يق بين السلط الثلاث.

وكـتـب الـطـهـطـاوي في آخر حياته دراستين. الأولى بعنوان : **مناهج الألباب المـصـر ية في مباهج الآداب العصر ية**، والثانية بعنوان : **المرشد الأمين للبنات**

136) أقوم المسالك، 22، يشير الى قوّة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون لاحمد الزرابي راجع أيضا جمال الدين السيال، تار يخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، القاهرة، 1951، ملحق 1 عدد 88

والبنين (137) وفيها اقترح بطريقة ما مخططا لتنمية بلاده مصر، بوّأ فيه التعليم مكان الصدارة اذ هو الذي يجب أن يلقّن الشباب الوطنية. وخصّص بهذا المخطط عديد الصفحات لمشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية في عهد الخديوي إسماعيل (1863-1879). أما في مجال السياسة فلا جديد له يذكر غير أنه نوه بانتصاب برلمان في القاهرة سنة 1866 مهمته التوجه بالنصيحة للخديوي في ممارسته لخطته وبهذه الصورة يتحقق الخير لجمهور الناس (138).

وتدل هاتان الدراساتان على أن تفكير الطهطاوي قد تطور منذ الزمن الذي ألّف فيه وصفه لباريس وفي هذه المرة تناول أيضا مشاكل سكت مؤلف كتاب **أقوم المسالك** عنها، مثل الوطنية والتعاون بين المسلمين والنصارى واليهود لفائدة الوطن، وكذلك تعليم البنت. بينما لم يتصد لمسألة تنظيم الحكومة. وبما أنه لم يكن رجل دولة فقد اكتفى بتحبيذ وجود برلمان كوسيلة لضمان حسن الإدارة.

وكان الطهطاوي مطلعا على كتاب خيرالدين إذ ذكره عدة مرات (139). ويلاحظ موافقته لخيرالدين وتأييده بصورة واضحة مسألة تبنّي المسلمين للعلوم الصحيحة (140). إن للفقرة التي يصف فيها الطهطاوي مكانة العلماء في العالم الحديث أكثر من معنى. فمن واجبهم حسبه، التعاون مع الملك لضمان الخير للجميع. ولكنهم لا يمكنهم الاضطلاع بهذه المهمة على أحسن وجه إلا بشرط دراسة العلوم العصرية علاوة على العلوم التقليدية للمساهمة في ازدهار الوطن، (141) ومن واجبهم أيضا السهر على القانون حتى يكون ملائما لمقتضيات الوضع الحالي. ولا يكون هذا ممكنا إلا إذا قبلوا مبدأ التقليد (وهو التسليم بصحة رواية أخرى في العقيدة) أي إذا هم لم يرفضوا بالنسبة الى مشكلة ما تبني حل يخرج عن واحدة من المدارس الفقهية الأربعة التي ينتمون اليها (142) بل انه يمضي أكثر من ذلك عند ما يكتب مبينا أن

137) على التوالي، القاهرة، 1969 و 1912 والقاهرة، 1872 ولم يتيسّر لنا الاطلاع على المرشد الامين وقد نشرت مختارات منه بعنوان مختارات من كتب رفاعة رافع الطهطاوي القاهرة 1958، 37 - 69

138) مناهج، 323 و 357

139) نفس المصدر، 391 - 392 و 443 حسب ا. حوراني. التفكير العربي في العصر الليبرالي، لندن، 1962، 83 تعليق وكذلك في المرشد، 98، [بالانقليزية]

140) مناهج، 443

141) نفس المصدر، 369 - 372

142) نفس المصدر 388

العلماء ليسوا مجبورين على الاقتصار على هذه المدارس الأربعة عندما تواجههم مشكلة من المشاكل لحلها. وهنا يوافق خيرالدين مستشهدا بكلامه عندما يلاحظ في كتابه قائلا «ما لم يكتبه أحد قبله : إذ ينصح أهالي كل البلدان الإسلامية (بتبني) كل ما هو مفيد وغير مناقض للإسلام» (143).

وإذا كان خيرالدين مقتنعا بمشاركة العلماء مشاركة نشيطة في مجال الحكم فإن الطهطاوي يمضي أبعد من ذلك، راغبا في أن تكون هذه المشاركة على جميع الأصعدة، ويمكن أن يكون المصري قد أخذ عن خيرالدين هذا الغرض المتعلق بدور العلماء في العالم ثم توسع فيه. ومن الغريب أن نلاحظ أن رأيهما الخاص بوظيفة العلماء أصبح يؤول بصفة مختلفة. فبينما هناك من يرى فيه اتّجاها محافظا، عند خيرالدين (144)، يراه الآخر دليلا على تأثير الـ «سان سيموني» في مصر، إذ فيها تأويل جديد لمفهوم العلماء حسب عبارات «اكليروس سان سيمون» (145).

وهناك موضوع آخر سكت عنه خيرالدين واهتمّ به الطهطاوي اهتماما كبيرا ألا وهو تربية الشباب. وهذا يفسر بمهمة المصري الذي نذر جل حياته للتعليم، بينما **خيرالدين كان قبل كل شيء رجل دولة يهمه التعليم ولكنه لا يعتبره غرضا في حد ذاته.**

وكذلك في ميدان الاقتصاد الوطني وخاصة ما يتعلق بالعلاقات مع أوروبا فإننا نجد بعض الفروق ولئن ظهر خيرالدين في أقوم المسالك حذرا إزاء حسن نية القوى الأوروبية، فإن الطهطاوي كان أكثر ثقة. فهو يؤيد تفتح مصر للتجارة الدولية مثلما كان الأمر في الماضي عندما سمح الفراعنة **للإغريق** بالإستيطان في البلاد. فكان وجودهم سببا في انطلاق حركة تجارية نشيطة وبالتالي نمو في ازدهار البلاد (146) وزيادة على ذلك فإنه يجب على المصريين أن يسائلوا أنفسهم عن المنتوجات المطلوبة في السوق الدولية. فالحرير هو الآن مطلوب

---

143) نفس المصدر، 391 ـ 392

144) بروان : أقوم المسالك، 60 ـ 63

145) حوراني : التفكير العربي، 76 و ا. عبد الملك، الايديولوجيا والنهضة القومية، مصر العصرية، باريس 1969، 1988 [بالفرنسية]

146) مناهج، 189

كثيرا في فرنسا، وهو الداعي الذي يجعل من المفيد إقبال مواطنيه على زراعة شجر التوت. وكذلك لا يجدر بهم الاعراض عن زراعة القطن وهو مورد من الموارد الهامة لمداخيل البلاد (147). فلا نجد عند الطهطاوي ذلك الخوف الذي عبر عنه خيرالدين في «أقوم المسالك» عندما بين أن هذا التفتح على السوق العالمية من شأنه أن يفقر البلدان الإسلامية.

وآخر موضوع للرجلين فيه آراء مختلفة هو موضوع الوطن. فخيرالدين بتوجه بدون مواربة الى **الأمة**، الجامعة لكل المسلمين. أما الطهطاوي فهو يتوجه في دراستيه الأخيرتين الى مصر وطنه حيث يجب أن يتعايش فيه أناس لهم أديان مختلفة خدمة للصالح العام.

وإذا أردنا مقارنة بين أفكار خيرالدين وأفكار الطهطاوي فيجب ألا يغيب عنا أن **الأول هو رجل دولة حاول في كتابه إعداد برنامج إصلاحات على الصعيد الحكومي صالح لكل الأمة**. أما الثاني فهو قبل كل شيء وخاصة في مؤلفاته الأخيرة، مسلم مصري همّه هو حل مشاكل خاصة ببلاده، غير مبال بالجوانب السياسية والإدارية. غير أنهما يتفقان في نقطة هامة ألا وهي الدور الذي يجب أن يقوم به **العلماء** في العالم.

وخلاصة القول: يمكن لنا أن نبين **أن خيرالدين في مقدمة أقوم المسالك عرض برنامجا إصلاحيا حذرا ومعتدلا. فهو محافظ بالقدر الذي هو فيه مقتنع بأنه في الإمكان الحكم في العالم** العصري على حسب قواعد الإسلام وضوابطه. وعلاوة على ذلك فهو يرى أن رجال الدولة أصحاب التنظيمات في استنبول حصلوا على نتائج إيجابية في جهودهم الموجهة لتمكين الامبراطورية العثمانية من إدارة حسنة. وأخيرا فإنه بعد فشل التجربة التونسية، كان يخشى من الإصداع بإصلاحات يمكن أن تزيغ عن الغرض المطلوب. وهو ما يفسر احترازه من رغبات الشبان العثمانيين في عاصمة الامبراطورية العثمانية.

---

147) نفس المصدر، 302 ـ 310

الفصل الرّابع

العـــــودة

الضّائقة

كانت السنوات التي عقبت تمرد سنة 1864، بالنسبة الى سكان البلاد التونسية، من أشدّ سنوات القرن التاسع عشر أسًى وشقاء. وكأن قمع عساكر الباي في سنة 1865 لم يكن كافيا فقد فتك القحط والأوبئة بالبلاد سنتي 1866ـ1868. وبسبب قلة الأمطار كان موسم القموح سنة 1866 من أرْدإ المواسم. فظهرت أثناء شتاء 1866ـ1867 علامات المجاعة في قبيلة الهمامة بجهة قفصة. ولم تنج من ذلك قبائل أخرى في مناطق الوسط من الإيالة وغيرها. ولقيت الماشية خاصة كثيرا من العنت. وبما أن الأحوال الجوية كانت رديئة أثناء ذلك الشتاء، فإنه نتج عن ذلك سنة 1867 موسم مفجع لحصاد القموح. وعلاوة على ذلك فقد نزل على البلاد وباء الكوليرا، متسببا في هلاك مائة نفس كل يوم بالعاصمة وحدها. وفي جهات أخرى أبيد معظم السّكان. وفي ربيع 1868 أعلم عامل القيروان الوزير الأكبر أنه مات جوعا ما لا يقلّ عن ثلثي أفراد قبائل هذه الجهة (1). ويظهر أن عدد الرجال الراشدين في قبيلة من الفراشيش تسكن جهة تالة قد تناقص من 13.500 الى 3.000 (2). ونميل الى الافتراض أن خمس السكان التونسيين لم ينج من هذه المآسي وأن المناطق الساحلية نالها أقلّ مما نال داخل البلاد. كما هلك ثلثا الماشية أثناء هذه الفترة (3).

وكانت الحكومة تظهر في مظهر العاجز عن تقديم أية مساعدة ذات جدوى.

1) أرشيف الحكومة التونسية، 7 ـ 189، 17 محرم 1285.

2) ج. بونسي، التعمير والفلاحة الاوروبية في البلاد التونسية ابتداء من 1881، باريس لاهي، 1962 ـ46 [بالفرنسية]

3) ج. بونسي، تعاليق حول حياة الريف في شرقي المغرب المعاصر، الكراريس التونسية 51 ـ 52 (1963)، 80 يجدر الملاحظة أيضا أن خمس سكان جهة قسطنطينة مات جوعا ومرضا في هذه الفترة (أ. نوسي في بعض الاخطاء المفيدة، الكراريس التونسية (1966 ـ 70) [بالفرنسية]

وكانت المبالغ الممنوحة من الباي ووزرائه لشراء مواد التغذية بمثابة قطرة ماء في محيط. وكان مصطفى خزنه دار العزيز الجانب دائما مشغولا بمشاكل أخرى غير المجاعة. إذ كان الوضع المالي يشغل باله لأنه كان من المتأكد دفع استهلاك قرض سنة 1863. ولم تلبث أن تلاشت المبالغ المغتصبة سنة 1865 كغرامة حرب. وبيع محصول زيت الزيتون لسنة 1865 مسبّقا أثناء التمرد. ولكن رداءة الموسم منعت الحكومة من الوفاء بالتزاماتها. وفي نفس السنة أمكن له إبرام قرض جديد من السوق المالية الأوروبية بفضل مساعدة «درنلجي» وهو المصرفي الذي كان ساند مصطفى خزنه دار سنة 1863. غير أن الشروط كانت مجحفة : إذ كانت نسبة الفائض لخمس عشرة ملايين من الفرنكات 7 في المائة ونسبة السحب 76 في المائة ولم يكن صرف هذه المبالغ المضبوطة بأحسن من صرف قرض سنة 1863 (4). وكانت ثالثة الأثا في رداءة «صابة» سنة 1866. وفي جوان من نفس السنة عين الباي محمد العزيز بوعتور وزيرا للمالية (1824/25ـ1907) (5) ولم يكن ليُعتدَّ به في الميدان المالي. ولعل الوزير الأكبر الذي أتعبته مطالب الدائنين، رغب في أن يكون له كبش فداء، مع الحرص على أن تبقى له اليد الطولى على المالية وشؤون الدولة الأخرى. وفي سنة 1867 لاقت محاولة اقتراض الأموال في أوروبا فشلا ذريعا.

وفي الداخل حاولت الحكومة الخروج من هذه الصعوبات المالية بإصدار قطع نحاسية بخسة، قيمتها بثلث القيمة الحقيقية. وكانت النتيجة تدهورا أكثر وطأة في النشاط الاقتصادي بالبلاد. وكانت الحكومة وموظفوها لا يقبلون إلا النقود المالية الصالحة لدفع الضرائب. ففي القيروان مثلا، شُلَّ السُّوق تماما، لا فقط من أجل شدة الأزمة بل أيضا لأن السكان غير قادرين على دفع أداءات السّوق بالنقود الصالحة كما كان يفرضه القابض (6). وحاولت الحكومة عبثا التنقيص من أداءات التصدير، ولكنَّ إجراء مثل هذا، لم يترتب عنه تحسين في الحالة الاقتصادية. ولاحظ ابن ابي الضياف أن أغلب دكاكين **الشوّاشية** أغلقت نظرا الى إفلاس أصحابها (7).

---

4) ڤانياج، أصول، 288 ـ 292 [بالفرنسية]

5) الترجمة في ابن عاشور، تراجم، 141 ـ 151.

6) أرشيف الحكومة التونسية، 188 ـ 17 عامل القيروان، 15 ربيع الثاني 1283

7) اتحاف، 6، 95

وهكذا ابان للجميع فشلُ قرض 1867 وظهور الحكومة عاجزة عن تسديد قروض سنتي 1863ـ1865 أنّ الإيالة في حالة إفلاس. وتبع ذلك تحرك محموم لكل المعنيين بالأمر وأصبح الجميع يجهد في التفصّي من القضية. و بعد كثير من الدسائس والصعو بات اتفقت فرنسا وانقلترا وإيطاليا على تقديم مشروع تسديد الديون التونسية الى الباي. وفي 6 جو يلية 1869 أصدر محمد الصادق أمرا في إحداث لجنة مالية (8). و بعد ذلك بشهر ين عين خيرالدين في 7 سبتمبر 1869 رئيسا للكمسيون (9).

عودة خيرالدّين

إن هذا التعين وضع حدًّا لفترة تعطّل خيرالدين سياسيا منذ استقالته من رئاسة المجلس الأكبر ووزارة البحرية. وكان هذا التعيين بداية لفترة زاخرة بالنشاط ستدوم الى سنة 1877 وستتخللها جهود لإصلاح وضع الإيالة في جميع الميادين.

و بعد ز يارة خيرالدين لبار يس سنة 1865 زارها في مناسبتين ز يارة خاصة. ففي جو يلية 1867 زار المعرض الدولي (10) بعد أيام قليلة من رحيل السلطان العثماني الذي تنقل في تلك السنة في عدة عواصم أورو بية. وليس هناك ما يشير الى أن خيرالدين كانت بينه و بين رجالات الدولة المصاحبين للسلطان عبدالعز يز اتصالات. أما الز يارة الثانية فقد تمت بعد ذلك بسنة. أي في جو يلية 1868 ومع أنها وصفت بأنها شخصية، فقد كانت له فيها محادثات مع أصحاب المصارف قصد النظر في إيجاد حل للخروج من الضائقة المالية التي أصابت حكومة الباي. ولكن هذه الاتصالات لم تكلل بالنجاح (11).

و بقي خيرالدين طيلة هذه السنوات عضوا في مجلس الباي الخاص، وقد اطلعنا على تصريحين له في هذا المجلس كلاهما ضد إرادة الباي. الأول تم في جوان 1866 عندما كان محمد الصادق يناقش الحالة المالية مع رجال دولته، وفي هذه المناسبة

8) ڤانيـاج، اصول، 298 ـ 369 نص الأمر بتاريخ 26 ربيع الاول 1286 في الاتحاف 6،9 الى 121 و بومبار، تشر يع ـ 72 ـ 73 [بالفرنسية].
9) اتحاف، 6، 120 ـ 122
10) ارشيف الحكومة التونسية، 250 ـ 213
11) نفس المصدر، 159 مكرر 209.

اقترح القوم أن يساهم الموظفون بوسائلهم الخاصة في إصلاح الوضع فلم يوافق خيرالدين على هذا الاقتراح قائلا : «...إن أمثالنا يدافعون عن الوطن بالنفس، وأحرى بالمال الذي هو في الدرجة الثانية» (12) و واصل مؤكدا ان جزءا من هذه الضرائب المستخلصة لم تُصب في الخزينة، وأنّه قد يكون من الأصلح إقامة رقابة أشد على العمال والموظفين الحكوميين الآخرين. ولكن تدخله لم تكن له أيّة نتيجة. ودُعِيت بعض الشخصيات لقرض الحكومة مبالغ تتراوح بين 10.000 و100.000 ريال لفترة ثلاث سنوات، واضطر الكثير منهم الى رهن بعض أملاكهم عند الأجانب للتحصيل على المبلغ المطلوب.

أما التدخل الثاني فقد وقع في أكتوبر 1867 بعد أن أمر الملك بخنق مملوكين وهما محمّد الرشيد وإسماعيل السُّنّي (13) واستوْلى على أملاكهما. وكان الأوّل وزيرا للبحرية سابقا قاد القوات التونسية الى حرب القرم، أما الآخر فهو صهر للباي وصاحب الطابع سابقا، ولم يتقلد أية مسؤولية منذ سنة 1864 ولكن شكّ في أنهما ساعدا سعْي محمّد العادل، ثاني إخوة الصادق باي، في محاولته الفاشلة لتولي الحكم انطلاقا من جبال خمير سنة 1867. ومات في أوائل نوفمبر 1867 في مكان حبسه إثر شربه، على الأرجح، قهوة فاسدة (14). وفي الخامس من أكتوبر غداة قتل الرشيد والسُّنّي جمع الباي رجال دولته وأعلمهم بقتلهما المتعجّل فيه حقّا، إلا أن الحالة الإضطرابية تبرره. غير أن خيرالدين قال : «نرجو الله أن يكون هذا حدّ البأس وأن لا تقع ندامة على هذا الاستعجال بعد وصولها الى محبسهما، لأن طبع الزمان ينافي هذا الاستعجال»، فاغتاظ الباي وقال : «إن الناس مرادهم قتلي... أنترجّى بهم مجلس حكم؟»(15).

وليس من الواضح في هذه السنوات أن يكون خيرالدين مغضوبا عليه، لا من الباي ولا من مصطفى خزنه دار. و يظهر أنهما أرادا احترام رغبته في البقاء بعيدا عن السياسة اليومية. وليس هناك ما يشير الى أنه عارض حقيقة سياسية الوزير الأكبر.

---

12) إتحاف، 6، 81.

13) تراجم بالاتحاف، 7، 148 ـ 151 ـ 154.

14) إتحاف 6، 96 ـ 104 ومزالي، الوارثة في الدولة الحسينية، تونس 1969، 44 ـ 45 [بالفرنسية]

15) إتحاف، 6، 98

وكان هذان التدخلان المذكوران أعلاه في المجلس الخاص أحْرى أن يكونا صادرين عن رجل يتحدّث بصراحة من أن يصدرا، من خصم. ولا بد أن الأمل كان يراوده ليجد، من جديد، في يوم ما، خطّة هامة في الإيالة. ورسالته الى حسين بتاريخ 17 أوت 1868 تُظهر ذلك بكل وضوح. وكان حسين الذي لم يكن ذلك الوقت يضطلع، مثل خيرالدين، بأية وظيفة عمومية، اتصل بدعوة للتحول الى استنبول ليباشر فيها خطة هامة. ولما أعلم خيرالدين بهذا الخبر أجابه قائلا : «... إن الأمل يحدونا للرجوع الى بلدنا، واعتبر ذلك - ان اقتضى الحال - كواجب، لأن الوطن في حاجة الى أبنائه، وخاصة الشرفاء منهم... وحسب رأيي فإنه ليس من المسموح مغادرة البلاد من أجل مجرد أسباب شخصيّة» (16).

ولم يكن تعيين خيرالدين رئيسا للكمسيون مفاجأة كبيرة. إذ كان شخصه مقبولا من كل الأطراف. فهو يحسن جيّدا اللغة الفرنسية، ومعروف لدى الطرف الأوروبي بكفاءته. ولربما كان الأمل يحدو مصطفى خزنه دار في مراعاة الطرفين، بتسمية صهره على رأس الكمسيون. وإذا خامرته مثل هذه النوايا فسرعان ما ظهرت خاطئة.

إن الدواعي التي دفعت خيرالدين الى قبول رئاسة الكمسيون مجهولة. غير أن رسالته الى حسين المذكورة أعلاه، تعطينا علامة : ألا وهي التفاني في الإخلاص الى قضية وطنه الذي اختاره لنفسه، والعمل بكل إمكانياته على إرجاع الازدهار اليه. وكان طموحا حقا، ولكنه كان خلافا لمصطفى خزنه دار، غير ميّال الى المغالاة في التّثبّت بخططه. فلم يتردّد طيلة حياته في تقديم استقالته عندما يشعر بأن هناك إفراطا من المعارضة يقف دون القيام بواجبه على أحسن وجه.

(الكمسيون) اللجنة المالية

وكان للكمسيون قسمان قسم العمل، وقسم النظر والتّصحيح. و يشتمل هذا القسم الأخير على ستة أعضاء كلهم يمثلون الدائنين : اثنان منهم فرنسيان، واثنان انقليزيّان واثنان إيطاليان. وهذا القسم لم يقم بدور كبير، إذ كل السلطة في أيدي أعضاء قسم العمل المتكون من ثلاثة أعضاء : تونسيّان اثنان ونائب للرئيس فرنسي،

---

16) وثائق محمد الصالح مزالي، 27 ربيع الثاني 1285.

ومتفقد مالي يعينه الباي باقتراح من حكومة باريس، وكان خيرالدين رئيس الكمسيون هو في الآن نفسه رئيسا لهذا القسم، أما العضو التونسي الثاني فكان محمود خزنه دار وهورجل مسن، ثقة، حسن النية. وكان المتفقد المبعوث من باريس هو فكتور فيليت (1821ـ1889) وهو حازم وكفء (17). وصل تونس في سبتمبر 1869 وغادرها في فيفري 1874. **وسرعان ما التقى بخيرالدين، وكلاهما يغلب عليه الجدّ وشيء من الصلابة. وربطتهما صداقة حتى آخر حياتهما وحتى بعد أن غادرا البلاد التونسية. وكان تحالفهما هو الذي ضمن للكمسيون نجاحا نسبيا.**

وما ان وصل فيليت حتى انكب على العمل، وكانت خمسة أشهر، قضاها في إدارة المالية المتّسمة بالفوضى كافية ليُقدّر أن الدّين وصل في جملته الى 160 مليون فرنك. وكان دفْع الفوائض يقتضي إيجاد 19 مليون في السنة، وهو مقدار يتجاوز موارد حكومة الباي السنوية. وبعد جم الصعوبات مع الدّائنين أمكن الإعلان في 25 مارس 1870 عن قرار توحيد الدين، بتقليص أصل الدين الى حد 125 مليون فرنك، وتحويل الفائض الى 5 بالمائة (18). وضمانا للدفع بصورة متواصلة تنازلت الحكومة التونسية «للدائنين حاضرا ومستقبلا حتى انتهاء تصفية الدين الحالي» بما لا يقل عن 26 مورد من موارد الدولة. وحسب تقديرات الوزير الأكبر يمكن أن تصل سنويا الى 6.500.000 فرنك (حوالي 10.500.000 ريال) ومن بين هذه الموارد المُتخلّى عنها توجد أداءات التوريد والتصدير **والقانون** على زياتين بالساحل والوطن القبلي وجهة صفاقس) وأغلب أداءات الأسواق (**المحصولات**) وأداءات المكس والطابع، وكراء اختصاص الدخان. ويجب الوصول الى مبلغ 6.500.000 فرنك بعد أربع سنوات بمراحل سنوية ثلاثة على التوالي : خمسة ملايين فخمسة ونصف، وستة ملايين. وفي حالة عدم بلوغ هذه المداخيل المتخلّى عنها هذا المقدار فإن حكومة الباي تضمن في النقص. ومازاد على المداخيل يمكن تسديده في استهلاك القرض.

وسيتضح فيما بعد أن تسديد الدين بهذه الصورة سيكون ثقيل الوطأة على الإيالة. فكانت المداخيل المتخلّى عنها توفّر أكثر من نصف الاداءات المستخلصة، مما لا يترك

---

17) ترجمته في كتاب ڤانياج، اصول، 370 ـ 371

18) ڤانياج أصول، 379 ، 390 و 430، النص في بومبار تشريع، 73 ـ 76

للحكومة إلا الجبى والعشر على القموح. ثم إنه يجب أن نُضيف أن الحسابات التي قدمها مصطفى خزنه دار فيها تفاؤل مُبالغ فيه لأن هذه المقادير لا يمكن بلوغها إلا في السنوات ذات المحصول الهام. وهو ما لا يمكن أن يكون إلا في السنتين الجبائيتين 1873ـ1874 و1874ـ1875. وكان على الحكومة طيلة السنوات الأخرى التي سبقت 1881 أن تقوم بعمل جبار لجمع المبالغ الضرورية لتسديد تذكرة القرض خاصة وأنها ليس على ذمتها إلا ميزانية ضئيلة جدا.

ولو ظهرت حسابات خزنه دار صحيحة لكان من المشكوك فيه أن يكون في إمكان الكمسيون الظفر بنتائج تذكر. إذ أنه ميال من أول الأمر على أغلب الظن، الى عرقلة الجهود الرامية الى تطهير المالية.

ولكن الأمر كان غير ذلك، إذ ظهر أن خيرالدين وفيليت، بتضافر قواهما، كانا قادرين على مقاومة المعارضة التي يصطدمان بها في كل مكان. ورغم هذا فقد كانا معزولين، لا يجدان أي سند لا عند الدائنين ولا لدى الحكومة التونسية. فالدائنون لا يهمهم إلا ما في جيبهم لا أمر الإيالة أما الفريق الثاني ففيهم العدد الكبير من الرجال الذين كانوا يخشون الوضوح، ابتداء من الوزير الأكبر، نفسه.

ولم يكن التعاون الوثيق مع فيليت يعني أن رئيس الكمسيون كان في خدمة الدائنين الأجانب ولا يهمه من حاجات البلاد التونسية شيء. بل كان يجهد أن يفي بالالتزامات التي قدّمها الباي بإحداثه للكمسيون. وسنرى فيما بعد أنه لم ينس بلاده وأنه سيتفانى في إيجاد الوسائل المالية الضرورية لتنميتها.

وانجرّ عن التحالف الفعلي بين خيرالدين وفيليت تدهور في العلاقات بين الوزير الأكبر وصهره. فكان خزنه دار يرفض مساندة مؤسسة تحرمه من سلطته ألا وهي مراقبة المالية التونسية مراقبة مطلقة. فلقد مكّنته خطّته من الثراء الفاحش، من التفاف أناس وقفوا أنفسهم لخدمة شخصه، وكانوا طوع إرادته.

وابتداء من جويلية 1869 انهارت سلطته لأن الكمسيون أصبح من ذلك التاريخ فصاعدا يستخلص «كل المداخيل الممكنة بدون أي استثناء...» (19) وفي 15 نوفمبر

---

19) هو الفصل التاسع من أمر 6 جويلية 1869 المحدث للكمسيون

من نفس السنة أردف هذا النص بمنشور يفرض على العمال والأعوان والمتسوغين التوجه الى خيرالدين في كل المسائل الماليّة الخاصة بهم (20). وانجر عن هذا الإجراء إقصاء مصطفى خزنه دار عن المراقبة المالية.

وتبع ذلك في 18 جانفي 1870 تعيين خيرالدين وز يرا مباشرا أي نائبا للوز ير الأكبر (21) غير أن وضعه لم يكن قو يا جدا. إذ لم يكن في نية الوز ير الأكبر الانسحاب تماما من الحياة السياسية: فكان يواصل اهتمامه بشؤون الحكم والدليل على ذلك هذا العدد الكبير من الرسائل الممضاة منه بعد سنة 1869 وهو في خطته كوز ير أكبر. إذ كان هو نفسه على يقين من مساندة محمد الصادق الذي كان ينقاد دائما الى مصطفى خزنه دار ولا يميل البتة الى هذا الوز ير المباشر الصر يح صراحة مشطة.

وهكذا أصبح مصطفى خزنه دار وخيرالدين منذ أواخر سنة 1869 خصمين يخوضان في الكواليس معركة ستبقى نهايتها غير واضحة مدة طو يلة. وكان الرهان في صراعهما هو بالطبع الكمسيون الذي كان ير يد الوز ير الأكبر التخلّص منه بأسرع ما يمكن، بينما كان خيرالدين يروم نجاحه بكل جوارحه.

ولربما كان لوفاة «جنينة» في أوت 1870 وهي زوجة خيرالدين وابنة مصطفى خزنه دار أثر في برودة العلاقات بين الرجلين اللذين أصبحا غير مر بوطين بالروابط العائلية.

وفي أواخر 1870 دارت الجولة الأولى من المعركة. وكان المنتصر فيها بالنقط رئيس الكمسيون. ذلك أنه أثناء جلسة في مجلس الباي الخاص ـ وكان الوز ير الأكبر غائبا ـ، اشتكى خيرالدين من قلة الدّعم هو والكمسيون من الحكومة و بيّن أنّه مستعد للاستقالة من خطته التي دعاه اليها الباي، الذي يلقاه لخدمة وطنه. وكان لكلامه الأثر الطيب في الحاضر ين، ووعده الباي بتقديم كل المعونة الضرور ية لقيام الكمسيون بمهمته (22).

20) اتحاف، 6، 129 ـ 130 بومبار ـ تشر يع، 73
21) ارشيف الحكومة التونسية، 598 ـ 55 ـ 15 شوال 1286
22) اتحاف 6، 137 ـ 138

وما ان تمّ تنصيب الكمسيون حتى شرعت في العمل قصد تنظيم إدارة الإيالة واقتصادها. وكانت على وعي تام بأنه بدون تصحيح الاقتصاد الذي نالت منه سنوات الأزمة، و بدون إدارة أكثر استقامة من السابق، لا يمكن لها أن تنجح أبدا. وكان الغرض من قراراتها، بادئ ذي بدء، هو تيسير نشاطاتها الذاتية، وخلق إمكانية دفع تذكرة القرض في الوقت المناسب. ورغم أنها لم تخفف من وطأة أعباء الأداءات فإن سياستها كانت في مصلحة السكان، بالنظر الى أن الموظفين، وقد عرفوا أنهم مراقبون أكثر من السابق، دفعوا الى الخزينة نسبة مائوية من المبالغ المالية المستخلصة، في الواقع، أكثر من السابق. ويمكن أن يكون الأهالي دفعوا أداءات أقل، من دون أن ينقص ذلك من مقدار الاداءات المقبوضة من الحكومة المركزية.

وقبل أول جانفي 1870 كان الكمسيون وراء إصدار أوامر عليّة تتعلق بأهم الضرائب الموجودة في تونس وهي المجبى والعشر والقانون.

و يتعلق أول الأوامر المؤرخ في 4 أكتوبر 1869 **بالمجبى والعُشُر** (23) وضبطت المجبى بمقدار 40 ر يالا في السنة. وكل من أعفي من هذا الأداء قبل 1864 يستمر على الانتفاع بهذا الامتياز: غير أنه نظرا الى الوضع الصعب فلن يكون هذا الأداء إلا بمقدار 25 ر يالا أثناء السنة الجبائية 1286 هـ. (أول أكتوبر 1869 ـ 30 سبتمبر 1870) و30 ر يالا سنة 1287 و35 ر يالا سنة 1288 ولا يرتفع الى 40 ر يالا إلا ابتداء من سنة 1289 (غرة اكتوبر 1872 ـ 30 سبتمبر 1873). وعلى مستخلصي الأداءات تسليم تواصيل لدافعي الضرائب كحجة على دفعهم. وتقدر مصاريف هذه التواصيل بـ1/8 ر يال يدفعه الخاضع للأداء. ويمكن أن يستبقي موظفو الدّولة لأنفسهم مقابل تعبهم 6 بالمائة من المبالغ المقبوضة : الثلثان للعمال والثلث للمشايخ. ومُنع عليهم منعا باتا استخلاص فلس زائد على ما قُرّر.

أما بالنسبة للعشر فقد تمّ اتّباع نفس الأسس. فسواء دُفع العُشر عرْضًا أو نقْدًا، فإن المبالغ أو الكميات ضبطت بدقّة. وهنا أيضا تم تحديد النسبة المائوية المخصصة لمستخلصي الاداءات. وليس على الذين وظفت عليهم الضرائب دفع المبلغ الكامل أو الكمية المطلوبة، إلا بعد أربع سنوات ابتداء من موسم القموح لسنة 1873 مثل ما

23) النص بالاتحاف، 6، 123 ـ 127

تقرر بالنسبة الى المجبى. أما الذين يدفعون العشر نقدا فيكون إذن مقداره 50 ر يالا للماشية (حوالي عشر هكتارات) بعد مراحل هي على التوالي 35 و40 و45 ر يالا.

ونص الأمر الثاني الصّادر في 24 نوفمبر 1869 (24) على أن كل من «يغرس الزيتون أو النخيل بأرض بيضاء ليس بها ز يتون أو نخيل سابق» لا يطالب بما وظّف على الذي غرسه، مما ذُكر إلا بعد إثماره، ومضى خمسة عشر عاما على غراسته.

و بعد ذلك بثلاثة أيام أي في 27 نوفمبر حذف 30.000 أصل ز يتون بالوطن القبلي من دفاتر القانون لأنها لا تثمر (25). وحتى ذلك التار يخ فُرض عليها الأداء كل سنة وكأنها مثمرة. وهو وضع دفع السّكان البائسين الى إحراقها آملين التخلص من هذا العبء. وتقرر أيضا التخفيض من أداء القانون على النخيل والز ياتين بنفزاوة وهي منطقة واحات في أقصى الجنوب واقعة حول قبلي (26).

وكانت هذه الاجراءات تدل على تغيير في المناخ. فكانت اللجنة، مع اهتمامها مثل مصطفى خزنه دار بالأداءات تراعي وضع الايالة وتبحث بجد هل ان الاهالي في امكانهم دفع المبالغ المطلوبة أم لا؟ فهي لا تعتبر البلاد عينا لا تنضب، وهذا لا يعني أنها تنسى دروها الاساسي الا وهو الدفاع عن مصالح الدائنين. ولكنها، للوصول الى هذه الغاية، كانت تعمل جاهدة على تمكين البلاد التونسية من إدارة مستقيمة وعلى إعطاء الاهالي شيئا من الامل. وهما عاملان لا غنى عنهما في نجاح الكمسيون. وكانت بعض الإجراءات الأخرى شاهدة أيضا على هذا السعي.

ومن بين هذه الإجراءات مراقبة حسابات عدد من الولاة ونشر النتائج في الرائد فمثلا، فرض على عامل دفع 300.000 ر يال الى الخز ينة وهو مبلغ قبضه. بوجه غير شرعي في جهة جندو بة ومن اولاد عون وهي قبيلة تحط رحالها بين زغوان ومكثر. وفرض على ثلاثة عمال آخر ين دفع 400.000 ر يال متأتية من أداءات مستخلصة من در يد في جهة تبرسق، ولم يقع احالتها الى الحكومة المركز ية (27). وكذلك تمت

24) إتحاف، 133 ـ 134 ـ بومبار، تشر يع، 291 ـ 292

25) إتحاف، 6، 135

26) إتحاف، 6، 128 ـ 129 بومبار، تشر يع 292

27) على التوالي، الرائد، 11، 8 و 10 و 14

مراقبة دفاتر أحمد زروق وتبيّن أنه لم يدفع الى الخزينة الا جزءا ضئيلا من المبالغ المستخلصة سنة 1865 في الساحل. وجرد من منصبه كعامل بالساحل وأوكل اليه منصب عامل الاعراض (28).

واهتم الكمسيون أيضا بديون اهالي الساحل التي تحمّلوها لدفع غرامة الحرب، المغتصبة من قبل أحمد زروق وكانت هذه الديون ضخمة جدا. فكان، مثلا على قرية الواردنين تسديد 91.635 ريال وحوالي 3.500 هكتوليتر من الزيوت، وقرية أخرى وهي القلعة الكبرى عليها 42.984 ريال و 1.500 هكل من الزيوت (29) وكانت هذه الارقام بالنسبة الى قرى الساحل قاعدة أكثر منها استثناء. وفي 14 من ديسمبر 1869 راسل الكمسيون عامل الساحل طالبا منه تنظيم ادارة ديونه وخاصة منع الدائنين من الحيلولة دون سعي المدينين الى رزقهم بوضعهم في السجن. وهكذا بعد تسجيل إفلاس أحد المدينين بطلب من الدائن وجب اطلاق سراحه تاركين له ما يسدّ به رمقه (30). ولم يقتصر نشاط الكمسيون على هذه الرسالة بل دخلت في محادثات مع الدائنين أنفسهم. واتفق الطرفان على ديون القرى. فضمنت الحكومة في الدفع خلال فترة تتراوح على حسب القرية، من 6 الى 8 سنوات بينما يخفّض، بالمقابل الفائض الى 6 بالمائة.

أما بالنسبة الى المتأخّر من **القانون** و **العشر** فقد تقرّر أن تخفّض منها الحكومة بمقدار الثلثين على شرط دفع الثلث الباقي في أقرب أجل (31).

وأخيرا أُعلن عن عفو عام على كل من غادر التراب التونسي (32). وفعلا علم القوم بنبأ رجوع بطنين من قبائل السواسي جهة (الجمّ) والفراشيش اذ دخلا، في هذه الفترة، الايالة آتيين من طرابلس والجزائر (33).

ورغم هذا فان هذه الاجراءات لم تكن لتمنع اللجنة من أن تجد نفسها في حرج

28) اتحاف، 6، 139، ڤانياج، أصول، 381

29) دفاتر الاداءات والادارة المحفوظة بالارشيف العام، 2757، 20 جمادى الثانية 1288 و 1 شعبان 1288،.

30) الرائد، 10، 4،

31) نفس المصدر، 11، 12، 27

32) نفس المصدر، 11، 3

33) دفاتر الاداءات... 2757، 18 صفر 1288 و 9 رمضان 1288.

بعد انتصابها. ذلك آن خزينتها لا تزود بالاموال. فعائدات المداخيل المسلّمة لا تتناسب مع توقعات مصطفى خزنه دار المتفائلة. ولهذا فان الكمسيون عليه أن يبحث عن موارد أخرى.

ولكنّه اصطدم برفض الوزير الأكبر الباتّ الذي لا يريد ان يسمع الحديث عن اداءات جديدة. ولما لم يحصل خير الدين على رضا مصطفى خزنه دار اضطر الى الضغط على الباي. وفي 9 افريل 1871 قدم من جديد استقالته متشكيا مرة أخرى من قلة الدعم الذي واجه الكمسيون في جهوده الرامية «الى تحسين ادارة البلاد وتأكيد عزم الاهالي في الآن نفسه على الزيادة في ارباحهم مما يوفر على الدولة مداخيل أخرى» (34) وكان يبدو في الظاهر. طيلة اشهر عديدة، **أن خير الدين قد خسر الجولة. وبالفعل فان الباي وان لم يقبل استقالته فانه لم يتخذ أي قرار من شأنه، خروج الكمسيون من الحرج الواقع فيه.**

وكان كل شيء يحمل على الاعتقاد بان أيام الكمسيون معدودة وان مصطفى خزنه دار يمكن له التخلص من هذا التدخل في شؤونه. فكل شيء يبدو مؤاتيا. ذلك ان اللجنة اصبحت لا تعمل بصورة طبيعية. وكف عمليا قسم النظر والتصحيح عن الاجتماع. وعلاوة على ذلك فقد تبدل الوضع العالمي. وتقلص كثيرا تأثير فرنسا في العالم بسبب هزيمتها امام الالمان مما انجرّت عنه نتائج على الكمسيون، حيث كان وضع فرنسا في الاول متفوقا. ولكن بفضل «وود»، القنصل الانقليزي وسعيه النشيط لم يضطر الكمسيون الى تعطيل اعماله، كما أمكن لخيرالدين و «فيليت» المحافظة على منصبيهما. وكان «وود» رغم انه من انصار الوزير الاكبر لم يكن خاليا من الحس السياسي. ذلك ان اللجنة التي أحدثت بموافقة انقلترا عملت حتى ذلك التاريخ برضاها. ولهذا فان زوال المراقبة الدولية عن ماليّة الايالة قد لا ينال استحسان الحكومة الانقليزية. وهكذا بتأثير «وود» في باردو و بسبب تدخلاته لفائدة قسم الضبط والتصحيح أنقذ القنصل الانقليزي لذلك الوقت الكمسيون ورئيسه (35). وابانت هذه الازمة وضع خيرالدين وفيليت المهلهل في وسط بقي فيه تأثير مصطفى خزنه دار كبيرا.

---

34) أرشيف، 86 ـ 9، 18 محرم 1288

35) ڤانياج، أصول، 399 ـ 402

وبفضل منحة قدرها 3.000 فرنك امكن للّجنة ختم سنتها المالية الاولى بدون صعوبات (غرة جويلية 1870 ـ 30 جوان 1871). فعائدات المداخيل المسلّمة كانت في تلك السنة 4.700.000 فرنك عوضا عن الخمسة ملايين المتوقعة والضرورية لخلاص تذكرة هذه السنة. وكانت الحرب الفرنسية الالمانية هي السبب جزئيا في هذه النتيجة المؤسفة. إذ ان هذه الحرب كان لها تأثير سلبي على التجارة الخارجية التونسية. فلم يتأتّ من اداءات التصدير الا 1.750.000 فرنك، بينما تأتّى منها ثلاث سنوات بعد ذلك، حسب تقديرات المداخيل المسلمة، 2.640.000 فرنك (36). وسددت الحكومة التونسية النقص بمبالغ اقترضتها من عدد من أعوان الوزارة الكبرى (37).

مهمّة جديدة باستنبول

كان لهزيمة فرنسا في حرب 1870ـ 1871 صداها البعيد في العالم الاسلامي. فلقد انبهرت جريدتا **الرائد والجوائب**، اللتان تتتبّعان بانتباه الاحداث، بانتصار الالمان انتصارا سهلا. واعتبرا ذلك تصديقا للمثل القديم القائل: «في الاتحاد قوة» وليس من شك في ان النصر الالماني كان حافزا لفكرة **الجامعة الاسلامية.**

وعلى صعيد السياسة الفرنسية كان لا نحدار الجيش وسقوط نابليون الثالث والخطوات الاولى الصعبة للجمهورية الثالثة تأثير انجرّعنه اضعاف للمواقع الفرنسية في افريقيا الشمالية، ففي الجزائر ثارت جهة قسطنطينية سنة 1871 بقيادة المقراني (توفي سنة 1872). ولم يكن الرائد ليعلم قراءهُ بأحداث الجار.

وخامرت العاصمتان رومة واستنبول مشاريع تتفاوت غموضا لسد الفراغ الناتج عن الهزيمة الفرنسية. ففي خريف سنة 1870 شاع الخبر في تونس بان تركيا ستتدخل انطلاقا من طرابلس حيث كان الاتراك لهم اتصالات مع المتمردين الجزائريين، ولكن في الايالة [التونسية] كان القوم يخشون المرامي الايطالية أكثر من غيرها. فهناك علامات جدية تدل على أن رومة كانت بصدد تهيئة الظروف القابلة لتبرير حملة عسكرية ضد البلاد التونسية.

---

36) ميزان في الرائد، 12، 25

37) ڤانياج، أصول، 426

ازاء هذا التهديد الاخير، ولانعدام الدعم الفرنسي بحثت حكومة الباي عن سند لدى الباب العالي. وارادت الحكومة بتأكيدها على العلاقات الرابطة بين الباي والسلطان، التأكيد لرومة بأنّ تدخلا منها تكون له عواقب على الصعيد السياسي، وأن احتلالا متوقعا للايالة قد يعتبره الباب العالي هجوما على جزء من التراب العثماني، وأن لندن، كما كان الشأن سنة 1864، ترى أيضا منع تجزئة الامبراطور ية العثمانية.

وفي 26 افريل 1871 كتب الباي رسالة الى الصدر الاعظم يعلمه فيها بما يلاقيه من صعوبات مع الايطاليين و يشكره على إعانة السفير العثماني في فلورنسا لنصرة القضية التونسية. وفي نفس الرسالة عبّر عن أمله في أن يتفضل السلطان بارسال الفرمان الملتمس منذ سنة 1864 (38). ولم يصل جواب الصدر الاعظم الى تونس الا في 3 جوان طالبا تدقيقات فيما يخص المشاكل مع رومة وداعيا الباي الى ارسال مبعوث الى استنبول للتحادث في الفرمان الملتمس (39).

ولم تحرك تونس ساكنا في أول الامر. وكان الخوف من أن الباب العالي ير يد ادخال تغييرات على رسالة الصدر الأعظم الصادرة سنة 1864 قبل الاعلان عنها كفرمان سلطاني. وز يادة على ذلك فان الضغط الايطالي خف في الا ثناء شيئا ما. **ولم يعيّن خير الدين مبعوثا خاصا الا في السابع من سبتمبر. ولم يكن هذا الاختيار غر يبا. اذ أنه لا أحد في تونس ينكر عليه كفاءاته خاصة وأنه ظهر سنة 1864 ذاك المفاوض الماهر، القادر على الصمود تجاه طلبات الباب العالي التي ليست في محلها.** وسافر خير الدين بتعليمات مدققة مع أن **الرائد** كان يتحدث عن «مسألة خاصة ليس لها أي غرض سياسي» (40) وهذه التعليمات تدل على ان تونس مستعدة الى الرضا بتنازلات في سبيل التحصيل على الفرمان. و بصورة عامة يتجه القوم الى الاقتناع بنظام أساسي كما عرفته مصر منذ 1840 وهذا ينجرّ عنه أن يكون من واجب خلف محمد الصادق التحول شخصيا الى استنبول لقبول توليته. غير أنه، كان هناك استثناء هام : وهو أن خير الدين لم يسمح له بالتحادث في موضوع الإتاوة السنو ية.

38) وثائق مزالي، 5 صفر 1288

39) وثائق مزالي 14 ربيع الاول، 1288،1

40) وثائق 21 جمادي الثانية، 1288، الرائد، 12، 26

وفي استنبول تم قبول مبعوث الباي بكلّ لطف. وسرعان ما ظهر أن شكّ تونس له ما يبرّره. فالباب العالي كان فعلا يرغب في إدخال تغييرات على رسالة 1864 لضمان حسن الادارة والازدهار في الايالة. وكان الغرض أيضا من هذه التغييرات هو تجنب انعقاد ندوة عالمية تعتبر العلاقات الخاصة بين استنبول وتونس غير موجودة. واعترض خير الدين مثلما فعل سنة 1864، بانيا براهينه على السياسة الدولية. فحسب خير الدين لا يمكن أن يكون للفرمان معنى الا اذا كان مقبولا من كل القوى العظمى المعنية. وأوضح ان هذه الدول جميعها لن تقبل تغييرا في النظام الاساسي للايالة. ثم ان رسالة الصدر الاعظم هي غير مقبولة من فرنسا وكذلك فان فرمانا يؤكد بصورة بالغة على الروابط بين تونس واستنبول لن يكون مقبولا. و بعد مفاوضات شاقة جدا تنازل الباب العالي عن ثلاثة من طلباته الاصلية أي دفع الاتاوة السنوية، وتحول الباي الجديد لحفل التولية، ومنع الباي من منح الاوسمة. ولم تندرج في الفرمان الا الرابعة، وهي تنص على «ارسال العساكر في حالة الحرب». و بطلب من خير الدين زيد عليها «... على حسب الإمكانيات» (41).

وفي 24 اكتوبر 1871 سلّم الفرمان، وكان محتواه مطابقا لرسالة الصدر الاعظم (42) الصادرة سنة 1864 ما عدا البند المتعلق بالمساعدة المطلوب توفيرها في حالة الحرب.

ولما كان خير الدين في طريق عودته وضع في حجر صحي مدة في مالطة. وما ان وصلت اخبار نتائج مهمته الى باردو حتى طغى السرور على الجميع حتى ان الباي بعث بعدد من الموظفين الى مالطة لمرافقة الوزير اثناء رحلة العودة الى تونس. ومن بين هؤلاء كان يوجد مصطفى بن اسماعيل (حوالي 1853 - 1887) المحظّى الجديد عند محمد الصادق (43) وهو الذي سيقوم في السنوات الموالية بدور ذي أهمية.

ولما رجع خير الدين في الليلة الفاصلة بين 15 و16 نوفمبر استقبل استقبالا

---

41) د. م. تقرير غير مؤرخ صادر عن خير الدين.

42) نص موجود في بيرم، صفوة 17. 154. 156، الرائد 12، 36و وأوراق دولية، 66 (1804 - 75)، 433 - 437 [بالانقليزية]

43) ترجمة في بيرم، صفوة، 2، 97 - 100 وعلالة بن الزاي، تاريخ الوزير مصطفى بن اسماعيل الابحاث 22 (1969)، 71 - 135.

مرضيا. وقرئ الفرمان في 18 نوفمبر بالقصر وقد تخللت القراءة 21 طلقة مدفعية واقيمت حلقات دينية علامة على الفرح في كل أركان البلاد. ومنح الباي لمبعوثه الخاص منحة سنوية جديدة قيمتها 75.000 ريال زيادة على الـ 50.000 ريال الممنوحة بعد مهمة 1864. وكان سرور محمد الصادق له ما يبرره، فالسلطان في هذه المرة منح رسميا لاسرته وراثة عرش الباي.

أمّا على الصعيد الدولي فان الفرمان لم يكن له دور البتة. ففرنسا رفضت الاعتراف، به «لانه يقوّض استقلال المملكة التونسية المتواصل منذ قرون». و ينزل بالباي الى مرتبة والي مقاطعة، أي «معرض الى العزل على حسب هوى عاهله» (44). وسارت رومة على منوال باريس.

أما بالنسبة الى تونس فان الفرمان لم يغيّر شيئا في ذاك الوقت. فكان قبل كل شيء تشبيتا للوضع الذي كان موجودا منذ عهد أحمد باي. وهي أن الايالة تتجه في حالة الخطر الى السلطان مع رفضها لكل تدخل يأتي من الباب العالي في شؤونها. ورغم هذا فلم تعتبر حكومة الباي هذا الفرمان مجرد ورقة اذ أنها بعثت بالمساعدة الى السلطان على حسب امكانياتها اثناء الحرب التركية الروسية سنتي 1877 ـ 1878.

سقوط مصطفى خزندار (20 اكتوبر 1873)

ولم يضع تدخل «وود» حدا لصعوبات الكمسيون وهو الذي كان سنة 1871 انقذه اذ انتهت السنة المالية (من أول جويلية 1871 الى 30 جوان 1872) بعجز أكبر من السنة المنقضية اقتضى مساهمة حكومية الى الكمسيون تبلغ 300.000 فرنك. وفي هذه المرة لم تبلغ عائدات المداخيل المسلّمة الا حوالي 3.250.000 فرنك. ولتفادي هذا العجز اضطرت حكومة الباي الى بيع مدافع قديمة من القُلُز، لم تستعمل منذ زمان مقابل 1.300.000 فرنك والى اقتراض 2.600.000 فرنك بفائدة ربوية قدرها 18 بالمائة. وهذا المبلغ سدده هذه المرة أيضا عون من أعوان مصطفى خزنه دار (45). وليس من الغريب اذن، ان يحجم الرائد عن نشر الحساب الختامي السنوي للكمسيون.

---

44) شؤون تونسية 1، ص 22 [بالفرنسية]

45) ڤانياج، اصول، 426 ـ 429

وكانت السنة الموالية (من جويلية 1872 الى جوان 1873) وهي الثالثة بعد انتصاب الكمسيون احسن لخير الدين وفيليت. ورغم أن القوم اضطروا للالتجاء الى الاقتراض لخلاص التذكرتين في الاجل المعين بـ 600.000 فرنك لتذكرة جانفي و 900.000 لتذكرة جوان (46) فان الموازنة الختامية كانت تبعث على التفاؤل، اذ تم قبض حوالي 6.250.000 فرنك وهو مبلغ كاف لتلافي ازمة جديدة (47).

واثناء هذه الفترة عملت اللجنة جاهدة لايجاد موارد جديدة. وظنت أنه في وسعها أن تجد ذلك في **الخروبة**، وهو اداء على القيمة الكرائية معمول به سنة 1840 في العاصمة. وكانت نسبته 6،25 بالمائة أي خروبة لكل ريال يدفعها مكترو العقارات. وقدّر دخله السنوي بـ 100.000 ريال (60.000) فرنك (48). وكان في حسبان الكمسيون جعل الاداء شاملا لمدن أخرى سكانها معفون من **المجبى** أي سوسة والقيروان والمنستير وصفاقس وضواحي العاصمة وكذلك العمارات المستعملة من الملاكين أنفسهم.

وتقدم خير الدين بهذا الاقتراح، في مهمته كرئيس الكمسيون، لأول مرة في اوت 1871 وكان جواب الباي سلبيا. وقابلت الحكومة ذلك باقتراح مضاد من شأنه تحسين حالة الكمسيون المالية يتمثل في الزيادة في اداءات التمبري واداء التوريد وهي لا تصل الا الى 3 بالمائة (49) وفي انتظار ظروف احسن، قبع المشروع في درج من الادراج ما يزيد عن سنة. وكان مصطفى خزنه دار معارضا تمام المعارضة لهذا المشروع. وليس لخير الدين وفيليت في ذلك الوقت أية طريقة تتهيأ لهما لجبره على الموافقة. واكتفيا من - دون ان ينسيا **الخروبة** - بموارد أخرى للزيادة في المداخيل مثل الاجارة الفلاحية العمومية في أي نقطة في البلاد ومعاليم الاسواق واختصاص الصابون (50) وغرضهما ليس فقط تعويم الصندوق، ولكن منع تلاشي اموال كثيرة بسبب التبذير. ومع هذا فان زيادة بعض الاداءات القارة كانت اكبر، أي **القانون** والعشر، اللّذان يصل كل منهما نسبة 10 بالمائة والامر يتعلق رسميا بأداء زائد معد

46) دفاتر جبائية وادارية محفوظة بالارشيف العام، 2755، 19 و 29 شوال 1289 وربيع ثاني 1290

47) الرائد، 14 - 20

48) دفاتر 2755، 24 محرم 1293

49) دفاتر 2755، 14 جمادي الاول 1288 و 30 رجب 1288

50) الرائد، 12، 27 و 13، 29

لمستخلصي الضرائب. ولكن الكمسيون يقبض في الواقع هو أيضا، أموالا أوفر لان نسبة مائوية من المبالغ المقبوضة هي مخصصة بعد، لاعوان الحكومة.

أما بالنسبة للاهالي فهي زيادة بلاقيد ولاشرط (51). وحاولت اللّجنة زيادة على ذلك تحسين ادارة املاك الدولة (املاك البايليك) واعدين عمال الجهات المعنيّة بعشرة بالمائة من مداخيل هذه الاراضي (52) ولهذه الغاية كان عليهم تنظيم الاجارات الفلاحية العمومية والعناية عناية فائقة بادارة هذه الأملاك. وأخيرا، قرر الكمسيون زيادة اداءات التوريد من 3 الى 8 بالمائة. ومع هذا فهي لم تمس اداءات التصدير لا بالنقص ولا بالزيادة وهي في العادة مرتفعة.

ولكن هذه الإجراءات لا تجعل القوم ينسون الخروبة. ففي اكتوبر 1872 اعاد خير الدين وفيليت الكرة وقدّما، في مذكرة، قائمة بالمشاريع المتعلقة بتحسين الحالة المالية. وكانت **الخروبة** في راس القائمة متبوعة باقتراحات من شأنها تحسين ادارة املاك الدولة والاحباس. واعلنت الحكومة موافقتها على جل الاقتراحات الا فيما يخص الخروبة فانها رفضت طلب الكمسيون لان مثل هذا الاجراء «يقود الاهالي الى الخراب» (54).

وفي هذه المرة تمسكت اللّجنة بموقفها وبنجاح. وفي 8 افريل 1874، نشر الرائد مقالا عن **الخروبة** في العاصمة وعن الغضب الذي تسببه لانها لا تتعلق الا بالمؤجرين للعقارات ولا تطلب من الذين يسكنون منازلهم الذاتية. واعلنت الجريدة ان هناك اصلاحا بصدد الاعداد ينص على ان كل العقارات يمكن ان تخضع للاداء سواء كانت مؤجرة أم لا (55). وفي 25 ماي الموالي، امضى الباي أخيرا امرا يتعلق **بالخروبة** طبقا لرغبات الكمسيون (56). وسيكون مقدار هذا الاداء المخصص

---

51) الرائد، 13. 35 دفاتر... 2755، 17 شوال 1289 و بومبار، تشريع، 33

52) دفاتر... 2757، 19 رجب 1289

53) الرائد، 13، 15 أوائل افريل 1872 قائمة في الضرائب في ف. ارنولي الصادرات التونسية من 1802 الى 1881 ابيلا (1947). 176

54) دفاتر... 2755، 22 شعبان 1289

55) الرائد، 14، 7.

56) نفس المصدر، 14، 16 بومبار، تشريع، 31 ـ 40.

للكمسيون على مدى ثلاث سنوات من الفترة الواقعة بين جو يلية 1873 وجوان 1876 على التوالي 58.000 فرنك، و 155.000 و 104.000.

وكان ذلك، بالنسبة الى مصطفى خزنه دار هزيمة نكراء. والظاهر ان ايامه كوز ير اكبر كانت معدودة. وما ان مضى اقل من اسبوع على امضاء الامر الخاصّ **بالخروبة** حتى اتهمه الكمسيون باختلاس 2.000 سهم من قرض سنة 1863 وعرض القضية على محمد الصادق باي.

وكان فيليت قد اكتشف هذا الاختلاس في أوائل 1872 عندما تفقد حسابات تحو يل الدين التونسي، ووجد أنه تم تقديم 2.000 سهم ز يادة على المقرر. ودلته ابحاثه أولا الى «ارلنجي» وهو المصرفي الذي نظم قرض سنة 1863 لفائدة حكومة الباي. وكان سلم في جانفي 1864، 20.926 من السندات بين يدي اولى الامر في تونس منها 18.926 بقيت في بار يس. اما الالفان الباقية فانها فقدت من دون ان تتركا أي أثر. وظن فيليت في الاول أن الحكومة التونسية الغتها ولكنه وجدها مرة أخرى ولا يعرف من أين أتت. و بعد أن راسل مصطفى خزنه دار في جو يلية 1872. طالبا منه توضيحات، اجابهُ، الوز ير الاكبر متهما ارلنجي بالاختلاس. ومن سوء حظ الوز ير الاكبر أن المصرفي كانت حساباته مضبوطة. وامكن له تقديم ارقام الالفي سهم الناقصة (نوفمبر 1872) ثم بعد ذلك، اتصل الكمسيون برشيد الدحداح (1813 ـ 1889) (57) وهو لبناني اقام بضع سنوات في تونس قبل ان يرحل الى بار يس. ولكنه بقي متصلا بمصطفى خزنه دار كاحد خلصائه. و بشيء من الالحاح تمكّن الكمسيون من ابلاغه المكاتبة بينه و بين الوز ير الاكبر. ومن بين هذه الرسائل وجدت وثيقة مؤرخة في جوان 1868. وبها قائمة لـ 7.595 من سندات قروض سنتي 1863 و 1865 اودعها لديه مصطفى خزنه دار. ووجد فيها فيليت الالفي رقم المبينة من ارلنجي. وكان الدحداح يملك في ذلك الوقت 50 منها كانت سلّمت اليه. وهكذا اتضحت القضية واصبح الاختلاس مؤكدا. ودعي الوز ير الاكبر الى ارجاع حوالي مليون فرنك مقابل 1950 سهم اخذها بدون وجه شرعي (58).

وفي نفس الفترة، ظهرت فضيحة أخرى مالية وفي هذه المرة كان الامر يتعلق

---

57) ترجمته في : طرازي، تار يخ الصحافة 1، 100 ـ 101

58) ارشيف، 72 ـ 6، تقر ير غير مؤرخ : خيرا الدين مذكرات 268 ـ 273

بالمستأجر العام سابقا نسيم شمامة. وكان تنبه قبل مغادرته البلاد التونسية أثناء تمرد 1864، الى اخذ كل حساباته معه مما جنبه طيلة حياته ان ترفع به قضية مثل ابن عياد. ولما توفي سنة 1873 بايطاليا، ولم يترك عقبا، خلف إرثا قيمته الجملية تقدّر بـ 27 مليون فرنك. ووضع الكمسيون جزءا من المخلّف الموجود بالايالة حفاظا على حقوق الحكومة التونسية تحت يد مؤتمن عدلي. الا ان مصطفى خزنه دار اتصل بالورثة وغايته وضع يده على جزء من الارث (59).

ومع هذا فانه من المشكوك فيه ان يكون خير الدين وفيليت وصلا الى التحصيل على استقالة مصطفى خزنه دار من دون مساندة محظي الباي النشيطة لان محمد الصادق كان وثيق الصلة بهذا الوزير الاكبر، ولانه منذ توليه خدمةُ بوفاء موفرا له دائما اموالا كثيرة. وقد يفضله على خير الدين وسياسة الكمسيون التقشفية. ولذا فان عمليات مصطفى خزنه دار المالية المشكوك فيها لا تصدمه البتة.

كان مصطفى بن اسماعيل، وهو ذاك المحظي والغلام، ولد بتونس، وتيتّم منذ نعومة اظفاره وبدأ حياته العملية صبيّا عند حلاق بسوق البلاط. وهناك استنجبه في يوم من الايام احد الضباط. وبعد ذلك بقي في رعايته حتى دخل القصر حيث انبهر محمد الصادق بطلعته، ونوى الارتباط بالفتى ارتباط **الخرف**. وما لبث، وهو الآمر الناهي عند الباي، ان أصبح رجلا يقرأ له الف حساب وكان مزهوا ميالا الى التبرج وزيادة على ذلك فقد كان طموحا. وسرعان ما أصبحت خطته كمتصرف في راتب الباي، وخطته كقائد الحرس، لا تكفيانه. وبعد أن أسند اليه في جويلية 1871 اعلى رتبة عسكرية أي امير لواء تحصل في جويلية 1872 على أول وظيف هام وهو عامل الوطن القبلي. وكان يطمح الى ما هو اعلى. وللوصول الى ذلك تحالف مع خصوم مصطفى خزنه دار، وجزاء له على اعانته سمي على راس وزارة البحرية.

واذا كانت مساعدة مصطفى بن اسماعيل ضرورية للتحيل على التخلص من مصطفى خزنه دار فان هذا دليل على هشاشة وضع خير الدين في خطته الجديدة. وهكذا اصبحت تحت كرسي الوزير الاكبر الجديد المعيّن في 21 اكتوبر 1873 قنبلة موقوتة لن تتأخر عن الانفجار اذا ما أراد ابن اسماعيل قلب ظهر المجن. فبدون

---

59) ڤانياج، اصول، 433

مساعدته لن يتسنى لخير الدين الثبات طويلا اذ الباي لن يتردّد في إمضاء امر بتعيين وزير أكبر آخر. وعلاوة على هذا فان خيرالدين لم تكن له صلات بمحمد الصادق. ولم يكن ليعرف كيف يتملقه، اما الباي فكان يرفض الاهتمام بالسياسة وبحاجيات البلاد الواقعية.

وانطلاقا من هذا فانه ليس من الغريب ان يكون انطباع الملاحظين هو ان خير الدين لن يحافظ طويلا على خطته الجديدة. ومن بين هؤلاء «وود»، الذي بقي دائما من انصار مصطفى خزنه دار، من دون أن تبرحه القدرة على التمديد. وكان صرح لحسين اثناء صيف سنة 1874 ان خير الدين ليس هو الرجل المناسب لهذه الخطة لانه «لا يملك المرونة والملق اللذين يتصف بهما من سبقوه في الخطة. وهو يحمل في نفسه افكار الاوروبيين، وقدرات وزرائهم، وذهنا حادا لا يلين غير ان الملوك المسلمين سرعان ما يغيرون يوميا في هذه الفترة الوزراء مثلما يغيرون ثيابهم عندما لا يتناسب هؤلاء مع نزعاتهم» (60).

60) وثائق محمد الصالح مزالي، حسين الى خير الدين، 18 جمادى الثانية 1291

الفصل الخامس
الواقعي

الوزير الأكبر الجديد

لما عيّن خير الدين في منصب وزير اكبر كان عمره يناهز الخمسين سنة. وكان مديد القامة، قوي البنية، يفوت جل التونسيين طولا برأسه. ومنذ ان فقد زوجته الاولى التي خلفت له بنتين وصبيا مات صغيرا، تزوج ثلاث مرات «بعلجيّات» اعتقهن. وطلق اثنتين منهن سنة 1873، بعد ان ولدت له كل واحدة ابنا وبقيت الثالثة زوجة له حتى وفاتها سنة 1882 ـ 1883 وانجبت له ابنين وبنتا(1).

وكان خير الدين يعيش، بفضل موارده الضخمة عيشة السّيد العظيم. فدخله السنوي لا يقل عن 260.000 ريال في السنة. وتفصيلها كالآتي : مرتب وزير اكبر قدره 140.000، ومنحة للمنزل مقدارها 30.000 وايراد سنوي بـ 50.000 ريال كان هبة له بعد مهمته سنة 1864. وزيادة على ذلك 40.000 ريال بصفته رئيس اللجنة المالية (2). اما المنحة البالغة 75.000 ريال التي وعد بها بعد مهمته باستنبول سنة 1871 فلم تدفع له راسا من الخزينة. فاقترح هو بنفسه، تخفيفا على الميزانية، ان يقطع ملكا من املاك الدولة بالنفيضة مساحته 100.000 هكتار تقريبا (3) يقبض مداخيله التي كانت تدفع للادارة المركزية. ويضاف الى هذه الموارد الضخمة ريع أملاك 7.000 زيتونة بمرناق و 1.000 بار يانة، ومعاصر زيت بالعاصمة وحمام بار يانة وأراض بالمرسى. وعلاوة على ذلك كان له ملك بمرج خيرالدين (بين جندوبة وتبرسق) وآخر بالسبالة في شمال العاصمة على طريق بنزرت (4). ولم يكن من

1) جدول النسب في خير الدين، مذكّرات، 13

2) أرشيف، 3972، ميزانية سنة 1291

3) أرشيف، 317 ـ 216، 16 ربيع الاول، 1290

4) وثائق مزالي، دفتر، 9 جويلية و 18 اكتوبر 1879.

أولئك النـاس الـذيـن يتركون املاكهم بدون عناية. فنحن نعرف مثلا انه جاء الى السبالة بمجموعة من الآلات الفلاحية العصر ية المستوردة من اورو با.

وكـان لـه ثـلا ثـة قـصـور، فـعلاوة على قصر منوبة، وقصر قرطاج، اذن ببناء قصر ثـالـث بـالـعـاصـمـة بنهج التر يبونال. وأثث هذه القصور باثاث مستورد من الخارج، مـتـمـاش مـع الـذوق الاوروبي الـسـائـد آنـذاك. وفي قرطاج كان في خدمته بستانيّ فـرنسـي، وز يـادة على ذلـك فـقـد هيأ حديقة للحيوانات. فلقد كتب يوما الى عمال المناطق الصحراو ية بالايالة طالبا ارسال حيوانات الجهة وطيورها. وقدم طلبيّات الى المـزوديـن الاورو بـيين في ذلـك أيـضـا وحاول التحصيل على اعداد من الكنغر ولكن مأمورهُ في مرسيليا لم يتوفق الى ايجادها.

وكـانت صحته متداعية. اذ ما انفكت رئْيتُه (الروماتيزم) التي تداوى من أجلها في الخـمـسينات تؤلمه بدون انقطاع. ولما لم يجد البتة حذاء لقدميه المشوهتين، المؤلمتين، دعـا بائع احذية من قُرنة ليصنع له ما يناسب قياسه. وكان يشرب حفاظا على صحته ماء «فيشي» الذي أمر بجلبه الى تونس.

وكـان شرهـا، اذ كـان يـرسـل الـيـه، كـل اسـبـوع، ست اقـراص مـن جبن «الكـمـبير»، عـن طـر يـق بـاخرة مرسيليا التي تزوده بصورة منتظمة بالوان من لذائذ المـأكـل كما انـه كـان يحب تدخين السيڤار القوي النكهة والذي كان يبلغ الفرنك أو الـفـرنـك وخمـسين سـنـتيما. وطلب مرة أخرى تزو يده بالفرموت (نبيذ) وفي بار يس كان له صائغه الذي طلب منه من بين ما طلب ترصيع كمنجة بالالماس.

وحـرصـا مـنـه على أن يـكـون مـطلعا على السياسة العالمية كان يقرأ عديد الجرائد الـفـرنـسـيـة وخـاصـة Le Journal des débats, l'Indépendance belge وهمـا الجـر يـدتـان اللتـان تـطـلـعـانـه على ما يجري في العالم وعلى الرأي العام الاورو بي، بـخـصـوص الـبـلاد الـتـونـسـيـة. وكان يقرأ أيضا جرائد مثل Le deuxième siècle, Le petit Marseillais و Le cémaphore و l'Illustration والاخـبـار الـتـي كـانـت تـصـدر فـي الجـزائـر بـاللغة الفرنسية. ولا شك انه كان مشتركا في عدة جرائد عربية مشرقية ومن بينها الجوائب.

وكـان يـأذن، اثـنـاء السنوات 1875 ـ 1879 بجلب الكتب من بار يس منها عدة

ترجمات لمؤلفين كلاسيكيين مثل ابوليوس وديودروس الصقلي وكذلك اخبار الرحلات. وكانت طلبياته تخلو من صنف من الكتب وهي الكتب الاقتصادية والسياسية ولكنه لا ينسى أيضا المؤلفين العرب الكلاسيكيين كابن أبي رندكة الطرطوشي المتبحّر في الفقه والحديث والمتوفى سنة 1126.

وكان يطيب له، بعد العمل، ان يلعب الورق (بيكي أو ايكرتي) مع كاتبه الاوروبي الذي يظهر انه كان دائما خاسرا (5).

وزارت

ان سقوط مصطفى خزنه دار وتعويضه بخير الدين لم ينجر عنه تغيير هام في الموظفين ولا تنظيم جديد كبير في الادارة. ولم تحذف الا خطة الوزير المباشر التي كان اضطلع بها خيرالدين منذ ثلاث سنوات.

وكان انتصاب الكمسيون المالي سنة 1869 تبعه تنظيم جديد للوزارة الكبرى. فقد قسمها امر علي صادر في جانفي 1870 الى ثلاثة اقسام : الداخلية والمالية والشؤون الخارجية. ووضعت وزارتا البحرية والحرب تحت اشراف الوزير الاكبر (6). وهذا التجديد اقتضى الغاء مراقبة المالية العمومية وهي مهمة كانت منوطة بعهدة الكمسيون المالي.

واثناء صيف 1871 تم تنظيم جديد بموجبه أصبحت الوزارة الكبرى تضم خمسة اقسام فالقسم الاول كان يهتم بالشؤون الداخلية والمالية، والثاني بالشؤون القضائية المدنية، والثالث بالشؤون القضائية الجزائية، والرابع بالشؤون الخارجية... (7). وكلّف القسم الاول والثاني باحالة الشكاوى الى القسم الاول. وفي هذا الامر الصادر في هذا الشأن لا يوجد ذكر لمراقبة وزارتي الحرب والبحرية. وفي 18 ديسمبر 1872 جمع القسم الاول والثاني في قسم واحد ووضع تحت ادارة حسين الذي اصبح منذ سنة 1871 مستشارا في القسم الثاني (8).

5) وثائق مزالي، دفتر.

6) الرائد، 10 ـ 9 ـ 16 شوال 1286.

7) غرة جمادى الاول، 1287، الرائد، 11، 18 ارشيف، 597 ـ 55. م. مبروك، الادارة التونسية والموظفون الاداريون قبل الحماية، تونس، 1971 ـ 12، 13

8) ارشيف، 2756، 7 شوال 1289

وفي أوائل نوفمبر 1874، أحدث قسم جديدوهو المتعلّق بالتعليم والاشغال العامة، والفلاحة والتجارة (9)، عين مستشارا له حسين الذي عوضه في أكتوبر على رأس القسم الثاني محمد خزنه دار (10).

وفي هذه الفترة، غاب رجل واحد من الوزارات وهو الياس مصلي (توفّي سنة 1892) الذي كان مستشارا في القسم الرابع وعزل سنة 1872. (11) وهو يوناني ملكي (من الارتوذكس الشرقيين) من صنائع مصطفى خزنه دار. وكان عقابه نتيجة ارتكابه عدة مخالفات.

ولم يكن لسقوط مصطفى خزنه دار في أكتوبر 1873 انعكاسات على موظفي الوزارات.

ففي سنة 1875 كانت الوزارة الكبرى تعد في الواقع ثلاثة اقسام على رأسها خير الدين كوزير اكبر ووزير الشؤون الخارجية. فالقسم الاول وهو المكلف بالشؤون الداخلية كان محمد العزيز بوعتور وزير المالية السابق لمصطفى خزنه دار مستشارا له ومعه عشرة كتاب. وهناك قسم فرعي يهتم بالميزانية والمالية يضم احد عشر عونا. والقسم الثاني وهو قسم الشكاوى على رأس ادارته محمد خزنه دار وله اثنا عشر كاتبا. وضم القسم الثالث الى الثاني. واخيرا القسم الرابع وهو المكلف بالشؤون الخارجية كان مستشاره هو محمد البكوش وله اثنا عشر كاتبا ومترجما (12).

ومما يلاحظ ان حسين غير مذكور كمستشار في اطار الوزارة الكبرى. و يظهر ان قسم التعليم العمومي لم يوجد الا كمشروع بدون موظفين ولا مكاتب. وفي تلك الفترة كان حسين يقضي جل أوقاته في ايطاليا للدفاع عن حقوق حكومته فيما يتعلق بمخلف نسيم شمامه الذي انجرّت عنه قضية لا نهاية لها.

ولم يتجاوز عدد الموظفين العاملين بالوزارة الكبرى الخمسين. وكانوا موجودين هناك قبل سنة 1873 و بقوا بعد ذهاب خير الدين. ولم يقع أي تعويض طوال هذه

9) الرائد، 15 ـ 28

10) نفس المصدر 14، 21

11) ترجمته في صميدة، خيرالدين، 109.

12) التقويم السنوي، النزهة الخيرية في التواريخ الحالية 2، (1292) لم نجد عددي 1 (1291) و 5 (1295)

المدة الا ما يقتضيه التغير الطبيعي للاعوان. وليس هناك ما يشير الى أن خير الدين مارس سياسة تونسة الموظفين (13) اذ ابقى على الاعوان في خططهم اللهم الا في حالة العجز. وكان على رأس وزارة الحرب رستم وعلى رأس وزارة البحرية ابن اسماعيل.

وكان للوزير الاكبر على ذمته حاشية عسكرية تعد اثني عشر فردا.

وظهر خير الدين، وحسين ورستم بمظهر سلطة الثالوث. ذلك أنهم كان يعرف بعضهم بعضا منذ زمان وثلاثتهم جاءوا الى تونس في عهد احمد باي كمماليك وكانت مسيرتهم لا معة. وبقي حسين ورستم مثل خير الدين على الحياد مدة من الزمن ولم يسترجعا مكانتهما في الحياة السياسية الا بعد انتصاب الكمسيون المالي. ولقد قال مصطفى خزنه دار يوما في شأنهم : «ان خير الدين وحسين ورستم مجموعهم رجل واحد لان خير الدين يقدر على العمل اذا وجد حسن التدبير من غيره وليس له قدرة على التدبير وحسينا يقدر على التدبير ولا قدرة له على العمل، ورستم رجل امين. فمجموعهم بمثابة رجل واحد مدبر عامل امين ومن انفرد منهم لا يمكن ان يستقل بفضيلة» (14) ولم تكن هذه الكلمات بدون اساس. وعلى كل فان حسين ورستم ظهرا بمظهر الأعضاء القادرين.

ولما انسحب خير الدين من السلطة، كان موقفهما هو نفس الموقف الذي كان عليه الموظفون التونسيون. ففي البداية خيرا الاحتفاظ بخطتهم حتى لا يفقدا حظوتهما لدى محمد الصادق. وهذا يعني رقة وضعية خير الدين كوزير اكبر في بلاد كل شيء فيها يخضع لهوى الباي الذي في قدرته طرد من يخدمه بين عشية وضحاها. ذلك ان خير الدين لم يعرف كيف يوجد ثقلا موازنا لسلطة الباي. فالرأي العام لا يحسب له حساب، والمسؤولون كانوا لا يفكرون الا في مكانتهم الذاتية، وكان يجب عليه للبقاء في السلطة مداراة محمد الصادق واصطناع الصنائع : وهذا ما حذقه سلف خير الدين اما هو فلم يفعل ذلك.

---

13) كما افترضه صميدة، خير الدين، 128 وما تبعه.

14) محمد السنوسي، الرحلة الحجازية، حوليات الجامعة التونسية 7، 1970) - (100)

قضية ضد مصطفى خزنه دار

اذا كان الرأي العام ذهب في ظنه ان مصطفى خزنه دار، لن يناله مكروه في ثروته الشخصية نتيجة لاستقالته بعد أن دفع ما يقارب مليون فرنك تعو يضا للالفي سهم التي سرقها، فانه قد أخطأ الحساب. ذلك ان الصمت الذي كان يحوم حول شخصيته بعد 21 اكتوبر 1873 ليس الا الهدوء الذي تتبعه العاصفة. وشق هذا الصمت مقال صدر بالرائد في 5 ديسمبر 1873 (15) وفيه هاجمت هذه الجر يدة هجوما عنيفا صحافة اورو بية معينة كانت تحاول الدفاع عن الوز ير الاكبر السابق متهمة خصومه بانهم دبّروا قضية الألفي سهم. و بعد ان كذب المقال هذا الثلب اردف مبينا ان الحكومة الحالية بدلت «السياسة القائمة على القوة والعنف بسياسة أخرى حر يصة على احترام القوانين».

وكان الدليل على هذا التحول هو انتصاب محكمة خاصة في 23 ديسمبر 1873، تضم خمس شخصيات كبيرة، ومهمتها النظر في هل ان مصطفى خزنه دار مدين للحكومة التونسية أم لا؟ وترأس المحكمة علي باي ولي العهد وهو الباي من 1882 الى 1902، وانضم اليه بصفة اعضاء مفتي الحنفية احمد بن الخوجة (1830 ـ 1896) (16) ومحمد الطاهر النيفر (المتوفى في 1893 ـ 94) (17) قاضي المالكية وعضو سابق في مجلس الجنايات والاحكام العرفية ومحمد خزنه دار وعامل الكاف رشيد كاهية. واخذ خمستهم كلهم عملهم مأخذ الجد وجهدوا ان يحترموا القوانين الجاري بها العمل.

وارتكزت التهمة على تقر ير مؤرخ في 22 ديسمبر 1873 ممضى من خير الدين ولكنه على الارجح من عمل فيليت. واتضح من هذا التقر ير ان الوز ير الاكبر السابق مدين لحكومة الباي بحوالي 50 مليون فرنك. (18)

ولما علم مصطفى خزنه دار بانتصاب المحكمة، وهو الذي لم يغادر قصره في العاصمة منذ استقالته، كتب رسالة صرح فيها انه لم يكسب ر يالا واحدا بصورة غير قانونية.

15) الرائد، 14، 26.

16) ترجمته في ابن عاشور، تراجم، 93 ـ 0101 والمجلة التونسية (1896) 484 ـ 487 .

17) ترجمته في ابن عاشور، تراجم، 81 ـ 89

18) ارشيف 72 ـ 6 ـ 2 ذو القعدة 1290

واذا رأى خير الدين عكس ذلك فانه مخطئ : وما عليه الا محاسبة نسيم شمامة الذي كان في تلك الفترة يتصرف في المالية (19).

وفي 27 ديسمبر عقدت المحكمة جلستها الاولى ولم يحضر فيها المتهم. وابتداء من ذلك التاريخ تتالت الاحداث بسرعة. ففي 30 ديسمبر علم العموم ان مصطفى خزنه دار حاول الاتصال بمصطفى بن اسماعيل وكان غرضه واضحا، اذ اراد القيام بوعود تجاه محظي الباي حتى يقلب ظهر المجن و يضع حدا للقضية. وكان رد فعل خيرالدين فوريا ملاحظا للوزير الاكبر السابق ان كل ما يتعلق بالمالية يجب ان يمر عن طريق المحكمة. وفي نفس اليوم، وضعت كل املاكه في العاصمة تحت يد مؤتمن عدلي باستثناء قصره. ولم يطل الانتظار جوابا عن هذه الاجراءات. ففي 31 ديسمبر طلب مصطفى خزنه دار الصلح. وفي اليوم الموالي أي أول جانفي 1874، قبلت الحكومة طلبه بشروط : وهو دفع 25 مليون فرنك اقساطا على عشر سنوات و بضمانات جدية. وكان الثعلب الشيخ يتحايل ويحاول كسب الوقت حتى يحصل على شروط اكثر مرونة. وصرح انه لا يمكن له ان يدفع الا مليونا في السنة وطلب التنقيص من المبلغ المقرر دفعه الى مقدار 20 مليون. واجابته المحكمة بأنها غير مقتنعة بصعوباته المالية نظرا الى انه كان يقبض 600.000 فرنك كل ستة اشهر على تذكرة الدين التونسي. فكان يملك اذن من سندات هذا الدين ما جملته 24 مليون فرنك. وهذا المبلغ كان موجودا في الخارج و يظهر ان حكومة خير الدين فقدت كل امل في مصادرته. ذلك ان قيمة الاملاك المصادرة في الايالة لا تبلغ الا نصف المقدار المطلوب. ولهذا أظهرت المحكمة استعدادها للتخفيف من غلوائها. واقترحت على الباي التخفيض من المبلغ المطلوب ليصبح 20 مليونا بشرط ان يقدم مصطفى خزنه دار الضمانات الجدية. ورضي محمد الصادق الذي ظهر طيلة نشر القضية متصلبا، ان يخفض خمسة ملايين من المبلغ (20).

ولما اظهر مصطفى خزنه دار تلكؤا في خصوص الدفع على مدى عشر سنوات وضعته الحكومة في الاقامة الجبرية بمنزله، في 12 جانفي وزيادة على ذلك فقد كانت الشرطة تراقب الزيارات الى منزله وفي 15 جانفي لعب الوزير الاكبر السابق آخر ورقة طالبا

19) نفس المصدر مصطفى خزنه دار الى خير الدين، 5، ذو القعدة 1290

20) وثائق مزالي محمد الصالح الى خير الدين، 15 و 18 و 21 ذو القعدة 1290

الترخيص له في مغادرة تونس هو وعائلته للذهاب الى مكة (21). فكان الجواب بالرفض. وأخيرا قبل في 21 جانفي 1874 الصلح بشروط الحكومة، وفي 12 فيفري امكن للمحكمة برئاسة علي [باي]، الانتهاء من اشغالها.

كانت الاملاك المصادرة قدرت بـ 10.964.078 فرنك، وما دفعه الى الدولة بلغ 1.835.922 فرنك بحيث انه بقي عليه دفع 7.200.000 فرنك. ومن هذا المبلغ كان عليه ان يدفع 200.000 فرنك فورا والبقية على مدى الفترة الواقعة بين 1875 و 1888 باربعة عشر من الاقساط كل قسط قدره 500.000 فرنك. ولم تطالب الحكومة بالنسبة الى هذا المبلغ بضمانات مادية (22). واظهارا لحسن النيّة دفع مصطفى خزنه دار ابتداء من 27 جانفي 1.700.000 فرنك.

وتم البيع العلني للحلي المصادر قبل نهاية فيفري 1874 وقيمته 3.500.000 فرنك.

ولم ينجرّ عن الصلح استرجاع مصطفى خزنه دار لحريته، اذ ان الشرطة واصلت مراقبة قصره، وتمادت في منع التونسيين من زيارته (23). ورغم ان القوم أنكروا أن يكون محروما من حريته فانه يظهر ان حكومة الباي فرضت عليه فعلا عزلة نسبية في قصره (24). وكان لتونس الكلمة الاخيرة لان مصطفى خزنه دار توفّي في 26 جويلية 1878 من دون أن يغادر قصره في بطحاء الحلفاوين. ولكنه عاش مدة ما مكنته من أن يشهد فيها سقوط خصمه.

وظل مصطفى خزنه دار في عزلته عدوّا لدودا لخير الدين. لانه بثروته في الخارج وهي ثروة كانت تبلغ حوالي 24 مليون فرنك بقي بالغ الخطورة. وكان عملاؤه قادرين على التلاعب بالرفع أو الخفض في خصوص الدين التونسي ببورصة باريس، وقادرين كذلك على تمويل العديد من الحملات في الصحافة الاوروبية، بقصد النيل من خلفه، والاعلان عن عودته القريبة الى الوزارة الكبرى بتونس.

---

21) نفس المصدر مصطفى خزنه دار الى خير الدين ذو القعدة 1290

22) ارشيف، 75 ـ 6، 2 ذو الحجة 1290.

23) وثائق مزالي، محمد الصالح الى خير الدين، ذو الحجة، 1290.

24) وثائق مزالي، دفتر خير الدين الى فيليت، 23 ـ 3 ـ 1875 نفس المصدر، محمد الصادق الى خير الدين، 22 ذو الحجة 1290 و خير الدين، مذكرات، 185 ـ 184.

وبعد سقوط خير الدين تسامح معه محمد الصادق في الـ 5.500.000 الباقية من جملة 20 مليون المقررة في الصلح.

ان القضية المنشورة ضد مصطفى خزنه دار كانت مشرفة لخير الدين اذ رفض ان يسير على حسب التقاليد الشرقية التي كان انتقدها سنة 1867 بعد تمرد محمد العادل باي الفاشل. ولهذا فان الوزير الاكبر السابق الذي خيّر أمن قصره النسبي، لم يكد يصدّق ذلك.

ولم تبعث المحكمة الخاصة لغرض القيام بضمانتها في القضية كلها فقط، اذ صحيح ان اعضاءها لم يشكوا في أي وقت في التهمة، ولكن خير الدين من جهته احترم قرارات المحكمة فكل ما يتعلق بالقضية كان يمر بالمحكمة، وكان المتهم يعرف انه لا يمكن له تقديم مطالبه الا للمحكمة وحدها. **والارجح ان الوزير الاكبر الجديد صمّم على ان تكون القضية شرعية حتى يشعر الرأي العام بان هناك تغييرا في المناخ السياسي. وكما لاحظ ذلك الرائد في 7 جانفي 1874 : «ان الامر في السياسة لا يتعلق بالرجال بل بالمبادئ»**. وفي نفس المقال نسبت الجريدة لمصطفى خزنه دار وجشعه الكوارث التي حلّت بالايالة وختمت قائلة : «ان مصلحة البلاد تقضي بان يكون الوزير قبل كل شيء تونسيا خالصا» (25).

ولقد ظهر خير الدين واقعيا عندما اكتفى بعشرين مليون فرنك وقد يكون من الصعب التحصيل على أكثر من ذلك، اذ ان الجزء الاكبر من ثروة مصطفى خزنه دار موجود في الخارج. و يتجاوز المبلغ المتحصل عليه قيمة كل املاكه المصادرة في البلاد، وكذلك لا يمكن الاستهانة بـ 500.000 فرنك التي كان يتعين عليه دفعها في السنوات العشر الآتية لانها تمثل أكثر من 7 ونصف في المائة من تذكرة الدين.

وكانت قضية مصطفى خزنه دار تتويجا لمسيرة فيليت العملية في البلاد التونسية

---

25) الرائد، 14، 29 ولد خير الدين هو نفسه في الخارج. [قصد كاتب المقال «بالتونسي الخالص» أن يكون الوزير مراعيا لمصالح تونس قبل كل شيء، مرتبطا بها أشدّ الارتباط لا يصدر منه ما يضرّبها في أي ميدان من الميادن وخاصة لا يحمل حينئذ غير جنسيته التونسية إذ أن كثيرا من المسؤولين في حكم البايات آنذاك كانت لهم جنسيّات أخرى هربا من نقمة الباي وتحصّنا من ضياع أرزاقهم. ولهذا كان يقال في ذلك الوقت أن فلانا «حماية انقليز» أو حماية «فرانسيس» الخ... ثم إن مكان الولادة في الرقعة الإسلامية، قديما، لم يكن له أي اعتبار طالما أن المسلم كان يعتبر كلّ الرقعة الاسلامية وطنا له] المترجم.

التي غادرها سنة 1874. ولما عاد الى فرنسا كان هو المدافع الامين عن سياسة خير الدين وشخصه.

وكان خير الدين حكيما عندما وضع جزءا كبيرا من رصيد القضية، وخاصة العقارات المصادرة بمأمن من الكمسيون المالي وحتى الحكومة. وفي 10 مارس 1875 أمضى الباي أمرا بموجبه تصبح هذه الاملاك حبسا، موارده تحوّل الى تعهد مدرسة جديدة هي المدرسة الصادقية (26).

اما بالنسبة الى ابن اسماعيل فان النازلة ضد مصطفى خزنه دار لن يكون لها من نتيجة الا نقل خمسين عربة من التجهيزات المنزلية من أحد قصور الوزير الاكبر السابق الى قصره الخاص.

الوضع المالي

كانت السنتان الاوليان من الفترة التي كان فيها خير الدين وزيرا أكبر (21 اكتوبر 1873 ـ 21 جويلية 1877) بالنسبة للايالة فتره رخاء نسبيّ على الصعيد المالي. فكانتا اسعد السنوات بالنسبة الى الفترة الواقعة بين سنة 1864 وسنة 1881 باكملها. اذ امكن للكمسيون المالي اثناء ميزانتي 1873 ـ و 1874 ـ 1875 و بفضل موسمين فلاحيين غنيين أن يجمع بيسر المبالغ الضّرورية لخلاص التذكرة. وكان التخفيض الوقتي في المجبى والعشر المقرّرين سنة 1869 لم يعد يثقل ميزانية الحكومة. فالمجبى قدرها آنذاك 40 ريالا والعشر الذي بلغ أيضا اقصاه، مقداره 50 ريالا لكل ماشية في الجهات التي يتم فيها الدفع نقدا.

وبما ان حاصل المداخيل المسلّمة الى الكمسيون قدرت سنة 1869 بـ 6.500.000 فرنك في السنة فان هاتين السنتين كانتا الوحيدتين اللتين وصل فيهما هذا الرقم الى هذا المقدار بل تجاوزه. وكانتا أيضا السنتين الوحيدتين اللتين لم تضطر فيهما الحكومة الى التكملة. ولا تنقل مقابيض الكمسيون أثناء الميزانية السنوية من أول جويلية 1873 الى 30 جوان 1874 عن ثمانية ملايين فرنك تقريبا. اما الزيادة في أداءات التوريد من 3 الى 8 بالمائة فكان دخلها حوالي 700.000 فرنك. وامكن للكمسيون بفائض تلك

26) وثائق مزالي، 2 صفر 1292.

السنة، تسديد المتخلف وحتى احداث احتياطي قدره 400.000 فرنك (27) وكادت السنة الموالية من جويلية 1874 الى جوان 1875 تكون استثنائية اقل بقليل من سابقتها. وفي هذه المرة بلغت المقابيض حوالي سبعة ملايين فرنك مما يسمح بالزيادة في الاحتياطي (28).

وتقلّصت ميزانية الحكومة التونسية منذ انتصاب الكمسيون المالي. اذ أن الخزينة لا تتلقى الا حوالي نصف الموارد، والباقي مآله خلاص التذكرة. بحيث ان الحكومة تجد نفسها دائما خالية الوفاض من المال، وتزيد الحالة تأزّما عندما يطلب الكمسيون، وقد افتقد هو نفسه الموارد، منحة من الحكومة. ومن جهة أخرى فان هذا الاقتصاد قد وضع حدا لوجوه التبذير التي اعتادها القوم قبل سنة 1869.

ان ميزانية السنة الجبائية الممتدة من أول اكتوبر 1874 الى 30 سبتمبر 1875 تكشف لنا القناع عن اشياء عديدة (29) اذ بينما كان من حق الكمسيون قبض 6.500.000 فرنك (حوالي 11 مليون ريال) في السنة فان الحكومة رضيت في هذه السنة بحوالي 6 ملايين فرنك (10.112.542 ريال) من هذا المبلغ كان نصيب الباي ربعه أي 1.500.000 ريال لمحمد الصادق وبيته و 200.000 ريال لولي العهد و 942.800 ريال لافراد العائلة الآخرين. اما الوزراء فكل واحد منهم يقبض 50.000 ريال. ورسّم في الميزانية 126 موظف كانوا يتقاضون في مجموعهم 643.259 ريال. ومن بينهم 61 كاتبا موجودون في الوزارات الثلاث و 24 ضابطا برتبة عالية من شرطة الخيالة وممثلو الباي في باريس وقرنة وعنابة. وتضاف الى هذه القائمة شخصيات اخرى مثل رئيس بلدية تونس. ومدير العملة، ومدير خزائن الدولة. ونجد في هذه الميزانية 84.000 ريال لاعضاء المجلس الشرعي بالعاصمة. وكذلك أعضاء الكمسيون

---

27) الرائد، 15، 22

28) صميدة، خير الدين، 237 ولم نجد السنة 16 من الرائد التي كان في امكانها أن تطلعنا على التقرير السنوي لعام 1874 ـ 1875.

29) دفاتر الجباية، 3972، نصرّح بالارقام المذكورة بشيء من التحفظ؛ يعطي صميدة، خير الدين 240 ـ 243، ويظهر أنه لم يتفحص هذا الدفتر بالنسبة الى الفترة الواقعة بين 1873 ـ 1877، ،،ميزانيات المصاريف،، فالأرقام التي ذكرها بالنسبة الى سنة 1874 ـ 1875 والأرقام الموجودة في الميزانية التي اطلعنا عليها لا تتناسب فهو يصل بالنسبة الى هذه السنة الى جملة قدرها 8.522.386 ريالات أي مقدار 1590.156 أقل من ،،ميزانيّتنا،،.

فهم مرسّمون في الميزانية بمقدار 200.000 ر يال تقر يبا. وكان جملة المرتبات تصل مع خطط اخرى صغيرة الى 4.489.711 ر يال.

اما الجيش والبحر ية فلا يتقاضيان جملة الا حوالي ثلاثة ملايين ونصف منها 724.299 ر يال لوزارة ابن اسماعيل.

وأخيرا نجد مبلغ 1.649.500 ر يال مرسمة في الميزانية في صورة «**مصار يف**» وكان هذا القسم يعد 47 رقما. ومن بينها نجد 60.000 ر يال للتلغراف و 25.000 ر يال للطباعة. و 100.000 ر يال لتعهد الحنايا وتوز يع المياه و 154.000 ر يال لترصيف الطر يق الواقعة بين تونس و باردو. وكان يوجد في الميزانية أيضا 10.000 ر يال لاستقبال مشايخ القبائل عند قدومهم الى العاصمة لز يارة الباي. وكان نصيب مراقبي موانئي جربة 755 22 ر يال، وخصص مبلغ 28.000 ر يال لبناء سجن جديد. ومبلغ 9.652 ر يال لانارة العاصمة. واذا اضفنا بعض المصار يف الطارئة فان الميزانية تصل الى الجملة المذكورة اعلاه.

وكان اهم مصدر لتمو يل الميزانية هي المجبى التي تمثل هي وحدها اكثر من نصف وسائل الحكومة المالية أي 6.300.000 ر يال. والبقية كانت تأتي من العشر، ومعاليم اسواق الجهات التي لم توضع بها هاتان الضر يبتان على ذمة الكمسيون المالي (30).

ان عدد المواطنين الموظفة عليهم المجبى (40 ر يال في العام) لا بد أنه وصل في تلك الفترة الى حوالي 160.000 نسمة. واذا قارنا بين هذا الرقم و بين الـ 200.000 من دافعي الضرّائب الذين كانوا ولا شك يدفعون المجبى قبل 1864، فإنه يدلّ على نقص فادح يتناسب مع تناقص السكان في الفترة الواقعة بين 1864 ـ 1869. ولكنّه من الواجب التمسك بالحذر عند تقديم الارقام والنّسب : ذلك أنها قلّما كانت صحيحة وخاصة بالنسبة الى السنوات التي سبقت التمرد. ولعلّه بانتهاء انتصاب الكمسيون، أصبحت هذه الارقام أقل مدعاة الى الشك.

---

30) دفاتر جبائية... 3973. ميزانية بالنسبة الى السنة الجبائية 1295 (1878 ـ 1879) لم نجد قوائم أخرى تتعلق بموارد الحكومة التونسية بالنسبة الى هذه الفترة

وقدرت جملة المداخيل المضبوطة من الكمسيون أثناء السنة الجبائية 1874 ـ 75، قبل طرح القسط المخوّل للتذكرة، والقسط المعدّ للخزينة، بحوالي 21 مليون ريال. وهذه الجملة أكبر من أكثر التقديرات تفاؤلا بالنسبة الى السنة 1860 ـ 61 التي لم تتعد 17.500.000 ريال(31). ومهما كان الامر فانه من الجائز ان نستخلص أنه منذ أن انتصب الكمسيون المالي، لم يخف العبء الجبائي. على أنه يشكّ أن يكون الأداء المدفوع من السكان، قد زاد الى هذا الحد، لان المراقبة التي مارسها الكمسيون على مالية البلاد، وعلى تصرف الموظفين، لم تنفك تسجّل نتيجة طيبة، ولان نسبة المبالغ المسددة فعلا للخزينة كانت على الأرجح أرفع مما كانت عليه قبل سنة 1869. وما دامت الارقام الصحيحة غير موجودة فالاحسن الرضا بفرضيات تقل أو تكثر وضوحا.

وعندما ينظر الناظر الى هذه الميزانية الحكومية، يعجب من خلوّها خلوا تاما أو يكاد من بعض الابواب. فلا وجود تماما للتعليم واقامة الشعائر: اما فيما يخص القضاء فلا حق لاي مجلس من مجالس الشريعة، ـ باستثناء العاصمة ـ في ريال واحد. وهذه الميزانية لا تشمل أيضا العمال والموظفين الآخرين الموجودين في داخل الايالة والذين كانوا يقنعون بما يتأتى لهم من الخطط نفسها. كما أن المبلغ المخصص للاشغال العامة محدود جدا. فالعاصمة هي التي تتلق قبل غيرها الاعتمادات، فهناك ميزانية مرسومة لشرطتها ومجلسها الشرعي بينما داخل الايالة متروك وشأنه، و يكفيه أنه يقوم بالدفع.

على أنه يوجد، بالنسبة الى هذه الابواب المنسية، مصدر للموارد لا يستهان به الا وهو مداخيل الاحباس، وهي مؤسسات خيرية تدر المال على الشعائر الدينية والتعليم وموظفيها وتعهد مبانيها. وهي التي تدفع مصاريف ترميم أسوار المدن والابواب، والسجون، والحنفيات العمومية. ومن بين هذه الاحباس تلك التي توزع كل يوم الخبز على الفقراء أو الطلبة، و بفضلها امكن تشييد المستشفيات والتكايا. وقد نجد من بين هذه الاحباس المغازات الصغيرة كما نجد الممتلكات الفسيحة ذات الآلاف من الكهتارات.

---

31) أنظر الفصل الأول تعليق 101.

تنظيم الأحباس

قام خير الدين فيما يتعلق بالاحباس بنشاط مثمر مطبوع بطابع نمط حكمه. ولا شك أن اصلاحاته لم تكن طريفة، ولكنها ظهرت صالحة لانها قابلة للتحقيق وعملية في التطبيق.

ان التراتيب المتخذة سنة 1858 والتي وضعت أحباس الايالة تحت مراقبة المجلس البلدي للعاصمة لم تكن موفقة. ففي شهر جوان 1872 كتب الوزير الاكبر الى البلدية رسالة يحضها فيها على التثبت من أن الاشخاص الخمسة الموكلة اليهم ادارة الاحباس يقومون بعملهم على أحسن وجه(32).

وكان أول من قدم خطة لاصلاح ادارة الاحباس هو أحمد ابن الخوجة مفتي الحنفية : وكان العمدة الأمين لخير الدين وهو الذي كان يعينه على تحقيق الاصلاحات في مجال التعليم والاحباس. وفي تقرير مؤرخ في 20 افريل 1870 (33)، اقترح ان توضع الادارة المركزية للاحباس تحت رقابة المجلس الشرعي بالعاصمة لا البلدية، وتكلف لجنة مكوّنة من عدلين، يوكل اليها التصرف في المالية مع وجوب بقائها على اتصال بقضاة المجالس الشرعية وعدول الآفاق. وتكون بذلك تحت مسؤولية محكمة العاصمة التي - هي بدورها - أمّنت وصول مال الاحباس المختلفة الى أصحابها.

وكان يمكن أن تحقق خطة ابن الخوجة تحسينا في التصرف في المؤسسات الخيرية. ولكن الخطة بقيت حبرا على ورق لاسباب مجهولة.

وبعد ذلك بسنة ونصف اعد فيليت، في 29 نوفمبر 1871 تقريرا عن حالة البلاد المالية بدأه ملاحظا «ما كانت عليه الموارد العادية من ضآلة بمقارنتها بالحاجات التي هي نفسها أقل من القليل». وتلافيا لذلك اقترح ان توضع ادارة املاك الدولة والاحباس بين يدي الكمسيون المالي. وفيما يتعلّق بالاحباس لاحظ ان مواردها كانت دائما تؤول الى المصالح الخاصة لا «الى المصالح المدنية أو الدينية، وهي دائما

---

32) دفاتر جبائية، 2756، 17 ربيع الاول 1289.

33) ارشيف، 671 - 59، 18 محرم 1287، أنظر أيضا، صميدة، خير الدين، 264 - 265

عـمـومـية»). ولذا فان تصرفا يراقبه الكمسيون تكون نتائجه أحسن للجميع. وتكون في فائدة الاحباس أولا عند تأمين تحقيق اهدافها، وفي فائدة الدولة ثانيا لانه يؤمن «دفع الفائض عن المداخيل إلى خز ينة الدولة»(34).

ولم تـتـبـع حـكومة الباي توصيات فيليت. وفي هذه المرة لم يكن مصطفى خزنه دار وحـده هـو الـذي عارض الاصلاح. فخير الدين هو نفسه لم يكن متفقا في هذه المرة مع نـائـب رئـيس الكمسيون ورغم أنه رأى الظرف مؤاتيا لاجراء تحسين من شأنه الز يادة في انـتـاجـيـة الاحـبـاس فـانه ظهر دائما بمظهر المعارض لكل افراط في التدخل المباشر للحكومة المركز ية في ادارة الاحباس. فمنذ 1864 عارض فكرة صب فائض مداخيلها في الخز يـنـة لتمو يل الجيش وما اقترحه فيليت كان يرمي الى نفس الغرض، مع فارق واحد هو تعو يض الدّين بالجيش.

وكـان الحـل الـذي وجـده خير الـديـن في 2 جوان 1874 هو احداث جمعية الأوقـاف، وكان عليها «النهوض بالمصلحة العامة بصيانة كل الاحباس» وعلى رأس الجـمـعـية كانت توجد لجنة مركز ية مكونة من رئيس، وعضو ين، وكاتبين. مـهـمـتها هـي مـراقـبـة كـل الـمؤسسات الخير ية في الايالة وجمع ادارتها في مركز واحد بـاسـتـثـنـاء احـباس الز يتونة واحباس مكة والمدينة التي لا تدخل مباشرة تحت رقابة الجمعية ولكن لها الحق في محاسبة وكلاء هذه الاحباس، و يكون لها خارج العاصمة مـمثلون اكفاء جديرون بالثقة للتصرف فيها. وهؤلاء «يختارهم القاضي بموافقة العامل بـعـد أن يـكون الاعيان قد اتفقوا على كفاءاتهم» (الفصل 7) وعلى هؤلاء الممثلين ان يـقدموا كل سنة حساباتهم. وحرصا على الز يادة في موارد الاحباس وتحسين انتاجيتها فـانه يجب ان تتم صفقة كراء الاراضي والديار والصابات امام العموم بحضور القاضي المحلي. ولـيـس لموظفي الحـكـومـة والشعائر الدينية حق الخيار. و يتقاضى القائمون على الجـمـعـية بما فيهم الممثلون رواتب مقابل ذلك. واخيرا على الجمعية ان تقدم كل سنة الحساب الختامي لنشاطاتها الى الحكومة(35).

---

34) ارشيف، 32 ـ 87

35) امر صادر في 30 محرم 1291/19 مارس 1874، النص في ارشيف 671ـ59 و بومبار، تشر يع 192 ـ 194 التحليل في صميدة، خير الدين 2665 ـ 270

ان الذي يلفت النظر في هذا الامر، هو ان مفهومه لا يخرج في معظمه عن تقرير ابن خوجة. وهكذا لن تكون الاحباس، في داخل الايالة، تحت مراقبة البلدية وممثليها العسكريين في الغالب. وسيكون للقضاة خارج العاصمة كلمتهم في الموضوع اذ من المفروض ان يكونوا على حسب الضرورة الممثلين المحليين للجمعية (36). غير أن خير الدين لم يرد ان يعهد للمجلس الشرعي بالعاصمة بمهمة المراقبة المركزية لتصرف المؤسسات الخيرية. ولعله كان يخشى الا يكون هذا المجلس أكثر نشاطا ونجاعة من البلدية، فخير عليه مؤسسة نصف مستقلة. وكان أيضا لمثل هذا النوع من التنظيمات ميزة الافلات من وجوب صب فائض تصرفها في الخزينة بما أن جمعية الاوقاف ليست تابعة للحكومة المركزية.

وكان اختيار الوزير الاول طيبا عندما عين على راس هذه الجمعية الجديدة محمد بيرم الخامس. وهو ابن اخي محمد بيرم الرابع وكان زاول دراسته بالزيتونة وسمي بها فيما بعد استاذا من الطبقة الثانية أولا. ثم من الطبقة الاولى. وظهر قبل سنة 1864 موافقا للاصلاحات. وكان هو وخير الدين يعرف أحدهم الآخر منذ زمان. وكان بيرم الخامس يشاطر افكار الوزير الاكبر الذي كان يعتبره، وهو محق في ذلك، مثال الرجل الكفء والعضد الامين، خاصة وأن مجرد اسم بيرم كان يوحي بالاحترام في البلاد. وفعلا فقد اتضح ان محمد بيرم الخامس كان في مستوى هذه الوظيفة، وحتى الاعضاء الاخرون للادارة المركزية للجمعية لم يخيّبوا الظن.

ولم تنتظر الجمعية صدور الامر رسميا في جوان 1874 لتبدأ اشغالها. اذ ما ان حل 14 افريل 1874 حتى اعلمت العمال أن التصرف في الاحباس سيكون من ذلك التاريخ فصاعدا تحت مراقبتها. وفي نفس اليوم دعي هؤلاء الى مساعدة ممثلي المنظمة الجديدة حتى يقوموا بمهمتهم على احسن وجه (37). وفي 22 ماي الموالي تلقوا رسالة تحثهم على اعلام تونس، بمرتبات قضاة المجالس الشرعية، وموظفي الشعائر الدينية الآخرين في جهاتهم(38).

---

36) ارشيف 2759، 12 ربيع الاول 1294.

37) ارشيف، 2757، 26 صفر 1291

38) نفس المصدر، 5 ربيع الثاني 1291

ولم يكن الحماس تجاه هذا الاصلاح صاعقا. في باجة مثلا وجد العامل والقاضي عناء كبيرا للعثور على سبعة اشخاص لتكوين اللجنة المحلية الكفيلة بالتصرف في احباس الجهة(39).

ان نتيجة الابحاث الاولى التي قامت بها الجمعية حول وضع المؤسسات الخيرية كانت موحية : اذ أن الادارة كانت في فوضى في كل الاماكن تقريبا. فاغلب البنايات الموكول الى الاوقاف تعهدها تركت وشأنها. كما أن عددا من الاحباس زاغ عن هدفه، وتحولت موارده لفائدة اغراض شخصية. وأعلم بيرم، في تقريره لسنة 1874 (40)، الحكومة بنتائج بحثه. في العاصمة وضواحيها استرجعت الجمعية ما لا يقلّ من 15 منزلا و 9 دكاكين وفندق ومقهى و 42 دكانا و 11 قطعة أرض أو ملك و 10 مخازن للزيت (ماجل) وكل هذه كانت مفقودة. وفي الساحل أرجعت 10 منازل ومخازة، وفندق و 30 مخزن زيت، و 8 دكاكين و 84 قطعة أرض الى نظام الحبس. وفي مناطق أخرى من البلاد التونسية كانت النتائج من نفس القبيل تقريبا.

وعدّد هذا التقرير أيضا مباني الاحباس وتعد في جملتها 3.680، منها الربع في العاصمة وحدها وبها 257 جامع و337 زاوية و31 مدرسة و12 حنفية [سبّالة] عموميّة، و5 مستشفيات و12 حصنا. وكانت صفاقس في هذه القائمة مذكورة بـ383 رقم، وجزيرة جربة ـ297.

وكانت المبالغ المقدرة للقيام بالتعهد مهولة. فقد قدرها بيرم بالنسبة الى القيروان بـ 272.480 ريال بينما التقرير السنوي لهذه المدينة لا يتضمن الا 81.032 ريال. وبالنسبة الى صفاقس كانت هذه الارقام على التوالي 221.700 ريال و 133.650 ريال. واسوار المدن هي التي كانت في حاجة الى الترميم.

وكانت الجمعية مدينة للخزينة بمبالغ ضخمة نتيجة التأخير في دفع القانون والعشر. واجهد بيرم نفسه للتحصيل على تخفيض ولكن الحكومة رفضت ذلك. ثم اعفته من الديون التي بذمته قبل 1869 ولكنها أجبرته على دفع الضرائب المتخلدة

39) ارشيف، 358 ـ 30 ـ 22 ربيع الاول 1292

40) الرائد، 17، 10 ـ 13 و 15 ـ 18، ارشيف، 671 ـ 59، 17 ربيع الثاني 1292 انظر أيضا صميدة في خير الدين، 276 ـ 287 و 405

بذمته ابتداء من ذلك التاريخ بالتقسيط على عشرة اعوام(41).

وما ان حلت السنة الاولى حتى امكن للجمعية ان تقدم حسابا ختاميا ايجابيا. ورغم أن الثلاثة أشهر الأولى من سنة 1874 خضعت الى نظام التصرف القديم، فان جملة الدخل كانت 1.204.103 ريال. وارتفعت المصاريف الى حد 606.629 ريال، وبقي رصيد ايجابي قدره 150.000 ريال (42). وبعد ذلك بعامين سجلت في المصاريف زيادة طفيفة. وبما أن المداخيل كان مقدارها 1.722.275 ريال فان ترميمات تمت وجملتها 936.980 ريال، وهو مبلغ امكن به تهيئة 219 مسجد و 104 زاوية و 6 مدارس و 282 دكان وغيرها (43). وفي سنة 1878 جمعت الجمعية مبلغا جملته 2.154.073 ريال(44).

ان احدى الطرق التي توختها الجمعية للزيادة في انتاجية الاحباس هي منح ممثليها 6،5 بالمائة من الاملاك التي كانوا يراقبونها.

ولم يهتم محمد بيرم فقط بتعهّد المباني وترميمها بل كان يتصرف أيضا، بصفته رئيس جمعية الاوقاف، في بيت المال الذي تتجمع به مخافات من لا وارث لهم. وكانت أموال هذه المؤسسة تستغل في دفع رواتب السلط الدينية. واساتذة الزيتونة. ولم يقنع محمد بيرم بضمان تصرف سليم بل ضمن أيضا رواتب شهرية قارة للمنتفعين منها. وزيادة على ذلك فقد تكفل بابواب اخرى من الصرف كانت الى ذلك التاريخ مرسّمة في ميزانية الحكومة. فكان من حق شيخ الاسلام أن يقبض 8.000 ريال في السنة يضاف اليها مبلغ قدره 1.200 ريال بصفته متفقدا للدروس في الزيتونة. اما الاساتذة من الطبقة الاولى بهذه الجامعة فكانوا يقبضون 90 ريالا في الشهر، وزملاؤهم من الطبقة الثانية 30 ريالا (45).

وكان محمد بيرم يدفع للمجلس الشرّعي بالعاصمة وهو الذي كانت ميزانيته

---

41) ارشيف، 358 ـ 30، 22 ربيع الاول 1292

42) صميدة، خير الدين، 277

43) الرائد، 19، 1.

44) صميدة، خير الدين، 278 ـ 279

45) الرائد، 15، 5 وبومبار، تشريع 277.

مرسّمة بعد ميزانية الحكومة، بين 75.000 و 90.000 ريال في السنة.

وكان رئيس الجمعية يقبض هو نفسه 8.000 ريال في السنة، وهي مكافأة سرعان ما ارتفعت الى 15.000 ريال.

ولم تقتصر قائمة الرّواتب على مدينة تونس. اذ أن اعوان جمعية الاوقاف واعضاء المجالس الشرعية في داخل البلاد لم يكونوا من المنسيين. فكان لممثلي الجمعية مرتبات قارة. فممثل باجة مثلا كان يقبض 125 ريال في الشهر. وزميله بالحمامات 50 ريالا أما المفتي فيقبض 4 ريالات في اليوم وتختلف مكافأة القضاة حسب أهمية الجهة أي من 3 الى 5 ريالات في اليوم. وكانت تدفع الجمعية أيضا رواتب أيمّة عدة مساجد، مثل امام المسجد الحنفي بالقيروان الذي كان له الحق في 5 ريالات في اليوم (46).

ولم يكن مرد نجاح نشاطات محمد بيرم الى قدراته، وقدرات معاونيه، ولا الى وجود مناخ مالي كان أكثر سلامة منذ انتصاب الكمسيون المالي بل مرده قبل كل شيء الى قرار خير الدين في التمسك بتقرير فيليت بل بروح تقرير أحمد بن الخوجة القاضي باعطاء مسؤولية ادارة الاحباس الى موظفي الشعائر الدينية. وبهذه الصورة ضمن معاضدة الاطارات القادرة على ضمان تصرف سليم الى حدّ ما في داخل الايالة. و يظهر ان جمعية الاوقاف لم تجد معارضة من الاوساط الدينية اذ أن هؤلاء لا حظوا بارتياح أن الجمعية كان من واجبها السهر على اقامة كل الصلوات في مساجد العاصمة والقيام بالاصلاحات بدون تأخير. وكذلك حرص محمد بيرم على خلاص المرتبات التي كانت تحت تصرفه بانتظام، وفي الوقت المناسب، مما ساهم أيضا في التحصيل على دعمهم. و بينما كانت الحكومة لا تملك الوسائل المالية الكافية لدفع رواتب ممثليها خارج العاصمة، كان محمد بيرم وجمعيته في امكانهم أن يقوموا بذلك.

وهكذا امكن لخير الدين في هذا المجال أن يحقق الامنية التي عبر عنها في **«اقوم المسالك»** الا وهي مشاهدة موظفي الشعائر الدينية في تعاون مع السلطة المركزية لتحقيق الرخاء في البلاد باكملها.

---

46) ارشيف، 2759، 26 جمادي الثانية 1292 وارشيف 2756، 14 ذو القعدة 1291 و 3 ذو الحجة 1291

ولم تهتم حكومة خير الدين فقط بضمان صرف رواتب اعضاء المجالس الشرعية بل اتخذ أيضا اجراءات لتحسين تسيير هذه المجالس. وأول هذه الاجراءات يرجع الى خريف 1870. وقد راجع النظر في امر صدر عن محمد باي مؤرخ في نوفمبر 1856 كان ضبط اجراءات النظام القضائي في محكمة تونس. وكان أحد فصول هذا النظام يقضي بان لا تصدر الاحكام الا في مقرها الرسمي(47). واهم من ذلك الامر الصادر في 24 ماي 1876 والمنظم لمحكمة العاصمة ومحاكم داخل البلاد(48). وكانت أعدته لجنة أحدثت في النصف من مارس من نفس السنة، وضمت أكبر موظفي الايالة. وفي الثاني من ماي ارسلت الحكومة النص الوقتي الى محمد معاوية شيخ الاسلام (توفي سنة 1877)(49)، حتى يصادق عليه و يعرض على الباي، «مصحوبا ببركة علمه»(50).

اما فيما يخص المجلس الشرعي بالعاصمة فان هذا الامر ليس فيه تجديد كبير. فقد ضبط من بين ما ضبط، عدد القضاة المطلوب، واوقات الفتح، مؤكدا على ضرورة حسن تسيير الادارة. وفيما يخص مجالس داخل البلاد فقد تضمن عددا من الفصول الهامة، وفحواها مماثل للفصول المتعلقة بمجلس تونس العاصمة. وتنص هذه الفصول على ان القضاة يجب عليهم الجلوس للقضاء في اماكن مخصصة للمحاكم، وتضمين كل القرارات المتخذة في دفاتر، وتنص أيضا على أن أي حكم صادر بدون حضور حد أدنى من القضاة يعدّ لاغيا. وعلى المحاكم ان تلتئم مرتين في الاسبوع مع حضور العامل أو ممثله «لضمان تنفيذ الحكم» (فصل 42) ونظم هذا الامر الاستئناف أيضا. فاذا اتفق الطرفان يمكن لهما رفع قضيتهما الى المجلس الشرعي بالعاصمة (فصل 37). واذا طالب طرف واحد بذلك يسمح له «اللهم الا اذا كانت القضية بينة واتضح بدهيّا أن نيّة طالب هذا الاستئناف هو ربح الوقت، والرغبة في الحاق خسارة

47) الرائد، 11، 28 بومبار، تشريع، 276 ـ 277

48) ارشيف، 349، 115، 30 ربيع الثاني 1293، الرائد، 17، 25 و بومبار، تشريع، 278 ـ 283 التحليل في صميدة خير الدين 146 ـ 148.

49) ترجمته في الرائد، 18، 4،

50) أرشيف، 2759، 7 ربيع الثاني، 1293.

في الاموال للطرف المقابل، وتحميله متاعب بلا جدوى» (فصل 34). وكان ممنوعا منعا باتا أن يأخذ القضاة المال عند وضع الطابع.

وهكذا فان مجلس العاصمة يقوم بدور محكمة الاستئناف ومحكمة عليا «تصدر احكامها في آخر مرحلة» (فصل 52).

وكان على العمال تسليم محلات للمجالس الراجعة لهم بالنظر (51).

ولم يكن هذا الامر مدعاة، على ما يظهر، لصعوبات كبيرة. اللهم الا حالة واحدة اطلعنا عليها تتعلق بعامل باجة الذي وجد نفسه مجبرا على مراسلة الحكومة في شأن باش قاضي هذه المدينة الذي كان يسكن على بعد مسافة قليلة من المحكمة، ولم يعين ممثلا لجمع الشكاوى وهو أمر يحدث صعوبات للاهالي (52).

واذا كان القصد من هذا الاصلاح هو الجانب العملي اليومي الراجع الى القضاء الذي يؤدّى وفق تعاليم الشريعة فان هناك علامات تدل على ان خير الدين حاول تبني مجلة وحيدة. وهذا كان يعني عقلنة القوانين التي يمكن أن تكون واحدة بالنسبة الى كل المجالس الشرعية الموجودة في الايالة سواء كانت حنفية أو مالكية. ذلك أن الاجانب، حسب خير الدين، لن يقبلوا أبدا الغاء امتيازاتهم القضائية طالما ان الحكم الصادر في امكانه أن يكون مختلفا على حسب القاضي في حالة متماثلة، ونصّب خير الدين، قصد اعداد هذه المجلة الوحيدة، لجنة تضم عددا كبيرا من كبار موظفي الشعائر الدينية، ولكن اشغال هذه اللجنة لم تنجح (53).

كما لم يهمل خير الدين موضوع «العدول». ففي 8 جانفي 1875 اعلن عن نظام اساسي خاص «بهؤلاء الشهود الرسميين الذين يشهدون بانهم تلقوا هذا التصريح او ذاك أو هذا الاتفاق أو ذاك» (54). وضبط النظام الاساسي عدد العدول وهو 900 بالنسبة الى كامل البلاد التونسية، واجبرهم على كتابة عقودهم على ورق متنبر (55).

---

51) دفاتر جبائية 2760، 22 رمضان 1293.

52) ارشيف، 360 ـ 30 ـ 23 ذو القعدة 1293

53) بيرم، صفوة، 2، 65 ـ 66 ينص جدول الارشيف بتونس تحت عدد 521 ـ 142 ما يلي ،،تعاليق شيخ الاسلام على عدد كبير من فصول مجلة خير الدين،، غير أن هذا الملف ضاع.

54) أ. فيتوسي وأ، بونازي، الدولة التونسية والحماية الفرنسية، باريس 193 ـ 316 [بالفرنسية]

55) أرشيف، 392 ـ 117، بومباي، تشريع، 383 ـ 388 صميدة، خير الدين، 124.

ان القضاء العريق في القدم والذي كان ممثلو الحكومة يمارسونه ذهب طي النسيان تقريبا في تلك الفترة. فلا وجود لاثر اصلاحات ما قبل سنة 1864. والامر الوحيد الصادر في هذا الشأن والمؤرخ في 2 جويلية 1873(56) نظم الوضع الموجود من دون ادخال أية اصلاحات جديدة. وحسب هذا الامر تكون من صلاحياته «النوازل المرتبطة بالاشخاص وعلاقاتهم بجيرتهم أو تجارتهم، وتذكير الناس بعاداتهم الجارية»، أما النوازل التي تتعدى صلاحيات العمال فتحال الى الوزير الاكبر في العاصمة. وفي غرة ماي 1876 أذنت الحكومة العمال من ذلك التاريخ فصاعدا، بمسك دفتر يومي تسجل فيه نشاطاتهم القضائية (57).

وفي الجملة فان العمل الذي انجزه خير الدين وأعضاده في الميدان القضائي كان ضئيلا. ذلك ان الاصلاح الكبير الذي اعدوه قصد توحيد فقه القضاء حسب الشريعة لم ير النور بحال. وكان بودنا أن نظفر بتدقيقات أوفى في شأن هذا المشروع فالتباين واضح بين الحذر الذي جهد القوم في توخيه في هذه الفترة وبين جسارة اصلاح سنة 1864 الواسع النطاق. ومن البيّن أن حكومة الباي كانت تخشى اضطرابا ثانيا فاختارت الحذر. ثم ان محاولة أخرى في هذا الباب كان يمكن الاّ تنال رضاء الأهالي. اما فيما يخص فقه القضاء حسب الشريعة فالملاحظ ان كل الاجراءات التي اتخذت كانت ترمي الى عدم اغضاب الدوائر الدينية. غير ان هناك خللا في أوامر هذه الفترة وهي الغفلة عن اصدار التعليمات الى الاجهزة المركزية بممارسة رقابة نشيطة ووقائية على سير الشؤون في داخل البلاد. فلا كلام عن لجان تكون مكلفة بتفقد الدفاتر والسجون اللهم الا بعد تقديم الشكوى.

التّعليم

في فيفري 1875 اصدرت الحكومة تعليماتها الى العمّال بالقيام بتقرير حول وضع التعليم بدوائرهم (58). ومن هذه التقارير يتجلى ان حوالي 14.000 تلميذ في كامل البلاد التونسية كانوا يتوزعون على 580 مدرسة ابتدائية. وفي جهة سوسة والمنستير كان

---

56) الرائد، 14، 17، بومبار، تشريع 289 ـ 290

57) ارشيف، 598 ـ 55، 6 ربيع الثاني، بومبار، تشريع، 34 ـ 35.

58) دفاتر جبائية، 2760 ـ 30 محرم 1292

هناك 144 مدرسة لـ 2.528 تلميذ. وفي مدينة سوسة وحدها كان عدد التلاميذ 474. ومن 52 قرية في هذه الجهة 40 فقط لها مدارس. وفي مجمّع كبير مثل «القلعة الكبرى» 226 تلميذ كانوا زاولوا التعلّم الابتدائي. اما في قرية صغيرة، مثل رزمدين، فلا يتعدى العدد 15. وفي جربة كان عدد التلاميذ 1.059 تلميذ. وفي الأعراض 77. وفي العاصمة كان هناك 122 معلم و 106 مدرسة و 3.245 تلميذ. وانطباعنا هو أن شمال الايالة وغربها كانا غير محظوظين بالنظر الى الجنوب والمناطق الساحلية. ففي ماطر ليس هناك الا 78 تلميذ وفي باجة 185 فقط. وكانت الحالة احسن في تستور، حيث كان الاولياء يرسلون، عن طواعية، اولادهم الى المدرسة وحيث كانت المدارس الاربع تشترك في 82 تلميذا. ومعدل البلاد كلها هو 20 تلميذا في كل مدرسة (59).

وكانت كل هذه المدارس كتاتيب يتعلم فيها التلامذة حفظ القران عن ظهر قلب وكذلك القراءة والكتابة والحساب. ولم يكن مستوى التعليم مرتفعا. وفي اغلب الاحيان لم يكن المؤدبون في مستوى هذه المهمة البسيطة.

وفي العاصمة كان يوجد، علاوة على ذلك، مدارس ابتدائية اوروبية ويهودية، بها حوالي 1.650 تلميذ في الجملة.

وحاولت حكومة الباي تحسين مستوى المعلمين باعلان تنظيم جديد (60) في 23 جانفي 1876. وأهم نقطة فيه هي أن الترخيص في التعليم لا يمكن أن يسلّم الا الى المعلمين المرسّمين. وهذا الترسيم يجب أن تصحبه شهادة من اهالي القرية أو الحي بموافقتهم على المعلم، وكذلك تصريح من السلط خاص بمؤهلاته. وهذه الشهادة الأخيرة يجب أن يسلّمها في المدن موظف من الشعائر الدينية، ورئيس جماعة المعلمين، و يسلّمها في القرى، القاضي.

وليس للمعلمين مبدئيا من الموارد الا المنحة المدرسية التي كان يدفعها التلامذة. غير اننا نعلم أنه في جهات بنزرت، وطبرقة والضاحية الجنوبية بتونس كان على جمعية

---

59) ارشيف، 742 ـ 63 و 359 ـ 30، النزهة الخيرية، 3 (1293) وصميدة، خير الدين، 320 ، 329.
60) الرائد، 17، 7 وارشيف، 742 ـ 63

الاوقاف ان تدفع رواتب القضاة والأيمة والمعلمين (61). ولم نجد وثائق أخرى تسمح لنا بالتدقيق في الدور الذي كانت تقوم به الجمعية في مجال التعليم الابتدائي.

وكان يلقن، خارج العاصمة، نوع من التعليم الثانوي في المساجد. وكان التلاميذ يتعلمون فيها بعض مبادئ العلوم التقليدية مثل الحديث والفقه. وفي جويلية 1875، وجه الباي رسالة الى المجالس الشرعية في مختلف جهات البلاد ملاحظا فيها ان العلماء في كل مكان يتهاونون بالقيام بالتدريس. وتلافيا لهذا الداء اهاب بهم ان يرسلوا اليه قائمة في الرجال القادرين على الاشتغال بالتعليم في دوائرهم، ملاحظا أنه ليس من الضروري الاقتصار في هذه القوائم على موظفي الشعائر الدينية (62).

وكان لتونس منذ زمان طويل معهد للتعليم العالي يدعى «الزيتونة» له صيت كبير. وكان الطلبة الآتون من الايالة واجزاء من المغرب يتلقون الدروس في هذا المعهد. وكانت حكومة الباي تهتم به بصورة خاصة.

وفي أول جويلية 1874 تأسست لجنة مكلفة باعداد خطة «لتنظيم الدروس في الجامع الاعظم (الزيتونة) وكذلك الشؤون التي تخص الشيوخ والطلبة. ولبعث مدرسة جديدة تفتح بترخيص منا لتلقين العلوم السياسية الى ابناء حاضرتنا» (63) وكانت هذه اللجنة برئاسة خير الدين نفسه تعد ثمانية اعضاء منهم مفتي الحنفية احمد ابن الخوجة والقاضي المالكي محمد الطاهر النيفر، وعمر ابن الشيخ عضو المجلس الاكبر سابقا، قاضي باردو في ذلك التاريخ، وأحمد الورتاني (64) استاذ بالزيتونة ونائب رئيس جمعية الاوقاف، ومحمد رضوان (1828 ـ 05/1904) الملحق باللجنة التنفيذية للكمسيون المالي (65)، ومحمد بيرم الخامس، وأخيرا محمد العربي زروق رئيس بلدية الحاضرة (66). وكل هؤلاء قاموا بدراساتهم في الزيتونة الا زروق وخير الدين من بينهم بعض المتحمسين للافكار التي عرضها خير الدين في اقوم المسالك.

---

61) دفاتر جبائية... 2757، 16 جمادى الاول 1291

62) دفاتر جبائية... 2759، 30 جمادى الاول 1292

63) ارشيف، 723 ـ 63، 15 ربيع الثاني 1291.

64) ترجمته في ابن عاشور، تراجم، 61 ـ 68 ولا نجد في هذا المصدر تاريخ وفاته.

65) ترجمته، في ابن عاشور، تراجم، 131 ـ 137 والنيفر، عنوان، 2 ـ 167 ـ 175

66) ترجمته في ڤانياج، اصول، 481 ـ 482

واجتمعت هذه اللجنة أكثر من سنة كل يوم اثنين. وأنهت أشغالها في 19 جويلية 1875، بتحرير قانون ينظم الزيتونة ودخل حيز التطبيق في 26 ديسمبر الموالي (67). ويحتوي على 67 فصلا. وهو مجزأ الى خمسة أبواب. ويضبط أولا الدراسات التي يمكن القيام بها والكتب الواجب دراستها (الفصول 1ـ6). وكان التعليم يقدم في ثلاثة أصناف : ابتدائي وثانوي وعال. وكل صنف خصصت له مؤلفات معينة على التلاميذ دراستها قبل الانتقال الى الصنف الموالي. أما الباب الثاني (الفصول 7ـ22) فيتعلق بواجبات الأستاذ : «وهو أن يضع نفسه في مستوى سامعيه ويجعل لغته وتفسيره في متناول ذكائهم ودرجة تعلمهم» (فصل 11) وحدد مدة كل درس بساعة ونصف.

وخلاصة القول أنه كان يحتوي على برنامج بيداغوجي كامل مستوحى من الفكرة التي تقول بأن الأستاذ هو أستاذ لتعليم الطلبة لا لإبهارهم بعلمه. وهناك بعض الفصول تخص التلامذة (الفصول 23ـ32) وهؤلاء عليهم أن يكونوا مصوحبين بدفتر الدراسات يرسم الأستاذة فيه الكتب التي درسها التلامذة ونتائج الامتحانات السنوية. وهذا الدفتر أيضا يعد وثيقة كانت تعفيهم من المجبى ومن الخدمة العسكرية (الفصلان 24ـ25). واحتوى النظام الأساسي على فصول تدعو الطلبة الى أن يكون سلوكهم معتدلا، وأن يقلعوا على المحادثات الطائشة وأن يكونوا منتبهين الى أقوال أساتذتهم. وفي الباب الرابع تعلق الأمر بمتفقدي الدراسات. (الفصول 33ـ53) وأوكل التفقد الى لجنة تضم أربعة أشخاص : هم رئيسا المذهبين الحنفي والمالكي ومساعدان. ومهمتهم تتمثل في مراقبة إدارة الزيتونة والأساتذة ودروسهم والطلبة وسلوكهم. وتجري الامتحانات مرة في السنة يوم 13 جوان في مقر الحكومة بدار الباي، بحضور موظف حكومي (الفصل 48) أما آخر باب فقد خصص لمكتبة الزيتونة (الفصول 54ـ57).

وبعد ذلك بشهر، أي في 22 جانفي 1876، تبع هذا الأمر أمر آخر، يحدث مراقبة

6/) 28 ذو القعدة 1292، النص بارشيف، 723 ـ 63، بومبار، تشريع، 184 ـ 191 وأ.ل مشرف اصلاح التعليم بالجامع الاعظم بتونس، مجلة الدراسات الاسلامية 4، (1930) [بالفرنسية] 451 ـ 464 تحليل في صميدة، خير الدين، 323 ـ 327.

جديدة لصالح الزيتونة (68). وأوكل تطبيق أمر ديسمبر 1875 الى حسين وزير التعليم العمومي. ذلك أن ممثلين عن الحكومة عليهم تقييد حضور أو غياب الأساتذة كل يوم من دون النيل من المتفقدين ومن وظيفتهم، وعليهم إعداد تقرير كل ستة أشهر حول الوضع في الزيتونة.

إن هذين النظامين الصادرين سنتي 1875ـ1876 لم يكونا الأولين المتعلقين بالزيتونة. ففي سنة 1842 أمضى احمد باي أمرا حدد فيه عدد أساتذة الطبقة الأولى الى ثلاثين : خمسة عشر من الحنفية وخمسة عشر من المالكية، لكل واحد منهم ريال في اليوم. وكان هذا الأمر أشار الى لجنة تفقّد مكوّنة من أربعة أشخاص لهم مكافأة على خدماتهم. وهذه اللجنة هي التي عليها تقديم المرشحين الى الباي قصد تسميتهم. ووضع أحمد باي على ذمتهم موارد بيت المال (69). لتمويل مرتباتهم. وبقي هذا الأمر معمولا به طويلا. وحتى في عهد خيرالدين فإن عدد الأساتذة من الطبقة الأولى بقي ثلاثين (70).

وافلتت الزيتونة من الإصلاحات التي تمت في الفترة ما بين 1857ـ1864 بحيث أن أول أمر صدر بعد أمر 1842، والذي عناها، مؤرخ في سبتمبر 1870 وقد أعلن عن الزيادة في مرتبات أساتذة الطبقة الأولى من ريالين الى ثلاثة ريالات في اليوم، مع ضمان زيادة قدرها ريال في اليوم لزملائهم أساتذة الطبقة الثانية. ولما انتصبت جمعية الأوقاف تكفلت بتسديد ذلك (71).

وفي نفس الشهر، عينت الحكومة بعض كبار الموظفين الى جانب المتفقدين الأربعة وكلفتهم بمراقبة الزيتونة (72) وكان عليهم القيام بتقارير شهرية. وفي 30 جانفي 1871 أمضى هذا التقرير محمد العزيز بوعتور وأمضى تقرير 15 ماي من نفس السنة حسين (73). وغيّر أمر جانفي 1876 نظام هذه المراقبة.

---

68) 25 ذو الحجة 1292، الرائد، 17، 7 بومبار، تشريع، 191 والمشرف، الاصلاح 466 ـ 468 [بالفرنسية]

69) النص بالاتحاف، 4، 65 ـ 67 بومبار، تشريع، 183 ـ 184 والمشرف، الاصلاح 477 ـ 448

70) نجد كل اسمائهم واسماء موظفين دينيين في تقويمات النزهة الخيرية.

71) امر غرة رجب الأصب 1287، الرائد، 11، 28 بومبار، تشريع، 181.

72) الرائد، 11، 28

73) نفس المصدر، 11، 46 و 12، 25.

ولم يقتصر حسين في تقريره عن الزيتونة على مجرد وصف الحالة : فقد أرفق ذلك بملاحظات عن التعليم الذي يتم تلقينه فيها. فبعد أن استشهد بابن خلدون فيما يتعلق برغبة الطلبة في تحديد عدد المؤلفات المطلوب دراستها أردف قائلا : «انظروا الطالب، إذا هو وجد علما يستهو يه فإنه ينكبّ عليه بحماس ناسيا ما يدور حوله». ولاحظ أن الطلبة لا يهمهم الا النحو والفقه بينما هم في حاجة الى «تعليم عام» ولم يدخل حسين في الجزئيات ولكن معنى التقرير كان واضحا : هو الدعوة الى إصلاح التعليم بالزيتونة وذلك بالزيادة في عدد المواد التي يجب تدريسها، وفي وجوب متابعة الطلبة للدروس، ومطالعتهم عددا من المؤلفات الراجعة اليها.

ويمكن أن يكون تقرير حسين منطلقا لأعمال اللجنة التي اهتمت بإصلاح التعليم تحت رئاسة خيرالدين لأن نظام ديسمبر 1875 ضبط المواد والمؤلفات الموعودة للدراسة. فإلى جانب المواد التقليدية الشرعية، رسم مواد أخرى مثل الأدب واللغة العربية والتاريخ والجغرافيا وعلم الحساب والفلك وعلم مساحة الأرض، غير أن هذا النظام ليس فيه شيء ثوري. إذ جاء بتوصيات بدلا من التجديد وتمّ إعداد أمر جانفي 1876 بنفس الروح. وهكذا احتفظت الزيتونة بجلالتها و بصبغتها كجامعة للدين والشريعة الاسلامية.

ولم تكن إصلاحات 1875 و1876 مستجيبة لرغبات لجنة سابقة، ضمت بعض أفراد لجنة خيرالدين سنة 1874. وهي اللجنة التي كانت تضم خيرالدين نفسه وكان إذ ذاك وزيرا للبحرية والى جانبه أحمد ابن خوجة قاضي الحنفية في ذلك الوقت، ومحمد العزيز بوعتور. وكانت أحدثت هذه اللجنة برئاسة مصطفى خزنه دار في 21 أفريل 1862 وغايتها إعداد نظام أساسي للزيتونة. واجتمعت في الفترة الواقعة بين أفريل وجوان 1862 سبع مرات في الجملة. وكان هدفها اكثر طموحا من هدف لجنة سنة 1874. فكانت لا تطمح الى أقل من تحويل الزيتونة الى جامعة عصرية. فهذه اللجنة عندما قسمت العلوم الى ثلاثة أقسام، علوم تقليدية، وصحيحة، وفنون، أرادت إحلال كل واحدة منها محلها في الزيتونة. و يكون تحقيق غرضها عند ذلك معناه، تدريس الطب، وعلم الزراعة، وطب الحيوان، والعلوم الصحيحة وعلوم أخرى في برنامج هذه الجامعة التقليدية (74) ولم تنه هذه اللجنة أشغالها لأسباب مجهولة. ولو

74) ارشيف، 724، 63

تحققت هذه المشاريع لانجرت عنها ثورة حقيقية في التعليم الزيتوني. غير أنه من المشكوك فيه أن تكون حكومة الباي في إمكانها التحصيل على نجاح في هذا الإصلاح أكبر مما تحصلت عليه في إصلاحها القضائي في نفس تلك الفترة.

و يظهر أن الحكومة التونسية تكون قد احجمت بعد سنة 1864 عن الدخول في إصلاحات فيها مخاطرة من شأنها إزعاج الدوائر الدينية. وأنها تكون قد اختارت ضمان مشاركة هذه الدوائر في محاولة إدخال بعض الإصلاحات التي تكون مقبولة من أغلبيتها.

ولم تكن هذه الإصلاحات المحدودة في تلك الفترة بدون فائدة لأن تنظيم الزيتونة كان قبل سنة 1870، يرثى له. فكان الأساتذة يتصرفون كما شاء. لهم وكانت الإدارة في فوضى، وليس هناك أية قاعدة ولا مراقبة في الامتحانات. وكل شيء يدل على أن التنظيمات الجديدة لسنتي 1875 و1876 طبقت بنجاح. وكان تطهير وضع الزيتونة، على الأقل في جزء منه، نتيجة بلا ريب لتسديد جمعية الأوقاف للمرتبات.

وكانت الدراسات في هذه الجامعة التقليدية تدوم أربعة أعوام، وذلك بعد قضاء سنوات : تمهيدية محتملة. فإذا أنهى الطالب دراساته بنجاح يتحصل على شهادة تدعى «التطويع». وفي سنة 1875 كان عدد الطلاب الذين يتابعون الدروس 510 لم يتقدم منهم الى الامتحانات إلا 304 في تلك السنة (75). أما المدارس التمهيدية للزيتونة فكانت تعد حوالي 200 تلميذ.

ولم يكن الإصلاح المحدود للتعليم التقليدي النتيجة الوحيدة لأشغال لجنة خيرالدين لسنة 1874. لأن أعضاءها، مع تحاشيهم المغالاة، في تعصير الزيتونة، لم يغب عن أذهانهم أن الإيالة في حاجة الى معهد لتدريس العلوم العصرية. ولذا فقد حررت نظاما أساسيا لمدرسة جديدة، فكانت «المدرسة الصادقية». وفي 13 جانفي 1875، أمضى الباي الأمر المصادق على تأسيس المعهد (76) الذي ينقسم الى ثلاث شعب : الشعبة الأولى مخصصة للتعليم

75) ارشيف، 728، 63

76) 5 ذو الحجة 1291، النص بارشيف، 743 ـ 64، بومبار، تشريع، 61 ـ 64 وصميدة، خير الدين 305 ـ 312.

الابتدائي والثانية للعلوم التقليدية، والثالثة «لتعليم لغات أخرى غير العربية ولدراسة العلوم الضرورية للأمة الإسلامية لدعم ازدهارها بشرط أن لا تكون هذه العلوم معارضة للشريعة.»

وتتعلق فصول النظام الأساسي الـ 82 بالتعليم والمسائل البيداغوجية وتنظيم المعهد، أما الجزء الأول (الفصول 1ـ28) ففيه تدقيق لنظام الدراسات : فالشعبة الأولى تدوم فيها الدراسة أربع سنوات، وأثناء السنة الأخيرة من هذه الشعبة يكون من حق التلميذ متابعة دروس السنة الأولى من الشعبة الثانية في نفس الوقت. والشعبة الثانية : بها أربعة «أقسام»، ثلاثة منها بمعدل سنة والرابع بمعدل سنتين أي خمس سنوات في الجملة، وهكذا يمكن للتلميذ أن ينهي دراساته في المعهد في ظرف ثماني سنوات. ثم بعد الشعبة الثانية يمكن له إما متابعة دراساته في الزيتونة أو دراسة اللغات الأجنبية والعلوم العصرية في الشعبة الثالثة بالمعهد الصادقي.

وكذلك يمكن للتلامذة ابتداء من السنة الثانية، أي بعد سنة واحدة من الدراسة في الشعبة الأولى، أن يرتقوا الى الشعبة الثالثة. وفي هذه الحالة تدوم الدراسات سبع سنوات. وحسب هذا الأمر يحتوي البرنامج على التركية والفرنسية والإيطالية والرياضيات، والكيمياء والفيزياء، والعلوم الطبيعية، والطب وعلم الزراعة وعلم الحيوان وعلوم كثيرة أخرى.

وأما الجزء الثاني، (الفصول 29ـ82) فيشمل النظام الداخلي ويخول الدخول الى المعهد الصادقي للمسلمين الذين سنهم ما بين ست سنوات وعشر سنوات في عام دخولهم. غير أن سنّ الدخول في عام تدشين المعهد مدّد الى خمس عشرة سنة. وفي كل سنة تجري امتحانات عمومية. وإذا كانت نتائج التلميذ مرضية في مواد وضعيفة في مواد أخرى فإنه في إمكانه تدارك ذلك مع ارتقائه الى القسم الموالي بالنسبة للمواد الأخرى» (فصل 63).

وإذا نحن قارنّا بين محتوى هذا الأمر وبين مشاريع لجنة سنة 1862 المعدة للزيتونة، وجدنا أن الشبه بين هذه وذاك كبير جدا. ويمكن القول ان إحداث المعهد الصادقي هو تحقيق لمخطط سنة 1862. غير أن هناك فرقا ملحوظا : وهو أن القوم لم يمسوا سنة 1875 الجامعة التقليدية. فقد خيروا إحداث مؤسسة مدرسية جديدة لا

تجمعها بالجامعة الزيتونية روابط مباشرة بينما ظنوا سنة 1862 أنه في الإمكان تركيز المعهد في الإطار العام للتعليم التقليدي.

وأعلم السكان، عن طريق إعلان أمضاه خيرالدين، أن المعهد يفتح أبوابه في 26 فيفري 1875 وأنه يمكن قبول 150 تلميذ : 100 من العاصمة و50 من داخل البلاد. 50 منهم يمكن لهم أن يكونوا في مبيت المعهد : 30 من العاصمة و20 من داخل البلاد. وتتكفل الحكومة بكل الأدوات المدرسية. وحدد آخر أجل للتسجيل بعد شهر» (77).

و يظهر أن المعهد الصادقي فتح أبوابه فعلا لمائة وخمسين تلميذا (78) غير أن الحماس في داخل البلاد لم يكن عارما. ولما حل الأجل، لم يتمكن «العمال» إلا من إعطاء أسماء 21 تلميذا : أربعة من الوطن القبلي، وثلاثة من كل من بنزرت وسوسة والمنستير، وإثنان من كل من الكاف وصفاقس وأكودة و واحد من كل من القيروان والمهدية (79). وأعلم عامل صفاقس خيرالدين أن سكان هذه المدينة لم يظهروا أي اهتمام بل بالعكس «عمد البعض منهم الى إخفاء أبنائهم في بيوتهم مانعين إياهم من الذهاب الى المدرسة أو الى مهنهم» (80). وكان التلميذان اللذان جاءا من صفاقس هما ابنا العامل. وتم رفض تلميذين من هذه المدينة و واحد من الوطن القبلي كانوا رغبوا في الالتحاق بالمعهد في أواخر أفريل أوائل ماي 1875 لأنهم جاءوا متأخرين.

ولم يتمتع تلامذة المعهد الصادقي بنفس الحقوق التي يتمتع بها تلامذة الزيتونة فيما يخص المجبى والخدمة العسكرية إلا أواخر سنة 1876. ومنحتهم الحكومة هذه الحقوق بعد أن وضع في السجن والد تلميذ من المنستير لجبره على دفع المجبى الموظفة على ابنه (81).

ورغم هذا فإن النجاح كان حليف هذا المعهد : إذ لم يفتقر أبدا الى التلامذة.

77) ارشيف، 745، 64 ترجمة جزئية في صميدة، خير الدين، 304 ـ 305.

78) قائمة الـ 150 تلميذ في ارشيف 733 ـ 64 الثلاثة اشهر الثالثة من سنة 1292.

79) ارشيف، 2756، محرم 1292 ارشيف 474 ـ 46،

80) ارشيف، 745، 64، 21 محرم 1292

81) ارشيف، 26 ذو القعدة ودفاتر جبائية... 2759، 11 ذو القعدة 1293

وفي الثلاثة أشهر الثانية من سنة 1294 هـ. (1877) كان 19 تلميذا يتابعون دروس الفقه الحنفي و 24 الفقه المالكي. وكان 25 تلميذا يدرسون التركية و 79 الفرنسية و19 الإيطالية. وكان لأستاذ العلوم الصحيحة 79 تلميذا في علم الحساب و24 في مسح الأرض و7 في علم الجبر و79 رسّموا في درس الجغرافيا (82). وتدل هذه الأرقام على أن الشعبة الثالثة التي تدرس فيها العلوم واللغات العصرية ستكون نواة المعهد الصادقي. وكان من بين الأساتذة ثلاثة أوروبيين فرنسيان وإيطالي. والفرنسيان المدعوان، «أيمون» و«سويي» كانا درّسا في المدرسة الحربية بباردو سابقا والتي أغلقت أبوابها سنة 1869. أما الإيطالي المدعوّ «كليمون» فهو قادم جديد. وعلى رأس الشعبة، فرنسي اسمه «روكا» (توفي سنة 1881) وظيفته تفقد الدراسات وهو معلم لأبناء خيرالدين (83) وكان المعهد يعد اثني عشر معلما للشعبة الأولى وتسعة أساتذة للثانية. وكلهم تونسيون. وكان في الشعبة الثالثة أستاذ تونسي يدرّس الفرنسية وقد كان زاول دراسته في الجزائر. وعلى رأس المعهد كان محمد العربي زروق الذي شارك في اللجنة التي أعدت النظام الأساسي للمعهد الصادقي وإصلاح الزيتونة.

ولم يكن من الهين تأمين دروس اللغة التركية. فأول أستاذ درّس هذه المادة غادر تونس في صيف سنة 1878 لزيارة عائلته باستنبول وبقي هناك. وفي نوفمبر من نفس السنة قدم استقالته. ولم يبق خلفُه القادم من مصر في ربيع 1879 إلا سنة واحدة لأن الجماعة تريد استاذا يحذق العربية. غير أن الدروس الأخرى باستثناء التركية كانت تسير بانتظام (84).

ولم يكن التلامذة دائما قادرين على متابعة الدروس. ففي سنة 1876 طرد من المعهد 18 تلميذا وفي السنة الموالية طرد 6 تلامذة. وفي سنة 1879 اضطر لمغادرة المعهد ما لا يقل 24 تلميذا : ثلاثة عشر منهم لعجزهم وعشرة للغياب بدون مبرر وواحد بسبب سلوكه. وكان يحصل أيضا أن يسحب الأولياء أبناءهم من المعهد (85).

---

82) ارشيف، 753 ـ 64.

83) ترجمته في ڤانياج، أصول، 448 تعليق.

84) قائمة كل الموظفين في صميدة. خير الدين، 401 ـ 402.

85) ارشيف، 745 ـ 64

أما أقوى التلامذة موهبة فإنهم كانوا يتقدمون الى الامتحانات السنوية التي كانت تجري في دار الباي. وهذه الامتحانات التي كانت تحضرها عدة شخصيات، منهم أعضاء المجلس الشرعي بالعاصمة، جدية وتدوم على الأقل عشرة أيام. وفي أواخر 1875 امتحن خيرالدين بنفسه، بمناسبة أول امتحان «التلامذة يوم الخميس، في التركية و يوم الجمعة في الفرنسية وسر كثيرا بأجوبتهم» (86). وكانت تقدم الى أحسن التلامذة في اجتماعات مشهودة جوائز من بينها ساعات مهداة من الباي.

وفي سنة 1880 سافر التلامذة الثلاثة الأُوَل الى باريس بعد أن أنهوا دراساتهم في الشعبة الثالثة قصد مواصلة دراساتهم في معهد فرنسي. ولم يكونوا أول المسلمين ـ حتى من بين التونسيين ـ الذين يؤمّون فرنسا لهذا الغرض. ففي سنتي 1864 و1865 قضى ابنا مصطفى خزنه دار مدّة من الزمن هناك. وفي عهد محمد علي قام أوائل المصريين بدراساتهم في باريس. ومن بينهم كان يوجد الطهطاوي ولقد وُجدت من 1857 الى 1874 في باريس مدرسة عثمانية. وزيادة على ذلك فإن خيرالدين طلب ابتداء من نوفمبر 1874 معلومات حول إمكانية إرسال طلبة تونسيين الى باريس (87).

ولم تكن إقامتهم ناجحة جدا. فبعد سنتين اضطُرَّ اثنان منهم الى مواصلة دراساتهم في معهد آخر حيث كان النظام المعمول به أشد ومماثلا لنظام الأكاديمية العسكرية ومانعا من الخروج الى المدينة بعد الدروس. أما الثالث فقد أطرد. وفي سنة 1881 التحق خمسة آخرون بهذين التلميذين المعدودين من قدماء تلامذة المعهد الصادقي (88).

وفي أوائل 1881، أرسلت الحكومة أيضا ثلاثة من قدماء تلامذة المعهد الصادقي الى استنبول لمتابعة دروس معهد، «غلطه سراي»، المحدث سنة 1868. وكانت دروس كثيرة تلقى فيه بالفرنسية. ولم تكن إقامة التونسيين هناك أكثر توفيقا فلقد اضطر اثنان منهم الى رفض تعلم اللغة التركية وطردا بعد شهرين (89).

86) الرائد، 17، 1
87) ارشيف، 751 ـ 64
88) نفس المصدر
89) ارشيف، 752 ـ 64.

وكان المعهد الصادقي منظما إداريا تنظيما محكما. فلقد كان متصرفه محمد العربي زروق رجلا كفءا وجديا. ولم تكن له مشاكل مالية إذ وضعت الحكومة تحت تصرفه عقارات مصطفى خزنه دار التي صُودرت سنة 1873 والتي حولها أمر علي صادر في 10 مارس 1875 الى أحباس موقوفة على المعهد (90). وكان رقم هذه العقارات الذي تشتمل عليه القائمة لا يقل عن 231، من قطعة الأرض الصغيرة الى الهنشير الذي يكون ريعه 7.000 ريال. ومن الدكان المنفرد الى مجموعة من 36 دكانا. وقدرت موارد هذه العقارات في جملتها بـ 166.033 ريال (91). وكانت ميزانية المعهد بالنسبة الى سنة 1877، 166.852 ريال في الجملة. وكانت تضم رواتب كل الموظفين المتراوحة من 150 ريال في الشهر بالنسبة الى المعلم الى 1.530 بالنسبة الى أستاذ اللغة التركية. وكان راتب أستاذ العلوم : 733 ريال وأساتذة الشعبة الثانية 200 ريال في الشهر. وكانت الميزانية تحتوي أيضا على أبواب تخص مآكل تلامذة المبيت وملبسهم (92). وكان المبنى الموضوع على ذمة المعهد يحوي عددا كافيا من قاعات للدرس، وقاعات للأكل والتمريض والنوم، ومكتبة ومسجدا. وكان تلامذة المعهد «البياتة» محظوظين ماديا بالنظر الى طلبة الزيتونة الذين كانت ظروف حياتهم بالعاصمة صعبة جدا أحيانا.

واتفق كل الزوار الأوروبيين على القول بأن المعهد يعد ناجحا على جميع الوجوه (93).

ويظهر أن نوايا مؤسسي المعهد الصادقي كانت من أول وهلة، متواضعة شيئا ما. فلم يريدوا أن يجعلوا منه خلفا للمدرسة الحربية بباردو سابقا. ولا معهدا ثانيا شبيها بـ **«غلطه سراي»**. وكل شيء يدل على أنهم أرادوا، قبل كل شيء، تحاشي أن يلاقي هذا المعهد معارضة كبيرة لدى أهالي الإيالة. فلقد كان نوعا من التوفيق بين

---

90) وثائق مزالي، 752 ـ 64.

91) ارشيف، 744 ـ 64.

92) ارشيف، 748 ـ 64.

93) الرائد، 20، 2، افون هاس، وايباق، تونس، ارض... النمسا، 1882 [بالالمانية]، 43، ل. ش، فيرو، ملاحظات حول رحلة في تونس وطرابلس الغرب، المجلة الافريقية (1876) ـ 494 د. فراس)، التعليم العمومي في تونس المجلة الافريقية (1887، 183 ، 201 وج. دي سان هاوان. الايالة التونسية والحماية الفرنسية مجلة العالمين 52 (1882)، 639 ـ 641 [بالفرنسية]

التـقـلـيـدي والعصري، مقبولا من الجميع. إذ دخل القوم العلوم العصر يّة من الباب الـصـغير، ولم يـكـن إحـداث المـعهد الصادقي مجرد علامة على سياسة حذرة. انه يرمز أيضـا إلـى أنـه لا تـنـاقـض بين الإسلام والعلوم العصر ية، بل بالعكس هناك مكان للاثـنين، هـذا يكمـل الآخـر. ولـذا كـان يـقـوم بـالـتدر يس في نفس المدرسة علماء الز يتونة والأساتذة الأورو بيون.

على ان هذه الخطوات الأولى المتواضعة لم تمنع المعهد الصادقي من أن يقوم بدور كبير في بعث الحياة في البلاد التونسية. فمن هذه المدرسة ستتخرج النخبة التي تصنع فيما بعد تونس الحديثة.

وهـكـذا كـللـت سـيـاسـة خيرالدين بالنجاح بفضل دعم كبير من علماء الز يتونة الذين عرف كيف يقنعهم بأفكاره المتعلقة بإصلاح الز يتونة و بعث المعهد الصادقي.

أمـا فيما يـتـعـلـق بـإصلاح الز يتونة فإن بعض مظاهره تم استيحاؤها ولا شك من إصـلاح الأزهـر سـنـة 1872. وكـان هذا الإصلاح نظم خاصة طرق التدر يس ونص أيضـا عـلـى الامتحانات السنو ية (94). ولم يكن نظام الز يتونة مجرد نسخة من نظام الأزهـر. إذ نص مثلا على امتحان الطلبة في 23 مادة منها 14 مخصصة لتلامذة الطبقة العليا بينما تجرى الامتحانات على طلبة الأزهر في أحد عشر مادة.

ولم يـكـن المـعهد الصادقي كذلك ذيلا لمعهد **«غلطه سراي»** باستنبول أو **«دار الـعـلـوم»** المؤسـسـة سـنـة 1871 بالقاهرة والتي كانت قبل كل شيء مدرسة ترشيح لـلأسـاتـذة إذ أن مـعـهـد اسـتـنـبـول احدث ليتنافس مع المعاهد الفرنسية. أما المعهد الـصـادقـي فـكان له ـ في انتظار ما سيحدث بعد، هدف متواضع أكثر مما ذكر: وهو فتح باب للعلوم العصر ية حتى يحفظ التونسيون المبادئ الأولى.

الإدارة في تونس

كـان الـتـراب التونسي مقسما، إدار يا، الى عدد من القيادات (مقاطعات) على كـلّ واحدة قايد (وال). أما العاصمة فلم تكن محكومة إدار يا من وال بل من المجلس

94) عفاف لطفي السيد مرسوط، أوائل التعصير بين شيوخ الازهر... 279 ـ 80 [بالانقليز ية]

البلدي. وحسب التقويم الرسمي 1875 (95). كان عدد القيادات 53 وعدد العمال 39 لأن عددا كبيرا منهم يتصرف في أكثر من جهة واحدة أو قبيلة. ففي هذه السنة كان وزير الحرب، مثلا، عاملا على الأعراض وفي نفس الوقت عاملا على ثلاثة قبائل : الهمامة ونفات وأولاد تليل أي كل الجهة الصحراوية تقريبا بين صفاقس وقابس والأراضي الواقعة بين قفصة والحدود الجزائرية. وعامل القيروان المدعوّ محمد المرابط كان أيضا على رأس الجريد وقبائل جلاص (مشارف القيروان)، وزميله بالكاف كان يتصرف في نفس الوقت في سبع قبائل صغيرة في المنطقة بينما قسمت قبيلة الفراشيش الكبيرة الى ثلاثة أجزاء كل جزء له عامله (96). وكان هناك عمال يبقون طويلا على رأس القيادة. فمحمد خزنه دار بقي لا أقل من أربعين سنة متوالية قايد الساحل باستثناء السنوات 1865ـ1869 عندما اضطر الى التخلي عن منصبه لأحمد زروق قائد الحملة ضد متمردي 1864. وكذلك محمد المرابط قايد القيروان منذ 1870 والجريد منذ 1872 فقد حافظ على وظيفه الى الاحتلال الفرنسي سنة 1881. ومع هذا فإن شعورنا هو أن مدة بهذا الطول هي استثنائية : إذ أنه أثناء الفترة الواقعة بين 1868 و1881 نجد الوطن القبلي قد يشهد على الأقل خمسة ولاة وباجة أربعة وقبيلة السواسي (جهة الجم) خمسة. وليس معنى هذا أن خطة وال كانت قصيرة المدة عموما. فكثير منهم اظهروا عكس ذلك. فقد أبدل محمد البكوش مستشار قسم الشؤون الخارجية في الوزارة الكبرى في عهد خيرالدين، الوطن القبلي بجربة، وهي قيادة حافظ عليها حتى سنة 1876، وفي سنة 1879 وجد نفسه واليا بصفاقس وسنة 1882 واليا بالساحل (97).

وكان الموظفون الكبار التابعون للحكومة المركزية، وهم في الآن نفسه عمال لا يوجدون إلا لماما في مقاطعاتهم. إذ كان ينوب عنهم **خليفة** يتراسلون معه بواسطة

---

95) النزهة الخيرية، 2، (1292).

96) قائمة الولاة ودوائرهم في النزهة الخيرية، فون ملتزان، ريز، 2،413 ـ 426 وصميدة خير الدين، 134 ـ 135

97) وناس العجيمي عين سنة 1869 قايد السواسي واصبح في 1874 ـ 1875 بزغوان ومن 1875 ـ 1877 بباجة. محمد العروسي سنة 1873، في وسالتية ثم اصبح بعد عامين على رأس أولاد عون وفي سنة 1876 قايد ماطر. ومراد كان من سنة 1869 الى سنة 1875 واليا بدريد فاصبح في السنوات 1878 ـ 1881 واليا ببنزرت، حسب معطيات الرائد والنزهة الخيرية.

مكتب موجود لهذا الغرض في العاصمة. فدفتر كتابة الأعراض تمت المحافظة عليه وهو يحتوي على الرسائل المتبادلة بين رستم وقابس والرسائل بين الكتابة والحكومة المركزية (98). وكان العمال يقيمون بصورة عامة في دوائرهم ومنها يتراسلون مباشرة مع الوزير الأكبر.

وفي سنة 1860 أصدرت حكومة الباي قانونا يتعلق بالعمال (99). ففي ديباجة الأمر أوصاهم بالعمل بصورة تجعلهم يكسبون ثقة الأهالي قصد تدعيم «النفوذ مع الطاعة وحب الوطن» وأن واجبهم يقتضي السهر على الأمن العام في قيادتهم والاهتمام بالقضاء الراجع لهم بالنظر ومساعدة المجالس الشرعية على القيام بمهمته، ومن واجبهم أيضا استخلاص الضرائب والقيام بمراقبة شديدة على مشايخ القرى أو بطون قبائلهم حتى لا يأخذوا إلا الأموال المسموح بها قانونيا. وهؤلاء المشايخ مطالبون بدورهم بأن يسلموا، لكل دافع ضريبة، توصيلا مكتوبا فيه المبلغ المدفوع. وعلاوة على ذلك فإنه على الولاة أن يُطلعوا الحكومة، في تقرير سنوي، على الوضع في قياداتهم، تجاريا، وصناعيا، وفلاحيا. وكانوا أيضا ملزمين بتقديم مبررات تصرّفهم المالي. وأخيرا أوصتهم الحكومة بمسك دفتر للحالة المدنية و بإعلامها بدون تأخير بشكاوى الأهالي. وظل هذا القانون الخاص بالعمال، مثل أوامر أخرى صادرة في تلك الفترة حبرا على ورق في معظمه. إذ أن دفتر الحالة المدنية مثلا لم يبدأ العمل به في القيادات إلا ابتداء من سنة 1907 (100). وفي سنة 1862 بعث الباي لجنة برئاسة خيرالدين وأوكل الي ضبط حدود قيادات الإيالة إلا أنه لم يتيسر لها القيام بعملها على أحسن وجه. ذلك أن تقسيم البلاد التونسية الى مقاطعات بحدود ثابتة، ليس بالأمر الهين طالما أن سلطة العامل لا تقتصر فقط على الأهالي الموجودين في جزء من تراب الإيالة. إذ أنه إذا كان قايد قبيلة فهو مسؤول على أفرادها أينما حلوا، بالتراب التونسي.

وكان العامل مكلفا باستخلاص ثلاث ضرائب هامة : **المجبى، والعشر، والقانون**. فالقانون لا يمثل مشكلا تماما، خاصة أنه من المستحيل إخفاء عدد كبير

98) دفاتر جبائية... 2758 و بالنسبة الى مكتب الوطن القبلي، أرشيف 413 ـ 35، 18 رمضان 1292

99) ارشيف، 598 ـ 55، غرة محرم 1277

100) دفاتر جبائية... 2741، 3 جمادي الثانية 1279

من الزيـاتين والـنخيل وهي أشجار تظل مثمرة طويلا. فقوائم هذه الضريبة لا يتم تغييرها إلا في الجزئيات. أما **العشر** فكان يصعب ضبطه. إذ هو مرتبط، مبدئيا فيما يخص الحبوب مثلا، بالمساحة المزروعة وهي متغيرة من سنة الى أخرى على حسب تقلبات الأحوال الجوية. وزيادة على ذلك فإن القبائل التي ليس لها مقر ثابت في وسط الإيالة أو في جهاتها الغربية هي التي كانت تعتني بهذه الزراعة. ومن هنا جاءت بعض الصعوبات في إعداد القوائم السنوية بدقة. وكان العمال يتنازعون، عدة مرات، حول مساحات مزروعة. ونحن نعرف حالات اضطرت فيها الحكومة الى إرسال لجنة بحث لضبط الحدود بين «**قيادتين**» بين جهتي القيروان والسواسي، وبين جهتي الكاف وأولاد عيار مثلا (101). ونجد أيضا شكاوى من أشخاص طلب منهم دفع **العشر** مرتين لأن أراضيهم سجلت مرتين من عاملين اثنين. أما **المجبى** وهي ضريبة شخصية على كل تونسي راشد غير معفى من دفعها. فقد كانت تثير مشاكل أخرى. فمثلا الكافي الذي كان يعيش في الحاضرة لطلب الرزق يظل مطالبا بالضريبة في الجهة التي هو أصيلها. واسمه يبقى مرسوما الى وفاته في الدفاتر الجبائية الراجعة الى قايد الكاف. بينما أصيل العاصمة الذي خيّر الكاف على الحاضرة يظل معفى من الضريبة. كما أن فريقا من الفراشيش يكون موجودا في الوطن القبلي لن يبرح مسجلا في دفاتر عامل هذه القبيلة.

ولم تكن الفترة التي جاءت بعد 1864 ثرية بالأوامر المتعلقة بالعمال ومن أهمها تلك التي ذكرناها آنفا أي أمر 1872 الذي خول لهم توظيف أداء إضافي بـ10 في المائة على الضرائب الثلاث القارة. وأمر 1873 المنظم لإدارة القضاء الراجع لهم بالنظر.

أما بالنسبة الى **المجبى** فقد اصدرت الحكومة أمرا في 29 فيفري 1876 يقضي بأن يطالب بها العمال من ذلك التاريخ فصاعدا «كل دافعي الضرائب من الأجانب الراجعين لهم بالنظر والقاطنين بترابهم» إذ هم ليس بإمكانهم، في غرة أفريل من كل ميزانية، تقديم توصيل ممضى من عامل مقاطعتهم (102).

إن الحكومة المركزية لا تُبقي على ذمّتها، عدا العمال **والخلفوات** أعوانا

101) دفاتر جبائية، 2755، 15 ربيع الثاني 1290 ودفاتر جبائية، 2716، 28 ربيع الثاني 1290
102) 3 صفر 1293، الرائد، 12، 5، بومبار، تشريع، 324، تبدأ السنة الجبائية في غرة أكتوبر

إدار يين داخل البلاد، مراقبين من الوزارة الكبرى. وفي قاعدة السلم كان يوجد **الشيخ**، تحت سلطة العامل **والخليفة**. وكان الشيخ يوجد على رأس القر ية أو حتى المدينة أو مجموعة سكنية هامة أو بطن من قبيلة. ورغم أنه مسؤول أمام العامل عن الأمن العام واستخلاص الضرائب فلم يكن معينا منه، بل كان معينا، مبدئيا، من منظور يه. وكانت الحكومة تطالب بقائمة من الممضين مؤ يدة أن المعنيين بالأمر قد قبلوا الشيخ الجديد ممثلا لهم.

ولم تكن رواتب **القياد والخلفوات والمشايخ** مسددة من الخز ينة. إذ كان عليهم الاكتفاء بالنسبة المائو ية الموظفة على الضرائب التي كانوا يستخلصونها. ومن الطبيعي أن وضعا مثل هذا كان حافزا على القيام بتجاوزات وخاصة بسعي المشايخ ليدفع الناس اكثر مما هم مطالبون به رسميا ولئلا يصبوا في الخز ينة إلا جزءا من المبالغ المقبوضة.

و يظهر أنه طالما كان خيرالدين ماسكا بمقاليد الأمور والكمسيون المالي مراقبا للمالية كانت الحالة مرضية. وحسب علمنا أنه لم تتم إلا عميلة عزل واحدة متعلقة بعامل قبيلة ورتتان (جهة الكاف) سنة 1875 وكان أعفي من مهامه لقلة كفاءته «سواء في نظر القبيلة أوالدولة» وعوض **بكاهية** الكاف لأنه «أصيل القبيلة و يعمل بجوارها» (103) وكانت الشكاوى ضد العامل قليلة ومن هذه الشكاوى جاءت شكوى من الفراشيش، ممضاة من 78 شخصا متهمين **القياد** بسجن **مشايخهم** وافتكاك ألف ر يال من كل واحد منهم وتعو يضهم بأصدقائهم. وعلاوة على ذلك، كان يطالب، حسب الشاكين بمائة راس غنم وست عشرة من الإبل سنو يا و يفرض مبلغ 16 ر يالا زائدا على مقدار المجبى المسموح به، ويخفي أسماء 280 شخصا كان استخلص منهم هذه الضر يبة (104). وهذه الحالة استثنائية ولم نجد حالات أخرى مرسومة في دفاتر المراسلات الحكومية لتلك الفترة وهذا لا يعني أنه لم تقع في كثير من الأحيان بعض التجاوزات. فالمجبى كانت بالنسبة الى الحكومة الضر يبة التي من السهل مراقبتها. ثم انه يجب أن تكون الحالة بالغة الجدية حتى يوجه القوم الى تونس شكوى تكون مكتو بة وجو با على ورق متنبر وممضاة.

103) وثائق مزالي، خير الدين الى الباي، 25 شعبان 1292.

104) دفاتر جبائية... 2760، 11 شوال 1292

وكان الشاكون يعرفون أن توجيه تهمة نحو عامل ليست خالية من الأخطار، لأنه يمكن أن ترفض الشكوى بفضل ما للعامل من علاقات في الحاضرة و بذلك يتعرض الشاكون الى أنواع من الانتقام يسلطها عليهم هذا العامل.

ولم يكن العمال وحدهم هم الذين كانوا يتجاوزون سلطتهم. ذلك أنّ تعاون المشايخ معهم لاستخلاص الضرائب غير مرض. فكانوا لا يتورّعون أحيانا من تزو ير القوائم الجبائية. ففي سنة 1876 أذنت الحكومة عددا كبيرا من العمال بالقيام بتعداد النخيل الموظفة عليه الضريبة بصورة أحسن نظرا الى أنهم يخفون منه الكثير. ونفس الأمر بالنسبة الى قوائم المجبى والعشر (105). فلقد ازداد عدد الرجال الذين دفعوا المجبى في أولاد تليل ووصل الى 150 سنة 1876. وفي جهة باجة تفطن القوم سنة 1871 الى أن 123 شخصا خاضعين للضريبة لم يتم تسجيلهم. وكذلك المشايخ الذين كانوا يسيئون الى الجباية لم يكونوا قليلين. وهذه الممارسات لم تكن معهودة فقط في الأماكن البعيدة أو المعزولة بل ان الأمر كان يقع حتى على 20 كلم من الحاضرة (106).

ورغم أنه في الإمكان التساؤل عما إذا كان المشايخ لا يعملون لصالح السكان المحليين فإنهم كانوا، يقينا، لا ينسون جيوبهم. ومع هذا فإننا نشعر بأن استخلاص الضرائب، في الفترة الواقعة بين 1869 و1877 يتم عامة بصورة فيها شيء من الاستقامة. وكان وجود الكمسيون المالي الذي كان ينشط وكأنه وزارة المالية، ليس بعيدا عن هذا الوضع وإذا كان غرضه هو جمع أكثر ما يمكن من المال لخلاص الكوبون (الرقاع المالية)، فإن المراقبة التي كان يقوم بها بالمناسبة، كانت ناجعة. أليس من حسن حظ الايالة أن وجد على رأس حكومة الباي رجل اشتهر بالنزاهة. وكان خيرالدين، خلافا لسلفه مصطفى خزنه دار لا يأخذ نسبة مائوية على المبالغ التي كان يستخلصها العمال. ومع هذا فإنه من المستحيل التقدير الى أي حد بالتدقيق تصب الضّرائب المستخلصة في الخزينة. وكل شيء يدعونا الى الإفتراض بأن النسبة المائوية مرتفعة شيئا ما بالنسبة الى الماضي. إذ هي لا تتجاوز ثلث ما يدفعه الأهالي.

105) نفس المصدر، 27 رمضان 1293

106) دفاتر جبائية... 2755، 7 رجب 1288

وكان على ذمة العمال تسهيلا لمهمتهم، حرس من الخيالة يسمى «وجق الصبايحية» [محرفة من كلمة «سباهي» التي جاءت الى تونس مع الأتراك]. وكان للبلاد التونسية حوالي 3.000 صبايحي حيث يُعسكر نصفهم في العاصمة. وهناك وحدات أخرى تعد كل واحدة منها ما بين 250 و500 رجل لها حاميتها في القيروان، وسوسة، وباجة، والكاف، وفي الجريد والأعراض (107) وكانت مهمتهم حفظ الأمن وضمان دفع ما تخلف عند الناس من أموال الحكومة وديون الخواص وكانوا يسهرون أيضا على تنفيذ الأحكام (108).

ولم يكن سلك **الصبايحية** باهض التكاليف بالنسبة الى الحكومة. فالصبايحي كان لا يقبض من الخزينة إلا 27 ريالا في السنة. فبالنسبة الى السنة الجبائية 1290 هـ. (أول أكتوبر 1873 - 30 سبتمبر 1874) لم تتجاوز الميزانية المعدة لهذا السلك 150.000 ريال (109). وعلاوة على ذلك فكان الصبايحية معفين من دفع **المجبى**. وكانوا يقتسمون الجعالة (الكمسيون أو العمولة) مقابل خدماتهم وكانت التعريفة 5 بالمائة بالنسبة الى المبالغ المستخلصة للحكومة المركزية و2 ونصف بالمائة بالنسبة الى المقادير التي يوكل اليهم العامل استخلاصها. وزيادة على ذلك فكان يدفع لهم 10 ريالات في اليوم مقابل عمل فعلي. أما الضابط فكانت جرايته 40 ريالا وإذا خرج في مهمة فعليه أن يصحبه عدد من **الصبايحية** يقبضون كلهم منحا. وكل المبالغ المقبوضة من أفراد الحامية تصب في صندوق وفي آخر الشهر يتقاسم الصبايحية والضباط الذين قاموا بخدمة ما، ما يوجد بهذا الصندوق. وكان من حق الصبايحي قسط، والضابط الصغير قسطان، والضابط أربعة أقساط (110).

وفي 26 افريل 1876 (111) حددت الحكومة بامر تعريفة الخدمات التي كان يقدمها الصبايحية. فاذا تحولت مجموعة من الصبايحية مثلا الى جربة، أو الاعراض، أو الجريد للتدخل في قضايا تتعلق بتمرد، أو غارة، أو سرقة، أو نقل خيمة اعتقال، فانه

---

107) دفاتر جبائية... 538 - 143، ارقام بالنسبة الى سنة 1873 - 1874.

108) ارشيف، 867 - 167 والرائد، 11، 9، أمر 15 صفر 1287.

109) ارشيف، 538 - 143.

110) ارشيف، 867 - 167، امر 30 شوال 1297 فصل 27.

111) ارشيف، 867 مكرر، 167، غرة ربيع الثاني 1293

لا يمكن لهم أن يطالبوا باكثر من 1.000 ريال جملة. اما بالنسبة الى مهمات اقل قيمة في هذه المناطق فان الحد الاقصى هو 700 ريال. وهكذا قسمت الايالة الى مناطق، كل منطقة لها تعريفتها الخاصة. ونقل قاتل من جندوبة الى تونس قدر بـ 500 ريال كحد أقصى. واذا كان نفس هذا الرجل عليه المثول امام المحكمة في تونس لانه متهم بسرقة كبش فان الحد الاقصى هو 400 ريال. بينما المهمة التي يقوم بها صبايحي واحد في العاصمة هي اقل قيمة وتعريفتها 5 ريالات. وكان المتهم مبدئيا هو الذي يدفع. غير أنه اذا كانت الشكوى لا مبرر لها فانه ليس للصبايحية الحق في مطالبته باي شيء (112).

وكان على صبايحية داخل الايالة ان يكتفوا، حسب امر افريل 1876، باقل مما يتقاضاه زملاؤهم في العاصمة. واذا جرت المهمة في منطقة فيها **قايد** فان الصبايحي الواحد لا يأخذ الا ريالا واحدا، وفي الاماكن المجاورة، على بعد عشرة أميال على الاقل، فانه يقبض 6 ريالات واذا كانت المنطقة ابعد من عشرة أميال فانه في امكانه أن يأخذ 12 ريالا مقابل خدماته.

وكان عدد تحركات وجق تونس العاصمة كبيرا. فلدينا وثائق تتعلق بالمهمات التي تم القيام بها في النصف الثاني من السنة الهجرية 1293 (23 جويلية 1876 ـ 15 جانفي 1872) (113) فكانت مداخيل الـ 291 مهمة التي قاموا بها اثناء هذه الاشهر الستة، 29 118.325 ريال. وكان احسن شهر هو رجب : 70 مهمة ومدخول قدره 29.963 ريال. وأسوا شهر هو شوال ـ 31 مهمة فقط و 11.324 ريال. وفي هذه الفترة كانت المصاريف 17.762 ريال، وبقي 100.000 ريال من الارباح تم تقسيمها على الاعضاء العاملين في هذا الوجق. لذا قبض صبايحي في الخدمة أثناء هذه المهمات 95 ريالا في شهر رجب و 42 ريالا في شوال.

وكان ينجر عن كل مهمة، دخل بمعدل 400 ريال. وفي هذه القائمات نجد حالات مثل تلك التي تحول فيها **صبايحي** الى الوطن القبلي ورجع بـ 12 ريالا ولكن هناك مهمات كانت حصيلتها الف ريال. وصب ضابط برفقة اثني عشر صبايحي في

---

112) الرائد، 17، 20

113) ارشيف، 869 ـ 167.

صندوق الوجق 2.100 ريال لانه جلب الى تونس عشرين شخصا اثر تقديم شكوى. وجمع آخر يتألف من خمس عشرة رجع من الجريد بـ 1.800 ريال.

وكان أكثر من نصف المهمات تتم اثر شكاوى تحدث بين خواص وفي حالات أخرى كان الامر يتعلق بضرائب أو ديون.

ولم تكن مهمة الصبايحية دائما سهلة، اذ كانوا يحتاجون الى الوقت والمرونة. غير انه عندما يتعلق الامر بضرائب أو ديون يكون الربح الى جانبهم عامة. لان القوم كانوا يعرفون بالتجربة ان الحكومة كانت تنجح ان عاجلا أو آجلا في استخلاص المبالغ الموظفة. واذا فشل الصبايحية في مهمتهم فان قوة عسكرية اضخم تحل في يوم ما ويكون على دافعي الضرائب واجب خلاص تكاليف الحملة الجديدة. وكانت الحكومة وممثلوها لا يتورعون امام اخذ الرهائن.

واذا كان عدد **الصبايحية** في العاصمة حوالي 1.500 بصورة رسمية فان عدد العاملين فيها اقل بكثير. في النصف الثاني من سنة 1876 لم يكن اكثر من 300 صبايحي قبضوا قسطا من المبلغ المفروض قسمته بين الذين قاموا اثناء تلك الفترة بخدمة ما (114).

وكان على رأس هذا الوجق أحمد الجويني (توفي سنة 1877) الذي كان يعد مع **صبايحيته** القوة الضاربة للايالة : في اي مكان تحدث صعوبات، فانه كان يخرج لارجاع الامن، والقبض على المتهمين وجرهم الى العاصمة لمحاكمتهم.

ان المعلومات التي لدينا فيما يتعلق بالاوجاق المختلفة الموجودة في داخل الايالة قليلة جدا لا تسمح بتكوين فكرة دقيقة عن نشاطاتهم.

فوجق الاعراض الذي كان يعد، رسميا، 262 رجل ليس له سنة 1873 الا 110 من الخيول وفي سنة 1875 قررت الحكومة المركزية ادخال نمط من الخدمة بالتداول في هذا الوجق مثل اوجاق اخرى في «الآفاق»: فيشتغل في الحصة نصف الصبايحية الذين اذا هم اقتسموا حصيلة عملياتهم يكون من واجبهم التخلّي الى الآخرين

---

114) نفس المصدر

(115). فمن 11 الى 24 نوفبر كانت المداخيل في وجق الاعراض في الجملة 1.237 ريال وفي الاسبوعين الموالين لم تصل الا الى 443 ريال، وفي الفترة من 23 ديسمبر 1876 الى 5 جانفي 1877 كانت 481 ريال وكان الصبايحية الذين يستحقون قسطا من هذه المداخيل هم على التوالي 25 و18 و16 و يظهر ان عدد الصبايحية العاملين لا يتجاوز الخمسين (116). ولم تكن ارقام وجق الكاف التي كانت تعد سنة 1873، 359 رجل رسميا احسن حالا. فلم يتجاوز عدد الصبايحية الذين كانوا يتقاسمون المدخول، الخمسين. وكانت تبقى اسابيع بدون عمل (117). وفي باجة، كان يكفي عشرون صبايحيا للقيام بالاعمال اليومية بينما كان في القيروان ما يقارب الستين في الخدمة (118)

وكان دور هذه الاوجاق هو دور الحرس المحلّي في خدمة عمّال الجهة. وكانت نشاطاتهم على ما يظهر محدودة. وكان القوم يتّجهون في كل قضية، تكتسي نوعا من الاهمية، الى وجق تونس العاصمة. اذ كان عمل الصبايحي ظرفيا، لذلك كان يوجد من بينهم كما يقال، حلاق الحي والحداد المحلي. وفي وجق الجريد وجد فرسان جلاص أصيلو جهة القيروان، وفرسان بطن من الهمامة وهم أولاد رضوان. وفي الغالب يخير الجماعة ان توكل المهمة الى «اجانب» احسن من الصبايحية اصيلي الجهة المعنية (119).

و يظهر ان الحكومة كانت تزود «الصبايحية» بالخيل مبدئيا، وعليهم هم انفسهم رعايتها (120). ولم يكن عدد الخيل، مع هذا، كافيا.

وكان الصبايحي صاحب هيبة. وليس من النادر أن يتجه اليه «عرش» قبيلته الاصلية ملتمسا منه الاضطلاع بخطة شيخ. لانه كانت له اتصالات خارج عرشه (بطن) أكثر من مواطنيه وله خاصة شيء من التجربة مع السلط. ولهذا لم يكن ضباط

115) ارشيف، 479 ـ 42، 7 جمادي الاولى 1290، ودفاتر جبائية... 2758، 18 جمادى الاول 1292
116) ارشيف، 870 ـ 167.
117) نفس المصدر.
118) دفاتر جبائية... 2756، 27 شعبان 1290 وارشيف 881 ـ 167
119) دفاتر جبأية... 2761، 15 ربيع الثاني 1289 ودفاتر جبائية... 2756، 18 ربيع الثاني 9
120) ارشيف، 870 ـ 167، عدد 57

الاوجاق راضين عن هذا الوضع ولقد اشتكى احدهم لدى رستم لان احسن الصبايحية يغادرون الخدمة ليصبحوا **مشايخ** ولا يبقى بين يديه الا الاقل كفاءة (121).

وكان الصبايحية معفين من دفع المجبى. كما ان حراس السواحل المكلفين بمقاومة التهريب معفون أيضا. في جربة وجد خمسون، وفي المثاليث القاطنين في الجهة الساحلية بين صفاقس والساحل وجد ثلاثون (122). وقد تعرض حالة مماثلة تقريبا في بعض الجهات القليلة السكان حيث توكل الحكومة الى افراد من القبيلة القاطنة هناك مسؤولية امن الطرقات مقابل الاعفاء من الـ 40 ريالا مبلغ المجبى مثلما هو الامر في جهة فريانة (شمالي قفصة) وفي جهة الصخيرة (بين صفاقس وقابس) (123).

ولم يكن سلك الصبايحية هو وحده القوة المسلحة التي كانت تعتمدها الحكومة لضمان السلم في الايالة. اذ كان هناك أيضا جيش نظامي. ولكنه لم يصبح أثناء السبعينات الا ظلا للجيوش المظفرة التي كانت تحت امرة احمد باي. فلا تعد، رسميا الا 3.300 رجل. ومن هذا العدد 2.500 كانوا هم أفراد الجيش بأتم معنى الكلمة : أي 2.000 جندي من المشاة و 500 بين ضابط وضابط صغير. وزيادة على ذلك هناك 600 ضابط مرسم كانوا يتقاضون راتبا وهم حاشية الباي وكبار الموظفين. وكان في امكان الصادق باي أن تصحبه في تنقلاته كوكبة من الخيالة النظاميين تعد 50 رجلا. و يضاف الى الجيش عشرة من الاطباء و 23 من الموظفين التابعين للشعائر الدينية. وكان عدد **الاداريين** لا يفوت الثلاثين.

وكان نصف الجيش معسكرا في الحاضرة وضاحيتها. والبقية موجودة في عشرة حصون اغلبها كائن على الساحل من طبرقة الى جرجيس وكذلك في الكاف والقيروان وقفصة وتوزر. في القيروان يوجد ـ رسميا ـ 124 جنديّ معسكرون هناك. وفي سوسة والمنستير أكثر من مائة وليس في الحصون الاصغر حجما الا حوالي العشرين.

لم تكن تكاليف هذا الجيش باهضة. اذ لا تمثل مصاريفه الا حوالي خمس

---

121) ارشيف، 864، 166،... محرم 1290

122) دفاتر جبائية، 2790 ـ 30 صفر و 24 ذو الحجة 1293

123) دفاتر جبائية، 2760، 17 شوال 1294 و 3 ذو الحجة 1293، بيرم، صفوة، 2، 72 ـ

الميزانية الحكومية أي اقل من مليوني ريال في تلك الفترة (124). ومثلما هو الشأن في كثير من الحالات فان صحة هذه الارقام ليست دائما متأكدة. اذ لما طلب رستم في نوفمبر 1873، 2.250.000 ريال لم يمنح الا 1.500.000 ريال. (125). واذ كانت ميزانية 1292 هـ. (1875 ـ 76) لم تخصص الا 1.800.000 ريال للجيش، فان خير الدين اعلم وزيره للخزينة في نوفمبر 1875، ان الباي صادق على ميزانية قدرها 2.490.016 ريال قدمها في أوت 1875 (126).

وقدرت رواتب العساكر في الخدمة النشيطة كما يلي : معدل 15.000 ريال في السنة للضابط في اعلى رتبة و 60 ريالا للجندي البسيط. وتضاف الى ذلك امتيازات في صيغة عرض وهي بالنسبة الى الجندي : ملابس شاشية، واحذية، قيمتها 70 ريالا، وخبز ودقيق القمح، وجملتها 117 ريال، وزيت زيتون بقيمة 39 ريالا ولحم بـ 36 ريالا. وكان للجندي الحق في حطب للتدفئة، وفلفل اسود، وخل وصابون. واثناء شهر رمضان يسند الى كل جندي منحة بـ 10 ريالات. وهكذا يحصل في الجملة بما فيه راتبه على 360 ريال، في السنة (127).

وكان جيش الباي ابعد من أن يكون منضبطا. فكان الجند وهم على استعداد دائم للتمرد، لا يتورعون امام اقتراف كل الجرائم من سرقة ونهب وحتى القتل ولهذا فان أفراد القوات المسلحة كثيرا ما دخلوا في نزاع مع القضاء.

واذا كان عدد الجند، رسميا، الفين، فانه يشك ان يكون هذا العدد مستجيبا الى الواقع. ذلك ان الهروب كان متواترا وكثيرا ما ارسلت الحكومة الى العمال قائمة الفارين طالبة منهم البحث عنهم وتسليمهم لها. في أوائل 1876 اعلم عامل الوطن

---

124) ارشيف، 537 ـ 143 و 539 ـ 143

125) ارشيف، 615 ـ 150، 18 رمضان 1290 وارشيف 538 ـ 143 عدد 62، وعندما قمنا اعلاه بدراسة ميزانية الحكومة بالنسبة الى السنة الجبائية 1291، لا حظنا أن الجيش من حقه التمتع بـ 2.500.000 ريال بينما ميزانية وزارة الحرب لا تصل في تلك السنة الى 2.000.000 ريال لم تشر الى عناوين مثل شرطة وصبايحية (حوالي 300.000 ريال) تحسينات (200.000 ريال ومصاريف سرية (300.000 ريال) وهي عناوين موجودة في ميزانية الدولة في الصفحات المخصصة للجيش والبحرية. وهذه العناوين مرسمة أيضا في ميزانية الحكومة بالنسبة الى السنة الجبائية 1295 علاوة على المبلغ المخصص لوزارتي الحرب والبحرية.

126) ارشيف، 624 ـ 150، 10 شوال 1292

127) ارشيف، 538 ـ 143 عدد 54.

القبلي، مثلا، الوزير الاكبر بنتيجة تحرياته في خصوص 72 هاربا، اذ بعث باحد عشر هاربا والبقية منهم 13 ماتوا، وخمسة اصيبوا بامراض خطيرة، و 11 غادروا الجهة و 5 غير معروفين، والـ 27 الباقون لم يكونوا من الهاربين ولكنهم قاموا بالخدمة العسكرية حسب القانون. وكان واحد منهم قد غادر الجيش منذ عشرين سنة وآخر منذ 13 سنة واثنان منذ 12 سنة (128).

وهكذا فان كل الدلائل تشير الى ان ادارة الجيش كانت في فوضى. ولقد اشتكى خير الدين مرة الى رستم من هذا الامر والتمس منه أن يتخذ جميع الاجراءات لتحسين هذا الوضع (129) ولكن يظهر انه لم يكن لطلبه نتائج تذكر.

واثناء الفترة الواقعة بين تمرد سنة 1864 والاحتلال الفرنسي لم تثر الحكومة قط مسألة التجنيد. وعلى الارجح فان ذلك كان يتم رسميا، طبقا لقانون التجنيد الصادر سنة 1860.

ان الباي قد عفا مرتين عن الهاربين : المرة الاولى في أواخر سنة 1873 : وكان الامر يتعلق بجنود غادروا الجيش بصورة غير قانونية قبل سنة 1862 وقد أصبح سنهم بعد غيابهم الطويل متقدما بالنسبة الى الجيش، والعفو الثاني تم في مارس 1874 وهو يعني كل الهاربين قبل سنة 1867 (130).

وفي تلك الفترة، كان قدامى الجند خاضعين **للمجبى**

ولم يتجاوز المبلغ المخصص لميزانيات تعهد الحصون، وشراء الخيل والبغال معدل 200.000 ريال. وكان شراء الاسلحة محدودا أيضا. فاثناء سنتي 1874 و 1875 اشترى الجيش التونسي عددا معينا من الرشاشات. واقام لذلك معلم فرنسي بعض الوقت في تونس العاصمة ليشرح للجند التونسيين استخدامها. ولما خشي خير الدين في أوائل 1877 زحفا ايطاليا، قام بمساع لدى الحكومة الفرنسية للتحصيل على كمية من البنادق السريعة الطلق تعد 30.000، ولكن تسليمهم لم يقع البتة (131).

128) ارشيف، 625 ـ 151، 6 محرم 1291

129) ارشيف، 612 ـ 150، 26 ربيع الثاني 1292

130) الرائد، 14 ـ 28 و 15، 5

131) صميدة، خير الدين، 121، تعليق

وبما انه ليس هناك اعداء طامعون في غزو الايالة فان اكبر مهمة راجعة الى قوات الباي المسلحة كانت تتمثل في حفظ الامن العام واستخلاص الضرائب في الداخل.

وكانت **المحلة** وهي قوة عسكرية مخصصة للحملات، تجوب الايالة بانتظام، ففي الربيع تغادر الحاضرة لتتجه نحو الاعراض عن طريق الساحل ومن مهامها الاتصال بقبائل أقصى الجنوب من بينها ورغمه القاطنة في الجهة الصحراوية بين الاعراض وطرابلس الغرب. وفي الصيف اثناء موسم الحصاد كانت المحلة تتجه نحو باجة والجهات الغربية الاخرى ولم تكن لتنسى الجريد. وكان قائد هذه القوة العسكرية هو ولي العهد و يسمى باي الأمحال. وكان يوجد في حاشيته قاضي المحلة الذي كان يصاحب الجيش ليحل المشاكل المتعلقة بالشريعة في الاماكن القاصية. وكانت هذه القوة العسكرية مكونة من مشاة الجيش النظامي ومن الصبايحية وفرسان قبائل المخزن وهؤلاء كانوا يعتبرون خيالة غير نظامية افرادها توفرهم قبائل عديدة. ومن بينها اولاد دريد من جهة تبرسق والهمامة الأشاوس من منطقة قفصة القاحلة، وجلاص من القيروان. ولم يكن فرسان المخزن انجع من **المحلة** فلقد لاحظ عامل الاعراض مرة قائلا في شأنهم : ان أغلب المخازنية (فرسان المخزن) يحملون ماكلهم وخيامهم على خيولهم و يتقدمون مثل المشاة. ومنهم من يحمل خيامهم على اكتافهم (132).

وكان الذين يخيرون الرجوع الى بيوتهم قبل نهاية الحملة عديدين. وكانت مصاريف المحلة تحمل على اهالي المكان الذي يقيم فيه الجيش.

وكانت الامحال المشهورة هي تلك التي تدخلت عقب التمرد سنة 1865. اما بالنسبة للفترة الموالية فمعلوماتنا عنها غير دقيقة. ومع هذا فهي تسمح لنا بان تكون لنا فكرة حول ماكان يقع بخصوص نجاعة هذه الحملات.

وفعلا لم يكن ولي العهد على الا مرتين بايًا للمحلة في 1866 و 1881. وسواء في المرة الاولى أو الثانية فانه اتجه الى الغرب. وكان وزير الحرب هو الذي يقود بصورة عامة الحملة.

واذا كانت امحال سنة 1865 فيها نفع كبير للمسؤولين التابعين للباي فان امحال

132) ارشيف، 447 ـ 42، 22 صفر 1286

السنوات الموالية كانت اقل نفعا بكثير. وفي سنة 1866، امكن للجيوش أن تستخلص معظم الضرائب في الجريد والهمامة، جزءا منها نقدا والجزء الاخر عرضا. وفي هذه الحال كانت ابلا، ولكنها لم تحصل على شيء في جهة باجة (133) وفي سنة 1867 عم القحط البلاد. و بطبيعة الحال تحملت الحملة عواقب ذلك اذ نجد مثلا اولاد دريد الذين دفعوا سنة 1866 ما يقرب من 400.000 ريال لم يقدروا الا على تسليم 600 من الابل حتى انهم اجبروا على شراء الابل من عند الهمامة مقابل الاغنام (134). اما بالنسبة لـ 1868 ـ 1870 فاننا لم نجد معلومات عن الامحال في الجهات الغربية وهذا لا يعني ان تونس العاصمة لم تستخلص كل الضرائب الممكنة (135).

واثناء 1866 ـ 1870 لم تُهمَل «الاعراض». ذلك انه بعد حملة 1866. التي منيت نتيجتها بالخيبة (136) عسكر الجند بها في سنة 1867 لاستخلاص ضرائب القبائل التي ـ كما قال عامل الاعراض ـ لا تدفع الا عندما «تنزل عندها القوة» (137) وفي سنة 1868 نزل قائد جند االساحل بالهمامة. ونزحت عروش من هذه القبيلة مدفوعة بحكم الحاجة، باحثة عن الغذاء في مناطق اخرى في اتجاه الشمال. ونشبت مناوشات بينها وبين قبائل جلاص وكانت هي نفسها في حاجة الى الغذاء. لان معظم اراضيها لم تزرع واضطر الهمامة الى الدفع، بتسليم 800 من الابل وقيمتها من 150 الى 200 ريال للجمل الواحد (138). وتمت حملات أخرى سنتي 1869 و 1870 (139).

ولم يكن لتمرد «المقراني» في الجزائر سنة 1871 الا رد فعل ضئيل في الايالة [التونسية]. وكان غرض السياسة التونسية هو تجنب كل ما من شأنه الاخلال بالهدوء والزج بالبلاد في الاضطرابات الواقعة في الجزائر. وفي أوت 1870 اذنت تونس العمال للتحري فيما يخص الاشاعات المبثوثة في الاهالي ووضع حد لتهريب البارود.

---

133) اتحاف، 6، 74، ارشيف، 207 ، 18، 14 صفر و .. ربيع الاول 1283

134) اتحاف، 6، 89ـ90، ارشيف، 323ـ27 ـ 17 ذو القعدة 1283 و 24 محرم 1284، ارشيف 324ـ27، 15 ربيع الثاني 1284.

135) ارشيف، 354، 29،11 شعبان 1287

136) اتحاف، 6، 72 ـ 73

137) ارشيف، 476 ـ 42، 6 جمادي الاول 1284

138) ارشيف، 189 ـ 17، 22 جمادي الاول 1285

139) ارشيف، 477 ـ 42

وعليهم أيضا الكشف عن مواطنين من بروسيا كان يظن انهما يريدان الانتقال الى الجزائر لغاية التشويش (140) وفي ماي من السنة الموالية وافقت الحكومة على ايواء عروش من قبيلة النمامشة الجزائرية على شرط الا ينزلوا في المناطق الحدودية. وتقاطرت طيلة صيف سنة 1871 مجموعات من هذه القبيلة على الايالة. ولكن حينما علمت حكومة الباي في تونس ان احد قواد المتمردين المسمى «الكبلوطي»، التجأ الى البلاد التونسية أصدرت، وهي الحريصة على السلم الداخلية، ـ بطاقة لايقافه(141) ولم يتم اعتقاله الا بعد شهرين، في النصف الثاني من جويلية 1871. وشتت اصحابه في بطون اربعة من دريد. وكانت تونس تخشى دائما ان يتمكن الكبلوطي من الالتحاق بالمناطق الحدودية لاحداث الشغب. ولهذا تلقى قايد دريد إذنا عاجلا بمراقبة اصحابه مراقبة شديدة حتى لا يغادروا اماكنهم و يتصلوا بالقبائل الكافيّة (142). ولكن الكبلوطي اختار من جهته، بعد أن اعطاه الباي المال بشرط أن لا يطأ في المستقبل الاراضي التونسية، مغادرة الايالة في اتجاه الشرق. وفي جويلية 1872 رجع، رغم ذلك، الى البلاد التونسية. وفي هذه المرة عن طريق طرابلس الغرب. ولم يسعفه الحظ لان سلط الباي كانت في هذه المرة متحفزة لايقافه. وتم سجنه بسليمان. وفي جويلية 1875 عرضت عليه الحكومة، رغبة في التخلص منه، مبلغا يخوله الذهاب بدون رجعة الى الشّرق. ولم يعد من هناك ابدا. ومع هذا فان تونس احجمت سنة 1871، وسنة 1872، عن الاستجابة الى طلب باريس في ترحيله.

وفي سنة 1871 حلت محله بقيادة رستم بالهمامة الذين كانوا يحدثون في تلك الفترة الشغب. ذلك ان موسم 1870 كان، مثل العادة، مخيّبا للآمال. وكانت هذه القبيلة القاطنة بجهة قاحلة من بين القبائل الاولى التي احست بتأثير الازمة. ولهذا فان عاملهم اعلم تونس منذ جوان 1870 ان الهمامة الفقراء ،،رحلوا... لطلب الرزق كحصّادة،، اما الباقون فانهم ياخذون مؤونتهم في القرى، ومن الاسواق (143). وفي

140) ارشيف، 354 ـ 29 و 30 جمادى الاول 1287

141) دفاتر جبائية... 2757، 8 ربيع الاول 1288

142) نفس المصدر، 6 شوال 1288

143) ارشيف، 208 ـ 19، 30 ربيع الاول 1287

ربيع سنة 1871 تلقت العاصمة شكاوى من أهالي تبرسق والقيروان متهمين الهمامة بانهم يريدون شرّا بـ«صابتهم» [حصيلة الجني] وفي نفس الوقت وقع حدث خطير: ذلك أن «أولاد عبد الكريم» وهم بطن سيئ السمعة من عرش من الهمامة هاجم نقلة نقود حكومية مما أدى بالحكومة الى ارسال حملة تأديبية. وكانت مهمة عسيرة اذ أمر بقية عروش الهمامة بمنع أولاد عبد الكريم من الالتجاء الى الجهات الوعرة ولكن بدون جدوى. ذلك ان أولاد عبد الكريم فتحوا الطريق بالقوة، أوائل جوان، في معركة بينهم وبين عروش أخرى من قبيلتهم اسفرت عن 25 قتيلا من بين اخوتهم(144). وكان الملجأ الذي احتموا به هو الشبيكة، شمالي الجريد قرب الحدود الجزائرية. ولكن رغم هذا فان هذه المأثرة لم تسمح لهم بالتخلّص نهائيا من سلطة الحكومة المركزية. وفي 21 جوان غادر رستم القيروان بعد أن تسلّم الحبوب من تبرسق وسوسة. وكانت مهمته ـ وهو مصحوب بـ 800 فارس غير نظامي وغيرهم، تسليط العقاب على أولاد عبد الكريم واستخلاص الضرائب التي لم تدفعها الهمامة وقبائل أخرى اثناء السنين الاخيرة. وفي أوائل جويلية، وصل قفصة. وفي الطريق كانت له لقاءات مثمرة مع قبائل مختلفة. وبقي الى أواخر أوت في جهة الهمامة والجريد.

ولم يلاق صعوبات جدية. وفي أوائل أوت تقدم أعيان أولاد عبد الكريم وقبلوا دفع ديونهم ومنها غرامة قدرها 3.000 ريال سلطت عليهم لسطوهم على حمل النقود. وفي الجملة دفعوا 100.000 ريال نقدا و 3.000 من الابل. وهكذا امكن لرستم أن يغادر قفصة في اتجاه الكاف من دون أن يضطر الى شن معركة. ومن الكاف عاد الى الحاضرة (145). واثناء رحلة العودة التقى بالنمامشة اللاجئين الجزائريين. وبفضل رهائن الهمامة الذين ارسلهم رستم الى القيروان لزمت هذه القبيلة الهدوء بعض الوقت. وفي أوت 1871 أصبح رستم عاملا على الهمامة وخليفته الجويني.

وساد الايالة هدوء نسبي أثناء سنتي 1872 و 1873. وذلك ان الجويني كان نشيطا. وكان خوف هذه القبائل من الالتحام بالصبايحية له تأثير طيب. ورغم هذا فقد تسببت الهمامة في أحداث طفيفة اضطرت الجويني الى التحوّل إليهم مع 100 فارس. وفي نفس الوقت طلب جمع من التجار كوكبة من فرسان المخزن لمصاحبتهم من

144) ارشيف، 209 ـ 19، 20 ربيع الاول 1288.

145) دفاتر جبائية، 2757، ربيع الثاني جمايد الثانية 1288

القيروان الى الجريد(146). وفي السنة السابقة قضى الجويني أربعة أشهر في أقصى الجنوب ليرغم «ورغمة» على دفع ما تأخر من الضرائب من سنة 1869 الى 1871. وتوغل الى «مدنين» واستخلص في الجملة 300.000 ريال. اما الابل التي سلمت في مقابل دفع الضرائب فقد وجهت الى اسواق الساحل لتباع هناك(147).

وكانت الحالة في الجنوب، حيث ظل الهدوء وقتيا، والغارات لا يقرّ لها قرار، تقضُّ مضجع خير الدين الذي كان يريد ضمان مراقبة السلطة المركزية مرة واحدة على كل التراب. وفي 19 افريل اتجه رستم نحو الجنوب ومعه المحلة. لم تكن مهمته فقط استخلاص الضرائب ولكن أيضا اشاعة السلم. اذ واجبه يقتضي ان يقيم الدليل «على أن كل من يقوم بالشغب يعاقب وكل من يهتم بنفسه يجني الخير» وان «يد القانون تمتد الى كل من يعتدي على غيره»(148). ولهذا الغرض اتصلت تونس بالسلط الجزائرية. ففي رسالة موجهة الى قنصل فرنسا بتونس أعلمه خير الدين ان المحلة اتجهت نحو الجنوب والتمس منه في نفس الوقت السعي لدى الجزائر حتى تغلق الحدود في وجه القبائل التونسية الراغبة في الالتجاء الى التراب الجزائري. واردف قائلا : «انه لا يخفى عليكم... سلوك العرب الرحل في أوقات الرخاء وأوقات الشدة، فاذا هم حلت بهم المسكنة اصبحوا طيبين طائعين ولكنهم عندما يذوقون بوادر الرخاء وشيئا من النعمة نسوا الأفضال التي نعموا بها وتمردوا على السلطة...»(149) وكلف رستم بطرد الجزائريين الذين سعوا الى التجاء الى الايالة. وبهذه الصورة «تنتفي اسباب الشغب بين دولتنا وفرنسا»(150).

وكانت محلة سنة 1874 تعد حوالي 2.000 رجل من بينهم 110 من صبايحية وجق العاصمة و450 فارس من دريد. ولم تلاق الحملة صعوبات جمة. اذ قضى رستم شهري ماي وجوان بالهمامة. وبفضل اسر ما يقارب من المائة من رجالهم وتوجيههم الى القيروان لم تتأخر كل عروش هذه القبيلة عن الدفع عندما تيقنوا ان الحدود

146) نفس المصدر، جمادى الاول، شوال 1289، ودفاتر جبائية، 2756، 28 شعبان 1290

147) ارشيف، 478 ـ 42.

148) من الحكومة الى رستم، دفاتر جبائية، 2756، ربيع الثاني 1291 (عدد 3998) و30 ربيع الثاني 1291.

149) من خير الدين الى فيليت، 24 ـ 4 1874 شؤون تونسية 1، ملحق أول عدد 27 مرتال، حدود 1، 173 [بالفرنسية]

150) من خير الدين إلى رستم، دفاتر جبائية 2756، 8 ربيع الثاني 1291.

الجزائرية مراقبة في هذه المرة، مراقبة حيدة. وامكن لخير الدين اعلام الباي، ان الهمامة في هذه المرة لا يسعون الى الاختفاء في الصحراء(151). ولم يقتصر رستم اثناء ذلك على استخلاص الضرائب نقدا وعرضا بل انشأ بين صفاقس وسبيطلة مركزا إداريا نصّب فيه افرادا من القبيلة. وبهذه الصورة يكون من ذلك التاريخ فصاعدا من السهل ضمان أمن الطرقات في تلك الربوع، وكذلك جمع الضرائب (152). غير أن هذا المركز لم يسفر عن النتائج المطلوبة على ما يظهر. ذلك أن وزير الحرب وصل الاعراض في أوائل جويلية ولم يعد الى تونس العاصمة الا في أوائل أكتوبر. وهكذا تمت تهدئة الورغمة والقبائل الاخرى في الجهة وأمكن للجيش استخلاص الضرائب خاصة عرضا بمقدار مليون ريال. وذُلّلت الصعوبات الموجودة بين قبائل طرابلس وتونس بفضل التعاون بين سلط البلدين. والتحق هو نفسه بمدنين ووصل قابس أكثر من مائة سجين.

وكان تأثير هذه المحلة عابرا. فما ان دخل رستم العاصمة حتى تلق الجويني الامر بالتحول الى الجنوب (14 أكتوبر 1874). ذلك أن أولاد عبد الكريم الاوفياء الى سمعتهم كقطاع طريق هاجموا الوديان قرب توزر، ونتج عن ذلك عدد من القتلى. ولقد علمتهم تجربتهم الطويلة، أن الحكومة المركزية عاجزة عن ارسال أكثر من حملة الى الجنوب في السنة لان الجند النظامي بعد مرور المحلة في تلك الجهة في حاجة الى الراحة، والفرسان غير النظاميين في رغبة شديدة للرجوع الى بيوتهم. وليس عليهم في السنة الموالية كعادتهم الا دفع غرامة ثمنا لهذا الصنيع المشين أو غيره. ولكنهم أخطؤوا الحساب في هذه المرة. ذلك أن خير الدين اغتاظ لهذه المخالفة الجديدة التي دلت على ان هؤلاء الناس لم يؤثر فيهم كثيرا تدخل رستم عسكريا، ظانين أنه لن يصيبهم سوء قبل زمن طويل. ولكن، حسب القنصل الفرنسي، كان في نية خير الدين تجريدهم من كل املاكهم(153). وزادت ظروف أخرى في تأزم الحالة: اذ أن أكثر من خمسين سجينا من الهمامة أمكن لهم في اوائل أكتوبر الفرار من سجن القيروان. وفي 14 اكتوبر 1874 اعلم العمال بهجوم أولاد عبد الكريم وأعطيت الأوامر لمد الجويني

151) وثائق مزالي، 24 ربيع الاول، 1291

152) دفاتر جبائية... 2756، غرة جمادى الاول 1291

153) شؤون تونسية، 1، ملحق أول عدد 37

بكل الدعم الممكن (154). وكان أولاد دريد الذين كانوا يرسلون بانتظام الفرسان لم يوجدوا في هذه المرة من بين القبائل المطلوبة منهم المشاركة. ولم يبق النداء من دون جواب : اذ بعثت عروش جلاص، مثلا، 170 فارس. وما ان حل 23 أكتوبر حتى كان الجويني بقفصة والتقى هناك بأعيان الهمامة وحثهم على اعانته على قمع أولاد عبد الكريم. ولكنه، مع هذا، لم تكن له آمال كثيرة في الدعم الذي سيأتي منهم(155).

ومثلما كان الشأن سنة 1871 فان الجناة انسحبوا الى الشبيكة، قرب الحدود. ففي هذا المكان المنعزل يجدون دائما وسيلة للتسلل الى الجزائر ومنها بامكانهم العودة الى الصحراء التونسية سالكين طريقا ملتوية وراء الجريد في اتجاه الغرب. وفي 26 اكتوبر اعلم الجويني خير الدين ان معارك جرت بين أولاد عبد الكريم وفرسان تابعين لبطن من الهمامة هم «أولاد رضوان» المشاركين مع الجند الحكومي. وكان عدد القتلى من بين أولاد عبد الكريم خمسة والجرحى 22 بينما لم يقل عدد القتلى من أولاد رمضان عن 29 قتيلا و33 جريحا(156). وبما أن الجريد أصبح مطوقا، فقد اضطرّ المتمردون الى الالتجاء الى الجزائر : وفعلا اعلمت الجزائر باريس أن أولاد عبدالكريم، بعد مناوشات انسحبوا في 28 و29 اكتوبر الى التراب الجزائري ومعهم 800 خيمة و500 فارس من المشاة المسلحين(157). و بينما كانت فرسان المخزن تدعم، كل يوم، صفوف الجويني اتصلت حكومة الباي بالفرنسيين طالبة منهم جبر المتمردين على العودة الى البلاد التونسية. وهكذا اصبح وضع أولاد عبدالكريم سيئا جدا. فقد وجدوا أنفسهم بين نارين، من جهة كان التونسيون في انتظارهم لقمعهم ومن جهة أخرى كانت سلطات الجزائر مستعدة لإرضاء الجار بشرط أن يرجع التونسيون القبائل الجزائرية المتمردة والساعية إلى الالتجاء الى البلاد التونسية. وهكذا أمكن للبلدين إرجاع الأمن الى نصابه في روح من التعاون مثالية. وفي 19 نوفمبر أعلم قائد «تبسه» الجويني بأنه سيصل في الغد مع 700 فارس ولهذا فمن الواجب على التونسيين أن يحتلوا مواقعهم (158). وفي 22 من نفس الشهر أمكن للجويني أن يكتب لخيرالدين

---

154) دفاتر جبائية، 2760، 3 رمضان 1291

155) ارشيف، 881 ـ 168 ـ 11 رمضان 1291.

156) نفس المصدر، 25 رمضان 1291

157) شؤون تونسية، 1، ملحق اول، عدد 35

158) ارشيف، 1053، مكرر، 185، 19 ـ 11 ـ 1874

معلما إياه بأن خيّالته التي تعد 500 فارس قد وجدت أولاد عبدالكريم (159). وعدد القتلى في معسكر المتمردين بـ130 بينما التجأ مرة أخرى من نجا منهم من الموت الى الجزائر. وعندما طاردهم التونسيون اجتاز 25 من هؤلاء الحدود وأسروا من قبل الفرنسيين. و بعد أن سلم المتمردون أسلحتهم الى السلط الجزائر ية ـ وكانوا الفا في الجملة منهم 400 أصحّاء ـ قبلوا العودة الى البلاد. وفي 10 ديسمبر غادروا الجزائر ورجع أيضا الجو يني فكان في 2 جانفي 1875 بالقيروان.

وفي هذه المرة لم تقتصر حكومة الباي على فرض عقوبة وغرامة بل انها ـ اعتقادا منها أنه من الواجب أن يكونوا عبرة لمن يعتبر ـ قررت في 27 جانفي 1875، ترحيل أولاد عبدالكريم و بعض البطون الأخرى من الهمامة من جهة أجدادهم ليستقروا شمالي القيروان بين هذه المدينة والر بوع التي كان يقطنها أولاد ر ياح (160). وكان غرض الحكومة واضحا ألا وهو ضمان السلم والهدوء مرة واحدة في جهة الهمامة بنفي بعض المجموعات المشاغبة والمتمردة. وهكذا كان رحيلهم المفروض بمثابة الإنذار للآخر ين. ولكن إقرار هذا الجمع من الهمامة في الشمال لم يتم بدون مشاكل. فلقد كان حلولهم في جهة ر ياح مدعاة لنشوب صعوبات مع السكان المحليين، وخاصة فيما يتعلق باستغلال الأرض. واضطرت تونس الى تشتيت المبعدين في جهات أخرى مثل النفيضة وتبرسق والوطن القبلي(161). وصدرت التعليمات الى عمال هذه الجهات بمراقبة هؤلاء المقيمين الجدد، وهو أمر ليس بالهين لأن المبعدين كانوا غير راضين بإقامتهم المفروضة عليهم في ربوع اجنبية عنهم خاصة أن حياة الاستقرار تبعث فيهم الاشمئزاز. وفي الخامس من أوت 1875 كلفت الحكومة العمال الذين من مشمولاتهم الهمامة المبعدون بشراء خيلهم حتى يُحدّ من تنقلهم و بالمال المقبوض يجب على العمال إجبارهم على شراء الأغنام والبذور (162). ولكن المبعدين كانوا يخيرون الرجوع الى جهتهم. وحاولت تونس مراضاتهم بالسماح لهم في مارس 1876 بالعودة الى الجنوب على شرط الاستقرار في قمّودة وهو المركز الذي انشأه سنة 1874

159) ارشيف، 881 ـ 168، 12 شوال 1291

160) دفاتر جبائية... 2760، 19 ذو الحجة 1291

161) نفس المصدر، 13 ربيع الثاني 1292

162) نفس المصدر، 3 رجب 1292

رستم، والاشتغال هناك بالفلاحة على أراضٍ بور منحتهم فيها قطعا من الأرض (163).

ولم يكن من حق كل المبعدين العودة إذ أن الصبايحية كانوا يبحثون في اوائل 1877 عن الهمامة القاطنين بالنفيضة والذين اختاروا الفرار. وفي أوائل 1878 كان أفراد من أولاد عبدالكريم مصدر اضطرابات جديدة في جهة قفصة.

وكانت السنوات التي تلت حملة 1874 هادئة فلم تضطر فيها الحكومة الى إرسال محلة كبيرة داخل البلاد. وحتى في سنة 1877 وهي السنة التي انسحب فيها خيرالدين من الحكم لم تقع أية حملة كبيرة. وحدثت اضطرابات جنوبي الأعراض ولكن الجيش المشغول بإعانته للباب العالي في حربه ضد الروس، لم يتمكن من التحول اليهم. وفي السنة الموالية، أي سنة 1878 خرجت محلتان ضئيلتان، ولم تر الحكومة من الضروري تنظيم حملة كبيرة إلا في سنة 1879. وجهتها ضد «الرقبة» وهي قبيلة قاطنة في المشارف الجبلية شمالي الكاف حيث حدثت اضطرابات جدّية. وكانت نية الحكومة إرسال محلة نحو الأعراض في نفس السنة. ولكن كان القوم في حاجة لتمويل هاتين المحلتين الى 500.000 ريال وهو مبلغ من الواجب اقتراضه ولهذا اتصلت تونس بالكمسيون المالي. و بينت الحكومة في الرسالة الموجهة الى الكمسيون أنها قلّلت في السنوات الأخيرة من الحملات على سبيل الاقتصاد ولكن الوضع الحالي يحتم على الحكومة إظهار قوتها وسلطتها للأهالي(164). وتم توجيه المحلتين. ففي سنة 1880 وهي آخر سنة قبل انتصاب الحماية، جابت الإيالة محلتان.

وحاولت حكومة الباي برئاسة خيرالدين سن مراقبة مباشرة على بعض الجهات، ما أمكن ذلك بدون الاستنجاد بالأمحال أو بمهمات الصبايحية. ولهذا الغرض احدثت في أوت 1876 ستة مراكز حدودية. وفي أفريل 1877 أصبح عددها ثمانية. وكانت هذه المراكز توجد من جندوبة في الشمال الى نفطة في الجنوب (165). وفي واحد منها انتصبت حامية صغيرة. وبهذا الإجراء

---

163) نفس المصدر، 28 صفر و 12 جمادى الثانية 1293

164) دفاتر جبائية... 2755، 7 ربيع الاول و 10 ربيع الثاني 1297

165) دفاتر جبائية 2759، 29 رجب 1293 و 15 ربيع الثاني 1294.

قصدت تونس الوصول الى هدفين : من جهة وضع حد للتهريب ومن جهة أخرى تأمين الحضور الحكومي في هذه الربوع البعيدة عن المراكز الهامة قصد وضع حد للاضطرابات المستمرة.

وفي شمال جندوبة كان «بنو خمير» يشاركون الهمامة في اشتهارهم الذائع بأنهم شديدو المراس و«من المعروف أنه لا يوجد من بين سكان جبال باجة واحد غير متهم بارتكاب سرقة أو اعمال مشينة أخرى، وكذلك من الواجب عدم الأخذ بشهاداتهم» (166) وكانت الحكومة ترى نفسها عاجزة عن استخلاص المجبى منهم، إذ أن الأغنام والحيوانات الأخرى المسروقة لا يبقى لها أثر كلما توصل اللصوص الى الانسحاب في تلك الربوع. غير أن منطقة بني خمير لا تخرج تماما عن السلطة المركزية. ذلك أن أفواجا من الجيش يمكن لها الوصول اليها بواسطة الطريق الواصلة بين طبرقة وجندوبة، وفي كل سنة كان الصبايحية يقتحمون الجهة لضبط قوائم العشر. وهكذا فإن هذه الضريبة لا بد أن يدفعها أصحابها إن عاجلا أو آجلا. لأن الحكومة كان لها، رغم كل شيء، طريقة في المراقبة لم تكن بدون جدوى، إذ أن في جنوب بني خمير توجد فرنانة وهي السوق المركزية التي كان يؤمها بنو خمير الآتون من قريب أو من بعيد. وكانت هذه السوق مركزا للتهريب أيضا. ففي أكتوبر 1874، أرسلت تونس الى هناك ضابطا مع عدد من فرسان المخزن لمراقبة إدارة السوق. وهو بالنسبة للحكومة الوسيلة لاستخلاص الاداءات الموظفة على السوق، ولكن الفائدة لا تقف عند هذا الحدّ فلقد كتبت تونس الى عامل باجة ما يلي : «إن هذه السوق، ولو أن لها في الظاهر فائدة مالية، فإن فيها في الواقع مصلحة سياسية، إذ هي تبرر وجود عون حكومي ضمن بني خمير مهتمّ بجبالهم» (167) و ظهر في البداية أن وجود هذا الضابط أتى بثماره فاستطاع بعد شهر أن يُعلن أنه ارجع الأمور الى نصابها في سوق فرنانة. وفي الأشهر الموالية لم يحرك بنو خمير بهدوئهم وخضوعهم أي ساكن حتى ان القبائل المجاورة سخروا منهم قائلين : «إنهم بدفعهم اداءات السوق يسعون وراء إرضاء الباي وفي المستقبل سيدفعون المجبى أيضا» (168) عند ذلك تشنجت أعصاب

---

166) ارشيف، 357 ـ 30 من عامل باجة الى الحكومة، 8 ذو الحجة 1290

167) دفاتر جبائية، 2760، 17 شعبان 1291

168) ارشيف، 358 ـ 30، 4 ذو الحجة 1291.

بني خمير حتى ان الضابط الملحق بفرنانة خاف على نفسه وفي فيفري 1875، أعلم السلطة أنه يخشى الهجوم عليه واقترح نقل السوق الى مكان أكثر أمنا. وفي نفس الوقت حدثت خصومات بين بني خمير وعناصر من قبيلة مجاورة، نتج عنها قتلى وأثناء الصيف من نفس السنة تحول «الجويني» الى الجهة على رأس 50 صبايحيا وتوصل الى حسم الخلاف. وحافظت السوق على مكانها التقليدي. و يظهر أن الضابط المعني بالأمر غادر المنطقة مع «الجويني». ولم تكن السنة الموالية أي سنة 1876 من دون مشاكل في فرنانة لأن الكثير من رواد السّوق كانوا يرفضون دفع الأداء. فرأى الباي من الفائدة مقاطعة الجهة كلها بمنع دخول سوق فرنانة على غير بني خمير (169). ومن جهة أخرى واصلت الحكومة جهودها لإخضاع جهة بني خمير كلها الى المراقبة المباشرة. ففي سنة 1879 بادرت الحكومة ببناء مركز مراقبة قصد الحد من التهريب. فتمركزت دورية من الجيش هناك، وكلف خمسة من أولاد «بوسالم» وهي قبيلة تسكن جهة جندوبة، بمراقبة الطرقات حول هذا المركز الجديد واعفوا من دفع المجبى في مقابل هذه الخدمة (170) وليس من المتأكد أن يكون هذا المركز قد اشتغل فعلا.

إن انتصاب مراكز حدودية لغرض الحدّ من التهريب وتدعيم مراقبة تونس في هذه الجهات الحدودية، لم يمنع حدوث الاضطرابات. فلقد ظلت الحدود الجزائرية التونسية مصدر نزاع كان يُثير السلطات الفرنسية. ذلك أن هذه الحدود كانت قبل الاحتلال الفرنسي لمنطقة قسنطينة غير واضحة.

وكما هو الشأن بالنسبة الى وجهة النظر الجبائية، فإن الفرد كانت أهميته أكبر من الأرض وكان أهم شيء يحسب له حساب هو انتماؤه القبليّ إما الى تونس أو الجزائر. فالفراشيش مثلا كانوا يعترفون بالباي أما النمامشة فبحكومة الجزائر. أما باقي الأمور فإن قبائل هذه الربوع تكون إما على اتصال أو في خصام. ولما حل الفرنسيون وضعوا حدا لهذه الحالة. ذلك أن المحتلّين أقاموا إدارة أكثر نجاعة. فكاد أن يكون كلّ توغل التونسيين في الجزائر مسجلا، سواء تعلق الأمر بسرقة ماشية أو إحراق متعمد لمحصول زراعي أو أعمال أخرى مشينة، أو عمليات انتقام أو دخول في التراب الجزائري من أجل مرعى. ففي الفترة الواقعة بين 1870ـ1881 أحصت الجزائر 2000

---

169) دفاتر جبائية... 2760، 13 شوال 1293

170) دفاتر جبائية... 2761، 3 محرم 1296.

توغل لرعايا الباي في الجزائر. وفي 1852 و1853 و1863 و1864 قامت الجيوش الفرنسية بحملات تأديبية ضد التونسيين غير المنضبطين من دون أن تبدي حكومة الباي استياءها. أما تونس التي كانت تقوم بمراقبة أقل نجاعة من الجزائر فلم تكن من جهتها قادرة على تقديم قوائم شكاوى مثل قوائم السلط الفرنسية طولا ودقة. وبما أن حكومة الباي لا يقلقها البتة الوضع على الحدود، فإنها رفضت زمنا طو يلا الاستجابة الى رغبة بار يس في تحديد الحدود المشتركة. وفي سنة 1866 قامت العاصمتان بمجهود لتذليل الصعوبات بين كل من قبائلها، وذلك بتنظيم لقاء بين ممثلين للبلدين، وكان نصيبها الفشل إذ أن طلبات ممثل الباي مشطة حسب بار يس (171). و بعد ذلك بخمس سنوات، و بعد تحديد الشكاوى من الجانب الجزائري، اقترحت تونس ندوة غايتها فض مشكل القبائل الحدودية (172). وقد وجب الانتظار الى سنة 1874 لتعلن بار يس عن موافقتها. وتمت هذه الندوة في جوان 1875 بساقية سيدي يوسف الواقعة على الحدود. ومثل تونس رشيد قائد الكاف. أمّا الجزائر فمثلها قائد فرع عنابة. وفي هذه المرة لم يطرح مشكل ضبط الحدود : ذلك أن الفرنسيين هم الذين خيّروا عدم اثارة المسالة(173). واقتصر القوم على النظر في الغارات وأعمال شائنة أخرى كانت تقترفها قبائل الحدود ودلت رغبات الطرفين بوضوح على الفرق الواضح الموجود بين الجزائر وتونس فيا يخص نجاعة ادارتها. فبينا كان الجانب الفرنسي يطالب بارجاع 597 بقرة و 153 حصان و بدفع غرامات قدرها 300.000 فرنك لم يصل رشيد الا الى 51 بقرة و 5 جياد واقل من 2.000 فرنك. وتمت كل هذه المطالبات طيلة السنوات الثلاث الأخيرة. وهذا الفرق لم يتات من سلوك أفضل للقبائل الجزائر ية. وفي آخر الامر قبلت تونس 90 في المائة من المطالب الفرنسية وأبدى الطرفان ارتياحهما لنتائج ذاك اللقاء الذي تكرر في السنوات الموالية (174). ورغم هذا فقد ظلت حوادث الحدود متعددة. وسمحت للجزائر بأن يكون لها أكثر من مبرّر للتذمر من تقاعس تونس.

انه من الصعب ضبط حصيلة مدققة لنتيجة عمل حكومة الباي داخل الايالة.

---

171) ارشيف، 243 ـ 212، من القنصل الفرنسي الى الوز ير الاكبر، 20 ـ 6 ـ 1868.

172) نفس المصدر، 14 رمضان 1288

173) شؤون تونسية، 1 عدد 40، 52 و 55

174) نفس المصدر، 1 عدد 88 ـ 93، مرتال، لو يس ارنولد وجوز يف اليقرو، بار يس 1967 130-134.

وليس من شك في أن سلطة الباي لم تكن اسمية فقط. ذلك أن الجهات ذات السكان المستقرين لا تطرح مشاكل. كما أن القبائل التونسية سواء من الشمال أو الجنوب قابلة أيضا لدفع الضرائب الى الباي مبدئيا. و بصورة عامة كان ممثلو الحكومة يتوصلون إن عاجلا أو آجلا الى استخلاصها. ولقد رأينا الوسائل التي كانت لدى الحكومة. بينما كانت بعض الجهات مثل جهة خمير المعزولة والتي يصعب الوصول اليها خارجة عن تونس. ومع هذا فان سكان تلك الجهة المتلكئين دائما عن دفع المجبى، لم يستطيعوا منع السلطة المركزية من مراقبة سوقهم وتوظيف الاداءات عليهم، واستخلاص مبلغ معين في صورة العشر. ولكنّ جهة خمير كانت الحالة الوحيدة في الايالة. وفي الجنوب، لم ينج الورغمية من دفع المجبى والضرائب الأخرى ولو بصورة تقل أو تكثر انتظاماو اما الجهة الواقعة جنوب الجريد فهي لا تهم أحدا. وفي كامل البلاد التونسية كان ممثلو الباي مطاعين. ومن حين الى آخر، تتحول وفود من اعيان القبائل الى تونس للتعبير عن ولائهم للباي. فالسلطة المركزية كانت إذن واقعا ملموسا.

ومن جهة أخرى فان الايالة لم تكن دولة عصرية، رغم وجود شبكة للتلغراف في السبعينيات من القرن التاسع عشر، كانت تربط المراكز الكبرى وتيسّر الاتصالات بين تونس والعمال. فكانت الحكومة تهتم بالبلاد والعباد بالقدر الذي يكونون فيه بالنسبة إليها مصدرا للموارد، ومع أن البلاد لها الحق في أن تكون لها ادارة مستقيمة فانها كانت تعتبر في خدمة السلطة. كما أن وجود اقتصاد مزدهر انما هو هام في نظرهم لانه يوفر للخزينة موارد هامة. وسعادة الاهالي ورخاؤهم هما من الامور الثانوية اذ في امكانهم أن يدبروا شأنهم كما طاب لهم بشرط أن يدفعوا بانتظام، و يلازموا الهدوء. و بالفعل فان حاجتهم الملحةللبقاء لا تترك لهم مجالا للخيار. اذ أن السلطة المركزية كانت في نظر سكان البلاد التونسية مؤسسة من الواجب طاعتها. وهي مع ذلك لا تقل ازعاجا ومضرة. ومن الحكمة تجنبها ما أمكن ذلك. ذلك أن الشعب كانت له تجربة عريقة القدم مع السلطة المركزية وممثليها. خاصة وانه كان يعتبرهم كلهم من الكواسر. فحتى مشايخ القرى والقبائل لا يخرجون عن هذا الحكم. بينما هم رسميا كانوا يمثلون الاهالي لدى السلطة، غير انهم وجدوا أنفسهم بين المطرقة والسندان، ولهذا احتاروا في أكثر الاحيان الانحياز الى السلطة قصد استغلال الوضع ماديا.

ولقد لاحظنا أنه ابتداء من سنة 1869 قام الكمسيون والحكومة بمجهودات لتحسين الادارة التونسية. وفي نفس الوقت حاولا تدعيم سلطة الحكومة في كل البلاد. وكانت، عموما. اجراءات غير مشهودة مثل فرض مسك حسابات التصرف على العمال والصبايحية وغيرهم من الاعوان. وكان القوم ياملون بهذه الصورة ضمان مزيد من الاستقامة. واظهرت الحكومة عند قيام الجويني بحملة ضد أولاد عبد الكريم، انها غير قابلة للاضطرابات وخاصة انها قادرة على رد الفعل من دون إبطاء ضد مثيري الشغب وان مثل هذا الدليل الذي اقامته تونس على بسط نفوذها على كامل ربوع الايالة كان يسمح لها أيضا بالاقلاع عن ارسال الامحال السنوية لأسباب اقتصادية من دون إضرار باستخلاص الضرائب. وتبين أن استعمال سلك الصبايحية تحت قيادة الجويني له نفس النجاعة مع أقلّ التكاليف.

ورغم هذا، فان القوم في الحاضرة ظلوا على قدر من عدم الثقة تجاه القبائل يماثل ما عليه هؤلاء تجاه السلطة المركزية. وتدل ملاحظات خير الدين حول أولاد عبد الكريم على رسوخ رأيه في أن أفراد القبائل هم أناس لا يصلحون لأيّ شيء. وانهم دائما مستعدون للتسبّب في الصعوبات. وحكى ابن أبي الضياف في تاريخه أن شيوخ قبيلة من القبائل قدمت شكوى في يوم من الايام، ضد عاملهم وذنبه الوحيد هو أنه كان يمتاز على غيره من العمال بأنه كان يعمل ما بوسعه لتحسين حالهم في هذه الدنيا(175).

ويظهر أنه، بعد تمرد سنة 1864 الذي عرف مصطفى خزنه دار أثناءه كيف يستغل لفائدته الخلافات الموجودة بين القبائل التونسية، لم تقم هذه القبائل باي دور هام على الصعيد السياسي. وبالطبع هناك بعض القبائل كانت تشارك في المحلة أي قبائل المخزن(176). مع أن الامتيازات المادية في هذه المشاركة لا يعتدّ بها. اذ أن هذه القبائل لا تتمتع بأيّ امتياز فيما يتعلّق بالضرائب. والدليل على أن هذه الحملات لا تثمر كثيرا للمشاركين فيها هو أن العديد من فرسان المخزن كانوا يخيّرون ترك المحلة

---

175) اتحاف، 3، 83، 84

176) قائمة القبائل واقسامها في مرتال، مشارف 1، 62 قبائل المخزن : وهي التي كانت مبدئيا متحالفة مع الحكومة المركزية

قبل نهاية عملها. وزيادة على ذلك فان واحدة من قبائل المخازنية هي التي تسببت في العدد الاكبر من المشاكل أثناء تلك السنوات.

وأثناء الفترة الواقعة بين 1869 و1877 لم يكن خير الدين في حاجة الى تأسيس السلطة المركزية الموجودة منذ زمان. ولكنه دعمها متبينا أن تونس العاصمة قادرة على التدخل عند الضرورة. وركزها بتعيين رجال اكفاء مثل رستم على رأس جهات كانت مشهورة بصعوبة الحكم فيها. وفي هذا الميدان كان لمراقبة موظف الحكومة تأثيرها الايجابي هو أيضا، وهو تأثير محدود، والحق يقال، نظرا الى ضيق ذات اليد وقلة الاطارات. ورغم هذا فقد أظهر خير الدين، من دون إحداثات كبيرة ان تنظيم الادارة يستجيب في حد ذاته الى حاجات الايالة في تلك الفترة. وبيّن عمله الدائب أيضا أن الفوضى التي كانت، على ما يظهر، عامة في البلاد هي نتيجة عدم وجود رؤساء جديين واكفاء (177) على أنه حتى في هذه السنوات ظلت سلطة الحكومة محدودة، ونجاعة أعمالها رديئة، مثلما يشهد بذلك العدد الكبير من الهاربين الذين لم يعثر لهم على أثر.

الحياة الإقتصادية

ان أول الاجراءات التي اتخذت بعد انتصاب الكمسيون المالي لإصلاح الاقتصاد التونسي هي ذات صبغة جبائية. وكانت ترمي الى خلق جو مؤات للنهضة الاقتصادية بتحقيق نظام جبائي من اليسير احتماله.

غير أن حرية خير الدين في التدخل في ميادين الصناعة والفلاحة والتجارة كانت محدودة. ذلك أن اداءات التوريد والتصدير كانت ضمن المداخيل المسندة الى الكمسيون المالي الذي بدون موافقته كان من المستحيل اتخاذ اجراءات في شأنها بينما كانت سياسة خير الدين الاقتصادية لا لبس فيها اذ رمت الى حماية السوق الداخلية وتفضيل الصادرات بالزيادة في أداءات التوريد من 3 الى 8 بالمائة والتنقيص من أداءات التصدير. وهكذا كان أمله هو تحسين ميزان التجارة الخارجية التونسية وبالتالي الوضع المالي وفعلا تم التنقيص في

---

177) مرتال، مشارف، 1، 194

اداءات تتعلق بالصادرات ومن بينها الاداء على صابون سوسة الذي نقص سنة 1876 من سبعة ونصف الى 4 ر يالات في المائة كلغ (178).

ولم يلق خير الدين بنفسه في سياسة طموحة، غايتها خلق صناعة عصر ية في البلاد التونسية. ذلك أن مالية البلاد لا تسمح له بذلك وأنه لم ينس خيبات أحمد باي في هذا الشأن. ولهذا تقيد بالهياكل الموجودة ولم يسع في تعو يضها. وأثناء هذه السنوات نظمت بعض الاوامر المتعلقة بأصناف الصناعات التقليدية مثل النساجة والصّاغة والشواشية سواء فيما يتعلّق بالبيع والصنع، أو الجباية أو العلاقات بين الاعراف والعمال. وكانت الغاية هي احترام العادات والقواعد الموجودة. ومثال ذلك أن نسّاجا من جنسية فرنسية كان يعمل خارج الصنف الراجع اليه أجبر على التخلص من ذلك رغم الشكوى التي قدمها القنصل الفرنسي(179). وصدرت هذه الاوامر اثر شكاوى قدمتها هذه الاصناف في شأن تجاوزات تتعلق بالاختصاص والعادات. و يظهر أن مشروعا في تنشيط كل الاصناف لم يوجد البتة. فكان دور الحكومة في هذا الميدان سلبيا قبل كل شيء(180). وكانت السياسة مقامة على الخشية من أن تفقد الاصناف المحرومة من نوع من الحماية، مكانتها و وظيفتها في اقتصاد البلاد.

ان صناعة واحدة لفتت انتباه خير الدين شخصيا وهي «النقش حديدة» (الزخرفة بالجص). وكانت في انحطاط تام حتى انه كما قال أحد الملاحظين: «...لم يكن سنة 1848 الا فنان واحد قادر على انجاز هذه التور يقات الجميلة المصنوعة بالجص والتي تزخرف بها أحسن زخرف قباب المقاصر وجدرانها»(181) ولذا خوفا من أن يفقد هذا الفن من هذه الر بوع جلب خير الدين مغر بيا لتكو ين التلامذة (182).

178) 4 شعبان 1293، الرائد، 17 ـ 23، بومبار، تشر يع، 449 ـ 450، بيرم، صفوة، 2، ـ 70 ـ 71 يذكر قائمة في اداءات التصدير التي تم التنقيص فيها.

179) أ. انجير، الاصناف التونسية، بار يس 1909، 197 تعليق [بالفرنسية]

180) ب. بناك، تحولات أصناف الحرف في تونس، تونس، 1964، 55 ـ 57 [بالفرنسية]

181) أ. بليسيي، وصف الايالة التونسية، بار يس، 1853 ـ 359 [بالفرنسية]

182) دفاتر جبائية... 2760 ،11 صفر 1292، وثائق مزالي، دفتر، 5 ـ 2 ـ 1878 محمد السنوسي، مسامرات الظر يف بحسن التعر يف، تونس، (1299) 249.

واحتوت المجلة التجارية الصادرة في 1864 على تعليمات تخص المحكمة التجارية، ولكن احداث تلك السنة حالت دون تطبيقها، وانتظر القوم ذهاب خير الدين من الحكم لاعلان أمر جديد في هذا الشأن، وفي سنة 1878 تم تنظيم هذه المحكمة حتى تكون أكثر فعالية. وتتكون المحكمة من اثني عشر أمينا (رئيس صنف من الاصناف) مكلفين بالحكم في الخلافات بين التجار حسب المجلة (183). وكان هذا الاجراء يرمي مثل تقنين عادات بعض الاصناف، الى الترميم عوضا عن الاصلاح العميق القمين بتيسير التلاؤم مع العصور الحديثة.

وكانت السياسة الفلاحية غايتها، منذ 1869 خلق مناخ ملائم لتنمية اهم مورد في البلاد. وكانت أغلبية الاهالي الذين لم ينسوا فترة الشدة الواقعة بين 1864 و 1869 يعيشون من الفلاحة. وبدأت الحكومة ببعض الاجراءات التي غايتها ارجاع ثقة التونسيين في المستقبل. وتتمثل في التنقيص وقتيا في **القانون والعشر** والتخفيض الى الثلث في المتاخر من هاتين الضريبتين. غير أن هذا التنقيص من العبء الجبائي لا يمكن أن يكون نهائيا لان حاجات الكمسيون المالي وحاجات حكومة الباي ملحة بصورة يتعذر معها السماح بتنقيص متميز. ولهذا ـ حدت تونس من نشاطها في هذا الباب فيما بعد، واقتصرت على اتخاذ اجراءات رامية الى مقاومة التجاوزات.

وكانت للفلاحة مكانة أساسية في البلاد اذ أن محصولا جيدا من شأنه أن يمكن الخزينة من أن تمتلئ، والتصدير من أن يزداد، والكمسيون من دفع الكوبون [رقاع الدين العمومي]. وكان القياد يعلمون خير الدين بانتظام بكميات الامطار في دوائرهم وهو موضوع كثيرا ما نجده في مذكرات الوزير الاكبر الى الباي. وكان هدف سياسة خير الدين هو الزيادة في المساحة المزروعة اذ لتونس في هذا الميدان امكانات كبيرة بينما الربع أو الثلث فقط من المساحة الممكن زراعتها مستغل (184). واتخذت بعض الاجراءات لتشجيع الاراضي الموات، واهمها تلك التي أعفت من الضريبة الزياتين والنخيل المغروسة على هذه الاراضي. ولهذا الغرض أقرّ أولاد عبد الكريم في قمودة.

---

183) صميدة، خير الدين، 159 ـ 161.

184) بونسي، التعمير، 110 بالنسبة الى ملكية الاراضي، انظر تونسي تعمير، 49 ـ 64 نفس المصدر تعاليق حول الحياة القروية، كراريس تونسية (1963)، 79 ـ 93 ونوشي، في بعض الاخطاء المفيدة، كراريس تونسية (1966)، 53، 87 [بالفرنسية]

وفي جهة أولاد رياح، في مشارف الفحص في المكان الذي اظهر فيه الفلاحون اهتمامهم بالاراضي التي هي من أملاك الدولة فان الحكومة سلمتها لهم على وجه الانزال (عقد كراء دائم) وكذلك الشأن بالنسبة الى «أولاد عون». وكان للانزال امتيازات، سواء بالنسبة الى الحكومة : «لان فيه فائدة أكبر للخزينة أحسن من الكراء (السنوي)»(185)، أو بالنسبة الى القرويين لأن هؤلاء كانوا على يقين من أنهم في امكانهم الاحتفاظ بهذه الاراضي. وقيمة الانزال هي من 35 الى 40 ريالا لكل ماشية في السنة ولا نعرف عدد الاراضي التي تم كراؤها بهذه الصورة، غير أن الحديث يدور في جهة الفحص حول 24.000 هكتار مقسمة على 150 عائلة(186). ومنح أمر صادر في 23 مارس 1871 أهالي جهة صفاقس إمكانية التحصيل على اراض موات بشرط دفع مبلغ معين الى والي الجهة واحياء هذه الاراضي بغراسة الزياتين والقيام بزراعات أخرى. وفي ديسمبر من نفس السنة سلمت أول رسوم تملّك بمساحات قدرها على التوالي، 11 و 12 و 40 و 60 هكتار(187). وتحصل عدد من الناس على مثل هذه الاراضي الى سنة 1876.

وكانت هذه السياسة الفلاحية تجد التشجيع من الكمسيون المالي، الذي كان يرى أن استصلاح هذه الاراضي واستغلالها من الحكومة تكاليفها باهضة. ولهذا خيّرت أن يكون الخواص هم المستغلين وهكذا يكون في ذلك الغنم للفلاحة وللخزينة(188).

وصاحبت هذه الجهود المصروفة للزيادة في مساحة الاراضي المزروعة اجراءات أخرى الغرض منها هو تحسين استغلال املاك الدولة وأراضي جمعية الاوقاف. وفي سبتمبر 1870 اذن خير الدين بتسجيل كل الاراضي التي هي على ملك الدولة(189). وبعد ذلك بعامين قرر أن يكون العمال، من ذلك التاريخ فصاعدا،

---

185) دفاتر جبائية... 2755، 5 شعبان 1291.

186) أ. دمرسمان ـ المظهر الانساني لاصلاحات خيرالدين في البلاد التونسية ابلا، 20 (1957)، 346، وذكر البلاد التونسية، الفلاحة، الصناعة التجارة، باريس 1900، 2511 [بالفرنسية].

187) الرائد، 12، 2، دفاتر جبائية، 2755، 7 شوال 1288، و.ج. كتنولد، دراسات حول التشريع التونسي، تونس 1931، 85 ـ 127

188) دفاتر جبائية... 2755 ـ 20 صفر 1291

189 الرائد، 11، 26

هـم المسؤولين عن ادارتها... ومقابل عنايتهم يمنحون 10 بالمائة من المداخيل (190). ووجب أن يتم كراء هذه الاراضي العلني كل سنة قبل أول سبتمبر(191) حتى يمكن للكاريـن الاستعداد للبذر ولم يبق هذا النمط من الكراء بدون ثمرة. ذلك أن تقريرا صادرا عن باجة اعلمنا ان موارد ستة املاك وصلت سنة 1872 الى 9.836 ريال مقابل 4.803 سنة 1871 ودفع مؤجّر 1.600 ريال مقابل أرض لم يقدر كراؤها في السنة الفارطة الا بـ 270 بينما كراء ملك آخر لم يأت بالمطلوب : أي 450 ريال عوضا عن 700 سنة 1871 (192).

ومن الاجراءات التي تم اتخاذها لتنمية الفلاحة التونسية كان هناك الاعفاء من الاداءات الموظفة على توريد التجهيزات الفلاحية لمدة خمس سنوات. وكانت الحكومة تشجع أيضا زراعة نباتات معينة. وفي مارس 1875 ارسل خير الدين الذي كان له قرب قصر منوبة خص لتربية دود القز(193) الى والي صفاقس جزءا مما جناه من شجر التوت والخروع طالبا منه توزيعه على فلاحي دائرته، اذ أن انتاج هذين النباتين مطلوب في اوروبا. ولقد اشترى الوزير الاكبر هو نفسه من ايطاليا بذورا لشجر التوت الصالح لتربية دود القز. وحاول أيضا تشجيع الرجوع الى انتاج الحرير في جربة حيث كان الحرير صالحا لصناعة الانسجة الفاخرة محليا (194).

وفي السبعينات اخذ انتاج جديد مكانه في الصادرات التونسية. و يتعلق الامر بحلفاء السباسب التي كان الانقليز خاصة يهتمون بها. واهتم خير الدين شخصيا بما يمكن أن توفره الحلفاء من امكانات لتنمية الاقتصاد. وفي افريل 1877، كتب الى صديق من مدينة نيس أن الحلفاء الموجودة في ملكه بالنفيضة هي من صنف جيد «وأن نيتي متجهة الى تركيز مصنع لتحويل هذا النسيج الى عجين، وهو يجعل التصدير اسهل والربح أوفر» وبما أن استعمال الفحم باهض الثمن فانه التمس منه

---

190) دفاتر جبائية... 2757، 19 رجب 1289

191) امر 20 جمادى الاولى 1290، الرائد، 14، 17 و 20

192) ارشيف، 356 ـ 30، 11 شعبان 1289

193) ل. ميشال، تونس، باريس، 1867 ـ 271 [بالفرنسية]

194) دفاتر جبائية، 2755 5 جمادي الاول 1290 دفاتر جبائية 1267 13 صفر 1292 وثائق مزالي دفتر 10 ـ 3 1875 ومرتال، مشارف، 1، 145.

اعـلامه بامكانية استعمال الريح أو العليق الموجود كثيرا في النفيضة(195). ولم يكن لهذا المشروع نتيجة.

وأهـم اجـراء في مجال الفلاحة في تلك الفترة الاعلان عن تنظيم الفلاحة، في 13 أفريـل 1874(196) وكـان هـدف هذا النظام الاساسي الذي احتوى على 73 فصلا هـو، كما جـاء في ديبـاجـتـه، «تـدقـيـق القواعد المتعلقة بالعرف في الفلاحة وبوضع الخمـاس ومـسـائل أخرى»، ودقق حقوق الملاكين والمؤجرين وحدد القواعد الخاصة بـالاستـغـلال الـزراعي. واهم جزء من هذا التنظيم اهتم بالخماس (فصول 15 ـ 61) وحـدد الـفـصـل 21 أن الخـمـاس «هو مشترك في الخمس (للمحصول) مقابل عمله» وعلى المـلاك، بـدوره، تـمـكين الخـمـاس مـن الارض والـدواب والبذور ومال مسبق لمؤونته حتى الموسم القادم.

ولم يـكـن تـنـظيم سنة 1874 هو المحاولة الاولى التي قامت بها حكومة الباي لتقنين الـعـادات والـتـقـالـيـد المتبعة في الفلاحة فقد احتوت مجلة سنة 1861 فصلا عن عقود الـكـراء وآخـر عـن الـزراعـة بـصـورة عـامـة. (الفصول 541 ـ 586 و 587 ـ 596 على الـتـوالـي). وبيّن الفصل 582 من هذه المجلة هو أيضا أن الخماس مشارك. ونص على أن الطرفين لهما الحرية، بعد الموسم، في تجديد العقد لفترة أخرى مدتها عام. غير أنه اذا عـجـز الخـمـاس عن ارجاع ديونه أو أن الوقت هو أول أكتوبر بعد، فانه عليه أن يلتزم بـفـتـرة جـديدة مدتها سنة. وبيّن الفصل 583 أن الخماس ملزم بالقيام بأعمال معينة لـضـمـان مـوسـم طيب، وأخيرا قدم الفصل 585 تدقيقات حول الحالة التي فيها يغادر الخـمـاس قـطـعـة الارض من دون ارجاع ديونه الى الملاك. فاذا اضطر هذا الاخير الى الـتـعاقد مع خماس جديد واذا وجد أن مدينه تعاقد مع ملاك آخر كخماس ففي امكانه أن يـطـلـب عودته. وفي هذه الحالة وجب عليه أن يرجع الى المخدوم الجديد الديون التي كـان أخـذها الخماس منه. ولكن تطبيق هذا الفصل ترتب عنه مشاكل عديدة. ففيما يـتـعـلـق بـطـلـب قـدمـه مجلس باجة، ناقش المجلس الاكبر، طويلا، مشكل مسؤولية المـلاكين الاثـنين في الحـالـة التي يـكـون فيهـا الخماس عاملا عند هذا ومستدينا عند

195) وثائق مزالي، دفتر 16 ـ 4 ـ 1877، مرتال، مشارف، 1، 1، 151 ـ 158.

196) 25 صفر 1291، الرائد، 15، 12، بومبا، تشريع، 3 ـ 9 ـ رصيد ايبلا عدد 11 و 32.

الآخر ورأت أغلبية المجلس أن الحق - سواء بالنسبة الى المال أو رجوع الخماس - هو الى جانب المخدوم القديم. واذا أعلن المخدوم الجديد أنه مستعد الى ارجاع الخماس ولكن المخدوم الاول غير راغب فيه فان على المخدوم الجديد دفع ديون الخماس. ورأت الاقلية أنه ليس في الامكان الزام المخدوم الجديد بدفع ديون الخماس الى القديم اذا كان هذا غير راغب في ارجاعه(197). واعاد اعضاء المجلس الاكبر النقاش في جلسة أخرى. وفي هذه المرة رأى الجميع أنه ليس من الممكن اجبار المخدوم الجديد على الدفع اذا اظهر استعدادا لطرد الخماس. واذا اصبح المخدوم القديم في غير حاجة الى الخماس الذي طرده المخدوم الجديد فانه يمكنه حبس المدين حتى يجبر على ارجاع ديونه (198).

ولم يقتصر تنظيم الفلاحة في سنة 1874 على موضوع الخماس اي على بعض فصول مجلة 1861. بل ضبط أن يكون ابتداء الموسم الفلاحي في أول سبتمبر (النمط القديم 10 سبتمبر) عوضا عن أول اكتوبر النمط القديم. واتخذ هذا الاجراء ليكون للفلاحين متسع من الوقت يستعدون فيه لاشغالهم. (فصل 1) ويجب ابرام كل العقود بما فيها العقود مع الخماسة قبل هذا التاريخ. وعلاوة على ذلك عدد كل الحقوق والواجبات المشتركة بين الخماس والملاك. أما الفصول الاساسية فكانت الفصول 28 و 30 و 32 وأولها نص على أنه اذا تم جمع المحصول وانتهت كل الاشغال قبل أوائل شهر سبتمبر (النمط القديم) فان للخماس الحق في الذهاب بشرط ارجاع ديونه للفلاح. اما الفصل 30 فانه يجبره على تجديد العقد لفترة مدتها عام اذا لم يكن في امكانه دفع ديونه قبل أول السنة الفلاحية الجديدة و ينص الفصل الاخير على أن «الخماس لا يمكن التخلي عن وضعه الا اذا أصبح هو نفسه فلاحا واذا تعذر عليه ذلك وتحوّل من وضعه للاشتغال بمهنة أخرى أو البقاء عاطلا ... الخ فان في امكان القايد اجباره على تجديد عقده مع الفلاح الذي كان يعمل عنده أو ممارسة مهنته عند فلاح آخر..

وفيما بعد انتقد القوم هذا الفصل (32) انتقادا شديدا. في سنة 1907 هاجم عبد الجليل الزاوش هذا الامر في جريدة التونسي وهي أول صحيفة باللغة الفرنسية يحررها جمع من التونسيين. في رأيه أنه من المقبول أن يكون خير الدين اراد تحسين

197) ارشيف، 460 - 134، 10 ذو الحجة 1278.

198) نفس المصدر و 30 ذو القعدة، 17 شوال 1278

199) ترجمته في الصادق الزمرلي، الاخلاف، تونس 1967 و 205 - 230 [بالفرنسية]

وضع الخماس ولكنه حاد عن غرضه. ذلك أن اللجنة المكلفة بالتحرير، بما أنها مكونة من فلاحين ملاكه، فانهم «لم يكن لهم من دافع بالطبع، الا مصلحتهم الذاتية وان الخماسة دفعوا ثمن الاصلاح باهضا» فبهذا الفصل (32) لم يصبح الخماس غير «عبد طول عمره»(200). ولم يكن الزاوش وحده الذي فكر هذا التفكير وفي عصرنا كتب بونسي أن حكومة الباي عندما قننت حقوق و واجبات الخماس «قصدت تثبيت الملكية والاستغلال العقاري في نفس الوقت وبهذا جعلت من الفلاح الفقير، الشاغل للارض والمشارك العرف الدائن عبدا حقيقيا» (201). ونظرا الى الازمة التي مرت بها البلاد التونسية أثناء السنوات 1864 ـ 1869 والتي كانت إحدى نتائجها نقصا في عدد السكان، فان من المفترض أن تكون الايالة في تلك الفترة مفتقرة الى الرجال، والأرض في حاجة الى السواعد (202). أضف الى ذلك الصعوبات المالية التي جعلت الحكومة التونسية مضطرة الى الزيادة في مواردها بكل الوسائل. وحسب بونسي فان أحد الاهداف الاساسية للامر المتعلق بالفلاحة هو على الارجح «تعويض الوضع التقليدي للخماس بعبودية حقيقية» عند منعه من استرجاع حريته (203). فكان امل الدولة التونسية وطبقتها الحاكمة هو التحصيل بابخس ثمن على قموح يمكن بيسر تصديرها الى اوروبا (204).

فهل كان دور الخماس في الفلاحة التونسية هاما الى درجة أن الحكومة رأت من الضروري الحد من حريته مهما كان الثمن. فالخماس ذاك الفلاح بدون أرض، الرابط مصيره مع مصير ملاك في قدرته منحه الارض والتسبقات لم يكن مسيطرا على الارياف فهو في الغالب رجل مفصول من قبيلته ليس له حماية ولا حق له في التمسك. ولذا فان وسيلته الوحيدة لكسب قوته وهو الفقير هي أن يعرض مهاجر من الجنوب أو من طرابلس نفسه للكراء، كخماس. والأرجح أن عدد الخماسة لم يتجاوز خمس السكان في أي جهة من الايالة (205). في هنشير النفيضة الفسيح ومساحته حوالي

200) التونسي، 1 (1907) عدد 15 ـ 17 (16 ـ 30 ماي)

201) بومسي، التعمير، 43 [بالفرنسية]

202) نفس المصدر، 43

203) نفس المصدر، 69 ـ 70

204) أ. نوشي، نقاش حول التعمير في البلاد التونسية : الأراضي ورؤوس الأموال كراريس تونسية (1966)، 178 (باللغة الفرنسية)

205) فلانزي، في ل. فلانزي ور. قاليسو المغرب قبل الإستعمار : نمط إنتاج عتيق او نمط إنتاج إقطاعي، لا بنسي، 152 ـ (1968)، 81

100.000 هكتارو حيث أجبر أولاد عبد الكريم على العمل فيه لم يوجد سنة 1879 الا 42 خماسا ونجدهم خاصة في الشمال، في الجهات التي يعيش الاهالي فيها بزراعة الحبوب أساسا. وكون عامل [قايد] ماطر هو أيضا عامل الطرابلسية القاطنين بتونس له دلالة كبيرة.

واذا كانت المراسلة بين الحكومة المركزية والقياد في هذه السنوات تعطي صورة حقيقية للمشاكل الشاغلة للسلطة فان مكان الخماس بين هذه المشاكل ضئيل.

ان هذه المراسلة لا تدل بادئ ذي بدء، على أنه كان هناك، في تلك الفترة. نقص في السواعد بالبلاد، الى الحد الذي جرّ مالك الارض الى الاحتفاظ بالخماس ضد رغبته خشية عدم وجود مشارك جديد. فالحكومة لم تتحدث الا مرة واحدة عن هذه المسألة. وذلك في رسالة مؤرخة في 17 ديسمبر 1874 سألت فيها قياد الطرابلسية وريـاح وأولاد عياد لماذا لم تأت جماعاتهم الى الساحل مثل كل سنة للمساعدة على جمع «الصابة» فاذا كان ذلك كسلاوتواكلا فان على القياد حثهم على الذهاب الى جمع الزيتون (206). وليس هناك أي ذكر لهذه المسألة في مكان آخر. كما أنه لا شيء يدعونا الى الاعتقاد بأن الملاكة ارادوا لهذا السبب اقحام الفصل 32 في الامر.

ان المشاكل الاساسية الخاصة بالخماسة تتمثل في أنهم كانوا يميلون الى الكف عن عملهم ما ان قبضوا التسبقات و يبارحون الارض قبل الايفاء بالتزاماتهم، ولا يشعرون الملاك بأنهم غير راغبين في تجديد عقودهم ومن جهة أخرى فليس من النادر أن يعمد أحد الملاكة الى رفض ارجاع الخماس للتسبقات واجباره على البقاء بهذه الصورة بعد أن قام بالتزاماته واراد الذهاب في حال سبيله.

ذلك أن التاريخ الذي يجب على الخماس أن يشعر فيه المالك برغبته في الرحيل كان يطرح هو نفسه مشكلا. فقبل أمر 1874 المحدد تاريخ الاشعار في عشرة سبتمبر (نمط قديم) اعلنت الحكومة تاريخين اثنين في اكتوبر 1872 وسبتمبر 1873 (207). وفي نوفمبر 1874 أعادت الكرة فيما يتعلق بهذا المشكل (208).

206) دفاتر جبائية، 2760، 7 ذو القعدة 1291.

207) دفاتر جبائية، 2756، 26 شعبان، 1289 و5 شعبان 1290.

208) 19 شوال 1291 ـ الرائد، 15، 31 بومبار، تشريع، 10

وكل هذا لا يعني أن الفصل 32 بقي حبرا على ورق. في أوت 1874 كتبت تونس الى عامل القيروان متراجعة فيما يتعلق بضرورة منع الخماسة من أن يبقوا في حالة فراغ، أي بدون عقد. وبعد ذلك بشهر، في سبتمبر 1874، اذنت الحكومة عامل أولاد عون بالنظر في حالة تسعة خماسة موجودين في دائرته. فاذا هو لاحظ انهم لم يبرموا عقودا جديدة مع مالكين آخرين أوانهم لم يصبحوا هم أنفسهم ملاكه، فعليه أن يجبرهم على البقاء خماسة عند اعرافهم القدامى (209). وهكذا فان هاتين الرسالتين تمثلان كل مالدينا من وثائق حول تطبيق الفصل 32.

اننا نشعر أن الداعي الى اقحام هذا الفصل في الامر انما مردّه قبل كل شيء الى رغبة حكومة الباي في تدعيم مراقبتها على كل التراب التونسي وعلى سكانه. وكان الخماسة يمثلون في المجتمع التونسي مجموعة هامشية شيئا ما. وهي، حسب السلطة المركزية، تجلت نوعا ما في مراقبة الحكومة. وكان هؤلاء بما أنهم لا يرتبطون بروابط كبيرة، يميلون الى البحث عن رزقهم في أي مكان وخاصة بعد موسم ردئ عند ما يفطنون الى أنهم غير قادرين على ارجاع الديون فيختارون فسخ العقد والرحيل. وكان من الصعب على المالك اجبار الخماس على الدفع اذ أن هذا الاخير يعد مدينا مفلسا وعلاوة على ذلك فليس من الغريب أن تجبره الحكومة على البقاء نشيطا في الفلاحة التي هي مصدر مداخيل الاغلبية الساحقة من السكان. ذلك أن النزوح من الارياف كان الى ذلك الوقت ظاهرة تكاد تكون غير مالوفة، اللهم الا اذا اجبر الجفاف التام الفلاحين الجياع على البحث عن الغذاء في المدن. اذ أنه لا يتصور أبدا أن يستقر الخماس في مكان ما كـ «صنائعي» أو تاجر. فمورده الوحيد، وهو الفقير بدون رأس مال، انما هي الفلاحة.

وهكذا كان الفصل 32 يستجيب الى رغبة الحكومة في تنظيم قطاع الفلاحة والسعي مرة واحدة الى ضبط الحقوق والواجبات الراجعة سواء الى المالكين أو الخماسة. ونحن نجهل الى أي حد يكون في امكان هؤلاء التحول الى فلاحين مستقلين. غير أنه لا شيء يدل على أن الفصل 32، الذي كم أنكره القوم، تم اقحامه لغرض واحد هو ضمان السواعد واليد العاملة الفلاحية الرخيصة للمالكين. ذلك أن

---

209) دفاتر جبائية، 2757، 14 رجب 1292 ودفاتر جبائية... 2760، 18 شعبان و8 رمضان 1291

الخماسة كانوا يحتفظون بحقوقهم وخاصة الحرية في التحول هم أنفسهم الى فلاحين وهكذا يظهر لنا أن سبب وجود هذا الفصل هو، قبل كل شيء، ضرورة منع الخماسة من جوب البلاد بلا شغل مع تعذر مراقبتهم.

وليس هذا معناه أن خير الدين لم يرغب في أن يساهم الخماس في تنمية الفلاحة فلقد كتب بعد مغادرته الحكم فيما يخص الرجوع الى الابتزاز والتجاوزات التي كانت موجودة قبل 1869 قائلا : «وهكذا يخفي المالك المال الذي عنده ويكف الخماسة الذين أعوزهم المال عن الزراعة فتظل رؤوس الاموال والاراضي بدون استغلال وتصبح البلاد شأنها شان الحكومة بلا موارد وعلى شفا جرف هار» (210) ولو كان هناك تقدير للخماس لكان الظاهر أن يصبح حجر الزاوية في سياسة الحكومة التونسية الفلاحية بعد سنة 1869.

وكانت الفلاحة تحتل المكانة الاساسية في اقتصاد الايالة. اذ أن محصولا طيبا معناه الغذاء وشيء من الرخاء للاهالي، والمال في الخزينة وفي صندوق الكمسيون المالي. أما عن المحصول السيء فتنجر الصعوبات والفاقة بالنسبة الى الجميع.

وكان محصول سنة 1873 ـ 74 الاستثنائي سببا في نمو حجم تجارة البلاد التونسية البحرية. وظهر ذلك في رقم للمعاملات لا يقل عن 48 مليون فرنك. ومن جراء محاصيل السنوات المالية انحط هذا الرقم في 1874 من 75 الى 27 مليون و1875ـ76 الى 20 مليون و1876ـ77 الى 18 مليون فرنك فقط (211). وفي أوائل جوان 1876 بشر الرّائد قرّاءه بالآفاق المتفائلة المتعلقة بالمحصول الآتي للحبوب لأن المساحة المزروعة زادت على ما كانت عليه في السنة الفارطة، إذ كان المحصول في فرنسا وإيطاليا رديئا (212). غير أنه لم يبق في سبتمبر شيء كبير من هذا التفاؤل، إذ لزم ـ تشجيعا للتصدير وتوفيرا للمال في الخزينة ـ التنقيص من الأداءات الموظفة لأن أداءات التصدير هي جزء من المداخيل المسلمة الى الكمسيون المالي. ولهذا رأت الحكومة أنه من المشروع أن تقدم، ابتداء من أكتوبر 1876 وعلى مدى أربعة أشهر،

---

210) وثائق مزالي، دفتر، رسالة الى روستان، 5 ـ 1 ـ 1878.

211) بونسي، تعمير، 114 ـ 115

212) الرائد ـ 17 ـ 40

منحة قدرها 20 ريالا لكل فقير (حوالي 640 ليترة في تونس العاصمة) من الحنطة و10 ريالات لكل فقير من الشعير. وبنفس المناسبة قررت الحكومة التخفيض بصورة غير مباشرة من أداءات التصدير الموظفة عى الماشية وذلك عن طريق منحة (213).

ونظرا الى ضرورة تصدير المواد الأساسية فإنه من المفيد الحديث عن رأي حكومة الباي فيما يتعلق بالسكة الحديدية التي كانت تعتزم مدها بين تونس وباجة. فقد بين الرائد الرسمي لقرائه أنه بناء على أن ثروة البلاد مرتبطة بالفلاحة، وجب على الإيالة المضطرة الى توريد المنتوجات الضرورية لتنميتها، أن تصدر منتوجاتها حتى تظفر بتوازن حسابها الختامي المتعلق بالتجارة الخارجية. غير أن التجارة التونسية كانت تلاقي جم الصعوبات، ومن بينها صعوبة نقل القموح من جهة باجة الى العاصمة. ذلك ان مصاريف النقل البالغة نصف قيمة الحنطة، تجعل سعر الحبوب التونسية مرتفعا، وتصديرها الى أوروبا عزيز المنال. وبهذا يكون مد السكة الحديدية ميسرا لهذا النقل، خافضا من سعر القموح، ومؤثرا تأثيرا طيبا على اقتصاد البلاد (214).

وفعلا فإن النقل كان يطرح مشاكل عديدة. فكان يمثل إحدى مهام قبيلة دريد الخزنية. ففي كل سنة كان أولاد دريد يتوجهون نحو الجريد لنقل العشر الموظف على النخيل الى العاصمة المدفوع عرضا. وكذلك كانوا يهتمون بنقل الحبوب المدفوعة كعشر من شمال البلاد الى مخازن الدولة في العاصمة. ولكن كانت هناك دائما صعوبات : مثل تردي الأحوال الجوية الذي يجعل الطرقات غير صالحة أو النقص في الرجال والبغال وكانت عمليات النقل موضوعا للتراسل بين الحكومة وعامل دريد، فالأول كان يؤكد على ضرورة الإسراع، والثاني كان يعتذر ويوضح الصعوبات الموجودة. إذ كانت عمليات النقل صعبة في بلاد مفتقرة الى طرقات صالحة. فحبوب الوطن القبلي مثلا، كانت تصل الى تونس عن طريق البحر. ولهذا جرّت صعوبات النقل الحكومة الى أن تتخذ قرارا بموجبه تقسم الإيالة الى منطقتين، منطقة تدفع العشر نقدا والأخرى عرضا (215). فالمنطقة الثانية تضم سهول الشمال

---

213) نفس المصدر، 17 ـ40.

214) نفس المصدر ـ 17 ـ 21

215) 18 ربيع الأول 1288، بومباي، تشريع، 90 تعليق.

والجهات سهلة البلوغ، التي بها سكان قارون مثل ماطر و باجة والوطن القبلي والساحل، أما الأولى فتضم الجهات الوعرة والبعيدة، لذا فإن على الفلاحين بالهمامة والفراشيش وخمير وكذلك النفيضة دفع العشر نقدا، وكانت تونس تخيّر دائما دفع العشر بهذه الصورة. وأثناء صيف 1873 أضيفت جهات الكاف وتبرسق وجندوبة الى المنطقة التي كانت تدفع نقدا بسبب «ارتفاع ثمن النقل». و بعد ذلك بعامين أضيف أيضا الى هذه المنطقة فلاحو رياح (216). ولهذا فإن الحكومة لم تخطئ عندما ادعت أن خطا حديديا متجها نحو باجة من شأنه أن يعود بالفائدة على الفلاحة و بالتالي على البلاد التونسية بأكملها.

وابتداء من سنة 1869 اتبعت حكومة الباي سياسة اقتصادية ترمي الى تنمية الفلاحة وحماية الصناعات التقليدية. ولكن حرية تحركها كانت محدودة ماليا، لأن الكمسيون المالي كان له، بحكم مراقبته، تأثير عظيم على المالية. وكان خيرالدين مستعدا الى أخذ الواقع بعين الاعتبار من دون أن يعدّ البلاد مصدرا لا ينضب للثروات. وكان غرضه الأساسي هو تحقيق إدارة مستقيمة لأنه، ـ حسب عباراته ـ يجب «دفعا للبلاد في طريق الازدهار بعث نظام إداري جديد، أساسه العدل والمساواة، معوضا بذلك الحكومة في دورها المقدس كحامية للشعب» (217). وكان متيقنا أن سلطة مركزية ناجحة وقادرة على مراقبة موظفيها في كل البلاد هي وحدها الكفيلة بدفع الأهالي الى توظيف كل ما لديهم، سواء كان شغلا او مالا، للزيادة في رخائه و بالتالي رخاء الدولة التي يقتصر دورها، حسب رأيه على التشريع والحماية والتنشيط، متخلية عن التحول هي بنفسها الى منتج كبير ومع هذا فإن خيرالدين لم يحاول قط قلب الهياكل التقليدية.

وإذا نحن قارنا بين سياسة خيرالدين وأفكاره حول الاقتصاد كما عرضها في أقوم المسالك نلاحظ أنها متطابقة تطابقا كبيرا غير أنه يوجد فارق : يتعلق بمسألة تصدير المنتوجات الأساسية. وكان نبّه خيرالدين، في دراسته، قرّاءه بأخطار وضع تكون فيه الأمة مجرد مصدر لهذه المنتوجات. و بعد سنة 1869 وجد نفسه ملزما بتشجيع هذه الأنواع من التصدير لتوفير المال المعدّ لتسديد ديون الدولة. وتدل فكرة بناء مصنع

216) دفاتر جبائية، 2755، 26 جمادى الأولى و3 رجب 1290 و30 جمادي الأولى 1292.

217) خيرالدين، مذكرات 31

للعجين في النفيضة أنه لم ينس هذه الفقرة من كتابه وفي سنة 1870 نشر الرائد مقالا - من ورائه على الأرجح خيرالدين - فيه تأكيد على ضرورة بعث صناعة قادرة على إيجاد توازن في الحساب التجاري. وفي سنة 1874 نشر مقال آخر ذكر فيه مثال يتعلق بحث جمع من الهنود لمواطنيهم على الا يلبسوا إلا الثياب غير الموردة (218). ولكن الوسائل كانت تعوز حكومة تونس لتطبيق سياسة نشيطة في هذا المجال. فلقد كان ينقص الحكومة المال والإطار التقني اللذان بدونهما يبوء كل مجهود في هذا الاتجاه، بالفشل. وعلاوة على ذلك فإن مثل هذه السياسة معناها تكثيف الا تصال بسكان اختاروا من جهتهم أن يكون لهم أقل ما يمكن من الا تصال بالحكومة. وفي مثل هذا الوضع كان من المستحيل تحقيق إصلاح اقتصادي واسع النطاق لذا فإن الأمر الوحيد الذي كان في إمكان الحكومة القيام به هو خلق الظروف الملائمة وتشجيع تعصير الفلاحة بالغاء أداءات التوريد على أجهزة الفلاحة الآتية من أوروبا.

وأخيرا فانه من الواجب أن نلاحظ أن تربية الحيوان، لم تكن لتحتل مكانا كبيرا في اهتمامات الحكومة. فكان الأمر الوحيد الصادر في هذا الشأن هو جبائيا، يتعلق بالأداء على شراء الماشية (219).

وفي هذه الظروف يمكن اعتبار السياسة الاقتصادية التي سلكها خيرالدين، منذ 1869 تحت غطاء الكمسيون المالي، سياسة ناجحة. والقيام بمجهودات جدية لتصنيع البلاد وملاءمة الصناعات التقليدية مع مقتضيات القرن التاسع عشر قد يكون لا طائل وراءه، نظرا الى النقص في الإطار والمال. وعلاوة على ذلك، فإن الا تفاقيات المبرمة جعلت من الإيالة سوقا مفتوحة عمليا رغم الزيادة في أداءات التوريد من 3 الى 8 في المائة ولقد حاول خيرالدين حماية الفلاحة المتأخرة التي كانت موجودة آنذاك : غير أن كل إجراء من هذه الإجراءات لا يمكن اعتباره إلا بمثابة الملاذ الأخير.

أما فيما يتعلق بالفلاحة فإن خيرالدين قام بكل ما من شأنه أن يخلق

---

218) الرائد، 11، 18 و15، 8.

219) نفس المصدر، 15، 5.

الظروف الملائمة لتنميتها ولكنها ظلت كثيرة الارتباط بالتأثيرات الجوية : ذلك أن موسما طيبا قيمته أكثر من عشرة أوامر. وتشهد بذلك مساحة الأراضي المزروعة إذ حسب أكثر التقديرات جدية كان معدلها أثناء السبعينات 450.000 هكتار ولكن في 1870-71 كان أقل من 300.000 وفي 1875-76 أكثر من 550.000 هكتار (220).

المجلس المختلط : الأجانب :

إن الجهود التي قام بها خيرالدين قبل سنة 1864 لوضع حد للنظام القضائي القنصلي والتي ذهبت سُدًى، لم تَفُت من عزمه. وكان المقال المنشور في الرّائد المؤرخ في 21 أفريل 1870 أوّل علامة تدل على أنه لم ينْس هذا المشكل الشّائك، وتحدثت الجريدة عن مشاريع القاهرة الرامية الى وضع الأجانب العائشين في مصر تحت طائلة القانون المصري (221). ولم يمضِ شهر على نشر هذا المقال حتى اقترح الباي، في 18 ماي، على القناصل الأوروبيين في تونس، بعث مجلس مختلط خاص بالإيالة. وإذا لم ير هذا المجلس النور الى حد ذلك التاريخ، فلأن قنصل إيطاليا عارض في شأنه معارضة شديدة. وفي سبتمبر من نفس السنة أعاد الرائد الكرّة مؤكدا ضرورة وضع كل المتساكنين في البلاد بدون استثناء تحت طائلة القوانين المحلّية مثلما هو الشأن في أوروبا (222). وفي أوائل جوان 1871 أعاد الباي الكرّة ولكن بدون الحصول على نتيجة أيضا (223). وابتداء من تلك الفترة ظهر في تونس «قانون المجلس المختلط» مطبوعا باللغة الفرنسية متضمنا 113 فصل. وحسب هذا القانون فعلى هذا المجلس المكوّن من ثلاثة أوروبيين وتونسيين اثنين، أن يعالج كل المسائل التجارية والمدنية التي تحدث بين التونسيين والأوروبيين (224). وإذا أمكن تأريخه بالفعل في ربيع 1870 فإنه يجوز الافتراض أن اتصالات أوّلية تمّت بين حكومة الباي وعدة عواصم أوروبية. وأن الشعور ساد في تونس بأنه قد وقع الاتفاق بعدُ. وقد يكون «وود» ساند المشروع، بينما كان موقف باريس غير واضح ؛ فلقد كان

220) بونسي، تعمير، 99 - 100

221) الرائد، 11، 22

222) نفس المصدر، 11، 22

223) أرشيف، 4 - 200

224) أرشيف، 4، 200

لباريس سنة 1870 مشاغل أخرى : وفعلا اندلعت في جويلية 1870 الحرب الفرنسية البروسية. ولهذا فإن المشروع لم تنسفه فقط المعارضة الإيطالية ولكن نسفته أولا وبالذات الحرب وعواقبها. والأرجح أن الحكومة التونسية بعثت في ذلك الوقت اللجنة المكلفة بتقنين الشريعة حتى تشمل كل سكان البلاد. وكان الفشل في الاتفاق مع القوى الأوروبية معناه أيضا نهاية هذه اللجنة.

وتحتم الانتظار الى سنة 1874 ليعود القوم الى الحديث عن هذه المسألة. وفي الأثناء كان كل الناس يتتبعون ما يجري بمصر حيث كان القوم يتفاوضون منذ 1869 مشابرين في بعث المحاكم المختلطة. ولهذا طلبت تونس مرتين اثنتين من عونها الموجود بالإسكندرية أن يرسل إليها نصوص كل الاتفاقات والقوانين والتنظيمات المتعلقة بهذه المحاكم (225).

وفي أوائل 1874 طرح خيرالدين المشكل على بساط البحث مرّة أخرى. وكان اقتراحه مماثلا تقريبا لمشروع 1870 قاصدا به بعث محكمة مختلطة خاصة بالقضايا المدنية والتجارية التي تحدث بين الأوروبيين والتونسيّين. وتمّ بعث مجلس مختلط على سبيل التجربة مهمته الحُكم في القضايا التي لا تفوت 1.000 ريال وفي 18 ماي 1874 أمكن للقنصل الفرنسي أن يعلم الوزير الأكبر بأن باريس وافقت على هذه المحكمة. وأعربت كذلك لندن على موافقتها إلا أن رومة بقيت وحدها مصرة على الرفض. وفي 7 جويلية الموالي أمضى الباي أمرا في إحداث محكمة للصلح مختلطة تضم ثلاثة أعضاء. وكان الرئيس «**حسونة الوزير**» أمين التجار بالعاصمة، أما العضوان الآخران فأوروبيان احدهما عون بالقنصلية الفرنسية والآخر عون بقنصلية انقلترا (226).

وظن خيرالدين طويلا أن هذه المحكمة ليست إلا بداية وأن الايالة ستشهد في القريب العاجل نظاما قضائيا مختلطا تام الشروط. وكان واثقا تمام الوثوق من أن حكومة الباي، بعد إبرام القانون الخاص بمصر، ستتحصل على حل مماثل. لأنه كما قال «ليس من المتوقع أن مجلسا مكونا من أبناء أولئك الذين قاموا بمجهودات جبارة سنة 1789 لإعلان الحقوق السياسية للإنسانية يرفضون إمكانية تنظيم هذه العدالة

225) دفاتر جبائية، 2756، 20 ربيع الأول 1281 و7 ربيع الثاني 1290.
226) الرائد، 15، 17 أمر 22 جمادي الأول 1291

الترابية لملايين المسلمين...» (227) ورغم هذا لم يقع شيء من ذلك. ناهيك أن مجلس الأمة بباريس أظهر سنة 1875 معارضة بلغت حدا من الشدة تجاه الإصلاح القضائي بمصر مما جعل الحكومة الفرنسية تقلع عن تكريس فكرة نفس الإصلاح في تونس. ورغم أن وزير الخارجية الفرنسي ساند المشروع أثناء مداولات اللجنة المكلفة بالنظر في مشروع مماثل بالنسبة الى مصر، وذلك بالاستشهاد «بقراءة... فقرات من نشريتيْ (خيرالدين)» (228) فإن ذلك لم يعمل على تغيير رأي البرلمانيين الفرنسيين.

ولهذا اضطرّ الوزير الأكبر الى الاكتفاء بمجلس مختلط منقوص. إذ أن الإيطاليين رفضوا التعاون في شأنه. ثم أن المشاركة الفرنسية نفسها لم تكن إلا جزئية، خاصة وأن القنصل لم يجبر مواطنيه للمثول كمدافعين أمام هذا المجلس بسبب موقف البرلمان. زد على ذلك أن الحكومة الفرنسية تفرّق بين محمييها الجزائريين ومواطنيها بأتم معنى الكلمة. ولذا فالجزائريون هم وحدهم الخاضعون لهذا النظام القضائي المختلط، أما الأخرون فلا يخضعون (229).

وفي أوائل 1876، جد حادث سببه أن فرنسيا رفض المثول أمام هذه المحكمة بصفة مدافع. وهذا الموقف الفرنسي جعل موقف الإنقليز والإسبان صعبا، لأن مواطني هؤلاء كانوا يخيرون هم أيضا النظام القضائي القنصلي وفي 2 ديسمبر 1877، اشتكت الحكومة التونسية لدى القنصل الفرنسي من موقف باريس الناسف لمبدإ القضاء المختلط. ورغم أن هذه الشكوى بقيت بدون نتيجة، فإن المجلس المختلط واصل جلساته وضمنه حاكم فرنسي بصفته عضوا.

ورغم عيوب المجلس المختلط، فإنه كان يسد نوعا من الفراغ. وكان لحكامه عمل كبير بمعدل جلستين في الأسبوع بصورة عامة. وكان حكمهم سريعا : إذ كان رقم إصدار الأحكام في كل جلسة، بطلب من الشاكين، يتجاوز الخمسين (230). وما أن يصدر الحكم، حتى يجبر المحكوم عليه على الدفع وإلا فإن أملاكه تباع أو يودع السجن. وفي ماي 1877 وُجد في السجن مدين واحد حكم عليه المجلس المختلط.

---

227) خيرالدين الى اسكارڤاي، المجلة التونسية (1940)، 77 [بالفرنسية].

228) وثائق مزالي، دفتر، رسالة الى روبير، 8 ـ 12 ـ 1875.

229) ارشيف، 55، 203، تقرير عضو فرنسي مؤرخ في 29 ـ 52 ـ 1875.

230) نفس المصدر.

وليس من الغريب إذن أن نرى المجلس قداهتم حسب قائمة مؤرخة في 19 سبتمبر 1874 بـ462 حالة منذ أوّل جلسة عقدها في 18 جويلية 1874، وفي 302 حالة أصدر القضاة حكما فيه إدانة 188 مدينا تونسيا و81 فرنسيا و33 انقليزي (231). وكان المدافعون التونسيون يأتون من كل جهات الايالة ولكن الأغلبية كانت من العاصمة. وكانت تونس ترسل بانتظام تلغرافا الى عاملي باجة وجندوبة مثلا ملتمسة إرسال مدافع الى العاصمة لمعاضدة متهم أحيل أمام المجلس المختلط. وكان عمال الجهات النائية، مثل جهة أولاد عيار، يتقبّلون، أيضا، مثل هذه البرقيات من حين الى آخر.

وبفضل قرار اتّخذ في مارس 1878 ونصّ على أن كل طالب عليه أن يدفع لصندوق المجلس 2 بالمائة من المبلغ المطالب به ، نعرف مدى أهمّية القضايا المحكوم فيها. فكانت الموارد أثناء سنتي 1878 و1879 تبلغ أكثر من 300 ريال في الشهر. ولذا فإن الأحكام تتعلق بقضايا قيمتها حوالي 15.000 ريال (232). ولكن هذه القوائم لا تعلمنا عن موضوع وجود مواطنين أوروبيين يقومون بدور مدافعين أم لا.

وبعد هذا، فلا يعدّ ذلك نتيجة باهرة لمجهودات طويلة، غايتها إخضاع الأجانب القاطنين بتونس الى القانون التونسي، ذلك أن عددا من اليهود التونسيين كانوا يخيّرون الاحتماء بقوة أجنبية على البقاء في ظل نظام رعيّة الباي. إذ أن الوسائل الكفيلة بالحصول على مثل هذه الحماية ليست قليلة. فكانت القنصلية الإسبانية تبيعها بكل بساطة. غير أن الجزائريين في تونس كانوا سببا في مشاكل أكبر. ذلك أنهم، عندما تطالبهم السلط بدفع الضرائب يرفضون الدفع، متعلّلين بجنسيتهم الفرنسية، ولكن إذا هم تيقنوا من إدانتهم عن طريق القضاء الفرنسي فإنهم يختارون أن يكونوا تونسيين. وفي 1874 قرر خيرالدين أن يضع حدا لهذا الوضع. فاقترح تسجيل كل الجزائريين القاطنين بتونس حتى يضبطوا مرة واحدة وضعيتهم. وفي نفس الوقت، قدّم مشروعا تنظيميا خاصّا بالتونسيين المحميين أو المتجنسين الذين طلبوا النظر في وضعهم. وفحوى ذلك أن الذين تحصلوا على الحماية الأجنبية أو التجنيس قبل هذا التاريخ بعشر سنوات عليهم، اما أن يتخلّوا عن ذلك او أن يغادروا

231) أرشيف، 33 ـ 203.

232) أرشيف، 37 ـ 203 و38 ـ 203.

البلاد. وفي المستقبل لن تعترف حكومة الباي بحالات تجنيس أو حماية جديدة. فكل تونسي يكون قد تحصل على ذلك فهو مجبر على مغادرة البلاد التونسية في ظرف 48 ساعة (233). ولكن هذه الإجراءات ظلت حبرا على ورق. وفي سنة 1876، أذنت تونس العمال بأن يخضعوا الى المجبى كل الجزائريين الذين ليس في إمكانهم الإدلاء بوثيقة مسلّمة من القنصلية العامة الفرنسية بتونس تشهد بحمايتهم(234).

وتمت محادثات غير رسمية بين تونس و باريس في شأن اتفاقية تسليم المجرمين. ولكنها لم تفض الى أيّ شيء ذلك أن الطرف الفرنسي عارض مثل هذه الاتفاقية التي تجبرنا على حد قوله «على الالتجاء الى السلط المحلية للقبض ثانية على منظورينا» والتي ليس لها من نتيجة الا «ادخال الضيم... على مبدإ الامتيازات الذي تزعزعت أركانه بعد، في الامبراطورية العثمانية»(235).

ولم يكن الوضع القانوني للجزائريين ومسألة الحماية هما من المشاكل الوحيدة التي واجهتها الحكومة التونسية مع الأجانب. ذلك أن عهد الامان كان منحهم مبدئيا حق شراء العقارات في الايالة. وفعلا منحت معاهدة مؤرخة في سنة 1863 هذا الحق الى الرعايا الانقليز. وأخرى في سنة 1868 منحته الى الايطاليين، وثالثة سنة 1871 الى الفرنسيين. وكانت تونس لا ترى بعين الرضا هؤلاء الاوروبيين ونشاطاتهم. ففي سنة 1869 منع مالطي من استئجار أرض على ساحل الوطن القبلي خشية تحويلها الى مركز للتهريب. وفي سنة 1875 اراد ايطالي شراء أرض بجرجيس بجنوبي جربة فرفض أن تسلم اليه الرخصة لان «شراء الاراضي في الجهات الصحراوية ليس مناسبا لأن حماية المعنيين بالامر فيها مستحيلة»(236) حسب تونس.

اما المشكل الذي حاز الشهرة أكثر من غيره وعرف بتعقّده في هذا الباب فهو لزمة «سيدي ثابت» وهي هنشير مساحته 1.200 هكتار في الشمال الشرقي من العاصمة وكانت سلّمت هذه اللزمة لمواطن فرنسي يدعى «دي سانسي» 1866. و يظهر أن مطلبه وجد دعما لدى خير الدين. ولكن استغلال هذه الاراضي لم تكن ناجحة لأن

233) صميدة، خيرالدين، 406 ـ 408

234) أرشيف، 360 ـ 30، 16 جمادى الأول 1293

235) الشؤون الخارجية الى روستان، 10 ـ 4 ـ 1876، شؤون تونسية 1، عدد61

236) أرشيف، 754 ـ 162، خيرالدين الى رستم، 13 جمادي الأول 1292.

دي سانسي كان يعيش عالة على شركائه. ولما أصبحت الصعوبات سنة 1874 من المستحيل تذليلها، رأى أن يجد مخرجا في اتهام الحكومة التونسية بانها لم تحترم العقد. وكان متيقنا من الدعم الذي سيأتيه من معارف عائلته ذات التأثير في باريس واظهر خير الدين ـ الذي ندم ولا شك عندما منح حظوته لدي سانسي ـ تصلّبا شديدا، وابى ان يجعل سيدي ثابت كما قال «كاليفورنيا وضربا شبيها بالدولة الصغيرة المستقلة المعفاة من كل الاداءات»(237). وظهرت القضية بدون نهاية. ففي باريس كان فيليت يقوم بحملة ضد دي سانسي، ناصحا صديقه التونسي بألاّ يتنازل. وفي 4 جويلية 1877 كتب اليه خير الدين من جديد مبيّنا ان دي سانسي لم يقبل الاقتراحات الاخيرة. ولما عزم على الا «يتحمل مسؤولية الانزلاق نحو تنازلات أخرى» اقترح على الباي أن يجمع مجلسا خاصا للنظر في موقف دي سانسي. وكان المجلس يضم عددا من كبار الموظفين التابعين للمجلس الشرعي بالعاصمة. واتفق المجلس بالاجماع على توخّي التصلّب : وذلك بفسخ الحكرة لتعميم فائدتها على البلاد بأكملها اذا عجز دي سانسي أو أبى الوفاء بالتزاماته. (238) ومع هذا فلم يمر أقل من شهر بعد ذلك حتى تنازلت تونس لفائدة مطالب دي سانسي لاسباب نجهلها. وذلك بأن منحهُ الامر الصادر في 9 جويلية 1887م حوالي 3.000 هكتار يصير مالكا لها بعد عشرين سنة. وعلاوة على ذلك دفع الباي اليه 30.000 فرنك جبرا للضرر لانه تنازل عن الدعوى المتعلقة بحق الاعفاء من الاداءات غير القارة التونسية(239). فكان ذلك، بالنسبة الى خير الدين هزيمة لا لبس فيها.

وفيما يخص وضع الاجانب في الايالة كانت حصيلة الفترة الواقعة بين 1869 و 1877 هزيلة : فكانت النتيجة الوحيدة الملموسة هي المجلس المختلط المحدث للبتّ في القضايا التي لا تقل قيمتها عن ألف ريال. ولربّما كان الوزير الاكبر التونسي يأمل تجهيز بلاده بمجالس مختلطة على غرار ما وجد بمصر منذ سنة 1875. ولكنه خسر الجولة. ذلك أن النجاح كان رهين حسن نيّة العواصم الاوروبية أكثر مما هو رهين حسن نية حكومة الباي. وكان موقف مجلس الامة الفرنسي السلبي تجاه المجالس المختلطة

237) وثائق مزالي، دفتر، 25 ـ 8 ـ 1875.

238) نفس المصدر، 4 ـ 7 ـ 1877.

239) م. امريت، حول فروض التعمير الفرنسي في البلاد التونسية، قضية سيدي ثابت) المجلة الافريقية (1945)، 201 ـ 235 وڤانياج، أصول، 448 تعليق و553 و545.

المصرية حاسما. ومع أن القنصل الفرنسي بتونس كان معترفا بان محمييه ومواطنيه كانوا في الغالب يتهمون باقتراف عمليات مشبوه فيها، فانّه خير الاّ يفعل شيئا خوفا من أن تقوم عليه القيامة في باريس. ولقد كان الرأي العام الاوروبي حاسما في أوساط الجالية الاوروبية في العاصمة التونسيّة، فرومة ظلت دائما مستنكفة من نظام قانوني مختلط، ولندن لا تريد القيام بأي شيء دون موافقة العاصمتين الاخرين عندما يتعلق الأمر بايجاد حلول لمسائل داخليّة تخصّ الايالة.

وضع خير الدّين

لقد استتبع تعيين خير الدين على رأس الحكومة التونسية، حسب الرائد مظاهر عفوية من التعبير عن الفرح في كامل البلاد، في المدن، والقرى، وكذلك في الارياف وكانت الفرصة سانحة للشعراء لشحذ قرائحهم(240). ففي فيفري 1876 وجد القراء في جريدتهم مدحا آخر وفي مارس من نفس السنة اطلعوا على مقال ينوه بالنتائج الاولى لسياسة خيرالدين، فبفضله رجعت الثقة للاهالي، لان الحكومة أصبحت مهتمة بحاجاتهم أي أنها منصتة الى شكاواهم، وجاهدة في أن توجد العلاج. أما العمال فانهم أصبحوا يسيّرون جهاتهم حسب قوانين مضبوطة حتى «ان الذي يناله ظلم ولا يشكوه لا يلوم الا نفسه». وظهرت مزايا هذه السياسة بارزة للعيان في اسواق العاصمة حيث كانت جماعات الريفيين تزدحم كل يوم لتقوم بشراءاتها (241).

غير أن هذا الارتياح لم يكن عاما ذلك أن انصار مصطفى خزندار القابع في قصره ببطحاء الحلفاوين، التزموا الصمت وقتيا ولكنهم كانوا آسفين لضياع امكانيات الاستثراء التي كانت تتوفر لهم قبل 1869. ولم يلق الوزير الاكبر السابق السلاح، رغم عزلته. بل ظل خطره ماثلا رغم انعدام تأثيره السياسي المباشر. ونظرا الى ثروته الموجودة في اوروبا. فلقد كان يقوم بواسطة عملاء ماجورين بحملة صحافية شعواء في الجرائد الفرنسية والايطالية ضد محميه السابق. وهي حملة خطيرة، خاصة عندما يكون مصطفى خزندار قادرا على نسف الثقة الموضوعة في سياسة خير الدين والكمسيون المالي.

---

240) الرائد، 14، 25 ـ 27 و29 و15، 2.

241) نفس المصدر، 17، 2 و9.

وذلك حينما عمد في بورصة باريس الى التلاعب بالتخفيض في سندات الدين التونسي التي كان يملكها وكانت تصل الى الرائد بعض أصداء المقالات الموجهة ضد الوزير الاكبر الجديد وكان الرائد يرى من الفائدة في عدة مرات التصدي بالرد منحيا على زملائه باللائمة من جراء ارتشائهم وتحيزهم. وهاجم مقال منشور في عدد 7 جانفي 1875 أنصار مصطفى خزنه دار ذاك النهاب قائلا : «ان هذا البلد في حاجة الآن الى وزير تونسي أصيل ليرجع إليه الامن والسلم... وفي السياسة فالامر يتعلق بالمبادئ...» (242) **وكان الشانئون يتهمون خير الدين مرة بانه أبرم مع فرنسا معاهدة سرّية، تجعل من الايالة حماية فرنسية ومرة اخرى بانه يحبك مع استنبول اتصالات غامضة آملا أن يعزل الباب العالي الباي و يعيّنه مكانه واليا (243).**

ولم تخل هذه الاشاعات من خطر على وضع خير الدين ففي امكانها نسف وضعه سواء في الدّاخل أو الخارج. ولهذا لم يكن ليستهين هو أيضا بخدمات الصحافيين المأجورين الذين كانوا ينشرون، عند الاقتضاء، مقالات تنوه بعمله و بالنتائج الحاصلة. وواصل صديقه القديم فيليت حتى بعد رحيله من تونس، الظهور بمظهر الحليف الوفيّ المطّلع الاطلاع الدقيق، والذي لا يبخل عليه بالخدمات العديدة (244).

وفي خريف 1874 و بعدما مرّ ما يقارب السنة من تعيين خير الدين، راجت بصورة ملحة اخبار عزله الوشيك ورجوع مصطفى خزنه دار الى السلطة فرأى محمد الصادق من الفائدة مراسلة وزيره الأكبر ليؤكد له ثقته التّامة في شخصه وفي سياسته. وفي هذه الرسالة المنشورة مرتين في الرائد صرح الباي بأن الاشاعات الرائجة في هذا الشأن ليس لها أساس من الصحة(245).

وفي ربيع السنة الموالية، أي في 27 أفريل 1875 استقبل خير الدين بتونس وفدا من الاوروبيين قدّم له عريضة ممضاة من 180 شخص مرموق، عبّروا له فيها عن

---

242) نفس المصدر، 14، 29.

243) وثائق مزالي دفتر ،17 ـ 3 ـ 1875.

244) صميدة، خيرالدين، 365 ـ 369، ڤانياج، أصول 440 ـ 442.

245) الرائد، 15 ـ 27 و28.

ثـقتهـم في سياسته(246). و بعد ذلك بقليل أبرز له وفد آخر، وهو من أعيان التونسيين في هذه المرة عرفانه بالجميل وذلك باهدائه مكتبا جُلِب خصّيصا من لندن (247).

غير أنّ أمثال آيات العرفان هذه لا يمكن أن تخفي هشاشة وضع خير الدين على رأس الحكومة. اذ كان سقوط مصطفى خزنه دار قد تم بعد تحالف مصطفى بن اسماعيل محظيّ الباي مع خصوم الوزير الاكبر السابق. والأرجح أنه لولا دعمه لما تيسّر لخير الدين النجاح في اسقاط مصطفى خزنه دار. غير أن هذا الحليف، الغالي سنة 1873، أصبح العجلة الخامسة في العربة [الف لا شيء عليه!] وهو لم يكن مستعدّا لمساندة سياسة تقشفية، مقامة على استقامة الادارة. وهي السياسة التي كان يدعو اليها الوزير الاكبر الجديد. والحال أن شيئا واحدا كان يهمه هو أن يعيش و ينفق مثل السيد العظيم.

وابتداء من مارس 1874 نجم خلاف بين الرجلين. ذلك أنه، بالحاح من الوزير الاكبر لدى الباي، اضطر ابن اسماعيل الى التخلّي عن وظيفة عامل الوطن القبلي(248). ونحن لا نعرف بالضبط ما جرى، ولكن يظهر، أنه منذ أن عيّن في هذه الوظيفة في جويلية 1872 كانت سياسته مناقضة الى حدّ كبيرللافكار التي يحملها خير الدين فيما يتعلق بحسن الادارة. وعلى كل فان الصبايحية راحوا مرات عديدة من تونس الى الوطن القبلي أثناء شهري ديسمبر 1874 وجانفي 1875 لاستخلاص اداءات السوق من عدة مزارعين هناك. وهو مبلغ يقدر بحوالي 60.000 ريال تعتبر «قانونا»، راجعا الى ابن اسماعيل. ناهيك أن أحد المزارعين من قليبية التجأ، هو وعائلته الى زاوية، هروبا من الصبايحية. و بعد ثلاثة أسابيع غادرها واجبر على دفع مبلغ 7.000 ريال كان طالبه به العامل القديم(249).

وكان ابن اسماعيل قد عيّن وزيرا للبحرية، اعترافا له بدعمه له سنة 1873. ولم تحدث منذ أن كان خير الدين على رأس هذه الوزارة تغييرات هامة. فلم تشتر بواخر جديدة. وفي كل شتاء يغادر الاسطول حلق الوادي الى فرضة صفاقس (راده)

---

246) صميدة، خيرالدين، 178 ـ 180 و409 ـ 412.

247) نفس المصدر، 139 ـ 141.

248) بيرم، صفوة، 2 ـ 98 ـ 99.

249) أرشيف، 412 ـ 34، 14 ذو القعدة و3 ذو الحجة 1291.

وكانت الايالة فقدت أحسن باخرة تونسية وهي الصادقية، اذ تم تأجيرها بحثا عن المال بواسطة سمسار من تونس ليقوم برحلة بين «قلسكوي» و«اليابان». وبما أن الدائنين لم ينفكوا يلاحقونه فقد انهى خدمته للبايات سنة 1872 في «يوكوهما» حيث بيعت الباخرة بالمزاد العلني (250). ولم يبق لابن اسماعيل الا باخرتان. ذلك أن ميزانية وزارة البحر كانت محدودة. قدرت بالنسبة الى السنة الجبائية 1874 ـ 75 ـ بـ725.000 ريال. أما بالنسبة الى السنوات الموالية فقد تجاوزت 800.000 ريال سنة 1875 ـ 76 لتنزل بعد ذلك الى معدل قدره نصف مليون(251).

ولا شيء يدل على أن مصطفى ابن اسماعيل اهتم جديا بوزارته. وبما أنه لم يجد الوسائل للزيادة في ثروته الذاتية على حساب البحرية فانه اكتفى على ما يظهر بجرايته.

وابتداء من ربيع 1874 عندما اعفى مصطفى بن اسماعيل من وظيفة عامل نابل فان ضربا من الحرب الباردة شبت، على الأرجح بينه وبين خير الدين، ولكنها أصبحت حربا سافرة في ديسمبر 1875 لما اشتكى الوزير الاكبر الى الباي من سلوك محظيّه. فلقد أهاب به في رسالة لا تخلو من مرارة بالابتعاد عن ابن اسماعيل(252). ولكن محمد الصادق صمّ أذنيه عن ذلك. ومنذ **ذلكم اليوم أصبح مصطفى بن اسماعيل سيفا مسلولا على خير الدين. وكانت العلاقات بين الباي ووزيره الاكبر، وان ظلت في حدود اللياقة، بعيدة عن ان تكون حميمة، لان الرجلين كانا غير متحابين في واقع الامر.** اذ ان ورقات خير الدين الرابحة هي مواهبهُ ونتائج سياسته. أما في البلاط فقد وجد نفسه في عزلة أكثر فأكثر. وكتب في مذكراته : انّ المحمي كان يريد «... الارتقاء الى مكاني، معتمدا في الواقع على ما للباي من فائق الاستعدادات تجاهه» (253).

250) أرشيف، 1079 ـ 187 وڤانياج، أصول 128 ـ 129.

251) دفاتر جبائية، 3972 وأرشيف، 1072 ـ 187.

252) 10 ذو القعدة 1292، خيرالدين، مذكرات، 311 ـ 324.

253) نفس المصدر، 40

المالية

ولم يكن وضع ابن اسماعيل ضمن حكومة خير الدين هو المشكل الوحيد الذي كان على الوزير الاكبر مواجهته بل كانت هناك مشاكل عديدة، كالصعوبات المالية مثلا.

ذلك أن العامين الاولين من وزارة خير الدين كانا بالنسبة الى تونس فترة تعد من السنوات السمان، فعلا. فبفضل محصولين وفيرين لموسمين متواليين امكن للحكومة مجابهة التزاماتها المالية. فلقد تم دفع «الكوبون» في الإبّان من دون أن يحتاج الكمسيون المالي الى ريال واحد من الحكومة التي أمكن لها تكوين أرصدة لها. غير أن خير الدين لم يبهره هذا الرخاء. ولذلك لم يفرط في سياسته التقشفية علما منه أن هذا الرخاء انما هو وقتي وان موسما رديئا قمينا بارجاع الصعوبات المالية الى ما كانت عليه بسرعة. وفي الفترة التي عم فيها شيء من الرخاء امكن لخير الدين أن يفرض نفسه كرجل دولة قادر. وبما أن البلاد كانت هادئة ومزدهرة نسبيا فليس من السهل على خصومه حينذاك شن حملة ضده. ذلك أن هذين الموسمين عززا مكانته بصورة محسوسة.

وعادت كل المشاكل كما كانت مع محصول سنة 1875 ـ 76الرديء جدا. فكان على الحكومة توفير مبلغ جملته 2.392.964 ريال مستمد من أموالها الذاتية لتمكين الكمسيون المالي من دفع رقاع الدين العمومي (الكوبونات). ذلك أن مدخول الاموال المسلمة الى الكمسيون لم يكن مقدارها إلا 8.232.035 ريال. وبفضل فواضل السنوات السابقة، لم يطرح هذا العجز مشاكل يعز تذليلها بالنسبة الى الحكومة رغم أنه استنفد ما لديها من مدخّرات (254).

وسرعان ما كان للمعلومات الاولى المنبئة برداءة محصول سنة 1876 تأثيرها على سندات الدين التونسي في البورصة. في باريس نزل سند قيمته الاسمية 500 فرنك من 280 الى 225 فرنك. غير أن هناك عوامل أخرى بامكانها تفسير هذا الانخفاض على الاقل في جزء منه. ذلك أن مصطفى بن اسماعيل الذي اتهمه خير الدين منذ 1875 بالمساومة على حساب الدين(255)، راهن على الانخفاض عن طريق وكيل له في

254) سليم فارس، كنز الرغائب، 5، 341 ـ 343 صميدة خيرالدين 238 تعليق

255) خيرالدين، مذكرات، 314 ـ 315.

باريس بينما قام وزير البحر هو نفسه في تونس بعملية ضد وكيله. ولما عاد هذا الاخير الى تونس، طالبه ابن اسماعيل بمبلغ جسيم قدره سبعة ملايين فرنك : فرفض الوكيل واستتبعت ذلك خصومة. وبعد أن قضى الوكيل مدة في السجن، اضطر الى الالتجاء الى القنصلية الانقليزية للافلات من طلبات محظي الباي. ولم يكن مصطفى بن اسماعيل هو الوحيد الذي يمارس هذه اللعبة فقد كان مصطفى خزنه دار يمارسها أيضا، على ما يظهر.

ولما علم خير الدين باعمال وزيره للبحر، حاول التدخل عن طريق تسبقات وبشراء عدة آلاف من السندات. وعلاوة على ذلك عمل على تدارك الانخفاض باشاعة خبر في أوائل مارس 1876، يؤكد أن «كوبون» جويلية سيدفع بحذافيره وفي الموعد المطلوب(256).

ولم يكن هذا هو المشكل الوحيد. فقد راجت اشاعات في الايالة تزعم بان الكمسيون المالي شره أكثر من خيره. اذ ليم عليه عدم نجاعته وتبذيره ربع المبالغ المقبوضة في ادارته الذاتية. ولم تكن هذه الاشاعات فقط من صنع الشانئين لان الكمسيون له طبعا عيوبه. ورغم أن خير الدين قدر مصاريف الكمسيون «بحوالي 10 في المائة وهي نسبة مرتفعة لا محالة»(257)، فانها كانت في الواقع حوالي 15 في المائة. بينما كانت، في السنوات الاولى من وجود الكمسيون أثناء تصرف فيليت أقل من 10 في المائة، ولكن تحت تصرف حلفه وهو رجل حسن النية غير أنه ضعيف، سرعان ما عمل اعضاء لجنة المراقبة على ايجاد الطريقة التي بها يثرون من دون أن تقدر اللجنة التنفيذية ورئيس الكمسيون المالي، وهو خير الدين نفسه، على عرقلة ذلك. وكانوا يراقبون من بين ما يراقبون التجارة الخارجية. لان القمارق جزء من المداخيل المسلّمة. وكانت هذه تعد تطورا خطيرا اذ بينما كانت المداخيل تتضاءل بحكم رداءة الموسم كانت مصاريف الكمسيون تزداد. وتفطّن خير الدين الى ذلك بصفة دقيقة : ذلك أنه سعيا منه «الى أن يرضي نوعا ما الرأي العام الذي كان يتهامس حول تجاوزات مبررة الى حد ما، على الاقل فيما يخص اختصاص الدخان»(258) اقترح في أوائل أكتوبر

256) بيرم صفوة، 2، 99، صميدة، خيرالدين، 369 وفانياج، أصول، 473 تعليق.
257) وثائق مزالي، دفتر، 29 ـ 3 ـ 1876.
258) وثائق مزالي، دفتر مزالي الى فيليت، 23 ـ 11 ـ 1876.

1876، كراء ستة موارد منها القمارق ومقدارها جملة، نصف كل المداخيل المسلّمة. واثارت هذه المقترحات موجة من الاحتجاجات اذ حسب رأي لجنة المراقبة «ليس وراء هذا المشروع فائدة وإن قدمه وسانده الوزير الاكبر عن حسن نية... وهو يخدم في الحقيقة شركة للمراقبين العامين باتم معنى الكلمة، وأغلبهم أعوان للدولة»(259)

وحسب الوزير الأكبر نفسه فإن «هذا الاقتراح الذي قدمه عشرة من اعيان الاهالي ظهر للجنة المراقبة أنه تحدوه فكرة مناوئة للكمسيون»(260). ورغم صيحة الاستنكار هذه تحصل خيرالدين على بعض النتائج. اذ بتنازله فيما يتعلق بالقمارق تحصّل من لجنة المراقبة على الترخيص في تأجير اختصاصات الدخان والملح، وسوقيْ الخشب والفحم وكذلك سوق الخضر بالعاصمة. وقدرت موارد كل ذلك سنة 1869 بحوالي 750.000 ريال في السنة وانجر عن هذا التأجير زيادة في المبلغ الذي وصل بسرعة الى 20 بالمائة(261).

ولم تكن عملية الوزير الاكبر خالية من المهارة، اذ رمت الى ضرب عصفورين بحجر واحد : أي تحسين التصرف في المداخيل المسلّمة وتهدئة الرأي العام. لان موقفه من هذه القضية أظهر علاوة على ذلك، أنه لم يكن عميلا لدى الكمسيون المالي والاعضاء الاوروبيين العاملين ضمن الهيئة التنفيذية، ولكنه على العكس كان في خدمة تونس وأهلها. ألم يسلم إليهم التصرف في جزء من المداخيل المسلّمة لضمان خلاص الكوبون ؟ ولقد ظنت به الظنون في تلك الفترة وشك القوم في أنه اراد افتكاك ادارة المداخيل المسلّمة من الكمسيون المالي بصورة نهائية. وأنكر ذلك قائلا ؛ انه لم يقترح نظام الكراء الا على سبيل التجربة «وأكد انه لم تكن له في ذلك أي سوء نية»(262) ورغم ان كراء القمارق كان ضمنيا سببا في اضعاف مراقبة الكمسيون للادارة المالية التونسية فعلا، فانه من المرجّح أن هذا لم يكن هو غرض خير الدين. ذلك أن الذي كان يهمه قبل كل شيء هو الزيادة في المداخيل، والكراء هو طريقة للوصول الى ذلك، وليس هو غرضا في حد ذاته. فلم يكن بحال مخادعا للكمسيون الذي كان من البداية رئيسه.

259) ن. روكا، أجوبة عن أسئلة متعلقة بالكمسيون المالي، عنابة 1878، 6 [بالفرنسية]

260) وثائق مزالي، دفتر، 16 ـ 10 ـ 1876.

261) ڤانياج، أصول، 484 ـ 486 ـ صميدة، خيرالدين، 229.

262) وثائق مزالي، دفتر، 23 ـ 11 ـ 1876.

وأصبح الكمسيون المالي احدوثة باستمرار، فحتى جريدة الجوائب اهتمت به ونشرت مقالا حول سوء تصرف الكمسيون في ماليّة الايالة. وردت جريدة الرائد مبينة الى زميلتها باستنبول أن خلاص الكوبون كان يتم، دائما في أوانه وان الغرض الوحيد من هذه الانتقادات هو اشاعة عدم الثقة. ونددت أيضا بما دأب عليه مراسل هذه الجريدة من عواء مع الذئاب وفتح الجوائب صفحاتها لخرافاته. واحتوى العدد الموالي من الرائد رسالة مؤرخة في 22 نوفمبر 1876 يكذب فيها خير الدين بصفته رئيسا للكمسيون المالي الشائعات التي تدعي بأن هناك أزمة ضمن الكمسيون (263).

وما عدا هذا الامر، وفي انتظار المحصول الفلاحي القادم، فان شتاء 1876 ـ 77 كان هادئا ماليا: ولكن ذلك لم يكن الا السكون قبل العاصفة. لان محصول سنة 1877 كان رديئا. لذا فان خير الدين أظهر قلقه في رسالة موجهة الى فيليت بتاريخ 4 أفريل 1877، فبعد أن ذكّر بصعوبات السنة الفارطة وبالنقص في الصادرات بعد الموسم الفلاحي الأخير أردف قائلا : «سيكون من الصعب جدا بالنسبة الى خلاص «الكوبون» الآتي أن نطلب من الميزانية المليونين الضروريين من دون أن ندخل الضيم على السير المنتظم للادارة. وعلاوة على ذلك فانه لا يخفاكم أن نصف المداخيل يسلم عرضا لا نقدا، وهذه المداخيل تضاءلت بسبب نقص المحاصيل، كما انه يصعب التحصيل على النصف الآخر بسبب ما يحدثه هذا النقص من فاقة لدى دافعي الضرائب وخاصة الفلاحين(264).

وفعلا فلقد كان الوضع صعبا. ذلك أن الجراد عند اجتياحه للبلاد عاث فيها فسادا حتى جهة صفاقس. وفي افريل 1877 طلب خير الدين معلومات حول سعر القمح في مالطة وحول مصاريف نقلها الى سوسة أو صفاقس. وفي أواخر افريل - أوائل ماي ـ رخصت تونس للفراشيش وجلاص والسواسي في الرحيل نحو الشمال في اتجاه مجردة للبحث عن المراعي، رغم أن الحكومة كانت تمنع في الماضي ما أمكن لها ذلك مثل هذا النزوح الذي كانت تصاحبه غالبا، الاضطرابات، والسرقات. وكان على الفراشيش أن ينقسموا الى خمس مجموعات كل مجموعة تتجه نحو دائرة

---

263) الرائد 12، 44 و45.

264) وثائق مزالي، دفتر.

أخرى قصد التنقيص من حدة الصعوبات بينهم و بين سكان المناطق التي كانوا يأملون أن يجدوا فيها ما ترعاه مواشيهم(265).

ولما سأل خير الدين فيليت عن الصورة التي بها يمكن له ايجاد المليونين من الريالات لخلاص، «كوبون» جويلية 1877، نصحه فيليت بحل يقوم على مداخيل دار الجلد التي لها اختصاصات الجلود مع قبض اداء قدره ستة ونصف بالمائة مما يباع من الاصواف والحيوانات في الاسواق. وفعلا اقترح الكمسيون في أواخر ماي 1877 قرضا قدره مليونان بضمان من دار الجلد(266). فكان ذلك فشلا ذريعا، ذلك أن خير الدين سعيا وراء كوبون جويلية قبل عرضا من ابن وزير الشؤون الخارجية السابق وصهر «وود»، جوزيب راف (مولود سنة 1874) الذي اقترح عليه تمكينه من المبلغ الضروري بفائض قدره 6 بالمائة. وتكون دار الجلد هي الضامنة. وزيادة على ذلك طلب راف لزمة «تنارة سيدي داوود» لمدة خمسين سنة (267). ولم يكن الوزير الاكبر مرتاحا بحال الى هذه العملية، ولكنه رأى أنه لا مفر له منها لانها هي الطريقة الوحيدة لخلاص الكوبون.

وهكذا فان كل هذه المفاوضات كانت تدل على أن الايالة وجدت نفسها من جديد في خضم الارتباكات المالية. ذلك أن مبلغ المداخيل المسلمة بالنسبة الى سنة 1876 ـ كانت منخفضة جدا : أي 7.142.244 ريال فقط. وعلى الحكومة أن توجد ما يقارب الثلاثة ملايين والنصف الاخرى(268). ومن هذه الجملة مليونان يتأتيان من راف. **وتوجد علامات تدل على أن خير الدين بحث حقا في حل لهذه المشاكل.** وبعد أن غادر الحكومة هاجمت جريدة الرائد في عددها المؤرخ في 24 أوت 1877(269) أولئك الذين يشيعون خبرا مفاده أنه سيخفض قريبا من فائض الدين التونسي من 5 الى 3 بالمائة. وحسب الجريدة انه لا أساس لذلك من الصحة. **ومن المرجح أن يكون خير الدين قد فكر حقيقة في هذا الحل. في رسالة مؤرّخة في 13 جانفي 1877 موجهة الى فيليت تحدث «عن خطة مصالحة» كان يرى أنه من**

265) دفاتر جبائية، 2760، 3 ربيع الثاني و30 ربيع الثاني 1294.

266) دفاتر جبائية... 2755، 12 جمادى الأولى 1294.

267) نفس المصدر، 5 رجب 1294، وثائق مزالي، دفتر، 29 ـ 5 ـ 1877 ڤانياج أصول 486-487.

268) الرائد، 18 ـ 36 صميدة، خيرالدين 238.

269) الرائد، 18 ـ 32.

السابق لأوانه التصريح بها. وفي نفس الشهر نقل «روستان» - القنصل الفرنسي الموجود في ديسمبر 1874 بتونس - الامر الى باريس(270). غير أن هذه الخطة لم تنشر قط. ولكن خير الدين تحدث من جديد في ماي 1878 في رسالة موجهة الى فيليت عن صعوبات الإيالة. و بعد ان بين أن النظام المعروض على البلاد التونسية سنة 1869 كان ثقيل الوطأة اقترح ما يلي : ونظرا الى أن المداخيل المسلّمة أمكن لها في السنوات الرّديئة دفع 3 بالمائة، فانه يكون في الامكان «الوصول الى تصالح يضمن لحاملي السندات فائضا قدره 3 بالمائة في السنوات العجاف. مع وضع ما زاد في السنوات الطيبة على ذمتهم» واذا تم استهلاك نصف الدين عن طريق السحب، يمكن الرجوع الى النسبة الحالية المقدرة بـ 5 بالمائة (271). وأغلب الظن أن هذا الاقتراح هو الذي قدمه في جوان 1877، وكان اقتراحا واقعيا. لو تم قبوله لأصبح الدين في الامكان أن تتحمله خزينة الباي. ولكن هذا الاقتراح لم يناقش بحال في العموم. ثم انه لن يكون مقبولا بالنسبة الى أولئك الذين استثمروا رأس مالهم في الدين التونسي.

ولم يتحدث القوم في أي وقت من الاوقات أثناء تلك الفترة عن امكانية الزيادة في الضرائب. وعلى الارجح فان القوم كانوا يشعرون بانها ثقيلة نوعا ما وانهم أرادوا تجنب اتخاذ اجراءات في هذا الباب من شأنها أن تذهب، ضربة واحدة، بالثقة التي عرفت الادارة كيف تشيعها منذ سنة 1869.

وبهذه الصورة، وجدت الحكومة نفسها في ربيع 1877 أمام مشاكل خطيرة. ذلك أن ميزانيتها تقلصت الى حد أدنى لان محصولا رديئا اصابها مرتين : أولا بتقليص المداخيل المخصصة للخزينة وثانيا باضطرارها الى البحث عن المال لخلاص الكمسيون. فكانت المقابيض بالنسبة الى السنة الجبائية 1876 - 77 لا تبلغ الا حوالي ثلثي مقابيض سنة 1874 - 75 وكانت سنة طيبة (272).

ولما أصبحت حرية تحرك خير الدين من الناحية المالية تكاد تكون صفرا،

---

270) وثائق مزالي، دفتر وصميدة، خيرالدين 238.

271) وثائق مزالي، دفتر، 14 - 5 - 1878.

272) صميدة، خيرالدين، 236 أورد رقم 15.097.779 على التوالي، 11.558.942 ر يالا ع. محجوبي، بول كمبون وتنظيم الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، باريس، 13 أورد 8.776.000 على التوالي، 5.943.680 فرنكا أي حوالي 15 الى 10 ملايين ر يال [بالفرنسية].

فان سياسته لا يمكن أن تكون الاسياسة تقشفيّة. فأعطى المثال بتخفيض الثلث من مرتبات الوزراء، من 50.000 ر يال الى 33.333 ر يال. ومرتبه الشخصي من 140.000 الى 93.333 ر يال. وكان هذا بمثابة جلب للماء الى النهر. لانه لا شيء يدل على أن المرتبات الأخرى وخاصة رواتب الباي، وعائلته ومصار يف قصره سيشملها مثل هذا الاجراء. والارجح أن الوز ير الاكبر لم يتجرأ على الاشتداد على محمد الصادق. ذلك أن المصار يف الراجعة الى الباي قدرت خلال الار بع سنوات التي كان فيها خير الدين وز يرا أكبر بحوالي مليوني ر يال (273). و بالنسبة الى قطاعات أخرى لم يكن بالأمكان فرض التقشف. وفعلا فان التخفيض من فائض الدين، المقترح من خير الدين في ماي 1878 كان الطر يقة الوحيدة لاخراج حكومة الباي من إرتباكاتها المالية.

الحرب في البلقان

منذ اقامة خير الدين باستنبول سنة 1871 ورجوعه بفرمان محدد للعلاقات بين السلطان والباي، ظلت الروابط بين العاصمتين لا تشوبها شائبة. ورغم أن كلاّ منهما تتتبّع بكل عناية ما يحدث في الاخرى فانه لم يقع ما من شأنه أن يعكر صفو هذا الهدوء.

غير أن احداث 1876، في البلقان وفي استنبول وضعت حدا لهذا الارتياح. ففي جوان 1875 حدث تمرد في «بوسنيا والهرسك». وكذلك ثارت بلغار يا ضد النير العثماني. وكان القمع الذي قامت به جيوش السلطان دمو يا أكثر من أن يكون ذا جدوى. ذلك أن ما اقترفته هذه الجيوش من فضائع، احدث في سائر أورو با موجة من الاستنكار زادها حدة قتل قنصلي انقلترا والمانيا بـ«سالونيك» في ماي 1876. وفي

273) ومع هذا، فإن خيرالدين وضح للباي في رسالة مؤرخة في ديسمبر 1875 (مذكرات 134) أن تخفيضا في مخصصات الملك ضروري لايجاد التوازن بين المداخيل والمصار يف. وفعلا فإن أرقام المصار يف التي أوردها صميدة، خيرالدين، 240 بالنسبة الى مخصصات الملك أثناء الفترة الواقعة بين غرة أكتوبر و30 سبتمبر 1877. هي على التوالي، 1.121.838 ر يالا و947.396 ر يالا و981.000 ر يالا. زد على ذلك أبواب «مصار يف خاصة» و«أسرة الباي» ومصار يف القصر. وتصل المصار يف في تلك السنوات على التوالي الى 1.936.498 ر يالا و2.369.723 ر يالا و2.159.118 و 1.955.747 ر يالا ولم نجد إلا الميزانيات المتعلقة بسنة 1874ـ75 وسنة 1878ـ79 (دفاتر جبائية... 3972 و3973) وهما في جملتها يبلغان أكثر من 2.500.000 ر يالا.

أواخر جوان من هذه السنة أعلنت «سربيا والجبل الاسود» الحرب على السلطان ملكهما وفي الاثناء حدث هيجان في استنبول وفي نفس الشهر عزل السلطان عبد العزيز وخلفه مراد الخامس.

وكانت الحكومة في تونس تتبع هذه الاحداث باكبر ما يمكن من الاهتمام. وبعد أربعة أيام من اغتيالات سالونيك اعلم خير الدين الصادق باي بذلك(274). وفي 8 جوان 1876 أعلن الرائد الى قرائه اعتلاء مراد الخامس العرش وانه من ذلك التاريخ فصاعدا سيذكر اسمه في الخطبة عوضا عن السلطان السابق. وسلم خير الدين للباي الوصف الذي نشرته الجوائب حول عزل عبد العزيز ملاحظا ما يلي: «ان محتواه هو بلا شك مطابق للواقع لانه منشور باستنبول تحت مراقبة الحكومة»(275).

ولهذا أرسل رستم وزير الحرب الى استنبول لتقديم التهاني الى السلطان الجديد. ووصل قبل أول 1876. وارادت تونس أن توكل هذه المهمة الى حسين. ولكنه كان مشغولا كثيرا في ايطاليا بنازلته ضد نسيم شمامة. ولأول مرة في التاريخ ونظرا الى الحالة المالية الصعبة، لم يكن مع مبعوث الباي هدية من الباي الى السلطان ومع هذا فان رستم أستقبل استقبالا طيّبا. أما النشاز الوحيد فقد جاء من باريس حيث كان القوم يخشون أن ينحرف هدف المهمة عن العادة المقررة. غير أن خير الدين أمكن له أن يجيب القنصل الفرنسي بان تخوفه لا أساس له من الصحة وانه أن حادت مهمة رستم شيئا ما عن التقاليد فان ذلك كان لفائدة الحكومة التونسية اذ أن مبعوث الباي تقدم الى استنبول وهو صفر اليدين(276).

وفي الوقت الذي اندلعت فيه حرب البلقان، أثيرت في تونس الكيفية التي بها ستقدّم الايالة دعمها للباب العالي. ففرمان 1871 احتوى على جملة تخص ارسال الجند حسب الامكانيّات في حالة قيام حرب. وبينما كان رستم يحيط حكومته علما، من استنبول بماجريات الاحداث **كان خير الدين يتناقش مع محمد خزنه دار ومحمد**

---

274) وثائق مزالي، 16 ربيع الثاني، 1293.

275) نفس المصدر، 21 جمادى الأول 1293

276) نفس المصدر، دفتر، 22 ـ 7 ـ 1876.

العزيز بوعتور وهما على التوالي رئيسا القسم الثاني والاول بالوزارة الكبرى في الخطة التي يجب اتخاذها. ومن الارجح أن يكون رستم قد الح على ارسال الجنود، غير أن حكومة الباي، احجمت في ذلك الوقت، عن اخذ مثل هذا القرار. وفي 26 جويلية اعلم خير الدين الباي بانه تم اعداد رد الى رستم «مبينا الاسباب التي تمنع الحكومة في الوقت الحاضر من مساعدة الباب العالي». واردف شارحا أن استنبول لم تطلب رسميا، الى ذلك الوقت، معونة عسكرية(277). وهذا لا يعني أن خير الدين قد يكون معارضا لمثل هذه المساعدة، فهو، بلا ريب، يشاطر الرأي السائد في اوروبا الذي يقول بان هزيمة العثمانيين قد تؤول حسب حسين الى انتصاب الحماية الفرنسية أو الايطالية على البلاد التونسية وطرابلس(278).

وبمقتضى أمر صادر في 26 جويلية 1876، دعا الباي رعاياه الى مساندة السلطان في نضاله، بالتبرع(279). وشرح الوزير الاكبر، في نفس الوقت الى أحد معارفه من الفرنسيين قائلا : ولا يعجبن «احد اذا عمدت مجموعات السكان التونسيين الى التبرع طوعا قصد اعانة أخوانهم» لانهم، كما قال، يكونون قد سلكوا نفس المسلك الذي يسلكه الروس عندما يسلمون مساعدة مالية الى السلافيين [الصقالبة] المتمردين على عاهلهم(280). وكان للاكتتاب نجاح كبير فلقد تجمع 2.384.042 ريال. وهو مبلغ ارسل الى استنبول بعد أن حول الى قطع من اللوبز الذهبية وتبين من قائمة الحسابات المنشورة في الرائد(281) أن البلاد التونسية كلها اسهمت بقسطها الصغير في الاكتتاب وفي هذه القائمة نجد ان العاصمة قد ساهمت بـ 387.000 ريال وصفاقس بـ 132.000 ريال ونفطة بـ47.000 ريال و بنزرت بـ 19.000 ريال. وكذلك كان للقبائل قسطها المالي : فالسواسي كان لها 40.000 ريال والفراشيش 46.000 ريال ...الخ وكان استخلاص هذه الاعانة المالية الموجهة الى الباب العالي منظمة من السلطة العليا اذ أن الحكومة قد اذنت العمال بالقيام بهذا العمل ولهذا فليس من الغريب أن ترتفع أصوات باتهام تونس بنيتها في

---

277) نفس المصدر، خيرالدين الى الباي، 14 رجب 1293.

278) نفس المصدر، حسين الى خيرالدين، 14 رجب 1293.

279) الرائد، 17 ـ 27.

280) وثائق مزالي، دفتر خيرالدين الى روبير، 26 ـ 7 ـ 1876.

281) الرائد، 18 ـ 3.

جعل هذه المساهمة الجديدة قارة، على الاهالي دفعها سنويا(282). غير أن مثل هذه الشكوك لم تساور الا اقلية من السكان. وكان الشعور السائد هو أن روحا من التضامن مع السلطان تملكت التونسيين، وان أغلب الريالات منحت من دون ضغط السلطة العليا. لذلك نبهت الحكومة، مرات عديدة، عمالها إلى أن الامر يتعلق بمساهمة عفوية وانه يجب أن لا يجبروا الناس على تسليم قسطهم الصغير(283). و يظهر أنهم أخذوا هذا الامر بعين الاعتبار بصورة عامة.

فهل أن جملة هذه الاعانة البالغة مليونين من الريالات أي عشر كامل مورد الحكومة والكمسيون المالي سنويا، تدل على أن التونسيين استرجعوا بعد 1869 شيئا من رخائهم ؟ وعلى كل فانهم قدروا على اعطاء هذا المبلغ وأرادوه. واذا كان من المستحيل استخلاص النتائج من اكتتاب واحد، دوافعه غير اقتصادية، فان ذلك يؤكد هذا الانطباع ولا يكذّبه.

ولما عاد رستم الى تونس في أوائل سبتمبر 1876 رحل من جديد بعد أيام قليلة قاصدا استنبول ليهنئ باسم محمد الصادق، سلطانا جديدا. اذ اتضح أن مراد الخامس المصاب بالجنون غير قادر على ممارسة السلطة. فعوض في 31 أوت 1876 بعبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909). وفي هذه المناسبة أيضا، مثل مبعوث السلطان صفر اليدين ولم يعد الى تونس الا في نصف افريل 1877.

ولما تفاقم الوضع في البلقان بدخول روسيا في الحرب في افريل 1877، فكرت تونس جدّيا في ارسال الجنود لمساعدة السلطان، وكان حسين يرى، حسب رسالة كتبها من ايطاليا الى خير الدين انتداب متطوعين تونسيين (284). وفي نفس الوقت، دعا روستان الباي، أثناء مقابلة رسمية، الى الاعلان عن حياده تجاه هذا الصراع. اذ أن الايالة غير قادرة حسبه، على المساعدة الواقعية والفعلية. وعلاوة على ذلك فان البلاد ستصبح هدفا لهجمات الاسطول الروسي حالما يحل بالبحر المتوسط، وختم القنصل الفرنسي عرضه ملاحظا أن باريس لن تعارض في وقوع مساعدة من رعايا

---

282) أرشيف، 360 ـ 30، 27 رجب 1293.

283) دفاتر بجائية...، 2760 ـ 2 شعبان 1293

284) وثائق مزالي، 7 ربيع الثاني، 1294.

الباي الى السلطان. **وصرح خير الدين اثناء هذه المقابلة أن فرنسا ساندت أثناء حرب القرم ارسال الجنود التونسيين واردف قائلا «واذا كانت اليوم ظروف البلاد المالية عقبة جديدة في سبيل تدخل الحكومة التونسية المباشر، فان احتمالات معينة، قد تعرض لنا، تضطر تونس الى اعانة تركيا ماديا»** وفي الوقت الحاضر فان حكومته تكون مقتصرة على السماح بالاكتتاب(285).

و بعد ذلك بمدة قليلة طلب الباب العالي رسميا ارسال جنود من جيش الباي، مما جعل خير الدين في وضع شائك. فمن جهة كانت شرعية الطلب لا غبار عليها لان فرمان سنة 1871 واضح فيما يتعلق بهذه النقطة. ومن جهة أخرى حددت هذه الوثيقة الواجبات التونسية بهذه الكلمات «**حسب الامكانيات**»، وفعلا فان الامكانيات التونسية في ذلك الوقت كانت محدودة جدا. اذ أنّ وضع الخز ينة التونسية يمنع تونس من تجهيز قوة عسكر ية للقيام بحملة ما. ثم انه يجب مراعاة جانب فرنسا. ذلك أن الوز ير الاكبر غير راغب في أخذ قرار ليس فيه ترو : اذ كان واعيا بان قراره مهما كان نوعه، سيتقبله البعض بامتعاض فيكون رفض ارسال الجنود مؤولا بسهولة كعلامة لا مبالاة ازاء حرب كانت تهدد المؤمنين. وسيتهم خير الدين بانه عميل فرنسي همّه الحفاظ على مصالح الاورو بيين في البلاد التونسية لا على مصالح «**الامة**». واذا هو لبى رغبة الباب العالي، اغضب بار يس وكذلك الكمسيون المالي الذي يكون قد اقام عليه الدليل بأنّه ميّال الى اهمال مصالحه والتخلص منه. ولهذا لم يرد خير الدين اتخاذ قرار بنفسه. ولكنه اقنع الباي بجمع مجلس استثنائي لمناقشة الوضع. وكان هذا المجلس مكوّنا من كل كبار الموظفين، والعلماء واعضاء المجلس البلدي وعدد من الضباط وحتى ممثلين عن اليهود أي في الجملة حوالي مائة نفر واجتمع المجلس في ماي 1877 تحت رئاسة محمد الصادق باي. ونظر الجمع طو يلا في الوضع. وكلهم اعترف للسلطان بحقه في اعانة مادية وعلت أصوات مقترحة القيام بقرض وارسال فيلق بـ 6000 رجل الى استنبول. و يكون الكمسيون هو الموفر للمبلغ المخصص لتجهيز الجند على مدى ستة أشهر، بدون فائض. **وانحازت الاغلبية الى رأي خير الدين الذي صرّح بعد شرحه للوضع المالي بأن الحل الوحيد هو تنظيم اكتتاب اختياري جديد لفائدة السلطان** (286).

---

285) أرشيف، 444ـ 231ـ 21ـ 4ـ 1877.

286) خيرالدين مذكرات، 305 و41، بيرم، صفوة، 2، 88ـ89.

وفي الاثناء التمس الباب العالي من الايالة ارسال 600 بغل، لحاجته اليها في مجال النقل، ولم تتردد حكومة الباي. في 6 ماي 1877 نشر نداء يحث السكان على مساندة السلطان بالاكتتابات (287). فكل مدينة وكل جهة مطالبة بتوفير عدد معين من البغال، فسوسة يجب عليها توفير 15 بغلا، والكاف 10. أما عامل الجريد فقد اشترى 20 بغلا بمبلغ جملته 14.573 ريال، وهكذا فانه لا مجال للحديث عن مساهمة اختيارية. اذ كان العمال يشترون البغال و يوزعون التكاليف على دافعي الضرائب. ومن رفضوا الدفع كانوا يرسلون الى تونس أو يزورهم الصبايحية الذين كانوا يرغمونهم على تنفيذ الطلب (289). ورغم هذه العملية الاجبارية فقد كانت هناك عدة هبات صادرة عن طواعية. ولهذا كانت نتيجة هذا السعي لا يستهان بها البتة. في أوت 1877 نقل الى تركيا على متن ثلاثة (بواخر) عثمانية جملة من 618 بغل و 578 حصان. وعلاوة على ذلك تم جمع مبلغ من المال قدره 1.267.849 ريال منها 843.433 ارسلت الى الباب العالي.

ان كل هذا أثار ضربا من التخوفات في باريس. في 17 جوان 1877 صرح روستان في مقابلة له مع الباي حضرها خير الدين، ان هذين الاكتتابين اللذين جريا عن طواعية تقريبا، انهكا الاهالي بصورة عرّضت دفع الكوبون للخطر. ثم صرح روستان أن باريس تعتبر نقل البغال الى استنبول على سفن تونسية هو بمثابة خرق لسياسة «عدم التدخل» التونسية. **فرد الوزير الاكبر قائلا ان حكومته «لا تريد ولا تستطيع أن تؤكد انها لا تتدخل لفائدة تركيا» وقال أيضا ان تونس في هذه الآونة ليس لها الوسائل لذلك، ولكن مبدأ مساعدة السلطان لم يوضع محل نظر بأية صورة من الصور في المجلس الاستثنائي المنعقد في الشهر الفارط: «وكان الامر يتعلق بالاتفاق حول الوسائل التي يجب اتخاذها لتلبية نداء الباب العالي». وبهذا السبب قبلت تونس ارسال البغال «الموجودة في البلاد». واقتصر روستان على الاجابة بانه لا يريد «التشبث بالالفاظ شريطة أن تتمسك الحكومة التونسية بموقف عدم التّدخل» وتكون باريس مرتاحة لذلك**

---

287) الرائد، 18، 17.

288) أرشيف، 443 ـ 231.

289) أرشيف، 415 ـ 35، 8 رجب و19 شعبان 1294.

(290). غير أن موقف خير الدين وجهوده لمساعدة السلطان كانت تغيظ روستان. فما ان حل اكتوبر 1876 حتى كتب مبيّنا أن خير الدين «لا يني يبرز مظاهر الولاء والتبعية... وهذه مسألة راجعة الى التعصب ولا يمكن بأيّة حال أن ترجح أمامها كفة الاعتبارات السياسية لدى الوزير الاكبر» (291).

على أنه لم يقع أي شيء قبل استقالة خير الدين من شأنه أن يغضب فرنسا حقيقة. وانما عند حلول أوت 1878 أي بعد مغادرته الحكومة تلقت تونس برقية من استنبول مؤرخة في 14 أوت طالبة ارسال الجند (292) و يظهر أن حسين قام بدور في هذا الطلب. والأرجح أنه هو الذي أغرى، في استنبول، الباب العالي في تلك الفترة بقدرة تونس على ارسال حتى 20.000 جندي، و يكفي القيام بضغوط من أجل ذلك (293). وقبل القوم الطلب و بدؤوا في جمع قوة عسكرية عددها اربعة آلاف رجل. ولكن قبل نهاية الاستعدادات ابرمت هدنة في 31 جانفي 1878. وفي الشهر الموالي تم تسريح الجند بعد تعبئتهم.

دستور جديد ؟

وعلاوة على حرب البلقان وعزل سلطانين في سنة واحدة فانه كان لجهود العثمانيين الشبان، الرامية الى تحويل الامبراطورية العثمانية الى دولة دستورية وعلى رأسهم مدحت باشا (1822 ـ 1883)، أثره في تونس. ذلك أن التنظيمات حسب رأي هذا الفريق اخفقت لانها لم تتوفق الى وضع حد لسلطة الحكومة الاستبدادية في الامبراطورية. ولهذا فلا امكان لارجاع الامبراطورية الى سالف ازدهارها الا بدستور ومجلس للنواب.

غير أنّ جو الأزمة المخيّم باستنبول والّذي فيه توجّب على هؤلاء تحقيق هذه الاصلاحات، لم يكن مؤاتيا. في ديسمبر 1876 اعلن عن الدستور العثماني وفي 19

290) أرشيف، 444 ـ 231.

291) ڤانياج، أصول، 474 ـ 475.

292) أرشيف، 443 ـ 231 مكرر، 4 شعبان 1294.

293) روستان الى خيرالدين، 20 ـ 11 ـ 1877، ذكره محمد الصالح مزالي، لوضع البلاد التونسية ليلة انتصاب الحماية، تونس، 1969 ـ 23 تعليق [بالفرنسية]، أرشيف 444 ـ 231، روستان الى الباي، 13 ـ 11 ـ 1877.

مارس 1877 اجتمع برلمان في استنبول. ولكن في ذلك التاريخ كان مدحت باشا قد نفي (5 فيفري 1877) وبعد جلستين حلّ البرلمان في مارس 1878 من السلطان عبد الحميد الثاني الذي سيحكم طيلة الثلاثين سنة الموالية، وحده، من دون أن يستشير مجلسا للنوّاب.

أما فيما يتعلّق بالايالة فان الباي ووزراءه كانوا يحكمون بلا دستور ولا برلمان، اللهم الا إذا اجتمع، من حين الى آخر وبطلب من محمد الصادق المجلس الخاص للباي لمناقشة مشكل من المشاكل. ولم يصحب عودة خير الدين سنة 1869 أي تغيير في هذا الشأن. أما التحديدات المنجرة عن اصلاحات ما قبل 1864 فلم يبق منها الا مجلس بلدية الحاضرة وكان دوره اداريا خاصة ولا يقوم بالمبادرات الا قليلا.

وكل شيء يدل على أن كلمات مثل «دستور» و «برلمان» لا تذكّر، بالنسبة الى حكومة الباي، الا بالجهود التي سبقت 1864 والتي أفضت الى تمرد 1864. **أما خير الدين فانه أفصح في أقوم المسالك، هوأيضا وإن كان ذلك بعبارات حذرة، عن أن الوقت مناسب لوجود مجلس للنواب ودستور. وعلاوة على ذلك، فانه لا يذكر قط الايالة بصورة خاصة مفضلا الحديث عن الامة ووضع الامبراطورية العثمانية.**

وليس معنى هذا أن القوم في تونس ارادوا تجاهل ما كان يحدث في البلدان الاخرى على هذا الصعيد. في سنة 1866 و 1867 نشر الرائد عدة مقالات حول أحداث مجلس النواب في القاهرة (294). وكذلك فان هذه الجريدة الرسمية التونسية كانت تتابع، بكبير اهتمام، التطورات في استنبول من الناحية الدستورية. فلقد كتبت في عددها الصادر بتاريخ 27 جويلية 1876 أن القوم في نيتهم أن يخصوا الامبراطورية العثمانية بدستور (295). وبعد أقل من شهر نشرت تلخيصا لخطاب ألقاه مدحت باشا وصرح فيه هذا الشاب العثماني ان وجود حكم مطلق في استنبول غير مراقب هو السبب في كل الكوارث التى حلت بالامبراطورية (296). وفي نفس هذا العدد صرح علماء من استنبول ان الاصلاحات الدستورية التي طالب بها الشبان

294) الرائد، 7، 17، 26، 31، 32.
295) نفس المصدر، 17، 26.
296) نفس المصدر، 17، 30.

العثمانيون هي مطابقة لمبادئ الشريعة. وكان في امكان الجمهور التونسي تتبع احداث الامبراطورية العثمانية في جريدته التي نشرت نص الدستور في ترجمته العربية (297). والتي كانت تتضمن بانتظام وصفا للمناقشات الدائرة في برلمان استنبول. ففي مقال طويل نشر في 21 ديسمبر 1876 دافع الرائد عن «التنظيمات الجديدة» التي لا تتناقض حسب رأيه مع الشريعة. بل بالعكس فان خصوم هذه الاصلاحات الجديدة هم «اليوم اعداء الوطن» وذكر نفس المقال صدور مقدمة اقوم المسالك باستنبول (298). وواصل الرائد، طيلة سنة 1877 اطلاع قرائه عما يجرى من احداث باستنبول بروح فيها شيء من المناصرة. وكان الاستثناء الوحيد هو المقال المتعلق بنفي الصدر الاعظم مدحت باشا متبوعا بتعليق يقول: «هي مسألة غامضة لأن الشريعة تحرّم ذلك» (299) **وخير الدين نفسه اعتبر ذلك نتيجة «لبعض مناورات دولة موسكو»(300).**

أما الايالة، فانها لم تعرف اثناء تلك الفترة، أي تطور في المجال الدستوري. فهناك فريق ميال الى دستور جديد و برلمان جديد، وفريق آخر نزّاع الى اقرار الحالة على ماكانت عليه قبل 1864. فمن بين الفريق الاول كان حسين الذي صارح، منذ 18 أوت 1876 وزيره الاكبر، برايه القائل بان مصر وتونس ستكونان قريبا مضطرتين عن طواعية أو كرها، الى منح اهاليها الحرية السياسية على غرار استنبول. ذلك أن دستورا و برلمانا لن يجلبا للايالة الا الفوائد لانه يضع حدا لرغبة كثير من اليهود التونسيين في الاحتماء بقوة اجنبية ليكونوا في مامن من الحكم المطلق (301). وهذا هو التعليق الوحيد الذي نعرفه والصادر عن تونسي في سنتي 1876 و 1877. **أما مذكرات خير الدين الموجهة الى الباي لاعلامه باحداث استنبول فلا تتضمن تعاليق عن الدستور والبرلمان العثمانيين.** و يقينا أن محمد الصادق لم يغفل عن الاطلاع على محتواها.

---

297) نفس المصدر، 18، 1.

298) نفس المصدر، 17، 48.

299) نفس المصدر، 18، 9.

300) وثائق مزالي، خير الدين الى الباي، 7 صفر 1294.

301) وثائق مزالي، نفس المصدر، 27 رجب 1294.

وبعد ذلك تعرض خير الدين الى نقد شديد لانه لم يقم بما في امكانه القيام به لارجاع نظام دستوري الى تونس. حتى ان حسينا اتهمه بانه سلك سلوك رجل «غرق في سكرة النفوذ» (302). فخير الدين، حسب حسين، خان المبادئ التي عرضها في اقوم المسالك. وعلاوة على ذلك، فقد عزل نفسه عن انصاره واعضاده، مهيئا بنفسه وصول مصطفى بن اسماعيل الى السلطة. وكان محمد السنوسي، رئيس تحرير الرائد، ابتداء من 1876، يشاطر حسينا هذا الرأي. وكتب فيما بعد مبينا أن خير الدين كان في امكانه تدعيم وضعه لو قبل أن يحكم بالتعاون مع مجلس، لانه بهذه الصورة يكون له كل اصحاب الرأي المعدودين في تونس بمثابة الاعضاد (303). وتناقش هو وخير الدين في هذه المسألة سنة 1882 عندما زار السنوسي خير الدين في استنبول **وبهذه المناسبة دافع خير الدين عن موقفه، ذاكرا أنه في يوم من الايام حدّث محمد الصادق عن رغبة عدد من الاعيان التونسيين في ادخال اصلاحات شبيهة بما تحقق في استنبول.** فطلب منه الباي، عند ذلك، ذكر اسمائهم. ثم اتصل الوزير الاكبر بشيخ الاسلام، محمد معاوية (توفي في مارس 1877) (304). والقاضي المالكي محمد الطاهر النيفر. فظهر هذان الرجلان متشككين، لان الباي، حسب رأيهما، لا يولي كبير اعتبار الى مثل هذه الاصلاحات ولان الاهالي لا يتبينون ما فيها من فوائد، ولان أعضاء الوزير الاكبر في حذر من أمرهم. وبعد أن استشار هذا الفريق الاخير، فانه سرعان ما فهم ان كل واحد منهم كان يفضل ان يتورط غيره هو الاول لانهم، جميعا، كانوا يخشون القيام بالمبادرة. ولما تيقن ان الباي كان معارضا، والحق يقال، لكل اصلاح وأن ليس له سند نشيط، فضّل، عند ذلك، الاكتفاء بالوضع كما كان (305).

وأيد محمد بيرم الخامس فحوى كلام خير الدين اذ أنه لا معنى لدستور حسب بيرم، الا اذا طلبه الباي أو الاهالي. غير أن الباي، في البلاد التونسية، معارض لذلك والاهالي صامتون. وهكذا اصبح خير الدين، وهو بلا سند، في وضع صعب. وكان في امكانه المطالبة بدستور وباجتماع برلمان. ولكنه عند ذلك بتعرض

302) السنوسي، الرحلة الحجازية، حوليات الجامعة التونسية 7، (1970)، 102.

303) نفس المصدر، 96 ـ 97.

304) ترجمته في الرائد، 18 ـ 4.

305) السنوسي، الرحلة، حوليات 7، (1970)، 103.

الى رفض محمد الصادق وطرده، أو انه في امكانه أن يبقى على رأس حكومة بدون دستور محاولا أن يبذل اقصى جهده لخدمة البلاد. وعلى كل فانه في امكانه أن يصرح قائلا : «**انه باعانة الله وتوفيقه حمى وحده مدة وزارته جميع السكان من الظلم والتعدّي عليهم بدليل أنه بعد خروجه من الخطة رجع الامر إلى ما كان عليه قبل ذلك**»(306).

وإن موقف خيرالدين هذا الرافض، في مثل هذه الظروف، إقحام الإصلاحات الدستورية ضمن برنامجه، يمكن تفهمه. فلقد كان الرئيس السابق للمجلس الأكبر قبل سنة 1864، رجلا مفرط الحماس للإصلاحات الدستورية. ولا بد أن التمرد المتبوع بإلغاء الدستور كان تجربة مرة بالنسبة اليه. وفي دراسة مكتوبة بعد هذا التمرد، تحدث عن ضرورة إيجاد حكومة صالحة. وتحقيقا لذلك، فهو لا يعتبر من الشروط الضرورية منح أهالي بلد ما كل الحرية السياسية، أي منحهم برلمانا يراقب تصرف الحكومة. واقتصر على التعبير عن أمله في أن تسنح قريبا الفرص للسلطان لجمع مجلس النواب. وهكذا بقي فيما يتعلق بالدستور غامضا شيئا ما.

وفي سنتي 1876 و1877 لم تكن الإيالة مرتاحة الى تجربة دستورية ثانية، ولا شك أن الباي الذي لم ينس بعد، نتيجة التجربة الأولى، كان معارضا لها. وحتى الأهالي فإنهم لم يظهروا أي اهتمام بالأمر. غير أنه كان من الممكن أن تخامر خيرالدين فكرة تجربة دستورية جديدة. **ففي أفريل 1877 يظهر أنه اشعر «روستان» بفكرة إعلان دستور تونسي جديد. ولكن باريس لم تظهر أي حماس للفكرة** (307). ولربما كان الوزير الأكبر، يعتبر في ماي 1877 اجتماع مجلس استثنائي لمناقشة المساعدة الواجب تقديمها الى الباب العالي بمثابة تمهيد لبعث مجلس أكبر جديد. غير أن هذا المجلس لم يجتمع إلا مرة واحدة. والأرجح أن الجميع تقهقروا امام موقف محمد الصادق باي السلبي.

إن سياسة خيرالدين إزاء الباب العالي، كانت دائما حذرة، فلقد حاول ألا يقوم بما من شأنه أن يثير أيا كان. **وكان قراره حكيما في إرسال البغال فقط. لأن حظ**

306) بيرم، صفوة، 2، 83 ـ 84.

307) صميدة، خير الدين، 387.

الجنود التونسيين سيكون بلا شك، مثل الحظ الذي لاقاه الجند الذي أرسله أحمد باي أثناء حرب القرم. وتكون أيضا التكاليف ثقيلة العبء على الخزينة. وهو أمر لا ترتاح اليه باريس. ثم أن موقفه تجاه الدستور وبعث البرلمان هو أيضا موقف واقعي. وكذلك لم تدعم احداث استنبول وضعه في تونس. وكان رأي رجال مثل حسين هو أن خيرالدين لم يكن وفيا للأفكار المعروضة في أقوم المسالك. بينما يرى آخرون أنه، عندما لم يرسل الجند، لم يأخذ مساعدة الباب العالي مأخذ الجد. ولعله لهذه الأسباب ابتعد الكثيرون عن الوزير الأكبر وهكذا وجد خيرالدين نفسه، وهو المهاجم من مصطفى خزنه دار وأنصاره، وسيء العلاقة مع مصطفى بن اسماعيل، في عزلة اكبر فاكبر.

السكك الحديدية

وفي أوائل صيف سنة 1877، طرح مشكل آخر لم يكن مؤاتيا لخيرالدين : وهي لزمة السكك الحديدية بين تونس وجندوبة عبر وادي مجردة. وإذا قيست باللزمات المسندة في تلك الفترة مثل شبكة التلغراف الفرنسي وخط السكة الحديدية بين تونس وحلق الوادي فهي أهم بكثير. ذلك أن الخط الرابط بين الحاضرة وميناءها، والمستغل من شركة انقليزية لم يكن نجاحا اقتصاديا. وكان هذا الخط يعمل منذ 1872. ومن بين الأسباب التي تم مده من أجلها، هو وضع حد لاختصاص المراكب المسطحة التي كانت تنقل البضائع عبر بحيرة تونس، بين تونس وحلق الوادي.

وبفضل نشاط «وود»، تحصلت شركة أنقليزية أخرى في نوفمبر 1874، على لزمة لمد الخط الى جندوبة. وكان على الانقليز بدء الأشغال في ظرف ستة أشهر. وكان العقد يسمح لهم بمد الخط الى أبعد من جندوبة، الى الكاف و«بوضع الخطوط المتفرعة التي يرى المديرون أن فيها فائدة إذا مدت على مسافة اقصاها خمسون كيلومترا على طول الخط» (الفصل13) (308). ولكن الشركة لم تجد المال الضروري لذلك وبعد أن تحصلت مرات عديدة على تمديد في أجل بدء الأشغال، طلبت، في آخر الأمر، من الحكومة ضمانا قدره 5 بالمائة بالنسبة الى الرأسمال الذي تم استثماره فرفضته الحكومة. وفي 13 فيفري 1876 أعلمت «وود» بأنها تعتبر اللزمة قد سقطت بانتهاء الأجل.

---

308) ارشيف، 503 ـ 236 ـ 23 ـ 11 ـ 1874.

ولم يكن هذا الفشل ليغيظ باريس حيث كان القوم يرون بعين السخط التوغل الاقتصادي الانقليزي في الإيالة جارة الجزائر. ولم يترك الفرنسيون الفرصة تمر : إذ تحصلت شركة فرنسية تدعى شركة البناء بالباتنيول، ثلاثة أشهر بعد انقضاء أجل اللزمة مع الانقليز، على نفس اللزمة وبنفس الشروط المنصوص عليها في عقد سنة 1874 (6 ماي 1876) وكان من حقّ الدولة التونسية المشاركة في رأس المال بمبلغ قدره 500.000 فرنك : و20 بالمائة من المشاركات توهب الى الجمهور التونسي (309).

وأعلم الرائد قراءه بصاحب اللزمة الجديد، ونوه بالتأثير الإيجابي الذي سيكون لهذا الخط على الإقتصاد القومي بتسهيله النقل (310). ولكن هذا الإرتياح لا يشاطره الجميع. إذ نشرت الجوائب مقالا، عبرت فيه عن تخوفها من النتائج السياسية المحتملة الحاصلة عن إسناد لزمة الى شركة فرنسية. وأجابت الجريدة التونسية زميلتها مؤكدة على الفوائد التي ستنجر للإيالة بمدّ خط بين تونس وجندوبة. وأردفت قائلة : «إن من يعرف وضع بلادنا يتضح له أن أهاليه ليسوا بأغنياء بالقدر الذي يخولهم توفير المال الضروري. ثم إنهم لم يتعوّدوا الإشتراك مع بعضهم والتمتع بثمرة المجهود المشترك الذي تعتبره الشعوب الأخرى أمرا ضروريا». أما فيما يتعلق بالأخطار السياسية فقد صرح الرائد بأنه لا يعتبرها(311).

ثم أن «روستان» حاول التحصيل على لزمة تصل الى الحدود، لكن خيرالدين رفض ذلك (312). وكانت الحجة التي قدمها مقنعة : لأن ذلك يطرح مسألة ضبط الحدود بين البلدين. وهي مسألة لا ترجع الى تونس بل الى الباب العالي. وفعلا فإن الصدر الأعظم كاتب الباي قبل ذلك بسنتين، أي سنة 1874، عندما شاعت أخبار حول مدّ خط بين بنزرت والجزائر، مذكّرا إياه بأنه، طبقا لفرمان 1871 لا تسند لزمات من هذا القبيل إلا بموافقة استنبول (313). وبما أن الحكومة

309) ارشيف، 516 ـ 237.

310) الرائد، 17 ـ 15.

311) نفس المصدر، 12، 21، انظر أيضا، بيرم، صفوة، 2، 76 ـ 77.

312) وثائق مزالي، دفتر، 2 ـ 5، 1876، خير الدين، مذكرات، 44.

313) ارشيف، 501 ـ 236.

الفرنسية كانت تريد اجتناب تدخل السلطان مهما كان الثمن، فإن «روستان» اكتفى باللزمة الانقليزية القديمة. ولم يكن في إمكان خيرالدين أن يرفض للفرنسيين ما كان منحه للإنقليز. وعند إبرام الصفقة يكون خيرالدين قد قال : **«إني سأضع بين أيديكم كامل مستقبل هذه البلاد، الصناعي والتجاري وحتى السياسي، لأنه عليكم أن تفهموا أنه ليس هناك اليوم حديث جدي عن الانقليز أو الطليان في مستقبل الأيام»**(314).

وجرت الامور طيلة أكثر من عام بدون صعوبات. إذ ظهرت شركة البناء بالباتنيول طرفا جدّيا. وفي أوائل 1877 تم تكليف لجنة يرأسها محمد البكوش المستشار بالشؤون الخارجية لمتابعة سير الأشغال. وعليها أيضا إعلام الحكومة بمطالب الشركة واقتراحاتها.

وكانت رسالة مؤرخة في 12 جوان 1877 بمثابة الصاعقة في سماء صافية. ذلك أن شركة السكك الحديدية الرابطة بين عنابة وقالمة اشعرت الحكومة التونسية بأنها ابتداء من ذلك التاريخ تعتبر نفسها صاحبة اللزمة بالنسبة الى الخط بين تونس وجندوبة. إذ أن شركة البناء بالباتنيول تخلت لها عن حقوقها. وكانت هذه الشركة تستغل الخطوط في الجزائر. ومن ورائها يقف بنك باريس والبلاد المنخفضة وفرع مصرف الحسم. ذلك أن شركة البناء بالباتنبول كانت مرتبطة بهذا المجمّع.

وفي 27 جوان 1877، انكبت لجنة البكّوش لأول مرّة على هذه المسألة الشائكة وقرر الجماعة النظر في : أن هذا التبديل هل يتّفق مع لزمة 1876 أم لا؟ وبعد ثلاثة أيام، رأت الأغلبية أن هذا التبديل غير قانوني. ولم تغير اللجنة رأيها، طيلة شهر جويلية. وكانت حجتها تقوم على أن حكومة الباي أرادت، بالنسبة الى بناء الخط الرابط بين الحاضرة وبين جندوبة، وبالنسبة الى استغلاله، بعث شركة تونسية يكون مقرها في تونس. ذلك أن الرضا بشركة الخطوط الحديدية من عنابة الى قالمة يُفْضي «يقينا» الى الربط بين هذه الخطوط في الجزائر وتونس، بينما يكون من الأفضل، في نظر تونس، أن تبقى هذه الخطوط مفرقة، خشية أن تصدر المنتوجات

314) روستان الى باريس، 9 ـ 5 ـ 1876، شؤون تونسية، 2 عدد 49.

التونسية من عنابة، عوضا عن تونس، وأن يخرج صاحب اللزمة الجديد، ومقره بالجزائر عن مراقبة حكومة الباي (315).

ولكن هذه المعارضة كانت بدون جدوى. **إذ كان على تونس بعد عزل خيرالدين، أن تقبل في 25 أوت 1877، شركة الخطوط الحديدية الرابطة بين عنابة وقالمة كصاحبة اللزمة.** وفي جانفي من السنة الموالية، طلبت هذه الشركة ربط الخطين. وحسب هذا الطلب خول لها الفصل 13 من لزمة 1876 هذا الحق. لأنه نص، على أنه في الإمكان مدّ فروع من السكة على مسافة أقصاها خمسون كيلومترا على طول هذا الخط. وجندوبة تقع على مسافة أقل من خمسين كيلمترا من الحدود. وكانت الشركة تتوقع أن تكون الفوائد المالية الراجعة الى الخزينة التونسية في ربط حديدي بين البلدين غير طفيفة. لأن التصدير غير القانوني في اتجاه الجزائر، وهو الذي كان يستعمل الإبل، يصبح غير مربح بما أن مصاريف النقل ستنقص بصورة محسوسة.

وكلفت لجنة جديدة تحت رئاسة محمد البكوش أيضا بالنظر في المسألة. وأجمعت على التأكيد بأن كلمة «على طول» لا تعني في الفصل 13 تمديدا في الخط الى الحدود؛ وأن هذا الربط قد يضر بميناء حلق الوادي لأن المنتوجات التونسية تصل عندئذ الى فرنسا عن طريق عنابة. ورغم هذا فقد وافقت الحكومة على ذلك في جانفي 1878. ولم ينبس أحد حتى الباب العالي ببنت شفة، فيما يتعلق بضبط الحدود. وفي أواخر 1879، وصل الخط الى جندوبة. أما مواصلته حتى الحدود فلم تكن لتتقدم إلا ببطء (316).

وفي سنة 1876 ظن خيرالدين أنه وجد أخيرا صاحب لزمة جديًا قادرا على مد الخط المأمول تحقيقه، في سبيل تنمية البلاد التونسية. وأن تكون الشركة شركة فرنسية، فليس ذلك مدعاة الى الإعتراض، خاصة وأن الانقليز اضطروا الى الإقلاع عن المقاولة، ولم يتقدم مرشحون آخرون جدّيون. وكانت الشركة الفرنسية قبلت نفس الشروط التي رضي بها الانقليز ونص العقد على مشاركة تونسية في رأس المال، بحيث يكون لحكومة الباي قولها في الموضوع. و يظهر أن خيرالدين لم

315) ارشيف، 500 ـ 236 و 517 ـ 237.

316) ارشيف، 500 ـ 236 و 523 ـ 237، بيرم، صفوة، 2، 103، 104.

يتفطن الى الروابط الموجودة بين شركة البناء بباتنيول وشركة السكك الحديدية بين قالمة وعنابة. والظاهر أيضا أن «فيليت» لم ينبهه الى المخاطر التي يمكن أن تأتي من هذه الناحية.

إن موقف لجنة البكوش يدل في جويلية 1877 على أن خيرالدين حاول اجتناب هذا التبديل. ولا شك أنه خشي أن تكون مضرة هذه الشركة، بالنسبة الى تونس، أكثر من نفعها. وهذا ما أفقده دعم القنصل الفرنسي «روستان» الذي أصبح الوزير الأكبر بالنسبة اليه خطرا على وضع فرنسا في البلاد التونسية. وكتب خيرالدين الى «فيليت»، بعد مغادرته الحكم، مبينا أنه «خسر حتى الدعم المعنوي لممثل فرنسا» (317). ولم تعوض، هذا الدعم الضائع مساندات جديدة.

مغادرة خيرالدين الحكم

كانت مغادرة خيرالدين لحكومة الباي، في 21 جويلية 1877 نتيجة لتراكم عدة مشاكل. فلقد كانت الخزينة، بعد محصولين فلاحيين رديئين، فارغة. وكانت هناك أحداث استنبول والبلقان وانعكاساتها على تونس. وكانت أيضا الصعوبات الطارئة في موضوع خط السكة الحديدية. فكل المشاكل تظافرت لإسقاط خيرالدين. ومن بين أكثر أنصاره حماسا كان حسين ومحمد السنوسي اللذين فقدا جزءا من الثقة التي وضعاها فيه، بسبب موقفه المتحفظ من مسألة الإصلاحات الدستورية التي كانا يعتبرانها ضرورية. وكذلك فإن القنصل الانقليزي «وود» وقناصل إيطاليا في تونس لم ينفكوا يقاومون خيرالدين. أما زميلهم الفرنسي فإنه كف عن دعمه له في أوائل صيف 1877. وهكذا أحاط الفراغ بالوزير. فوجد نفسه في جويلية 1877 وحده بدون أنصار حقيقيين. ذلك أنه لم يحذ حذو مصطفى خزنه دار الذي ضمن لنفسه عددا كبيرا من الزبائن.

وكانت علاقاتُه مع محمد الصادق ومصطفى بن اسماعيل من العوامل الحاسمة في انهياره على الأرجح. فكان الباي، مع تقديره لقدرات وزيره الأكبر، لا يحبه. إذ كان يراه كثير التعالي. زد على ذلك، الأخبار التي كانت تروج حول طموحه في

317) وثائق مزالي، دفتر، 31 ـ 7 ـ 1877.

ولايـة تونس تحت سلطة الباب العالي المباشرة، والتي لم تكن عاملة على تطمين عقل ضـعـيف. خاصة وأن سلطانين عزلا في سنة واحدة باستنبول. ومن المحتمل أن الباي قـد خـشـي أيضا أن يحذو خيرالدين حذو مدحت باشا المتهم بالتآمر في مقتل السلطان عـبـدالـعـز يـز المعزول. ولذا، فهو وإن لم يسع حقيقة في إيجاد فرصة للتخلص منه، لم يكن حر يصا بصورة خاصة على إبقائه على رأس الحكومة.

أضـف الـى ذلـك أن خـيرالدين ومحظيّ الباي كانا على أهبة حرب. **وفي هذه الحـال تكون الوسيلة الوحيدة بالنسبة الى خيرالدين لتدعيم وضعه، هي مهادنة المحـظـيّ. ولكنه لم يحاول القيام بذلك. فهلهل باستقامته، مكانته بالقصر. ولهذا كان مصطفى بن اسماعيل «محرك المؤامرة» ضده (318).**

وفـي جو يلية 1877، كان كل شيء يعمل على سقوطه. فاشعل خيرالدين بنفسه الـنـار في البارود. وفي يوم الخميس 19 جو يلية عند ز يارته للباي في قصره الصيفي بحلق الوادي، اشتكى خيرالدين بشدة من الدسائس التي كانت تعرقل الإدارة والتي من شـأنها أن تحدث اضطرابات في البلاد. ثم هاجم، بضراوة، إبن اسماعيل. لأنه، «بـفـضـل الـشـخـص المر بوط بذات الباي» أمكن لهذه الصعو بات أن تحدث بدون عـقـاب. وختم قـائـلا: «إن هـذا الوضع لا يطاق، ولهذا فإنه يجدر إما معالجة الأمر أو تـعـو يـضـه» ولم يـكـن مـن جـواب محـمـد الـصادق إلا أن قال : «سننظر في ذلك» (319). وإذا كـان في حُسبان خيرالدين التحصيل على تطمينات من الباي، فإنه قد أخـطـأ الحساب : إذ أنه تسبّب في ذاك الخميس في سقوطه. وفي يوم السبت الموالي أي 21 جـو يـلـيـة دعا محمد الصادق خيرالدين الى مجلسه الخاص ليعيد شكواه. وقال خـيرالـديـن إنـه: «لما ختم كـلامه، شكره الباي ببساطة تامة من دون أن يدلي بأية مـلاحـظـة» (320). وكـانـت بذلك نهاية مسيرة خيرالدين في تونس، وخاتمة جهوده لإعـادة الحـيـاة للبلاد. ولاحظ حول هذه الخاتمة قائلا : «... إن تخلي الباي عمّن خدمه بوفاء وإخلاص بهذ السهولة... كدّرني كثيرا» (321).

318) نفس المصدر، دفتر، 31 ـ 7 ـ 1877.

319) نفس المصدر، دفتر، 24 ـ 7 ـ 1877 ـ خير الدين الى فيليت.

320) نفس المصدر.

321) نفس المصدر، دفتر، 31 ـ 7 ـ 1877، خير الدين الى فيليت.

ونحـن نـعرف أن «رستم» ومحمد خزنه دار دافعا من أجل بقاء خيرالدين (322). غير أن الأمـر قـد قضي بعدُ. ذلك أن محمد الصادق لم يرد الإصغاء الى أيّ شيء. ولما زالـت حـظـوة خيرالدين لدى الباي، وجد نفسه في مثل وضع مصطفى خزنه دار سنة 1874. فـعـاش ابـتـداء مـن ذلـك الـتـار يخ منعزلا. فلم يلتحق به واحد من موظفي الباي، إذ فضلوا كلهم الإحتفاظ بوظائفهم.

وأعـلـم الرائد بكل بساطة قراءه بأنه «لما قدم خيرالدين استقالته من الوزارة حتّم الوضع قبولها» (323).

و بـعـد يـوم من مغادرته الحكم، أي في 22 جو يلية 1877، أمضى الباي أمرا في تـسـمـيـة الـشـيخ محمد خزنه دار وز يرا أكبر ورئيسا للكمسيون المالي، نظرا الى تجر بته الـكـبـيـرة والـطـو يلة. أما مصطفى بن إسماعيل فقد أخذ منابه من الميراث : فأصبح مـسـتـشارا في القسم الثاني من الوزارة الكبرى. وهو المكلف بالشكاوى، وعضوًا في الهيـئـة الـتـنفيذية، ثم بعد ذلك عاملا بالساحل. ولم يحرك الأهالي في تونس ساكنا. فـهـم قـبـلـوا سـقـوط خـيـرالـدين من دون أن يعبروا لا عن استنكارهم ولا تأييدهم. والإسـتـثـنـاء الوحيد الذي نعرفه جاء من الفراشيش، حيث راجت أخبار بعد استقالة خيرالدين تفيد، أن هناك حثا للأهالي على رفض دفع الضرائب (324).

وزارة محمد خزنه دار

وجـد الـوز ير الأكبر الجديد الخز ينة فارغة. فهل كان هذا الأمر يدل على إفلاس سـيـاسـة خـيرالدين ؟ نعم، إذا نظرنا الى الأمر من وجهة معينة. ذلك أنه، وقد ورث تـركـة ثـقـيلة، لم يتمكن من التخلّص منها. ومع هذا فقد أجهد نفسه في سبيل ذلك. لـهـذا فـمـنـذ أن رجـع الـى شؤون الدولة سنة 1869 عند انتصاب الكمسيون المالي الذي بـقي رئيسا له في سنة 1877، كان التصرف في المالية التونسية سليما في الجملة. فلقد وُضـع حد لذاك التبذير الذي أفضى الى تداين الإيالة تداينا ثقيل الوطأة، والى مراقبة

322) صميدة، خير الدين، 374.

323) الرائد، 18 ـ 29.

324) دفاتر جبائية، 2760 ـ 24 شعبان 1204.

مـالـية الباي دوليا. فلقد كان خيرالدين، وهو رئيس الكمسيون المالي، بمثابة وزير للمالية، لأن الكمسيون هو الذي كانت تتجمع لديه الضرائب، فلا يسلم للدولة إلا نـصـفـهـا. وكان خيرالدين يعطي دائما الأولوية الى خلاص الكوبون، ولو أدى ذلـك الـى إحـداث صعوبات للحكومة. فهل كان في مقدوره أن يفعل غير هذا ؟ ولكنه، عندما كان يدفع بانتظام الدين، فإنه وضع الإيالة طيلة سنوات عديدة في مـأمـن مـن ضـراوة بـعـض الـتـكـتـلات الأجـنـبـيـة التي كانت تعمل بدعم من حـكـومـاتـهـا. والإسـتـثـنـاء الوحيد الجدير بالذكر، هو نجاح النصّاب «دي سانسي». وكـان الكـمـسـيـون يسمح لخيرالدين بمراقبة التصرف، وتحسين استخلاص الضرائب، والحد مـن الـتجاوزات التي كان الأهالي عرضة لها. وكانت هناك بالنسبة الى هذه الـنـقـطـة فـوائـد عـظـيمة. غير أن الكمسيون توقف عن السير بصورة حسنة منذ جويلية 1877. إذ أن ابـن إسـمـاعـيـل كان يريد أن يكون طليق اليدين، بينما كانت تنقص محمد خزنه دار القدرة على الوقوف في وجه محظيّ الباي.

وهـكذا كان خيرالدين والكمسيون المالي مرتبطين أشد الإرتباط الواحد مع الآخـر. وهـذا لا يـعـني أنه كان في خدمته على حساب البلاد التونسية، فلقد كـان وفـيـا، مـا أمكن ذلك، الى الإلتزامات التي أجبرت تونس على الخضوع اليهـا سـنة 1869 إثر كارثة السياسة المالية التي توخاها خزنه دار. وفي سنة 1877 حـاول على الأرجح التخفيف من هذا العبء، بسعيه التخفيض من الفائض، عندما يكون المحصول رديئا. وكان حكيما عندما لم يتحدث أبدا عن الزيادة في الضرائب.

ويكون خيرالدين قد غادر الحكم بتونس، بعد عشر سنوات، من عرضه في كتابه «أقـوم المسالك» آراءه حول الأمة والسياسة الواجب اتباعها لتحقيق نهضتها. فلقد قام بـدور هـام طـيـلـة ثـمـانـي سـنوات في السياسة التونسية كوزيـر مباشر في الأول، ثم كـوزيـر أكبر. ويـسائل المرء نفسه، عما إذا حدث في نهاية مسيرته السياسية، تفاوت بين آرائه سنة 1867 عندما كان بدون مهام رسمية، وبين سياسته أم لا ؟

إن الـفـكـرة الأسـاسـيـة لأقـوم المسالك ترتكز على أن الأمة لن تكون قادرة على اسـترجاع مجدها إلا إذا قامت إدارتها على مبادئ الشورى، وتفويض جزء من السلطة الـتـنفيذية. أما عن كيفية تحقيق هذه الفكرة، فإن الموقف لم يكن واضحا. فهو عندما

تحدث عن البرلمان لم يره ضرور يا بصورة مطلقة وعندما تعرض إلى الدستور ومزاياه ظل كذلك غامضا.

وإذا نحن قارنّا بين نظر ياته وتطبيقه، لها عندما كان ضمن حكومة الباي، فالظّاهر للعيان أن أفعاله كانت متماشية مع مبادئه. فلقد قام بكل ما في إمكانه لتحسين الإدارة. وجهد ما وسعه ذلك لاستتباب الأمن والعدل في الإيالة، بإصدار أوامر واتخاذ عدة إجراءات. ولكنه لم يعط الأولو ية للدستور والبرلمان. ذلك أنه يعرف، بحكم تجر بته الذاتية، أنهما غير كافيين لتحقيق إدارة حسنة. وعلاوة على ذلك فإن محمد الصادق كان متحفّظا تجاه هاتين النقطتين.

إن مسألة تفو يض السلطة التنفيذية، و واجب الملك في الإستشارة ـ وهما نقطتان، دلل خيرالدين في أقوم المسالك على ضرورتها ـ لم يحدثا مشاكل في تلك الفترة ذلك أن الأمر ين موجودان من دون أن يكونا قد أقرا رسميا، طالما أن محمد الصادق كان غير مهتم بالسياسة، وشر يطة أن لا يتسبب له الوز ير الأكبر في قلق ما. فقد كانت له حر ية كبيرة في العمل. وكان خيرالدين يشعر الباي بوجوب اتخاذ هذا الإجراء أو ذاك، ومحمد الصادق يعطيه الموافقة بصورة تكاد تكون آلية. **وهكذا عرف خيرالدين كيف يستغل سلطاته كاملة. إذ كانت كل المراسلات تمر من بين يديه وقد خط عليها بنفسه ملاحظاته. فلا شيء يتعداه.** وكان الموظفون، وقد تيقنوا أنهم مراقبون غالبا، يعملون انطلاقا من هذا الواقع. وكان تسلطه يجعل منه رئيسا للحكومة لا الأول في مجموعة من الوزراء.

ولقد عرفت تونس، تحت إمرته، الهدوء والسلم. والأمر الوحيد الذي يمكن أن يلام عليه، هو أنه لم يعرف، كيف يمكّن البلاد من مؤسسات سياسية قادرة بعد رحيله، على الحيلولة دون عودة العيوب والأخطاء التي كانت موجودة قبل 1869. ولكن هذا مطعن لا مبرر له؛ لأن مجلسا أكبر جديدا ودستورا جديدا قد لا يمنعان على الأرجح، مصطفى بن إسماعيل الواثق من ثقة الصادق باي، من اتباع مثل مصطفى خزنه دار.

ففي الفترة الواقعة بين 1869 و1877 كان خيرالدين وفيّا للفكرة التي

كانت تراوده فيما يخص حسن سير الإدارة. ولم يكن مبالغا، عندما كتب بعد استقالته، قائلا : «... إني أغادر الحكم وأنا مرتاح البال لا فقط عندما قمت بالخدمات المذكورة، بل على الأقل عندما قمت مرتاح الضمير، بواجباتي كمواطن صالح...»(325).

أما الغرض الثاني الذي تم عرضه في أقوم المسالك، فهو ضرورة التعاون بين رجال الدولة والعلماء لتحقيق ازدهار الأمة معا. وهو أمر أكثر صُعوبة من تحقيق حسن سير الإدارة. والذي تجدر ملاحظته هو أن الإصلاحيْن اللذين قُدّر لهما الدوام أكثر من غيرهما من الإصلاحات، هما جمعية الأوقاف، والمعهد الصادقي. وهما اللذان سعى خيرالدين بالضبط من خلالهما الى تعاونهم في تحقيقهما. وهكذا أقام الحجة على أن هذا التعاون ليس من قبيل الأوهام.

وكان خيرالدين يقصد، في كتابه، الأمة بأكملها. ولهذا أحل سلطان الأمبراطورية العثمانية المكان الأساسي. فلقد احترم خيرالدين فرمان سنة 1871 الضابط للعلاقات بين تونس واستنبول. وكان موقفه سنة 1876 و1877 نابعا من الوضع السائد في الإيالة في تلك الفترة. وهو عندما ساند بقدر المستطاع الإمبراطورية، لم يقم بخرق منطوق ولا مفهوم الفرمان،، ولم يُخلّ بالفكرة القائلة بأن الأمة الواحدة هي الجامعة لكل المؤمنين وفيها يحتاج كل الى الآخر. وعلاوة على ذلك فهو يرى في «تبعية البلاد التونسية... ضمانا لاستقلالها.» (326) ذلك أنه، طالما بقيت الامبراطورية واقفة على قدميها، فإن الإيالة لا تخشى شيئا. بينما تكون تونس فريسة سهلة بالنسبة الى القوى الأوروبية في حالة ا ستقلالها. وهكذا فإنه ليس هناك أي سبب بالنسبة الى خيرالدين، يدعو الى قطع الروابط مع السلطان، والإقلاع عن التضامن الإسلامي.

وأخيرا لاحظ خيرالدين فيما يتعلق بأوروبا، أنه يمكن أن تصبح خطرا على الأمة. ولهذا وتدعيما لوضعها، يجب على العالم الإسلامي أن يتسلح حسب خيرالدين باقتصاد قوي وعصري، وتجنب أن تكون مجرد المزود البسيط للصناعة الأوروبية بمواده

---

325) وثائق مزالي، دفتر، 24 ـ 7 ـ 1877، خير الدين الى فيليت.

326) خير الدين، مذكرات، 203.

الأساسية. ولكن الإيالة لم تفلت من هذا الخطر، عندما أجبر الكمسيون سنة 1869 المنتصب لمراقبة المالية، حكومة الباي على التصدير لخلاص الكوبون. فلقد دفعت الحاجة الى المال خيرالدين على سلوك سياسة الزيادة، حجما وقيمة في تصدير المنتوجات الأولية أي الزيت والقمح. ووجوده على رأس حكومة بلاد غارقة في الديون لم يسمح له بتحقيق مشاريعه في هذا الباب، ولا حتى الشروع فيها. فمصنع العجين في النفيضة لم يكن إلا مجرد مشروع. وهكذا كان التفاوت الذي لا منجى منه بين الأفكار المعروضة في كتاب، وبين الواقع الصعب.

الفصل السادس
الشيخ

السنة الأخيرة في تونس

إنّ خيرالدين قبل بضعة أيام من استقالته ترخّص لدى الباي في القيام بحصة استشفاء بفيشي، لمعالجة مرض الرّثية (روماتيزم). وفي أوائل فيفري 1877 منعه التهاب حاد. في القصبات طوال شهر، من الإهتمام بشؤون الدولة، واستقبال الزائرين. ولم يسمح له أطباؤه بالعودة الى نشاطه إلا في أفريل. وأثناء مرضه كان محمد العزيز بوعتور هو الذي يمضي نيابة عنه مراسلات الوزارة.

ولكن استقالته يوم 21 جويلية عرقلت سفره، ومنعته من ركوب السفينة التي تقلع يوم 24 جويلية كما كان ينوي (1). ورغم أنه سلّم الى الوزير الأكبر الجديد محمد خزنه دار كلّ الوثائق التي لديه، بما في ذلك شفرة برقيات الباب العالي الى تونس، فإن محمد الصادق لم يسمح له حاليا بمغادرة الإيالة. وفي 31 جويلية كتب الى «فيليت» أن وأُشعر بأن الباي لن يأخذ قراره إلا في نهاية رمضان (8 أكتوبر)، وبأمر آخر ليس أقل خطورة، وهو أن الموظفين يتجنبونه خشية إغضاب مصطفى بن اسماعيل. وختم رسالته كما يلي : «ليس هو السجن، اذا اردتم، ولكنها مصادرة الحرية الفردية! والفرق ليس بالكبير فإلى أي حدّ سيصل الأمر ؟» (2).

وفي هذه المرة لم يكن الضرر إلا قليلا. فبفضل تدخل قناصل لدى الحكومة التونسية (3)، تحصل خيرالدين على رخصة في توديع الباي والسفر الى مرسيليا عبر عنابة. وفي 26 أوت وصل «فيشي». وتحسّنت صحته، ولكن تملكه الضجر لأن

---

1) وثائق مزالي، دفتر، 17 ـ 7 ـ 1877، خير الدين الى روستان.

2) نفس المصدر، دفتر.

3) أرشيف، 88 ـ 9، 14 ـ 8 ـ 1877، رسالة صادرة عن القنصل الامريكي هيب.

الموسم قد انتهى ونزل البرد. وفكر في الذهاب الى سو يسرا لملاقاة «فيليت» ولكنه أقلع عن ذلك خشية أن يفسد عليه البرد والرطوبة ما غنمه من تأثير طيب أثناء إقامته بفيشي. فاستقر ببار يس، في شقة بـ«الشان ز يليزي»، غير أنه بعد إقامة شهر في العاصمة الفرنسية، أراد العودة الى تونس. فلقد كان قلقا من جراء ما يدور من أخبار حول إرسال جنود تونسيين الى استنبول. وكان يشاع أيضا أن جزءا من الأسطول الروسي سيتحول قر يبا الى البحر المتوسط، وأنّه لن يرحم المدن الساحلية بالإيالة. وكان في نيّة خيرالدين الرحيل عن تونس مع عائلته للعيش في الخارج، إذ أصبحت الحياة في تونس لا تطاق (4). وغادر بار يس قبل أول نوفمبر، ولكنه لم يدخل تونس قبل 25 ديسمبر 1877، لأن بعض اصدقائه أعلمه بأنه لن يتمتّع إلا بحر يّة محدودة، فأراد التأكّد، قبل مبارحة أورو با، من «أنه يمكن لي استقبال أصدقائي في كل وقت، ومغادرة الإيالة كلما عنّ لي» (5)، وإلا فإنه سيكون مضطرّا الى البحث عن مأوى له في مكان آخر.

وكان لهذا التخوف أساس من الصحة. ذلك أن الباي كان تشكى، مرات عديدة، من وز يره الأكبر السابق. فلقد صرح لقنصل طلب مقابلته في خصوص خلاص كو بون 1878 أنّ خيرالدين لم يطلعه قط على أشغال الكمسيون المالي، ولا على ما يقوم به من أعمال. وأنّ خيرالدين إذا هو تمكن من دفع كو بون لدين في وقته، فذلك لأنه كان يتصرف في أملاك مصطفى خزنه دار المصادرة. وحدث قنصلا آخر أنه حاول مرات عديدة في نازلة «نسّيم شمامة» حمل خيرالدين على المصالحة، ولكن بدون جدوى. والنتيجة الوحيدة هي أن تونس صرفت أموالا طائلة من دون أن يعود عليها ذلك بالفائدة (6).

وكان مصطفى بن اسماعيل هو الذي عارض أكثر من غيره في رجوع خيرالدين. وكان غرضه أن يستقر الوز ير الأكبر السابق في استنبول، لأنه كان يخشى أن تتسبب له [عودة خيرالدين] الى الإقامة بتونس في مشاكل. وكان خيرالدين نفسه يفكّر في الإستقرار بعاصمة الامبراطور ية العثمانية، إذا لم يتحصل على الضمانات المطلوبة

---

4) وثائق مزالي، دفتر، 26 ـ 10 ـ 1877، خير الدين الى فيليت.
5) نفس المصدر، دفتر، 26 ـ 10 ـ 1877، خير الدين الى فيليت.
6) ارشيف، 444، 231 ـ 25 ـ 26 و 27 ـ 11 ـ 1877.

فقال : «بما أنه ليس في إمكاني أن أبقى مفصولا عن عائلتي، وبما أن التقاليد الإسلامية تمنعني من جلبها الى أوروبا، فإني مضطر إلى الإتجاه بأنظاري نحو القسطنطينية، وهي المدينة الوحيدة التي يمكن لي أن أعيش فيها في اطمئنان مع أهلي. ولكن كونوا على يقين أنني لن أكون مستعدا لأي شيء من شأنه أن يكون متعارضا مع مصالح بلادي، لأني لن أكف عن محبتها والوفاء لها. ثم إنّه لا يتطرقني اليأس في خدمتها أيضا في المستقبل» (7).

والظاهر أن رغبة خيرالدين في التحصيل على ما يضمن حريته الفردية أمر غير قابل للتحقيق. إذ كتب له محمد خزنه دار في هذا الشأن مبينا أنه مسموح له بالعودة أو البقاء في فرنسا. ولكنه لا داعي لتأكيد ذلك برسالة رسمية. وعرض عليه القنصل الفرنسي «روستان» مساندة فيما إذا جدت صعوبات بعد عودته. ولكن خيرالدين اجابه بأنّ قبول عونه المنوح : «باسم الحكومة الفرنسية، يساوي «موته سياسيا». لأنه عند ذلك يكون في نظر الناس محميًّا فرنسيا» (8).

وغادر مرسيليا في 9 ديسمبر مارّا بها في طريقه الى إيطاليا. ولم يمض أسبوع بعد ذلك حتى أعلم «فيليت» - في 17 ديسمبر - بقرار عودته الى تونس، عندما أقلقته إشاعات منذرة بالحرب. «و بغضّ النظر عن كل اعتبارات شخصية» قرر الإلتحاق بعائلته القلقة، وأخذ مكانه بين مواطنيه الأوفياء المخلصين لبلادهم (9).

ولما عاد الى قصره بمنوبة، وجد نفسه في حجر (كرنتينة) كأنه مصاب بالطاعون. فليس هناك تونسي واحد جرأ على زيارته. وليس هناك إلا أوروبيان كانا يترددان عليه لأمور شخصية. وكانت أمام مدخل حديقته ثكنة قديمة حارسها كان سائسا عند مصطفى بن إسماعيل. أما المسلمان الوحيدان اللذان كانا يزورانه بعد رجوعه فهما من المغرب الأقصى، أحدهما كان انتدبه هو نفسه لإعادة تداول «النقش حديدة» في تونس، والثاني شيخ عمره ثمانون سنة، تعوّد، منذ مدة طويلة، زيارته مرة في السنة لتسلم إعانة مالية. وفي هذه المرة وجد هذا الشيخ صعوبات،

---

7) وثائق مزالي، دفتر 13 - 11 - 1877، خير الدين الى فيليت.
8) نفس المصدر، 5 - 12 - 1877، خير الدين الى فيليت.
9) نفس المصدر، 17 - 12 - 1877، خير الدين الى فيليت.

لأن حارس الشكنة الذي كان يجهل إسمه، بحث عنه - بأمر من القصر - في كل مكان بالعاصمة، ولما عثر على الشيخ تم تحذيره من الذهاب الى منوبة. وفي هذه الفترة كتب خيرالدين ما يلي : «إني مقر العزم أكثر من أي وقت مضى على ألا أعمل تحت سلطة هذا الباي» (10). وكان يشتكي أيضا من كثير من أعضاده القدامى. ففي خصوص **محمد بيرم الخامس** لاحظ ما يلي : «إني غير متأثر بآيات العرفان والمحبة الصادرة عنه فموقفه تجاهي منذ سقوطي فيه ما يكفي للدلالة على قلة صدق احتجاجاته» (11). وكتب عن صديقه القديم **حسين** : «إن الجنرال حسين، وغيره كثيرٌ مثلُه، شاركوا بالقليل والكثير في انسحابي من شؤون الدولة، وهذا مما لا شك فيه...» (12). وكلهم فضلوا الإحتفاظ بمناصبهم عوض مصاحبة خيرالدين في عزلته. وخوفا من زوال الحظوة، انحنوا أمام إذن غير رسمي صادر من القصر، يمنع الإستمرار في صحبته، ومع هذا كان حسين يكتب له في مناسبات عديدة. وكان صرح له في 27 جويلية 1877 بأنه مستاء من استقالته، لأن «الوزارة في حاجة إليكم أكثر من حاجتكم اليها». و بعد ذلك بمدة انتقد منعه من ز يارته (13). وأعلمه أيضا بما قام به من نشاط، في خر يف 1877 باستنبول، وفي جانفي 1878 نصح بأن يأخذ حذره، لأن البعض لا يتورع عن الإلتجاء الى الإغتيال (14). غير أنه عندما كان الإثنان يوجدان في بار يس فضلّ حسين عدم ملاقاته.

وطالت عزلة خيرالدين، وبما أن آلامه الرثّو يّة أخذت تحتدّ فإنه أعطي الرخصة، بدون عناء، للذهاب الى «أوفرنييي» للإستشفاء من جديد. وسافر من تونس في 11 جوان 1878، و بقي هناك من 18 جوان الى نصف جو يلية، وقد تملّكه الضجر. وكتب الى «فيليت» قائلا : «فلترث لحالي الذي حوّلني من عزلتي الإفر يقية بمنوبة الى نسك جبال الأوفرنييي» (15). وفي 16 جو يلية، أصابه ببار يس توعك مصحوب بحمّى، ومع هذا فقد أخذ طر يق العودة ليجد نفسه في 27 جو يلية في «حجر» جديد بتونس.

10) نفس المصدر، دفتر، 5 ـ 2 ـ 1878، خير الدين الى فيليت.

11) نفس المصدر، دفتر، 28 ـ 5 ـ 1878 خيرالدين الى لمبروزو.

12) نفس المصدر، دفتر، 09 ـ 1 ـ 1878، خير الدين الى فيليت.

13) نفس المصدر، 16 و 24 رجب 1294.

14) نفس المصدر 28 محرم 1295.

15) نفس المصدر، دفتر، 22 ـ 6 ـ 1878.

استنبول

كان الأرجح أن يكون مصير خير الدين نفس مصير خزنه دار المتوفى سنة 1878 دون أن يغادر قصره بالمرة، بعد عزله سنة 1873؛ لو لم تصله برقية في 28 أوت 1878 من استنبول تدعوه، باسم السلطان «**عبد الحميد الثاني** الى الحضور بعاصمة الامبراطورية العثمانية» (16). وفي اليوم الموالي أبرق الوزير الاكبر السّابق الى استنبول بقبوله الدعوة.

فهل كانت هذه الدعوة مفاجأة باتم معنى الكلمة. الامر مشكوك فيه على كل حال. فمنذ سبتمبر 1877، عندما كان خير الدين بفرنسا، كتب اليه حسين معلما اياه بأنّه التقى في استنبول **بمحمد الظافر**، وتحادثا أمام أحد كبار الموظفين العثمانيين في شأن وضع خير الدين منذ استقالته. وفي هذه المناسبة أثار هذا الموظف إمكانية دعوة خير الدين الى استنبول. ذلك ان السلطان كان حذرا من وزرائه الحاليين، ويريد أن يحيط نفسه بموظفين لا يرتبطون إلاّ به (17) وفي اكتوبر ونوفمبر من نفس السنة حدثه حسين عن امكانية الذهاب الى استنبول (18). ويظهر أن خير الدين نفسه كانت له اتصالات مع محمد الظافر الذي كان يقوم بدور لا يستهان به في الحياة السياسية العثمانية. وكان من مواليد طرابلس الغرب سنة 1827، ومن مشايخ الطريقة المدنية. وكان **محمود قابادو** صديقا لوالده. وكان يعيش منذ عدة سنوات باستنبول حيث كان له تأثير كبير على عبد الحميد العضو في هذه الطريقة (19). وهو الذي قدم كتاب خير الدين الى هذا السلطان.

ويمكن ان يكون خير الدين نفسه قد أخبر القوم في استنبول أثناء صيف سنة 1878، بقبوله دعوة محتلمة، والاّ فإنّه يصعب تفسير السبب الذي دعا خير الدين في جويلية الى الاسراع بالعودة الى تونس، بينما كان متيّقنا من أنه سيجد نفسه من جديد في نفس الوضع. أتراه تلقى شيئا سريا؟ لا نعرف شيئا عن هذا. أما الثابت فهو أنه في

---

16) خير الدين، مذكرات، 51 تعليق.

17) وثائق مزالي، حسين الى خير الدين، 18 رمضان 1294.

18) نفس المصدر، حسين الى خير الدين... شوال و22 ذو القعدة 1294.

19) ترجمته في السنوسي الرحلة 3 ـ 2 ـ 52 نفس المصدر حوليات 7، 1970، 89 تعليق سنوك هورقرونج، 3ـ 191 ـ 198 ـ [بالالمانية].

اليوم الذي سبق ورود هذه البرقية الحاملة للدعوة الى استنبول، أي في 25 أوت، أمضى الباي أمرا عيّن بموجبه مصطفى بن اسماعيل وزيرا أكبر، ورئيسا للكمسيون المالي (20).

وبعد أن أجاب خير الدين استنبول في 27 أوت، بانه قابل للدعوة بكل سرور، كتب الى «فيليت» مبينا أنه أشعر مرات عديدة بأن السلطان راغب في رؤيته باستنبول «للتحادث معه حول الازمة التي تمر بها الامبراطورية التركية، وخاصة حول الاصلاحات التي تطالب بها أوروبا، والتي يلاقي إقحامها بالامبراطورية صعوبات جمة». والى حد ذلك اليوم منعته «إما أسباب خاصة أو سياسة» من الاستجابة الى هذا النداء. ولكن في هذه المرة تعلق الأمر بدعوة رسمية. والى على نفسه الا يقوم في استنبول بأيّ شيء من شأنه أن يضر بالمصالح التونسية، لأنه كان، وسيبقى «مخلصا أشد الاخلاص» الى هذه البلاد (21).

ولم يصدر عن محمد الصادق باي أي اعتراض على ذهاب خير الدين. وكذلك فرنسا لم تر مانعا بخصوص هذه السفرة. ولقد نصح «روستان» الباي بألاّ يضع لها عراقيل. وعلاوة على ذلك، تلقى قنصل فرنسا من حكومته الإذن بتحقيق حماية عائلة خيرالدين وأمواله، اثناء غيبته «فهل خشي الوزير الاكبر السابق تقديم قضية به مثلما كان الشان مع مصطفى خزنه دار». ؟

وعلى كل فان سفر خير الدين، الذي تمّ في 10 سبتمبر، لم يكن مشرّفا له، اذ أن الباي رفض مقابلته متعلّلا بالتزامات سابقة. ولمّا وصل الى مرسيليا ركب متن سفينة في 14 من نفس الشهر، قاصدا استنبول، ونزل بها في 21 سبتمبر 1878. وهكذا لم ير أبدا الايالة [التونسية] ولا فرنسا.

وما أن وصل، حتى استقبله السلطان، ودعاه الى العشاء. وقال في ذلك حسب عباراته : «هناك بعض الفارق بين ما شيّعت به من التشريفات عند مغادرتي تونس والتي استقبلت بها (هنا)...» (22). وكان الحديث مع عبد الحميد اشعره بان القوم

20) الرائد، 19 ـ 34.

21) وثائق مزالي، دفتر، 28 ـ 8 ـ 1878.

22) نفس المصدر، دفتر، 25 ـ 9 ـ 1878، خير الدين الى فيليت.

يـر يـدون أن يـكـون في خـدمـة الحكومة العثمانية. غير أن هذه الآفاق لم تعجبه البتة. ذلـك أنـه كـان يتحدث في رسائله عن رغبته في الرجوع الى تونس، وعن تخوفه من بدء مـسيرة جديدة في بلاد لا علم له بشوؤنها، وهي، علاوة على ذلك، تتخبط في مشاكل كبيرة.

وانتهت الحـرب الـروسيـة الـتـركية بهزيمة الجيوش العثمانية. وكان الروس على ابواب استنبول. وكان مؤتمر برلين المنعقد في جوان وجو يلية 1878 قرر مصير البلقان، ومنح، ز يادة على ذلك، قبرص الى الانقليز. وكانت الاشاعات تروج في كل مكان، وفحـواهـا أن فـرنـسـا تحصلت في برلين على موافقة من القوى الاخرى للاستحواذ على الـبـلاد الـتـونـسـية. وهـكـذا كـانت محاولات العثمانيين الشّبّان لإرجاع العافية الى الامـبـراطـور يـة، عـن طـر يـق الاصـلاحات الدستور ية، مآلها الفشل الذر يع. فبعد أسـبوعين من إبرام الهدنة، حلَّ السلطان البرلمان العثماني (فيفري 1878). و بعد ذلك اكـتـشـفـت مـؤامـرة ترمي الى تعو يض عبد الحميد بمراد الخامس المعزول سنة 1876. وكانت الخز ينة فارغة.

ولـربمـا كـانـت سـبـب دعـوة عـبـد الحـميد لخير الدين أفكاره المبسوطة في «أقوم المسالك» والتي بهرته. وكان محمد الظافر حدّثه عن ذلك. ولم تكن هذه الافكار لتنفّر هـذا الـسـلـطـان الـذي وضع نفسه في سياق التقاليد الحقيقية لسياسة «التنظيمات» (23). ألم يـكـن خير الـدين الداعي الى حسن سير الادارة، وان كان متحفّظا شيئا ما تجاه الـدسـتـور والبرلمان ؟ وربما كان هناك داع آخر، هو أن عبد الحميد، الذي كان منذ أحداث 1876 يخشى على أمنه، رأى من الأفضل أن يكون في خدمته رجل تابع له تماما، بما أنه ليس له روابط باستنبول.

ولا شـك أن الانـطـبـاع كان حسنا في أول مقابلة مع خير الدين، ولذا سلّمه قصرا على ضـفـاف «الـبـوسـفـور»، وفي أوّل أكـتـو بر منحه رتبة مشير، وهي رتبة تخوله حق الـمـشـاركـة في مداولات مجلس الوزراء. وفي 16 أكتو بر الموالي سمّي خير الدين وز يرا للـعـدل، ولكنه طلب ان يمنح مدّة للتفكير. وعند ذلك كتب ما يلي : «إني أر يد انهاء

---

23) لو يس ـ الانبثاق (امرجونس) 178 ـ 179.

مسيرتي في تونس وهو بلدي الذي احتضنني وهو المفضل عندي» (24). وكان يتحدث كثيرا عن إقامة وقتية في استنبول.

ولم ينصب خير الدين في وظيفته وزيرا للعدل، لأن السلطان عينه في 30 أكتوبر رئيسا للجنة المكلفة بدراسة الوضع في الامبراطورية، ولا يمكنه أن يتهرب من هذه اللجنة بعد تجربته الطويلة في الكمسيون المالي بتونس، خاصة وأنه بهذه الصورة يكون معفى من قبول وزارة العدل. وكانت مهمة هذه اللجنة، المتكونة من ممثلين فرنسيين وانقليزيين وعدد من الموظفين العثمانيين، هي إعداد مشروع اصلاحات لتطهير المالية العثمانية.

وكانت عائلة خير الدين أثناء ذلك ما تزال موجودة في تونس، ورغم أنه أكد أنه كان يامل الرجوع الى بيته، فانه كان يريد، قبل كل شيء، العيش معها.. وما كان مستحيلا في باريس أصبح لا يمثل مشاكل في استنبول. وما أن حلّ أوّل سبتمبر 1878، حتى أخذ ارشادات عن معلوم كراء فابور [باخرة] لنقل عائلته. وفي نصف أكتوبر اشعرها بوجوب تهيئها للسفر في ظرف شهر. ولم يكن من الضروري كراء مركب لأن السلطان أمر بتكليف «القيصرية» ـ وهو فابور [باخرة] للدولة ـ بنقل عائلة خير الدين من تونس في أواخر أكتوبر. وفي 3 ديسمبر رجع الفابور بركّابه الى استنبول. وفي تونس اخضعت حكومة الباي عائلته الى شتى المضايقات. وكان خير الدين طلب من حسين ـ من بين ما طلب ـ مصاحبة عائلته في هذه السفرة، ولكن الباي رفض الترخيص في ذلك. ولاحظ خير الدين بمرارة : «... انه فوجئ عندما رأى الجنرال حسين المتبجح بأنه رجل الاستقلالية البالغة، والحريص شديد الحرص على كرامته، ينحني أمام ارادة واحد مثل مصطفى بن اسماعيل، حتى يصل به الامر الى الاقلاع عن القيام بهذا الواجب...» (25).

وفي اليوم الموالي لمجيء عائلته، في 4 ديسمبر 1878، سمّي خير الدين» صدرا أعظم». وكانت مفاجأة للجميع (26). وفي هذه المرة لم يرد السلطان الانصات الى

24) وثائق مزالي، دفتر، 16 ـ 10 ـ 1878، خير الدين الى فيليت.
25) نفس المصدر، دفتر، 13 ـ 11 ـ 1878، خير الدين الى لومبروزو.
26) سليم فارس، كنز الرغائب، 7 ـ 26 ـ 27.

اعتراضاته. وقبل خير الدين تعيينه دون أن ينقطع عن التفكير في الباي، الذي «يظن أن الذي يخرج من بلاده يموت جوعا، فأردت أن أر يه أنّ من يخرج من بلاده يصير صدرا أعظم» (27). وهنّأه حسين، متمنّيا له أن يقوم بمهمته على أحسن وجه. وختم معبّرا له عن تخوفه من أن يكون السلطان هو العقبة الاولى في نجاحه لأنّ الخوف تملّكه الى حدّ أنه أصابه الأرق من جرّاء ذلك (28).

والصعوبات التي على الصدر الاعظم الجديد تذليلها كانت عديدة : منها النقص في المال، والوضع الغامض في البلقان. و بالنسبة إلى هذا المشكل قام بمجهود لم يخل من نتيجة لايجاد الحلول المقبولة من حكومته، وفقا لقرارات مؤتمر «برلين» (29). أما اعتمادات **الباب العالي** فقد بقيت محدودة. وكانت الامبراطور ية على ابواب الافلاس.

وهناك مشكل آخر يتمثل في وضع «اسماعيل» خديوي مصر (1863 ـ 1879). ذلك ان إسماعيل اضطر، من جراء قروض عديدة اخذها من السوق المالية الاورو بية، الى قبول بعث صندوق للدّين الاجنبي سنة 1876، على غرار الكمسيون المالي بتونس. وكانت انقلترا وفرنسا لهما تاثير كبير في ذلك. وكان إسماعيل، الذي لم يرد أن يكون منقادا تمام الانقياد، أقال في افر يل 1879 وزارة تتضمن وز ير ين أجنبيين. وكان الرد الفرنسي الانقليزي واضحا : فاذا رفض اسماعيل اتّباع تعليماتها فعليه أن يغادر الحكم. ونصحته العاصمتان بالتنازل لفائدة ابنه توفيق (1879 ـ 1892). ولكن اسماعيل قاوم ذلك، وحاول خير الدين في هذه المرحلة من الاحداث، ان يناور حتى يمكن للباب العالي التدخل. وأوعز الى القنصلين الفرنسي والانقليزي باستنبول في محادثات خاصة تعو يض اسماعيل باحد أبناء **محمد علي** واسمه **حليم**. وهو مولود سنة 1826، وكان في ذلك التار يخ وز يرا بدون وزارة في الحكومة العثمانية. فاذا وافقت لندن و بار يس عند ذلك يطبّق الباب العالي فرمان 1841 الذي يمنح وراثه العرش لمن هو أكبر سنا في عائلة محمد علي. وفي سنة 1873 عوض فرمان آخر هذا المبدأ بمبدأ يتمثل في أن يخلف الابن الأكبر الملك الحاكم. وفي

---

27) السنوسي، الرحلة، حوليات، 7 (1970)، 105.

28) وثائق مزالي، حسين الى خير الدين، 25 ذو الحجة 1295.

29) خير الدين، مذكرات ـ 55 ـ 64.

نهاية ماي 1879 دافع خير الدين عن موقفه في مجلس الوزراء وحسبه يكون عزل السلطان لإسماعيل «غزوا جديدا لمصر، فيه مجد لا يقل عن مجد سلفه العظيم السلطان سليم» (30). وعلاوة على ذلك بيّن أنّ الباب العالي يجب عليه أن يتخلّص من الامر بلباقة، لان القوى الاوروبية قادرة على ازالة الخديوي من دون دعم عثماني. ولم يتمكن خير الدين من إنجاح خطته إلا جزئيا. ذلك انه مع تمسكه، بفكرة تطبيق فرمان 1841 اضطر الى تعويض حليم بتوفيق ابن اسماعيل. ولم يتمكن من إقناع السلطان بضرورة الخضوع الى طلبات الاوروبيين الا بصعوبة. غير أنه أمكن له في 26 جوان 1879 الابراق الى القاهرة بان الباب العالي قرر عزل اسماعيل وتعويضه بابنه (31). وكتب الى فيليت مبينا انه خلص مصر من هذه «الآفة» التي «وان لم يره من قريب، فانه لم يكن متفائلا في شانه» (32). غير أن تأثير الباب العالي على عزل إسماعيل، كان في الواقع محدودا. اذا انه، اجتنابا للتدخل المباشر قبل تنفيذ رغبة انقلترا وفرنسا. والكسب الوحيد الذي غنمه من هذا الامر ـ وهو نظري أكثر منه واقعي ـ هو اعتماد فرمان 1841 قاعدة للعلاقات بين استنبول والقاهرة من جديد. ولكن ذلك لم يعمّر طويلا. اذ أن خلف خيرالدين في الصدارة العظمي سلم الى السفراء، بطلب منهم، تصريحا يفيد أن الباب العالي يتمسك مستقبلا بفرمان سنة 1873.

ولم تكن وضعية خير الدين كصدر أعظم مريحة البتة. فقد كان عليه مجابهة مشاكل جديّة من دون أن تكون له خبرة طويلة بالشؤون العثمانية. فهو لم يقم قبل سنة 1878 الا مرات قليلة باستنبول، بصفته مبعوثا للباي وفي مهمة خاصة. أما الثلاثة اشهر التي قضاها قبل تعيينه فلم تكن كافية لتزويده بالمعرفة العميقة للمشاكل وللحياة السياسية باستنبول. فلقد كان يعمل كل أيّام الاسبوع، صباح مساء، الى فترة متأخرة من النهار، وحتى يوم الجمعة. وكانت حكومته تجد نفسها عاجزة عن مواجهة الحاجات التي تقتضيها المصلحة وتشعر «ان هناك أشواكا بدون ورود» (33).

---

30) نفس المصدر، 73، سليم الاول (1512 ـ 1520) غازي مصر

31) برقية : في سليم فارس، كنز الرغائب، 7 ـ 112

32) وثائق مزالي، دفتر، 10 ـ 7 ـ 1879.

33) نفس المصدر، دفتر، 28 ـ 4 ـ 1879، خير الدين الى فيليت.

ولم تكن المعارضة غير المباشرة التي يجدها في كل مكان في القصر مثل الباب العالي، أقل خطورة. ذلك أن التنظيم الاداري باستنبول اذا قورن بالتنظيم الاداري الذي ترأسه طويلا بتونس يظهر فوضويا. فكان ممثلو القوى الاوروبية يتجاوزون وزارة الشؤون الخارجية ليتصلوا مباشرة بالقصر. كما كان الاعوان الحكوميّون والوزراء الاخرون يتّخذون قرارات دون الرجوع الى الوزير الاكبر. **وكان هناك حديث عن «هذا العربيّ»** الذي يكتب ملاحظاته ورسائله بالعربية، ويسلك سلوكا كأنه هو الوحيد القادر على اصلاح الامبراطورية. وكان خصومه، المتضايقون من سلوكه المتعالي الصلب، وهوسه المتمثل في رجوعه الدائم الى الكتب الفرنسية، يقولون أن سلوكه يكون أحسن في الاشغال العامة والتجارة وهناك بامكانه تطبيق نظريات كتبه (34).

وفي أوائل 1879، اكتشفت الشّرطة مؤامرة لتعويض حكومته. واراد السلطان تطبيق الفصل 113 من الدستور لنفي المتّهمين. ولكن خير الدين، حسب قوله، أقنعه أنه من الأحسن ابعادهم من العاصمة، بتسميتهم في وظائف مشرّفة بالمقاطعات (35).

وكانت المعارضة باستنبول تستمد قوتها من الخارج. وبفضل العطايا الكريمة كان للخديوي اسماعيل انصار حتى في الاوساط الحكومية. وكانت «الجوائب» تساند قضية اسماعيل. ففي أوائل جويلية 1879، وبعد نشر مقال اعتبر بالغ الولاء للخديوي وجد الباب العالي نفسه مضطرا الى ايقاف هذه الجريدة لمدة ستة أشهر (36). وكانت تونس تؤيد المعارضين. ولذا فلا كلمة واحدة عن خير الدين في استنبول. فلم يول الرائد أية عناية لهذا الموضوع. وفضّل أيضا السكوت عن عزل اسماعيل، وهو أمر كان له وقع كبير في باردو. وما أن وصل خير الدين الى استنبول في سبتمبر 1878 حتى أعلمه حسين أن شخصا من قصر الباي غادر تونس الى مكة رسميا، ولكنه، ذهب في الواقع - الى العاصمة العثمانيّة لبثّ الفتنة. وكان غرضه الاساسي هو الافساد بين محمد الظافر وخير الدين، وخاصة الاتصال بمحمود بن عياد

---

34) انال محمود كمال، عثماني،... 6، 909 و927 ، 928 [باللغة التركية]

35) وثائق مزالي، دفتر، 12 - 2 - 1879 خير الدين الى روبير.

36) الطرازي، تاريخ الصحافة، 1 - 61.

الذي كان يعيش منذ 1857 باستنبول (37). و بعد ذلك مول مصطفى بن اسماعيل خصوم الصدر الاعظم في استنبول (38). وكان بعض التونسيين المقيمين هناك يعلمونه بانتظام بما يقوم به وز ير الباي الاكبر سابقا.

وجهد خير الدين ما وسعه لتنظيم شؤون الحكومة العثمانية. ففي أوائل جو يلية 1879 بعد أن وجد الحل للمشاكل المصر ية عرض على عبد الحميد برنامجا اصلاحيا. ومع تأكيد خير الدين لهنات البرلمان الذي حله السلطان في فيفري 1878 فانه كتب - متحدثا عنه، ما يلي : «ان هذا المجلس رغم مدته القصيرة المضطر بة، أقام الدليل للعالم على أنّه ما زال يوجد في تركيا فر يق من النخبة، قادر على تمكين مجلس جدّي من العناصر الكافية، وتدر يب البلاد على تبني نظام الحكم النيابي» (39). وكان هذا البرلمان خاض - بدون جدوى - في المسؤولية الوزار ية. واهتم خير الدين بدوره بالموضوع، وطلب من السلطان تكو ين «وزارة متماسكة ومسؤولة واجتماع مجلس يراقب الوزارة، و يصادق على الميزانية، وأخيرا منع كل موظف من الا تصال - فيما يخص شؤون الادارة - باي كان الا برؤسائه المباشر ين» (40). و بكلمة أوضح : فان خير الدين اراد تدعيم وضع الحكومة ازاء القصر.

وكانت خطته رهانا مآله الفشل : ذلك أن الرجل الذي لم يرد في سنة 1877 المخاطرة بمغامرة دستور ية ثانية، اقترح الآن باستنبول محاولة ثانية في ظروف صعبة. وظهر عبد الحميد متحفظا. وكان رأي شيخ الاسلام و بعض العلماء الذين جمعهم هو نفسه أن المسؤولية الوزار ية غير متماشية مع حقوق السلطان. وفي مجلس من مجالس الوزراء حضره السلطان وقفت الاغلبية مع عبد الحميد ضد خير الدين. وكان ذلك سببا من أسباب تقديم استقالته. وكان ينوي أن يكون صدرا على رأس حكومة، مسؤولا عن افعاله، لا «مجرد وسيط لا سلطة له و لا مسؤولية»، مهمته الاساسية - بصفته رئيسا لمجلس الوزراء - تكمن في إعلام السلطان بالقرارات التي يتخذها الوزراء

---

37) وثائق مزالي، حسين الى خير الدين، 29 رمضان 1295.

38) ارشيف، 397 - 223 - 17 شعبان 1296 وابن الزاي، تار يخ الوز ير مصطفى بن اسماعيل، الابحاث، 22 (1969)، 91 - 92.

39) خير الدين، مذكرات، 124.

40) وثائق مزالي، دفتر، 1 - 8 - 1879 خير الدين الى فيليت.

دون علمه! وكان لا يرضي أيضا أن يعالج السلطان المشاكل مع وزرائه بين أربعة عيون، في منأى عن الصدرالاعظم (41). وقبل السلطان استقالة خير الدين في 28 جويلية 1879 من دون تدخل محمد الظافر لفائدته.

ودفع موقف العلماء في هذه المناسبة حسين الى القول «بانهم عجزة باعوا باتفه الاشياء دنياهم وآخرتهم» وحسب رأيه ان الملكية الدستورية وحتى الجمهورية جائزة عند المسلمين (42).

ولكن بين وضع سنة 1877 في تونس ووضع سنة 1879 باستنبول فارقا كبيرا. فبينما ألغي الدستور التونسي سنة 1864 فان دستور الامبراطورية العثمانية لسنة 1876 كان دائما ساري المفعول رسميا. واذا نظرنا بامعان في مطالب خير الدين المتعلقة بالاصلاحات فان المذهل هو أنه بقي في اطار دستوري سنة 1876. وحسب هذا الدستور فان الامبراطورية العثمانية هي ملكية دستورية، فيها الملك مقدس، والوزراء مسؤولون أمام مجلس عليه أن يصادق على الميزانية السنوية. أما الصدر الاعظم فهو الذي كان يرأس مجلس الوزراء، وترجع اليه كل شؤون الدولة. (الفصل 28). وكل وزير يهتم بالمسائل الراجعة الى وزارته. أما الشؤون الاخرى التي ليست من مشمولاته فيجب عرضها على الصدر الاعظم (الفصل 29 والفصل 30). وهكذا كانت مطالب خير الدين في جويلية 1879 ليس فيها ما يعد جديدا. اذ كان يطالب بكل بساطة بتطبيق الدستور.

وعندما سلك خير الدين هذا السلوك فانه ظل وفيا لروح كتاب «أقوم المسالك» الذي كانت فكرته الاساسية ترتكز على الواجب الذي يقتضي من الملك تفويض جزء من سلطته لضمان حسن الادارة. وهذا ما اراد تحقيقه باستنبول في اطار دستور سنة 1876.

وبعد ذلك بسنوات قليلة، أي في 29 نوفمبر 1882، قدّم الى عبد الحميد مذكرة (43) اعاد فيها مجمل ما أورده من أفكار في «أقوم المسالك»، وخاصة منها المتعلقة

---

41) نفس المصدر.

42) وثائق مزالي، حسين الى خير الدين، 4 رمضان 1296.

43) خير الدين، مذكرات، 127 ـ 149.

بازدهار الامة وانحطاطها. وفي خصوص «التنظيمات» بين فشلها « لان القوم لم يرـ يدوا الالتجاء، بكل صراحة ووثوق، الى الحلول الجذرية المتلائمة مع حاجات البلاد الواقعية، والمتماشية مع عادات الاهالي» (44).

وكان القوم اكتفوا في سلوكهم بتبني مثال تنظيم الجيش الالماني ليجعلوا الجيش العثماني في مثل قوته. لانهم أرادوا تعويض الشريعة التي يمكن لها أن تنتج «في أيّامنا هذه نفس الثمرات التي انتجتها قديما» بمؤسسات يصعب تطبيقها في الامبراطورية (45). ومن دون أن يتحدث [خير الدين] في أي وقت عن العثمانيين الشبان ودستور 1876، فانه أعاد ما طلبه في جويلية 1879 أي قرار المسؤولية الوزارية وإحداث «مجلس أمة» (46). وهكذا تكون هذه الاصلاحات هي الوحيدة الكفيلة بضمان نهضة الامبراطورية العثمانية.

وتجدر الاشارة الى نقده «للتنظيمات» التي كان نوّه سنة 1867 بنجاعتها، عندما كتب «أقوم المسالك». ودون أن يلجأ الى اللفظ الصريح فانه تبني، سنة 1882، ما وجهه العثمانيون الشبان من لوم في فترة ما قبل 1876 تجاه رجال الدولة انصار «التنظيمات» الذين كان دافع عنهم سنة 1867 مدّعيا ان اصلاحاتهم كانت مطابقة للشريعة، وفيها نجاعة. وبعد سنة 1879 تضاءل تأثيره السياسي ولم يأخذ عبد الحميد بنصائحه.

ولم يقتصر خير الدين في خطته كصدر أعظم. فطوال الثمانية أشهر أو ما يقاربها التي وجد نفسه فيها على رأس الباب العالي، قام، بما في وسعه القيام به في ظروف عصبية الى اقصى درجة. واذا كانت النتائج ضئيلة، فليست الغلطة هي غلطته. وفضله الاكبر في هذه الوظيفة هو أنه لم يسلك قط سلوك من يعتبر نفسه صنيعة للسلطان الذي دعاه الى استنبول، ليخلّصه من وضع غير مريح في تونس، والذي كان علاوة، على ذلك سنده الأساسي الذي بدونه كان لا يمكنه أن يبقى واقفا على قدميه طويلا. وهو عندما جهد ما وسعه ذلك في تمكين الباب العالي من نفوذ أكبر على حساب القصر،

44) نفس المصدر، 137.

45) نفس المصدر، 136 ـ 137.

46) نفس المصدر، 141.

فإنّما حاول، بأحسن ما في الامكان، تحقيق نظام حكومي قادر على شفاء الامبراطور ية من وضعها. وهكذا جعل منه موقفه هذا شابا عثمانيا متأخرا، مال الى مشاطرة أفكار هذا الفر يق تجاه الامبراطور ية العثمانية بعد أن تمكن من دراسة الوضع بنفسه في استنبول.

آخر الاتصالات بالبلاد التونسية

إن استقالة خير الدين بتونس في جو يلية 1877 لم تتسبب في تغييرات هامة من أول وهلة. وكل شيء دل على أن الامر اقتصر على تغيير في الوزارة. بحيث احتل محمد خزنه دار منصبي وز ير أكبر ورئيس للكمسيون المالي اللذين تخلّى عنهما سلفه. لذلك تواصلت سياسة التقشف المتبعة منذ سنة 1869. كما أن تعو يض محمد خزنه دار في أوت 1878، بمصطفى بن اسماعيل لم ينذر بنهاية العمل بهذه السياسة. فكل شيء يبدو لأول وهلة، متواصلا كما كان.

وكان في وسع النظام الجديد أن يتبجح بتأسيس مستشفى في جانفي 1879 يعد مائة سر ير، منها ثمانية عشرة مخصصة للنساء، و به طبيب تكو ينه عصري. وكانت جمعية الاوقاف هي التي موّلته : اذ نشط محمد بيرم الخامس في المساهمة في تأسيسه. وكان المرضى يعالجون مجانا، أما الموسرون منهم فكانوا يعالجون بملغ قدره خمسة ر يالات في اليوم. وشهد المستشفى الجديد ز يارة الباي بنفسه، مصحوبا بوزارائه (47). وثمّة إنجاز آخر، هو انتصاب محكمة تجار ية بالعاصمة في جوان 1878، وهي مكونة من اثني عشر تاجرا محترمين ومهمتها البتّ ـ حسب التقاليد ـ في الخلافات الناجمة بين التجار و «الصنايعية» التونسيين (48).

واذا أنعمنا النظر في الوضع عن قرب وجدناه أقل إيجابية. ففي أوائل 1877، قبل استقالة خير الدين، وجدت حكومة الباي نفسها أمام صعوبات مالية بسبب الدّين. ولم تتحسن الحالة بعد ذلك. وبما أن المحاصيل لم تكن كبيرة، والتخفيض في الفائض غير وارد، لم يعرف كيف يقع الخروج من الركود المالي. وكان على الحكومة بالنسبة الى خلاص كوبون جانفي 1878 أن تدفع من الميزانية مليونين من الر يالات، بينما

---

47) الرائد، 20 ـ 7 و 8، بومبار، تشر يع، 23 ـ 24، بيرم، صفوة 2، 109 ـ 110.

48) الرائد، 19 ـ 30 وأرشيف، 852 ـ 72.

الخزينة عاجزة عن دفع هذا المبلغ، وخاصة بسبب اعداد القوة العسكرية الموعود بها لمساندة الباب العالي. وهكذا نصت ميزانية السنة الجبائية الواقعة بين غرة أكتوبر 1878 و 30 سبتمبر 1879 على أن هناك احتياجا الى اربعة ملايين من الريالات، لدفع المبالغ المتأخرة، والمقادير المقترضة، قبل خريف 1878. ولم تمنح الميزانية الرسمية للحكومة الا : 8.700.000 ريال، مقابل أكثر من 10 ملايين بالنسبة الى سنة 1874 ـ 1875 (49). وفي جويلية 1878 قدرت الهيئة التنفيذية للكمسيون المالي الخصوم بـ 7 ملايين من الريالات، وهي تمثل ثلثي الميزانية السنوية (50). وفي أوت 1879 وصل الامر بتونس الى اتخاذ قرار يقضي ببيع الاسطول التونسي، ماعدا فابورين [باخرتين] (51). ولم يكن ذلك الا قطرة في البحر. اضف الى ذلك انه منذ رحيل «فيليت» و «خيرالدين» أصبح «الكمسيون» لا جدوى له، وغير قادر على رسم سياسة كفيلة بايجاد حل حقيقي للمشاكل المالية.

وكان الرجوع الى الممارسات المعروفة قبل سنة 1869، عندما كان خزنه دار لا يهتم الا بثروته الشخصية،، أكثر ضررا لسكان الايالة. فقد رجعت الادارة الى الفوضى المعهودة. وعاد الولاة الى عاداتهم القديمة، وقد تحرروا من نوع من الرقابة الصادرة من أعلى. وأعطى ابن اسماعيل هو نفسه المثال. اذ ما ان مات مصطفى خزنه دار في جويلية 1878، حتى استحوذ على محتويات القصر الذي كان يملكه خزنه دار بالعاصمة. واستولى كذلك على جزء من احباس المعهد الصادقي، و باعه بعد الاحتلال الفرنسي الى شركة فرنسية بمبلغ قدره 2.750.000 ريال وليس من الغريب اذن أن تسلط من جديد على الاهالي الغرامات وشتى الأداءات، وأن تباع الوظائف العمومية بالمزاد العلني. وكذلك وضعت للتداول بين الناس قطع نقدية فاسدة (52).

وفي الاثناء كان كل شيء يبدو هادئا في الايالة، مع أن عدد «الرائد» الصادر في 16 أكتوبر 1878، احتوى على مقال يكذب الاشاعات التي تقول بان التونسيين

---

49) دفاتر جبائية، 3973.

50) ڤانياج، اصول، 487 ـ 488.

51) أرشيف، 590 مكرر ـ 55، 10 شعبان 1296.

52) بيرم، صفوة، 2، 100 ـ 101، 110 و 115.

غاضبون على الوزير الاكبر الجديد (53). وكان الحادث الوحيد هو **استقالة «رستم»** وزير الحرب في أوت 1878، عندما ترك محمد خزنه دار لمصطفى بن اسماعيل منصب الوزير الاكبر. ولم يكن سبب هذه الاستقالة واضحا، غير أنه يرجّح أن يكون موقف رستم الحرج إزاء محظي الباي أساسا لذلك. **وكان رستم دائما احد رفقاء خير الدين** المقربين أكثر من غيرهم، واعظمهم قيمة، من دون أن يقوم بدور سياسي مرموق البتة. أما اعضاء الوزير الاكبر السابق الآخرون فقد آثروا في الوقت الحاضر الاحتفاظ بوظائفهم.

وفي جوان 1879 عكّر حادث صفو هذا الهدوء. ذلك أنه خلال الحكم في قضية إرث أمام المجلس الشرعي بتونس الق القبض على احد الشاكين، وسجن وقتيا من القاضي محمد الطاهر النيفر. وكان هذا السجين صديقا لعلالة ابن الزاي، معين [يوران] مصطفى بن اسماعيل (54). وذهب هذا الاخير الى القاضي طالبا اخراج صديقه من السجن. ولما قابله النيفر بالرفض اطلق سراح السجين بعد خلع باب الزنزانة، وأخذ عددا من الوثائق الخاصة بالقضية. و بعد هذا الحادث كتب القاضي وعلماء من المجلس الشرعي الى الوزير الاكبر شاكين من سلوك معينه. غير أن ابن اسماعيل لم يعاقب الجاني. ونصح ابن الزاي - دون ان يكلم الباي في شأن القضية - بالكف عن الخروج من منزله.

واتجه المجلس الشرعي إلى الباي، مستاء من هذه الاستهانة، شاكيا اليه سلوك وزيره الاكبر. وعلاوة على ذلك، من الحالة العامة في البلاد. وتبعا لهذه الرسالة أرسل ابن الزاي الى سجن جربة. غير أن العلماء لم يكتفوا بذلك الحل، اذ طلبوا مقابلة الباي شخصيا، رافضين التخاطب مع ابن اسماعيل، عازمين على الحديث معه عن الوضع السيىء الذي وصلته الايالة، والناتج - حسبهم - عن عجز هذا الوزير الاكبر «السوقي». وطلبوا، تلافيا لذلك بعث «مجلس شورى يساهم في تصريف المصالح العامة». ويجب أن يكون اعضاؤه أكفاء ومستقيمين، ويجب أن يكون للمجلس

---

53) الرائد، 19، 41.

54) كتب محمد السنوسي تحت اسم مستعار هو علالة ابن الزاي رسالة ثلب بعنوان تاريخ الوزير مصطفى بن اسماعيل نشرها رشاد الامام، الابحاث، 22، (1969)، 71 - 135 [نشرتها أيضا وزارة الشؤون الثقافية سنة 1981، المعهد القومي للآثار والفنون (المكتبة التاريخية،) تحت عنوان سيرة مصطفى بن اسماعيل تحقيق الدكتور رشاد الامام].

الشرعي قوله في الاختيار. واذا لم يستجب الباي الى طلبهم فانهم يكفون عن ممارسة وظائفهم، ويجتمعون بالز يتونة للتحاور فيما يجب اتخاذه من إجراءات. و بعد أن وصلت هذه الرسالة الى الباي جمع، بسرعة، مجلسه الخاص، الذي قرر قبول مطالب مجلس الشرع، إلا ما يتعلّق بتكو ين المجلس المرغوب فيه. وبما أن العلماء لم يقبلوا هذا القرار فقد إجتمعوا فعلا في الجامع الاعظم، غير أن وحدة كلمتهم لم تدم طو يلا : فبعد أسبوع ظهر فيه أن ابن اسماعيل على وشك السقوط، اذا به، بفضل وسطاء ووعود، يتوصّل إلى تحطيم وحدتهم (55) بصورة أصبح العلماء معها لا يمثلون خطرا على الحكومة. وكانت النتيجة الوحيدة لمطالبهم هي بعث مجلس للشورى، في أول جو يلية 1879، متكون من اثني عشر عضوا، كلهم وزراء، أو من كبار موظفي الحكومة. وكانت مهمتهم النظر في وضع البلاد، واتخاذ الاجراءات الضرور ية لتحسينه. وعليه أن يجتمع كل اثنين، و يتخذ قراراته بالاغلبية البسيطة. وعلى الباي امضاء هذه القرارات (56). وكانت هذه نتيجة هز يلة في الواقع، لان الامر بهذه الصورة يتعلق بمجلس خاص لا ببرلمان، خاصة أن اعضاءه غير منتخبين بل هم معينون من الباي، ويجتمعون بالمجلس لانهم متقلدون مناصب هامة. ومع أن العلماء الحّوا على أن يهيّء هذا المجلس لاحداث مجلس متكون من ثلاثين شخصا، من بينهم ممثلون عن الاهالي، فانهم تنازلوا في آخر الامر. وتمت المصالحة بمقابلة مع الباي في 9 جو يلية 1879 وعدهم فيها بأن يسعى جهده لتحقيق أمنيتهم. غير أن هذا المجلس لم ير النور أبدا.

وكان تحرك العلماء مفاجأة كبرى للجميع، ونتجت عن ذلك اشاعات عديدة، ومنها تلك التي كانت تتردد بالحاح مؤكدة الصلة الموجودة بين مطالب هذه الحركة وعزل اسماعيل صاحب مصر الذي تم في 26 جوان. وهكذا فالامر يتعلّق بمؤامرة خيوطها بيد الصدر الاعظم باستنبول، و يقودها حسين المقيم بايطاليا، ومحمد بيرم رئيس جمعية الاوقاف والقاضي الحنفي. و يكون الغرض من هذه العملية : تعو يض الباي وحكومته بوال تحت رقابة الباب العالي المباشرة. ولا يكون الوالي غير خير الدين.

---

55) كونتي الى خير الدين، 3 ـ 7 ـ 1879، ذكر في مزالي، وضع ـ 43 ـ 47 [بالفرنسية]

56) أرشيف، 590 ـ 55 ـ 11 رجب 1296، ترتيب 9 شعبان 1296.

فهل كانت هذه الاشاعات لها أساس من الصحّة ؟ أمام انعدام الادلة المقنعة يستحيل الاصداع بحكم نهائي. ولا ر يب أن عزل الخديوي كان له وقع كبير في تونس، حيث ظهر ابن اسماعيل عاجزا. فلقد كان حادث «ابن الزاي» اعتداء على العلماء. وكانت غايته مطالبتهم بادارة مستقيمة. وفعلا قد تكون مغادرته للحكم سبيلا الى رجوع خيرالدين. وليس من اليقين أن تكون حركة العلماء مسيّرة من الخارج، أو أن تكون هناك خطة مبيتة. وكان حادث ابن الزاي هو الشرارة التي أشعلت النار في البارود، في بلاد كان فيها الوضع متوترا بسبب سياسة مصطفى بن اسماعيل، وعزل الخديوي اسماعيل. فلقد كان الحادث نفسه غير منتظر فلا شيء يدلّ على وجود مؤامرة منظّمة.

أما الطلب الذي قدمه العلماء لدعوة مجلس لنواب الشّعب، فهي فر يدة في التار يخ، ولعلها كانت من وحي محمد بيرم الذي فضل مغادرة الإيالة نهائيا سنة 1879، لان الباي شك في أنه هو رأس اضطرابات جوان، مع حسين. و بعد أن عاش بضع سنوات في استنبول استقر سنة 1884 بمصر. وفي أوائل 1881، كتب برنامجا إصلاحيا اعتبره لا غنى عنه بالنسبة الى الامبراطور ية العثمانية (57). وكانت هذه الآراء تشبه في خطوطها العامة آراء خير الدين في هذا الموضوع، وهي التي قدمها الى السلطان في جو يلية 1879، ثم في نوفمبر 1882. وكان محمد بيرم يعتقد، هو أيضا، أن الشر يعة من الواجب أن تظل أساس العالم الاسلامي، وان الظروف تقتضي أن يدعو السلطان برلمانا، و يقر المسؤولية الوزار ية.

ولم يكتب لخير الدين رؤ ية الايالة مرة أخرى. فبعد استقالته من منصب وز ير أكبر سنة 1877، عرف مشاكل مالية لم تسمح له بمواصلة حياة السيد العظيم. ولم يكن بدون مرتب. اذ بقي يتسلم من خز ينة الباي 50.000 ر يال في السنة كدخل على مدى الحياة. كما كان له راتب باستنبول. وكان مشكله الاساسي هو أنه لم يحول مثل مصطفى خزنه دار أموالا الى اورو با. فكل أملاكه موجودة في الايالة : قصوره الثلاثة،

57) ملاحظات سياسية عن التنظيمات اللازمة للدولة العلية، 1298، انظر لمز يد التدقيق، مقالين للبشير التليلي فكرة حكومة عثمانية صالحة في فكر بيرم الخامس (1840-1889) كرار يس تونسية 129-130 (1972)، 147-170 ومساهمة في دراسة الفكر الاجتماعي والسياسي لبيرم الخامس (1840-1889) مجلة المغرب الاسلامي 15-16 (1973)، 327، 343 [بالفرنسية].

ودكاكينه، وهناشيره، وز ياتينه (58). وأهمّ هذه الاملاك هو **هنشير النفيضة** الذي منح له في ماي 1873 ـ كما رأينا ذلك ـ مقابل مبلغ يساوي منحة سنوية قدرها 75.000 ريال اسندت اليه بعد عودته من استنبول سنة 1871. وكانت ثقيلة الوطأة على الميزانية. وكانت النفيضة سنة 1873 ملكا من أملاك الدولة. ولا بد أن مواردها كانت مساوية لمبلغ 75.000 ريال. وكان «**محمد البكوش**» اكتراها لمدة أربع سنوات بمعدل 60.000 ريال في السنة. وكانت المداخيل تتأتى من كراء الارض بما بين 30 و 45 ريالا للماشية. وعلاوة على ذلك، كان على الفلاحين العائشين في الهنشير أن يسلموا كل ربيع نسبة مائوية من الخرفان المولودة أثناء الموسم (59).

ولم يحتل المال قط مكانا هاما في مراسلات خير الدين حتى رحيله الى استنبول، ففيما يخص سفراته الى اوروبا بعد سقوطه فقد ضمن له اوروبي ساكن بتونس، أن يكون على ذمته مبلغ 160.000 ريال بفائض قدره 16 بالمائة (60). وفي جوان 1878 كلف هذا الاوروبي نفسه ببيع 12 حقة نشوق سعرها الجملي حسب الفاتورة 180.000 ريال. وبعد رحيله الى الامبراطورية العثمانية أمر **مصطفى المورالي** معينه السابق ـ الذي أصبح بعد سفره المتصرف المخلص في املاكه بالبلاد التونسية ـ ببيع عدد من الزياتين وبعض الاراضي. ولم يحدث حتى صيف 1879 شيء يخرج عن المعتاد. وفي الاثناء لا ريب أن خير الدين كانت له اتصالات مع «لمبروزو» وهو أخ لطبيب الباي. وهو منذ زمان مقيم بمرسيليا، كان يعقد الصفقات لحساب الحكومة التونسية (61). وكانت له علاقات طيبة مع شركة القرض بمرسيليا التي أسست فرعا بتونس في مارس 1879، سمته **الشركة الفرنسية التونسية للقرض**. وكان «لمبروزو» من بين متصرفي هذه الشركة.

ويظهر أن «لمبروزو» قد زار خير الدين باستنبول في ماي 1879. ويقينا انهما تناقشا معًا في وضع أملاك الصدر الاعظم في البلاد التونسية. ذلك أن تعهد القصور الثلاثة تكاليفه باهضة، وادارة الاملاك بصورة ناجعة أمر صعب بالنسبة الى من

---

58) القائمة في وثائق مزالي، دفتر، 8ـ10ـ1879، خيرالدين الى منشّانو.

59) ارشيف، 317ـ216 وثيقة عدد 14.

60) وثائق مزالي، دفتر، 12 ـ 8 ـ 1878، خيرالدين الى بوف.

61) فانياج، أصول، 160.

يسكن استنبول. وعلاوة على ذلك، كان يخشى أن تغتنم حكومة مصطفى بن اسماعيل في يوم من الايام أول تعلة لتستحوذ على املاكه. وكان خير الدين توقى نوعا ما هذا الخطر بوضع هذه الاملاك - ضمنيا - تحت حماية «روستان»، قنصل فرنسا بتونس (62). ثم انه مادام متقلدا مهمة كبيرة في استنبول فيبدو أنه من المستبعد أن تعمد تونس الى احداث مصاعب له في هذا الشأن. اما نتيجة هذا اللقاء فمجهولة، غير أنه في 14 جوان 1879 وجه خير الدين إلى لمبروزو برقية مشفرة قائلا : «أفضل القيام بعملية بيع مع احتمال الشراء من جديد حسب رأيكم، على الايجار» (63). و بعد أقل من شهر كاتبه مبينا أنه يفضل عدم اتخاذ أي قرار الآن، لأن «عدة أسباب تقف حائلا دون تحقيق هذا المشروع حالا، وهذه الاسباب غير متعلقة به تماما. وهي سياسية أكثر من أن تكون شيئا آخر». وفي الوقت نفسه أعلم أروبيا ساكنا بتونس بأنه ير يد ايجار كل أملاكه بالايالة جملة واحدة (64).

فهل نستخلص من هذا أن خير الدين فقد، عند ذلك، كل أمل في العودة الى تونس، وانه سعى الآن في وضع ثروته في مأمن؟ بما أنه ليس لدينا ادلة ملموسة فانه من المستحيل إيجاد صلة بين مشروع بيع أو إيجار أملاكه بتونس و بين أحداث أواخر جوان - أوائل جويلية بالبلاد التونسية، اذ يقتضي الحال أن يكون القرار المبدئي قد اتخذ قبل حادثة ابن الزاي عندما أقام لمبروزو باستنبول. وابتداء من جانفي 1879 لا نجد في مراسلات خير الدين أي ذكر لرغبته في الرجوع الى تونس، وأسهل تفسير هو أنه كان في ذلك الوقت صدرا أعظم وانه مشغول باشياء أخرى. والاقرب الى الواقع هو أنه سعى الى التخلص من استغلال املاكه في الايالة مباشرة، وهو استغلال عسير طالما أنه مقيم باستنبول، وانه كان مستعدا لإيجارها أو بيعها الى الراغبين الجدّيين.

ولم يفض عرض الايجار الى نتيجة تذكر. وحتى عندما تقدم بتخفيض قدره 10 بالمائة لكل تونسي قادر على تقديم ضمانات كافية فان أحدا من رعية الباي لم يرغب في ذلك. ولا شك أن جميعهم يخشون أن يغضب مثل هذا الايجار الوزير الاكبر. وفي 18 سبتمبر 1879- لما بارح خير الدين الصدارة العظمى ظهر لاول مرة، في رسالة الى

62) وثائق مزالي، دفتر، 8 - 10 - 1870، خيرالدين الى روستان.

63) نفس المصدر.

64) وثائق مزالي، دفتر، 10 - 7 - 1879 و9 - 7 - 1879، خيرالدين الى لومبروزو و بوف على التوالي.

لمبروزو، اسم **شركة القرض بمرسيليا** المستعدّة «لابرام الصفقة، بشرط ايجار مفض الى شراء». وكان خير الدين يرغب في تسبقة قدرها 200.000 ريال، ناصحا لمبروزو بالتزام السرية التامة، حتى لا يكتشف الامر، و يعرف أنه يتعلق في الواقع ببيع لا إيجار (65). ولم تكن شركة القرض بمرسيليا هي وحدها الراغبة، اذ أن خير الدين كانت له اتصالات غير مباشرة مع **شركة السكك الحديدية** الرابطة بين «عنابة وقالمة».

وفي أواخر 1879 ظهرت نقط سوداء في الافق بالنسبة الى خير الدين. وفي تونس حيث شاعت اخبار تقول بان هبة هنشير النفيضة إنما يتعلق بحق الاستغلال، لا بالاصل، وكان مصطفى بن اسماعيل يسعى في التحصيل على فتوى من العلماء تسمح للحكومة بالتراجع في عطية مثل هذه عندما يغادر المنتفع وظائفه (66). غير أن أمر 1873 الذي بموجبه منح الباي االنفيضة احتوى على كلمة «ملك» واصبحت بذلك المسألة جدية. وفي أوائل جانفي 1880 كتب خير الدين الى ابن اسماعيل أن المورالي اعلمه بان حكومة الباي تريد تسهيل تصرفه في املاكه بتونس. وفي فيفري الموالي اجابه الوزير الاكبر أن تونس لا تثير في وجهه المصاعب اذا قام المورالي بايجار جزء من املاكه باسم خير الدين وباع البقية (67).

وفي أفريل 1880 فضل خير الدين ابرام عقد مع شركة القرض بمرسيليا بائعا لها كل أملاكه بالايالة بمبلغ قدره 2.500.000 فرنك. وتسلم منها آنذاك قرضا برهن بمبلغ 500.000 فرنك. وضربت الشركة لنفسها اجلا بستة أشهر، ثم **وقعت العقد في أواخر جويلية 1880.**

ولما ذاع خبر هذا البيع في تونس. صرحت حكومة الباي ـ فورا ـ انها راغبة في شراء النفيضة. واتجه عدد من الشخصيات التونسية الى خير الدين مقترحين عليه شراء كل املاكه بنفس الشروط التي قدمتها الشركة الفرنسية، ولكن خير الدين رفض الانسياق الى هذه الالتماسات، مصرحا بانه لا أحد أظهر أقل

---

65) نفس المصدر.

66) وثائق مزالي، حسين الى خيرالدين، 7 ذوالحجة 1296 و24 محرم 1297، مزالي وضع 52.

67) ارشيف، 317 ـ 216، 25 محرم و23 صفر 1297.

اهتمام، قبل عام، عندما تقدم بتخفيض قدره 10 بالمائة للتونسيين (68). وعم السخط كل الاوساط. وبعث اليه حسين برسالة يقول فيها : «ان الشهرة والمحبة اللتين كسبتها في تونس منذ ما يقارب اربعين سنة، اضعتها بفعلة واحدة، الا وهي بيع هنشير النفيضة الى الشركة الفرنسية». وواصل مبينا أن رفض الحكومة في الاول شراء الهنشير «لا يمكن أن يكون عذرا تقدمه أمام الله، ولا أمام عباده... انك فضلت السلطة الفرنسية في البلاد التونسية» (69).

فهل كان هناك جانب من الحقيقة؟ وهل أن بيع املاك الى شركة أجنبية يعد لوثة في صيت خير الدين؟ انه ممّا لا جدال فيه أن خير الدين ببيعه أملاكه الموجودة بالايالة، اراد حماية ثروته ومصالحه الخاصة. وليس في امكانه أن يفعل غير هذا. فلقد كان يعيش منذ 1878، في الخارج، دون أمل في الرجوع يوما ما الى بيته، طالما بقي مصطفى بن اسماعيل على رأس الحكومة. وفي العاصمة العثمانية كان عليه أن يعيش ويحافظ على مكانته، لا فقط بفضل المداخيل التي خولها له السلطان، ولكن خاصة بفضل ما توفره له املاكه بالايالة. غير أن استغلال هذه الاملاك من بعيد كان عسيرا وتعهد القصور كان باهض الثمن. وعلاوة على ذلك، فيمكن لخير الدين أن يكون متيقنا من أن مصطفى ابن اسماعيل لن يترك أية فرصة للاستحواذ عليها. ولقد رأينا أعلاه، آراءه المتعلقة بالنفيضة. ووقع الحديث في تلك الفترة عن قضية ضد الوزير الاكبر السابق الذي قد يكون اختلس حليا أئتمنه عليه احمد باي عندما كان في باريس في فترة حرب القرم. ثم ان الحكومة التونسية لم تهتم باملاك خير الدين الا بعد أن علمت ببيعها الى شركة القرض بمرسيليا، وقبل هذا التاريخ لم يجرؤ أي تونسي على قبول عرض الايجار المقدم في صيف 1879. ومن الارجح أنه لولا حماية فرنسا غير المباشرة لاملاك خير الدين لما أمكن له أن يمنع مصادرتها من حكومة الباي. و يقينا انّ هذه الحماية لم تكن لوجه الله. ذلك أن تحصيل الفرنسيين على هذه الاملاك ترتاح اليه حكومة تسعى الى تقوية تاثيرها في الايالة. مع أن خير الدين كان من حقه تبرير البيع، محتجا بانه فضل شراء التونسيين لهذه الاملاك، و بان مصطفى ابن اسماعيل

---

68) ارشيف، 317 ـ 216، خيرالدين الى ابن اسماعيل، 7 شعبان و6 رمضان 1297، ڤانياج، نازلة تونسية، نازلة النفيضة المجلة الافريقية (1955)، 351 [بالفرنسية]

69) وثائق مزالي، حسين الى خيرالدين، 26 رمضان 1297.

سمح للاجانب بالتحصيل على املاك في تونس (70). ولهذا فان **هذا البيع ليس فيه ما يدعو الى لوم خير الدين. ولو أنه قبل سقوطه، سنة 1877، حول بعض الملايين الى اوروبا، لما اجبر على بيع املاكه بتونس ليستطيع أن يحيا باستنبول حياة السيد العظيم. والمصادرة في مثل هذه الحالة لا تكون الا مقلقة. وبالضبط فانه وجد نفسه بسبب استقامته مجبرا على بيع املاكه الى الاجانب.**

أما بالنسبة الى اهالي النفيضة فالنتيجة هي ادخال نمط جديد على استغلال الارض. فلقد مارس خير الدين على هذا الهنشير حقوقا تكاد تكون اقطاعية، همه هو قبض المبالغ المطلوبة بدون أي اهتمام باستغلال الارض وبسكانها فيما عدا ذلك. أما الشركة المرسيلية فسيكون سلوكها سلوك الملاك المطلق الراغب في استغلال الاراضي بصورة مباشرة (71). ولذا فان الاهالي لم ينتفعوا بهذا البيع.

ورفضت حكومة الباي الاعتراف بهذا البيع للشركة المرسيلية للقرض. فلقد منعت ـ الى تاريخ الاحتلال الفرنسي سنة 1881 ـ بشتى المضايقات ان تباشر الشركة استغلال الهنشير بنفسها.

السنوات الأخيرة

ان خير الدين لم تسند اليه وظائف بعد استقالته من الصدارة العظمى في جويلية 1879 فعاش حياة هادئة فيها شيء من الانزواء، من دون أن يغادر استنبول ومشارفها، وقبل انزوائه بقليل أسس جريدة باللغة العربية تدعى «السلام»، وغايته من ذلك نشر افكاره. وكان رئيس تحريره «جبرائيل دلال» (1836 ـ 1899) وهو من حلب. وكان عرفه خير الدين سنة 1877، بباريس، ودعاه الى استنبول. وبعد صدور ثمانية اعداد ترك «دلال» التحرير الى غيره. وبعد ذلك بمدة، كف خير الدين عن تقديم دعمه المادي للجريدة التي صدر منها أحد عشر عددا على الأقل (72).

---

70) ارشيف، 317 ـ 216 ـ 7 شعبان 1297.

71) بونسي، تعمير، 62 و162 ـ 163 : نفس المصدر، كراريس، تونسية، 91 ـ 92 (1963)، 88ـ89.

72) طرازي، تاريخ الصحافة، 2، 193 أو 230 ـ 234.

ان انسحابه من الشؤون العامة ليس معناه أنه كان مغضوبا عليه من السلطان. فلقد دعي مرات عديدة الى حضور مجالس وزارية استثنائية وخاصة سنة 1882 بعد قصف الاسكندرية من الاسطول الانقليزي (73).

وبعد ذلك، راجت عدة اشاعات في شأنه. ففي أواخر 1878 قيل انه يمكن أن يعين سفيرا للباب العالي، أو واليا بطرابلس الغرب. وفي أوائل 1881 اعلم سفير فرنسا باستنبول حكومته بان استنبول تنوي ارسال خير الدين الى تونس لتعويض الباي هناك والاشراف على ادارة الايالة، كوال تحت النفوذ المباشر للباب العالي. واذا كان لهذه الاشاعات جانب من الصحة فانها على كل لم يكتب لها البدء في تحقيقها (74). وهكذا بقي خير الدين باستنبول.

وفي سنة 1884 كان اسم خير الدين في قائمة الشخصيات المرموقة التي تتلق الجريدة التي كان يصدرها محمد عبده وجمال الدين الافغاني، الا وهي «العروة الوثق» (75).

وفي أواخر حياته تعذب كثيرا من آلام رئوية.
وفي 30 جانفي 1890 تُوفي خير الدين باستنبول (76).

---

73) خيرالدين مذكرات، 89 ـ 97.

74) نفس المصدر، 109 ـ 120.

75) ن. ر. كدى، سيد جمال الدين الافغاني، بركلي، 1972، 215 يظهر أن خيرالدين أعطى منحة بـ5.000 فرنك لهذه الجريدة (نفس المصدر، 227 ـ و261) [باللغة الانقليزية].

76) اانال عثماني 6 ـ 936.

خاتمة

لا شك أن خيرالدين في عزلته على ضفاف البوسفور، أثناء السنوات الأخيرة من حياته كثيرا ما تذكر الزمن الذي كان يضطلع فيه بوظائف هامة، سواء بتونس أو استنبول. ولم يكن ذاك الرجل الذي يشك في صحة آرائه. فلقد **كان متيقنا أنه لو اتبعت نصائحه لما عرفت الإيالة الاحتلال الفرنسي سنة 1881**، ولاسترجعت الامبراطورية العثمانية قوتها. ولكن لا الباي ولا السلطان أراد الاستماع اليه. وهكذا كانت النتيجة واضحة للعيان.

فهل مثل هذا التفكير له ما يبرره ؟ وهل كان في إمكان آرائه وسياسته أن تجنب البلاد التونسية الاحتلال، والامبراطورية العثمانية التجزئة التي ستكون الحرب العالمية الأولى الفصل الأخير منها ؟

فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فإنه يشك على الأقل في أن يكتفي رعايا السلطان النصارى بشيء آخر غير الإستقلال القومي. فلا البرلمان ولا حسن الإدارة من شأنهما أن يرضياهم في الواقع. أما فيما يخص الشرق الأوسط فإنه ستنمو فيه بعد ذلك قومية ترمي الى تحرير العرب من النير العثماني وكانت هذه القومية يغذيها - في جزء منها - سوء الإدارة العثمانية في هذه المقاطعات من الامبراطورية.

فلقد كان دور خيرالدين وتأثيره في استنبول محدودين. إذ كان في هذه العاصمة أجنبيا، ضيفا على السلطان الذي لم يرد اتّباع نصائحه. ولهذا فالسؤال يبقى مطروحا. ولا شك أن برلمانا عثمانيا وحكومة يكون أعضاؤها مسؤولين عن أعمالهم تكون لهما نتائج طيبة، غير أنهما لن يتيسر لهما - على أغلب الظن - إنقاذ الامبراطورية العثمانية.

وخلافا للدور الثانوي الذي قام به خيرالدين في استنبول فإنه قام بدور من الدرجة الأولى في تونس. وكان صانع سقوطه سنة 1877 هو، قبل كل شيء، محمد الصادق الذي لم يتسن له إبراز عجزه بصورة أحسن مما فعل. فهو عندما طرد هذا الرجل القادر والمستقيم، وضع حدا للجهود الرامية للنهضة بالبلاد. فهل كان في

إمكـان خيـرالـديـن تجـنـب أحـداث 1881 ؟ ذلـك أن الخز ينة كانت فارغة وقت انسحابه. وهو نفسه كان يمكن أن يجد نفسه، بعد 1877، أمام الضائقة المالية التي لا إمكـان لـتـلافيـها إلا بـالـتـخـفيض من فائض الدين فقط. ولكنه كان حلا لا يمكن تحـقـيـقه، لأن القوى الأورو بية لم يكن من اهتماماتها بمجال نهضة البلاد التونسية، إذ غـايتها الوحيدة هي حماية مصالحها فقط، ولو كان ذلك على حساب البلاد. ثم إنه ولو بـقـي عـلـى رأس الحـكـومة لجدت أحداث الحدود التونسية الجزائر ية التي تعللت بها بار يس لاحتلال الإيالة.

عـلـى أن أهـم مـا في الأمر، هو **أن خيرالدين برز بين سنة 1869 و1877 رجل دولـة بـأتم مـعـنـى الـكـلـمـة، بأفكار متينة، وسياسة متماسكة.** ففي كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» حلل البرنامج الكفيل بتحقيق كل نجاح، ألا وهو حـسـن سير الإدارة. فـهـو كـرئـيـس للكـمـسيون المالي حقق مثل هذه الإدارة بمساعدة «فـيـليت» رغم مضايقات مصطفى خزنه دار، وأراد، بوضع حد للتبذير، تحو يل حكم الباي من حكم طاغية الى حكم الراعي والمنشط.

فـهـو كـوز ير أكبر تحصل على عدة نتائج. فلقد كان تنظيم الأحباس نجاحا كـبـيـرا والـدلـيل على ذلك ز يادة مواردها ونشاطها. كما أن قرار خيرالدين القاضي بـتـخـصـيـص أملاك مصطفى خزنه دار لتعهد المعهد الصادقي يدل على رجاحة رأيه. فكان أن قام هذا المعهد بدور هام في تحديث تونس.

أمـا فـي **الـمـيـدان الاقـتـصـادي،** فإن حر ية التحرك كانت محدودة بالنسبة الى خـيـرالدين. ولا بد أنه اضطر الى مجاملة الأعضاء الأورو بين الموجودين في الكمسيون الـمـالي. وكان همهم الوحيد هو دفع كو بون الدين بانتظام. ثم ان **إصلاحا اقتصاديا مـن شأنه تغيير الإيالة كان عملا طو يل النفس،** خاصة أن خير الدين كان ينقصه المال، والوقت، والرجال. ومع هذا فقد حاول خلق الظروف الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية، كما يشهد بذلك قانون الفلاحة.

وفـي داخـل الـبـلاد أقام خيرالدين الدليل على أن السلطة المركز ية كانت واقعا مـلـمـوسـا، وأنـه كـان قـادرا عـلـى ضمان السلم. **وأولاد عبدالكريم جربوا ذلك. وفـضّـل بـعـد فشل الإصلاحات القضائية** التي تمت قبل 1864 أن يتمسك في هذا المجال بالوضع السائد عوض القيام بمجهود آخر.

ولم تكن **علاقاته بالأجانب** دائما يسيرة. ولم يسجل **المجلس المختلط** الذي كان في الحسبان أن يضع حدا لتجاوزات النظام العدلي القنصلي، نجاحا باهرا، لأن الأوروبيين لم يريدوا التنازل عن وضعهم المحظوظ.

وفي **المجال الدولي** حاول خيرالدين ضمان استقلال الإيالة تجاه فرنسا بارتباطه باستنبول. وهذا كان يقتضي أن تحترم القوى العظمى سلامة تراب الامبراطورية العثمانية. وكانت المساعدة التي وجهتها تونس الى السلطان أثناء **حرب البلقان** شاهدا على الأهمية التي أولاها خيرالدين الى هذه العلاقات الخاصة، وهي الكفيلة بأن تترك لتونس حرية التحرك الكامل تقريبا.

غير أن **وضعية خيرالدين كوزير أكبر في تونس لم تكن مريحة** بحال، إذ أن محمد الصادق باي لم يؤيده البتة، ومصطفى بن إسماعيل ضايقه على الدوام. ثم انه **وجد نفسه وحده في الوقت الحاسم.**

وليس لنا، وبيننا الآن وبينه قرن، إلا أن نلاحظ أن هذا الرجل الذي لم يكن قديسا ليس له ما يؤاخذ به نفسه. ولربما كان صلبا أكثر من اللازم، ولكنه بقي وفيا لأفكاره.

إن تونس لن تنساه، ويقينا ان الوضع تغيّر بعد انتصاب الحماية، وأصبحت الهيمنة الأوروبية واقعا ملموسا، وحل المجتمع الرأسمالي شيئا فشيئا محل المجتمع التقليدي. وأمام هذا الوضع الجديد سعى التونسيون الى أخذ مواقعهم للدفاع عن مصالحهم. **وأخذ المشعل عن خيرالدين جيل جديد هو ما سمي بالشباب التونسي،** وأغلبهم تحصّل على ثقافة مزدوجة فرنسية عربية، بعد دراسات في المعهد الصادقي وفرنسا. وهم لم ينادوا بالرجوع الى الوراء، بل بالعكس، هم قبلوا أن يتطور الزمان، وأن يتلاءم التونسيون مع العالم العصري ومقتضياته. ولهذا أولوا عناية كبيرة بالتربية قصد إتاحة الفرصة لمواطنيهم ليجدوا مكانهم في المجتمع الجديد. وهذا لا يعني أن أفكارهم لائكية أو اندماجية. ذلك **أن الشبان التونسيين** مسلمون صادقون، مقتنعون بأن دينهم قادر على تمكينهم من الحياة الكريمة في هذه الدنيا. ولهذا فإنهم **على حق عندما يعتبرون خيرالدين رائدا لهم وبمثابة الأب للنهضة التونسية.**

ملحق

رسالة خير الدين إلى الحضرة العلية

الحمد لله هذا معروض اقتضى النصح في الخدمة والوفاء بحقوقها أعرضه على الحضرة العلية أدام الله تعلى عزّها ليكون ما تضمّنه معلوما لجلالتها وقد لزم لإيضاح معانيه تقديم مقدمة وهي :

إن مما لا يعزُب عن العلم الشريف - دام تأييده - أنّني منذ نشأت في خدمة هذه الدولة السعيدة لم نسع في طلب ولاية ولا رئاسة وأول ما توليته من الخطط ولاية أمير لواء الخيالة فأقمت بها مدة إلى أن سافرت لباريز لمباشرة نازلة ابن عياد ولا يخفاكم ما أنتجه خدمتنا في النازلة المذكورة من المصلحة للدولة وفي غيبتي أولاني المقدس سيدي محمد وزارة البحر.

ولما تمّت مأموريّتي بباريز رجعت للحاضرة و بقيت بالوزارة المذكورة إلى أن شرفتني الحضرة العلية دام عزها - بولاية كاهية رئيس المجلس الأكبر ولا شك أن الحضرة العلية - أيدها الله تعلى تعلم أنّي ما سعيت في شيء من الولايات التي شرّفتني الحضرة العلية أيّدها الله تعلى بها و يقاس على ذلك ما توليته من المرحومين سيدي أحمد وسيدي محمد والله يعلم أنّي بذلت الجهد في جميع ما كلّفت به سواء كان في داخل المملكة أو في خارجها بنهاية الطاقة وفاء بحق المخدوم والخطّة والمروءة وأقمت في تلك الولايات مدة متحملا ما نلاقيه كل يوم من تعطيل بعض الأشخاص وقلبهم لحقائق كلامي حيث كان منافيا لأغراضهم وسعيهم في عدم نجاح خدمتنا كل ذلك للوفاء بحقوق ما هو في عهدتي إلى أن كثر الأمر وتحققت أن البقاء على تلك الحالة يفضي إلى تعطيل مصلحة الدولة والمملكة الواجب حفظها فاخترت التخلّي عن الخدمة لأجل ذلك والتسليم فيما كان بيدي من الوظائف المعتبرة وفي مرتباتها الكثيرة و بقيت تسعة أعوام بدون خطة لا نتداخل في شيء إلى أن اقتضى النظر العلي المحروس - دام تأييده

ـ تكليفي برئاسة الكمسيون المالي والوزير المباشر وذلك لما خربت البلاد وكثر الدين من سوء تصرّف من كان قبلنا وتداخل بعض الدول الاوروبية في حماية أموال رعاياهم حتى لزم انتصاب الكمسيون المالي فتلقيت ذلك بالامتثال وبذلت الجهد في ذلك وفي ظنّي أنّ الوزير إذ ذاك يرجع عمّا كان عليه ويترك تعطيل مصالح الدولة لتنفيذ أغراضه الخصوصية ويقبل على الاتّحاد والإعانة على المصلحة فكان من القدر أن لم يزل على حالته الأصلية بل ربما أنّه اشتدّ سعيه في التعطيل بأكثر ممّا كان عليه سابقا حيث انتقل ثقل النوازل المالية إلى غيره ومع سيرته التي لم تخف عن الحضرة العلية دام عزها ومع كثرة الدين الذي بلغ تقريبا إلى ثلاثمائة مليون ريالات وقلّة دخل الدولة وتعسّر أحوال المملكة يسرّ الله تعلى ما كان صعبا في ذلك كله ولم يقع شيء مما وقع سابقا حين ترتب دين على الدولة في وزارة «باش مملوك» في زمن المرحوم سيدي حسين مع قلّة ذلك الدين لأنّه لم يتجاوز ثلاثة ملايين ومع كثرة مكاسب الأهالي في ذلك الوقت وهذا الدين الذي ترتب على الدولة في هذه المرة الأخيرة مع كثرته حيث بلغ ثلاثمائة مليون ومع قلة دخل الدولة لفراغ المملكة من العمران لم يقع بسببه شيء مما وقع في الدين الأول الذي تسبب عنه عزل «باش مملوك» وسجنه فيما بعد وولاية السيد «شاكير صاحب الطابع» الذي شرط شروطا معلومة وضيق على الدولة في المصروف بما هو معلوم مشهور حتى جعل مرتب الأمير 5000 في الشهر فقط ومرتب أميرنا الآن 125000 وشتان بين الحالتين في مبلغ الدّين وعمران البلاد وصار الدّين الآن باعتبار ما آل إليه مصروفه السنوي الذي انفصل عليه الكمسيون المالي الى نحو الثلث وتوفر الدّخل لما حسنت الإدارة واطمأنت السكان وسعوا في أسباب العمران ووقع التخلص من سائر المضائق وبقي الوزير الذي ترتّبت هذه الديون الجسيمة على يده في خطته وعزه وذلك خلاف المتعارف في هذه المملكة وغيرها بل لو أحسن السيرة فيما بعد لكان باقيا في خطته لكنه أساء السيرة مع أنّ ثقل ما تسبب فيه انتقل إلى غيره واستمرّ على ذلك **الى أن ثبت لدى الحضرة العلية أدام الله تعلى عزها ما اقتضى تأخيره وتشريفي بولاية الوزارة الكبرى فبمجرد ولايتنا المذكورة تكونت ضدّي جماعة مركّبة من السيد مصطفى بن إسماعيل المقرّب عند الحضرة العلية وبعض الأجانب الذين تعطّلت مصالحهم الخصوصية بخروج الوزير السابق من الخدمة.**

وفي ظنّي أن أسباب التعطيل قد ارتفعت وأنّ رجال الدولة يتّحدون في بذل الجهد في الخدمة لتظهر النتيجة المطلوبة للحضرة العلية ـ دام عزها ـ وهي استقامة الإدارة الكافلة باطمئنان السكان وسعيهم في تعمير أوطانهم ليتوفّر بذلك دخل الدولة و يتيسّر خلاص الجابي في أوقاتها لتخلّص فائدة أرباب الدين ومصاريف الدولة وغير ذلك مما يجب على المتوظفين على اختلاف طبقاتهم الإعتناء به وأن لا يكون لهم اهتمام بغيره وذلك لإراحة أفكار الحضرة العلية دام عزّها ـ من المتاعب السالفة وإدخال المسرّة عليها باستقامة أحوال أهل مملكتها وسياستها في الأحوال الداخلية والخارجية.

وقد ظهر من سائر الأعيان الإجتهاد في الإعانة على الخدمة والإعتراف بما حصل من النتائج الحسنة إلا السيد «مصطفى صاحب الطابع وزير البحر» **فإنّه عوض أن يعين بمقتضى ما بيده من الوظائف المعتبرة في هذه الإدارة التي شرفتني الحضرة العلية ـ أدام الله تعلى عزّها ـ برئاستها أظهر من أول الأمر ميله الى القدح في أعمالنا مهما وجد الفرصة لذلك وأظهر السعي في مصاحبة من يظهر لنا العداوة من الأجانب بعوايدهم الشخصية وهذا وإن كان محققا عندي وعند الناس فإني لم أتكلم بكلام مع الحضرة العلية ـ دام عزّها ـ في ذلك لأمور منها :**

1) إني لست متعوّد الشكاية من أحد.

2) الثاني الخوف من تحيير راحة الحضرة العلية ـ دام عزها ـ مع الطمع في أن السيد «مصطفى» يتيقن مع المدة أن سيرته المذكورة لا تليق بسياسة الحضرة العلية ولا بمصلحة نفسه حيث كان هو أكثر الناس انتفاعا بنتائج خدمتنا بدون أدنى مشقّة ولا تعب وفي الأقل أنّه يكف عن القدح أو أن الحضرة العلية التي سيّرته معنا تلزمه الكفّ عنه ودام هو ومن معه من الأجانب على إشاعة الأخبار المناسبة لتعبر الخ.

وحيث لم يتيسر لهم ذلك الخ لكن القرائن دلّت على خلاف ذلك لا سيا إذا تأمّلنا في الأخبار التي يشيعها خدامه عنه في هذه المدة الأخيرة التي منها :

أن الوزير يروم الإستبداد لمباشرة الخدمة وحده استنادا لما وقع من قدوم

أرباب النوازل للوزارة وأن السيد مصطفى المذكور أشار على الحضرة العلية ـ دام بقاؤها ـ بالخروج الى المحكمة وعقد المجلس الشرعي بباردو المعمور وأن الحضرة العلية ـ دام عزها ـ قالت إنها لا ترخص لأحد في الإستبداد بالخدمة وإنه يكفي ما وقع من الوزير السابق.

ومن الأخبار أننا أردنا التضييق في الميزان وأنّه لو كلف الحضرة العلية دام عزها السيد مصطفى صاحب الطابع بتحرير الميزان لكانت له قدرة على توفير ملايين في السنة ومن الأخبار أن السيد رستم وزير الحرب والسيد محمد وزير الإستشارة والسيد حسين وزير الإستشارة منكرون لأعمال الوزير حتى أنهم اتخذوا وسائل للتخلف عن الوزارة وهي دعوى المرض من السيد رستم والسيد محمد ودعوى الاشتغال بأوربا من السيد حسين وأن الحضرة العلية ـ دام بقاؤها ـ في تعب من سيرة هذا الوزير الى غير ذلك من الأقاويل المناسبة للمقصود وهو التنفير وتغيير القلوب وقد اقتصرنا على ذكر هذه الأشياء مع أن الرايج على ألسنة الناس يتضمّن ما ذكرناه وغير ما ذكرناه من أمور نتحاشى عن التصريح بها بالنسبة إلي فضلا عن التصريح بها للحضرة العلية أدام الله تعلى عزها.

وبمقتضى ما جعلته الحضرة العلية من العهدة تعيّن علي أن ننبّه الحضرة العلية لما نراه موجبا للخلل في مصلحة الدولة ومشينا لشرف خطة الوزارة.

فإن من الأسباب الموجبة لذلك نقل هذه الأخبار بين الناس ولا يخفى أنه ينشأ عنه تغيير قلوب الناصحين في الخدمة وتطمع به المفسدون وأهل الأغراض في التوصل الى مقاصدهم المضرة بمصلحة المملكة وإلا فإنّ تصرّف الوزارة بقي على تراتيب صدرت فيها أوامر علية وبمقتضاها تتلقى النوازل وتعرضها بتلاخيص لتوقيع الحضرة العلية ـ دام عزها ـ وهي في الحقيقة واسطة بين الحضرة العلية ـ أيدها الله تعلى ـ و بين أرباب النوازل حيث لا يصدر الحكم إلا بعد إمضاء الحضرة العلية ـ دام عزها ـ على المعروض أو الأوامر.

وأمّا ما وقع أخيرا بالوزارة من التأمل في النوازل وكتب الأوامر العلية التي اقتضتها الحجج فلم يكن أمرا مستحدثا بل هو من مأموريات مستشار القسم

الثاني من الوزارة الكبرى فمباشرة الوزير لنوازل القسم الثاني أمر طبيعي لا يتوقف على إذن جديد حيث إنّ القسم الثاني جزء من أجزاء خدمة الوزير ومع ذلك لم نباشر تلك النوازل لكثرة بقية الأشغال إلا بسبب صدور الإذن بذلك في حلق الوادي وتكرّر ذلك الإذن بعد الرجوع منه لباردو المعمور وبذلك يظهر أن لا سبب لإشاعة تلك الأخبار إلا تنقيص الثقة بالوزارة.

وأما ما نسب إلينا من إرادة التضييق في ميزان هذا العام فإنه لم يكن القصد التضييق وإنما السبب الداعي للكلام في الميزان هو إرادة تعديل المصروف بالمدخول وهو من أعظم واجبات الدولة وذلك لأنّ دخل الدولة لا يتجاوز العشرين مليونا في السنة فيخرج منه عشرة ملايين ونيف لفائدة الدين ويبقى أقل من العشرة ملايين لمصاريف الدولة توزع بالميزان على الجهات اللازمة التي يلزم تعيين مبالغ لها ولا يسوغ أن تجعل الدولة ميزانها مركبا من مبالغ أكثر من المقدار المعين لها بمقتضى الإتّفاق الذي وقع مع الكمسيون المالي وأمضته الحضرة العلية - دام بقاؤها - بل ربما لا يسوغ صرف جميع مدخولها لأنه مشروط عليها أن تكمل ما عسى أن ينقص من فائدة الدين ومن تيسير الله تعالى أنَّ المرتبات والشهريات التي لم تبلغ مقاديرها في الدول السابقة بهذه المملكة لما بلغت إليه الآن تدفع في أوقاتها كاملة وكذلك ما تعيّن للعساكر وغيرها وهو معلوم لسائر الناس حتى أنّهم يعلمون اليوم الذي دفع فيه ما للحضرة العلية السنية - دام عزها - وذلك من رؤية تابع السيد «مصطفى» يشتري رقاعا بأكثر من نصف المبلغ لمجرد قبضه وهذا الشراء لرقاع الدين التونسي وغيره بالمبالغ الجسيمة المعلومة عند أهل البرصة إن كان هذا للحضرة العلية - دام عزها - فإنه يسرنا ذلك حيث تيسّر للإدارة التي هي تحت رئاستنا دفع ما يفضل منه مبالغ معتبرة لاسيا إذا كان ذلك بعد استقامة لوازم الحضرة العلية دام عزها ولوازم الدار العامرة.

وإن لم تكن تلك المبالغ للحضرة العلية - أدام الله تعلى عزها - فإنه يسوءنا، لكن لا عهدة علينا بعد هذا الإعلام وقد علم في جميع الأزمان في هذه الدولة المحمية أن جميع مصالح الدولة خصوصا النوازل المالية ولو الأمور الخاصة بجانب الملك العلي موكول جميعها للوزير وتجري على نظره ليتيسّر له منع المصروف الزائد

وإلزام المكلفين بقضاء الأشياء بأن يكون الشراء على السعر الحقيقيّ وذلك أمر لازم ليتيسر للوزير إجراء مصالح الدولة على وجه الإستقامة مع بقاء الموازنة بين المصروف والمدخول ولا يتم إجراء ذلك إلا بما ذكر لا سيما الآن فإنّ الدين كثير وإن الكمسيون المالي مشارك في النوازل المالية ومع ذلك لم نتكلّم بشيء بل بقي السيد «مصطفى» خلافا للعادة يتصرف في أموال لها بال بالنسبة لمدخول الدولة وكثرة الدين وتصرفه فيها بكيفية لا يحملها أحد بدون أن يلحقه تعب في جمع ذلك المال ومع ذلك لم يرض بهذ المنزلة التي لم يتقدم مثلها لغيره.

وعلى كل حال كان الواجب على السيد «مصطفى» الإعتراف بحسن إدارتنا لاسيا إذا كانت تلك المبالغ راجعة له فإنا لا نشك في أنّها من الدارهم المدفوعة للحضرة العلية ـ دام بقاؤها.

وأما ما قيل أن السيد «مصطفى» يقدر على توفير ملايين من الميزان لو تكلفه الحضرة العلية دام بقاؤها فإن كان المراد بهذا الكلام هو تعطيل مصرف من المصارف المعينة بالميزان فإن هذا متيسّر لكل أحد غير أن المطلوب تعديله بين المصروف والمدخول ولذلك احتاج للتأمل واستئذان الحضرة العلية ـ دام عزها ـ في طرح المصروف الغير اللازم في هذا العام.

وأما ما نسب لبعض الأعيان من أنهم اتخذوا المرض والسفر وسيلة للبعد عن الوزارة فإنه لا يخفى أن السيد رستم والسيد محمد والسيد حسين بأيديهم وظائف معتبرة في خدمة الحضرة العلية ـ دام عزها ـ وبمقتضاها فإن لهم آراء مسموعة لدى الحضرة العلية أيدها الله تعلى.

وزيادة على ذلك أن بيننا وبين ثلاثتهم مودة قديمة زيادة على ما لنا من القرابة مع بعضهم، وحاشاهم أن يتباعدوا منا قبل وقوع الكلام والخلاف ثم لو وقع ذلك لعلمت الحضرة العلية ـ دام عزها ـ منا إذ لا تسوغ الغفلة عن مثله كما لا يسوغ لهم ترك ما أنيط بأمانتهم من الحضرة العلية ـ حرسها الله تعلى ـ قبل إعلامها بذلك.

فتبيّن من هذا أن السبب في إشهار مثل هذه الأخبار إنما هو تغيير القلوب كما تقدم بدون إدراك أن الشيء في نفسه ممكن أم لا؟

على أنه لا أصل لذلك فإن سبب مغيب السيد رستم والسيد محمد هو المرض ولمولانا دام عزه العافية والله تعلى يعجل لهما بالشفاء.

وإن سفر السيد حسين إنما هو لخدمة نرجو من الله تعلى له فيها الإعانة لأنها من أهم الأمور للدولة.

والذي ساء عبد الحضرة العلية هو ما أشيع من تعب الحضرة العلية - أيدها الله تعلى - من هذه الأشياء وإن كان الظن بمقامها الرفيع يوجب الجزم بعدم ذلك لكن مجرد سماعه يسوء إذ المقصود هو إراحة أفكار الحضرة العلية والرغبة في سرورها بما تراه من استقامة الإدارة وتيسير أحوال السكان بأكثر مما هو مشاهد الآن **من الأحوال الجميلة التي منها تأمين الطرقات حتى أنّ المرأة تسافر وحدها للمكان البعيد بدون أن يتعرض لها أحد ومنها نفوذ الأوامر العلية في النواحي القريبة والبعيدة والإتيان بأرباب الجنايات من الأماكن الصعبة ومنها حسن الخلطة مع الدول لا سيا مع الدولة العلية بما لم يعهد مثله ومنها استخلاص المجابي في أوقاتها ونمو مكاسب السكّان وأمنهم من امتداد الأيدي إليهم ومنها تخليص الساحل من الدين العمومي الذي كاد يكون سببا في تملّك الأجانب للساحل بالتمام.**

ومنها تشكيل المجلس المختلط والسعي في قبول الدول له **ومنها عمل الطرقات والأبنية الحسنة والمدرسة الشهيرة مما يوجب رفع صيت الحضرة العلية - دام عزها -** في الممالك.

فكيف يسوغ أن تقع مقابلة هذه المصالح بأراجيف يظن قائلها أنها مقصورة على مضرة الوزير مع أنها عائدة على مصالح وسياسات بالتعطيل.

ولأجل ذلك حررت للجناب العلي - أدام الله بقاءه - هذا التقرير وفاء بأمانتي الموجبة لإعلام الحضرة العلية لازالت محميّة بتلك الأقاويل ليكون معلوما لها حفظا لمصلحة الحضرة العلية - أيدها الله تعلى - وصَوْنا لخطة الوزارة التي شرفتني الحضرة العلية - دام بقاؤها - بولايتها ولا أقول أنها خدمة سالمة من الغلط والقصور لكني نحقق للحضرة العلية - أيدها الله تعلى - أنّها مؤسسة على النصح

والصدق المتين فإذا تفضلت الحضرة العلية بدوام ثقتها بنا وجب منع ما لا يناسب خطة الوزارة إذ لا يمكن لصاحب هذه الخطة الشريفة إجراء المصالح على الوجه المطلوب بدونه والله تعلى يحفظ الحضرة العلية و يديم بقاءها من خديمها الوزير الأكبر خيرالدين في 10 القعدة سنة 1292 إثنتين وتسعين ومائتين وألف. (*)

(*) هذه الرسالة من كتاب (خيرالدين : رجل دولة) الجزء الأول لمحمد صالح مزالي بالفرنسية.

المصادر والبيبلوغرافيا
الأرشيف العام للبلاد التونسية

ملف - صندوق

72 ـ 6 الى 30 ـ 8 :

نازلة الحكومة ضد الوزير الأكبر السابق.

84 ـ 9 :

الجنرال خيرالدين، ترجمته، مراسلاته خاصة بين الوزير ومصطفى خزنه دار.

85 ـ 9 :

نفس المصدر، أوسمته الأجنبية.

86 ـ 9 :

نفس المصدر، مراسلاته الخاصة عندما كان بالوزارة.

87 ـ 9 :

نفس المصدر، مراسلاته المختلفة.

88 ـ 9 :

نفس المصدر، مراسلاته منذ مغادرته تونس.

89 ـ 9 :

نفس المصدر، مراسلات متعلقة باستقراره بالقسطنطينية.

95 ـ 10 :

الجنرال مصطفى بن سماعيل، ملف خاص.

188 ـ 17 الى 192 ـ 17 :

رسائل من قياد القيروان الى الوزير الأكبر من 1283 الى 1304.

207 ـ 18 الى 213 ـ 19 :

رسائل من قياد الهمامة الى الوزير الأكبر من 1283 الى 1296.

234 ـ 21 :

رسائل من قياد الجريد الى الوزير الأكبر من 1287 الى 1288

299 ـ 25 الى 301 ـ 25 :

رسائل من قياد الكاف الى الوزير الأكبر من 1291 الى 1293.

323 ـ 27 الى 328 ـ 27 :

رسائل من قياد دريد الى الوزير الأكبر من 1288 الى 1297.

354 ـ 29 الى 363 ـ 30 :

رسائل من قياد باجة الى الوزير الاكبر من 1287 الى 1296.

409 ـ 34 الى 417 ـ 35 :

رسائل من قياد الوطن القبلي الى الوزير الأكبر من 1285 الى 1296.

422 ـ 36 الى 423 ـ 36 :

رسائل من قياد أولاد سعيد الى الوزير الاكبر من 1282 الى 1302.

467 ـ 41 الى 471 ـ 41 :

رسائل من قياد المثاليث الى الوزير الاكبر من 1279 الى 1296.

476 ـ 42 الى 483 ـ 42 :

رسائل من قياد الاعراض الى الوزير الاكبر من 1280 الى 1340.

509 ـ 44 :

رسائل من قايد حلق الوادي الى الوزير الاكبر من 1276 الى 1288.

546 ـ 49 الى 555 ـ 49 :

مذكرات حول المسائل المعروضة على الباي للموافقة من 1287 الى 1299.

587 ـ 55 :

أوامر محدثة للجان مكلفة باعداد انظمة داخلية خاصة بوزارات الايالة.

588 ـ 55 :

انظمة داخلية للوزارات.

589 ـ 55 :

تراتيب خاصة بالوزارة الكبرى

590 ـ 55 :

وزارة الدولة : مجلس الدولة

590 مكرر ـ 55 :

مجلس شورى، 72 محضر لجلسات المجلس.

591 ـ 55 :

مشروع تنظيم دائرة المحاسبات

592 ـ 55 :

مشروع تنظيم خاص بالموظفين

597 ـ 55 :

تنظيم متعلق بالقسم الاول من الوزارة الكبرى

598 ـ 55 :

تنظيم خطة القياد ومشمولاتهم

599 ـ 55 :

تنظيم متعلق بالهجومات بين القبائل

600 ـ 55 :

السجون

603 ـ 55 :

انظمة داخلية خاصة بالبلدية

644 ـ 59 :

العرف التونسي المتعلق بالفلاحة، امنة الفلاحة

670 ـ 59 :

الاحباس قرارات مبدئية.

670 مكرر ـ 59 :

مراقبة الاحباس قبل بعث الجمعية

671 ـ 59 :

بعث ادارة الاحباس

716 مكرر ـ 63 :

رسائل ايمة الجامع الاعظم الى الوزير الاكبر من 1273 الى 1290

717 ـ 63 :

نفس المصدر من 1290 الى 1300

723 ـ 63 :

التعليم الديني، ترتيب خاص بالتعليم بالجامع الاعظم لسنة 1292

724 ـ 63 :

التعليم الديني، ترتيب خاص بالدروس الملقاة بالجامع الاعظم بتونس

726 ـ 63 :

تنظيم مكتبة الجامع الاعظم، 1292

727 ـ 63 :

رسائل متفقدي الجامع الاعظم : الى الوزير الاكبر 1279 الى 1291.

63 ـ 728 :

نفس المصدر من 1292 الى 1295.

63 ـ 734 :

اوامر رسائل الخ متعلقة بالمدارس في داخل الايالة

63 ـ 735 :

نتائج وامتحانات الجامع الاعظم.

63 ـ 737 :

قوائم تلامذة الجامع الاعظم مع الاشارة الى المعفين من المجبى والخدمة العسكرية.

63 ـ 738 :

دفتر خاص بقائمة تلامذة الجامع الاعظم

63 ـ 739 :

لائحة في مدارس تونس

63 ـ 740 :

رسائل صادرة عن طلبة الجامع الاعظم

63 ـ 741 :

حول مكتبة الجامع الاعظم

741 مكرر ـ 63 :

المكتبات العربية

63 ـ 742 :

حول الكتاتيب في الايالة

64 ـ 743 :

المعهد الصادقي، اوامر اساسية

64 ـ 744 :

قائمة احباس المعهد الصادقي

65 ـ 745 :

رسائل مدير المعهد الصادقي الى الوزير الاكبر من 1292 الى 1295

64 ـ 76 :

نفس الموضوع من 1296 الى 1300

: 64 ـ 747

رسائل وزارية خاصة بالمعهد الصادقي

: 64 ـ 748

رسائل متصرف املاك المعهد الصادقي الى الوزير الاكبر من 1291 الى 1296

: 64 ـ 751

الصادقية ارسال تلامذة لمتابعة دراساتهم.

: 64 ـ 752

الصادقية، رسائل صادرة عن تلامذة المعهد

: 64 ـ 753

الصادقية، امتحانات الثلاثة اشهر نتائج

: 72 ـ 852

امر 1295 لاحداث محكمة تجارية بتونس.

: 72 ـ 857

مراسلات ووثائق متعلقة بالشواشي

: 78 ـ 926

احمد فارس الشدياق، رسائله

: 83 ـ 7

وزارة المالية، النظام الداخلي

: 87 ـ 32

اللجنة المالية، رسائل وتقارير المتفقد العام للمالية

: 92 ـ 78

القائمة الكاملة للمماليك مضبوطة باوامر سنة 1277.

: 115 ـ 349

انظمة المجالس الشرعية

: 115 ـ 354

بعض الرسائل للوزير الاكبر موجهة الى الشرع بتونس

: 116 ـ 362 الى 116 ـ 367

رسائل الشرع بتونس الى الوزير الاكبر لسنوات 1288 الى 1294.

: 117 ـ 392

تنظيم العدالة

: 118 ـ 403

عهد الأمان، 1857، النص الاصلي، الحادث الذي دعا الى وضعه، والقوانين التي اتخذت نتيجة لذلك.

: 118 ـ 404

سفر يحتوي على عهد الأمان وقوانين مختلفة ـ

: 118 ـ 405

رسائل قنصل فرنسا وانقلترا طالبة احداث المحاكم المختلطة

: 118 ـ 408

المحاكم التونسية اوجه معارضة القوى الاوروبية ومدى صلاحيتها

: 118 ـ 409

أنظمة داخلية للمجالس التونسية

: 119 ـ 413

نازلة جمع من البلدية مطالبين بالغاء المجالس الغاء تاما

: 119 ـ 414

حل المحاكم التونسية المحدثة طبقا لعهد الأمان

: 119 ـ 416

مجلس الباي الخاص

: 119 ـ 417

اوامر تسمية رؤساء مختلف المجالس التونسية ونواب الرئيس والاعضاء والكتبة

: 119 ـ 418

اوامر موجهة الى بعض القياد في خصوص الخلافات الراجعة الى المجالس التونسية

454 ـ 131 الى 456 ـ 132 :

رسائل المجلس الاستشاري ومحاضر الجلسات من 1277 الى 1280

457 ـ 133 الى 474 ـ 136 :

محاضر جلسات المجلس الاكبر ومراسلاته من 1277 الى 1280

: 137 ـ 480

رسائل موجهة الى المجلس الاكبر طيلة الثلاثة اشهر الاولى من سنة 1279

137 ـ 484 :

قائمة القضايا المعروضة على المجلس الاكبر من 1277 الى 1280

137 ـ 487 :

تقارير المتفقدين المرسلين من المجلس الاكبر الى المجالس الجهوية

137 ـ 489 :

قوائم اعضاء المجلس الاكبر المنتخبين

137 ـ 490 :

تركيبة المجلس الاكبر

137 ـ 491 :

قوائم اعضاء المجلس الاكبر المعينين المقررين

137 ـ 492 :

ورقات حضور اعضاء المجلس الاكبر

143 ـ 524 :

الانظمة الداخلية لوزارة الحرب

143 ـ 526 :

مسودّات معاريض وزارة الحرب

143 ـ 537 :

ميزانيات وزارة الحرب من 1281 الى 1290

143 ـ 538 :

مذكرات وقوائم وموازين وزارة الحرب 1281 الى 1290

143 ـ 539 :

ميزانيات وزارة الحرب من 1291 الى 1295

143 ـ 541 :

مذكرات ومسودات وميزانيات وزارة الحرب من 1291 الى 1299

146 ـ 578 الى 146 ـ 579 :

اوامر موجهة الى وزارة الحرب سنة 1286

146 ـ 586 الى 147 ـ 588 :

نفس الموضوع من 1291 الى 1293

149 ـ 613 الى 150 ـ 616 :

رسائل من الوزير الاكبر الى وزارة الحرب سنة 1290

621 ـ 150 الى 631 ـ 151 :

نفس الموضوع سنة 1293

847 ـ 166 :

رسائل قواد الخيالة من 1254 الى 1300

850 ـ 166 :

برايات البوابة، قوائم المماليك وجراياتهم.

864 ـ 166 :

مراسلات اغوات الحوانب من 1282 الى 1298.

867 ـ 167 الى 867 مكرر ـ 167 :

انظمة الاوجاق

869 ـ 167 :

قوائم مقابيض الاوجاق وتوزيعها

870 ـ 167 :

قوائم اعداد الاوجاق ، مطالب العمل في الاوجاق ، ميزانيات، مصاريف، وامور مختلفة

871 ـ 167 الى 878 ـ 168 :

معاريض اوجاق تونس وسوسة والقيروان والاعراض والجريد وباجة وغيرها

879 ـ 168 الى 880 ـ 168 :

مراسلات باش حامبة الاتراك وباش حامبة العرب، وجق تونس وأوجاق المحمدية والوطن القبلي واولاد سعيد وجربة والساحل والقيروان والاعراض والجريد.

892 ـ 168 الى 893 ـ 168 :

نفس الموضوع فيما يخص اوجاق باجة والكاف

905 ـ 170 الى 906 ـ 170 : مراسلات حول شارات الرتب العسكرية المرسلة لقصدرتها

1024 ـ 184 :

سفر خيرالدين الى تركيا في خصوص تمرد القبائل بالبلاد التونسية سنة 1864 1053 مكرر ـ 185 :

تمرد اولاد عزيز من الهمامة سنة 1873.

1070 ـ 187 :

ترتيبات وانظمة تتعلق بوزارة البحر

1071 ـ 187 :

ميزانيات وزارة البحر لسنوات 1277 ـ 1280 و 1284 ـ 1286 و 1288 ـ 1290

1072 ـ 187 :

نفس الموضوع لسنوات 1291 ـ 1298

1073 ـ 187 :

بعض معاريض وزارة البحر موجهة الى المجلس الخاص المنعقد من 1277 الى 1279

1075 ـ 187 :

كراس تسجيل مراسلات وزارة البحر مع خير الدين اثناء سفره الى القسطنطينية في 1277 و 1278.

1076 ـ 187 :

قوائم ومذكرات الخ في خصوص مصاريف وزارة البحر

1079 ـ 187 :

مختلف الوثائق الخاصة بوزارة البحر

184 ـ 187 :

مراسلة في خصوص اشغال هيئة ميناء تونس

1088 ـ 188 :

مراسلة في خصوص مواني البلاد التونسية وفناراتها

1093 ـ 188 :

اوامر علية موجهة الى وزير البحر من 1271 الى 1279

1096 ـ 188 الى 1097 ـ 188 :

نفس الموضوع من 1282 الى 1299

1098 ـ 188 الى 1097 ـ 188 :

نفس الموضوع من 1282 الى 1299

1098 ـ 188 الى 1105 ـ 188 :

رسائل من الوزير الاكبر الى وزير البحر من 1276 الى 1296

1107 ـ 188 الى 1109 ـ 188 :

رسائل من وزير المالية الى وزير البحر من 1276 الى 1280

1112 ـ 189 الى 1146 ـ 191 :

رسائل من وزير البحر الى الوزير الاكبر من 1227 الى 1279

1 ـ 200 :

النظام الداخلي لوزارة الشؤون الخارجية

2 ـ 200 :

النظام الداخلي لمكتب الترجمة

3 ـ 200 :

بحث مجلس وقتي في الشؤون الخارجية خاص بالقضايا المدنية بين الاجانب والتونسيين

4 ـ 200 :

احداث مجلس مختلط خاص بالقضايا المدنية والتجارية

33 ـ 200 الى 38 ـ 203 :

مراسلة رئيس المجلس المختلط من 1291 الى 1296

43 ـ 203 الى 46 ـ 203 :

رسائل من الوزير الاكبر الى رئيس المجلس المختلط من 1291 الى 1294

52 ـ 203 :

رسائل من وزارة الشؤون الخارجية الى رئيس المجلس المختلط من 1291 الى 1294

55 ـ 203 :

شكوى قندولف شابلي الخ... في خصوص المجلس المختلط

92 ـ 207 :

مراسلة القنصل العام لفرنسا في 1853.

153 ـ 209 :

رحلة الجنرال رشيد بمناسبة تولي «نابليون» الثالث

154 ـ 209 :

رحلة الجنرال خير الدين الى فرنسا من 1853 الى 1856

156 ـ 209 :

رحلة «حوزيب راف» الى باريس من 1855 الى 1860.

159 مكرر ـ 209 :

مهمات الجنرال خير الدين الى باريس في 1861، 1864، 1865، 1868

236 ـ 501 :
نفس الموضوع، مراسلات ديبلوماسية تركية انقليز ية تونسية، 1874
236 ـ 502 :
نفس الموضوع، طلبات في لزمات، 185 ـ 1875
236 ـ 507 :
نفس الموضوع، لزمات ممنوحة ثم الغيت
503 مكرر ـ 236 :
نفس الموضوع، دفتر مراسلات الوز ير الاكبر في خصوص السكك الحديدية
237 ـ 516 :
نفس الموضوع، لزمات الى شركة «باتنبول» 1876.
237 ـ 517 :
فتح الخط
237 ـ 523 :
نفس الموضوع، ر بط الخطوط التونسية والجزائر ية
252 ـ 698 :
مهمات شخصيات تونسية الى النمسا
255 ـ 721 :
مهمة الجنرال خيرالدين الى بروسيا، 1278
255 ـ 722 :
نفس الموضوع، 1279
256 ـ 726 :
نفس الموضوع، الى هولندا، 1278
257 ـ 735 :
نفس الموضوع، الى بلجيكيا، 1278
257 ـ 747 :
نفس الموضوع، الى الدانمارك، 1278
258 ـ 767 :
نفس الموضوع، الى السو يد، 1278

دفاتر جبائية وادارية.

2484 :

مصاريف خير الدين في خصوص قصره بمنوبة في 1264

2484 مكرر :

بعض الرسائل لخير الدين في 1291

2740 :

رسائل الى الوزير الاكبر في محرم 1278 ورجب 1279

2741 :

رسائل الباي والوزير الاكبر من رمضان 1276 الى رمضان 1280

2742 :

دفتر به اسماء الموظفين، في 1279.

2754 :

رسائل العمال وموظفين اخرين الى الوزارة الكبرى في ذي القعدة 1287.

2755 :

رسائل من الوزارة الكبرى الى «الكمسيون» المالي من جمادى الثانية 1288 الى ذي القعدة 1300

2756 :

رسائل من القسم الاول والثاني بالوزارة الكبرى الى عدة سلط من رجب 1288 الى ربيع الثاني 1292.

2757 :

رسائل من القسم الاول والثاني بالوزارة الكبرى الى العمال من صفر 1288 الى شعبان 1291.

2758 :

مراسلة مع الاعراض من محرم 1291 الى جمادى الاولى 1293

2759 :

مراسلات من الوزارة الكبرى الى عدة سلط من ربيع الثاني 1292 الى رجب 1297

2760 :

رسائل من الوزارة الكبرى الى العمال من شعبان 1291 الى صفر 1295

2761 :

نفس الموضوع من صفر 1295 الى شوال 1299.

3972 :

ميزانية الدولة للفترة الواقعة بين غرة اكتوبر 1291 و 30 سبتمبر 1292

3973 :

نفس الموضوع بالنسبة الى فترة غرة اكتوبر 1295 ـ 30 سبتمبر 1296

أرشيف شخصي لخير الدين احتفظ به السيد محمد الصالح مزالي

(لا نذكر هنا الا الوثائق التي لم تنشرالى اليوم)

رسائل حسين

رسائل مصطفى خزنة دار.

رسائل رستم

رسائل «جوز يب راف»

رسائل محمد البكوش

رسائل الياس مصلي

رسائل بيرم الرابع

رسائل بيرم الخامس

مراسلة بين محمد الصادق باي وخير الدين

دفتر به مراسلة خيرالدين باللغة الفرنسية من فيفري 1875 الى نوفمبر 1879.

دفتر به مراسلة خيرالدين اثناء مهمة الى «استنبول» في 1288 (مع نسخ من رسائل في خصوص مهمته في (1281).

امر 2 صفر 1292 متعلق باحداث المعهد الصادقي

مخطوطات محفوظة بدار الكتب الوطنية بتونس

عدد 3373، محمد بن عثمان الحشائشي، هيئة الحكومة التونسية قبل الحلول الفرنسوي

عدد 16634، محمد بن عثمان السنوسي، الرحلة الحجاز ية، 3 اجزاء

عدد 16635، محمد الطيب بن أحمد بن علي بن سلامة، التار يخ المسمى بالعقد المنضد في اخبار مولانا المشير الباشا احمد

عدد 460، محمد الباجي المسعودي، عقود الفرائد في تذبيل الخلاصة وفوائد الرائد.

الدّوريات

لقد تصفحنا بصورة مطردة الدوريتين التونسيتين الصادرتين قبل 1881 وهما الرائد التونسي والنزهة الخيرية في التواريخ الحالية وكان ناشر هذا التقويم هو حسن لازغلي واكمل مجموعة من هذه الجرائد توجد بارشيف تونس وقد وجدنا به الرائد الرسمي من 1 (1277) الى 15 (1291) و 17 (1293) الى 20 (1296)، النزهة الخيرية في التواريخ الحالية، من 2 (1292) الى 4 (1294) ومن 6 (1296) الى 9 (1299) ولم نجد السنوات الناقصة بأي مكان.

ببليوغرافيا

1) عربية.

ابن ابي الضياف، أحمد :

اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان، 8 أجزاء تونس ـ 1963 ـ 1966 : رسالة في المراة نشرها المنصف الشنوفي بحوليات الجامعة التونسية 5 (1968)، 49 ـ 112.

ابن عاشور محمد الفاضل :

الحركة الادبية والفكرية في تونس، القاهرة، 1956 :

اركان النهضة العربية بتونس، تونس (1381)

تراجم الاعلام، تونس، 1970

ابن حميدة : محسن

الباجي المسعودي، تونس، 1972.

امين، احمد :

زعماء الاصلاح في العصر الحديث، القاهرة، 1949

ترجمة خيرالدين، خيرالدين، مجلة اسلامية عمومية 1 (1324)، 7 ـ 14.

حول ترجمة خير الدين باشا التونسي، الثقافة 7 (1945) عدد 334، 13 ـ 14.

بيرم الخامس التونسي :

صفوة الاعتبار في مستودع الا مصار والاقطار، 5 اجزاء، القاهرة 1302 ـ 1311.

ملاحظات سياسية عن التنظيمات اللازمة للدولة العلية، بدون مكان، 1298

التميمي عبد الجليل :

بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816 ـ 1871)، تونس 1972

ترازي، يدعى فيليب :

تار يخ الصحافة العربية، 4اجزاء، بيروت 1913 ـ 1933

الجنحاني، الحبيب :

الحركة الاصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري، حوليات الجامعة التونسية، 6 (1969)، 111 ـ 182.

حسن، محمد عبد الغنى :

احمد فارس الشدياق، القاهرة فون هاس ورتنيق، تونس فبينا 1882

حسين :

القسطاس المستقيم في ظهور اختلال الحكم بتوفي جنسية القائد نسيم، تونس 1295.

خير الدين :

اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك، تونس 1284، طبعة جديدة مع مقدمة وتعاليق كتبها المنصف الشنوفي تونس، 1972.

الر ياحي، عمرو:

كتاب تعطير النواحي في ترجمة الشيخ سيدي ابراهيم الر ياحي، جزآن، تونس، 1320

السنوسي، محمد :

الرحلة الحجازية، نشرها جزئيا علي الشنوفي، حوليات الجامعة التونسية 7 (1970)

111 ـ 79

كتاب مسامرات الظر يف في حسن التعر يف، تار يخ فقهاء الدولة الحسينية بتونس المحمية، (تونس (1199)

(باسم علالة بن الزاي) : تار يخ الوز ير مصطفى بن اسماعيل نشره رشاد الامام الابحاث (تونس 22 (1969)، 71 ـ 135.

الشدياق، احمد فارس :

كشف المخبأ عن فنون اورو با، الطبعة الثانية «استنبول»، 1299

كتاب السّاق على السّاق فيما هو الفار ياق، بار يس 1855.

قصيدة يمدح فيها باشا والى مملكة تونس ادام الله عزّه، بار يس 1851

الشملي المنجي :

خير الدين باشا، تونس، 1968.

الشنوفي المنصف :

مصادر عن رحلة الشيخ محمد عبده الى تونس، حوليات الجامعة التونسية، 3 (1966) 71 ـ 102

اقدم ترجمة لابن ابي الضياف حوليات الجامعة التونسية، 5 (1968 113 ـ 118

الشيال جمال الدين :

تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، القاهرة، 1951

رحلة الطهطاوي (1801 ـ 1873)، القاهرة، 1958.

صفر، مصطفى :

خير الدين، المجلة الصادقية، 2 و 3 (جويلية 1920) 1 ـ 6.

الطهطاوي :

رفاعة رافع، تخليص الابريز الى تلخيص باريز، الطبعة الثالثة، القاهرة 1905.

مواقع الافلاك في وقائع تليماك بيروت 1867 (مترجمة عن فينيلون في مغامرات تليماك)

مناهج الادب المصرية في مناهج الاداب العصرية، الطبعة الثانية القاهرة 1912.

المرشد الامين في البنات والبنين، القاهرة، 1289 (اعادها جزئيا مهدي علام في مختار من كتب رفاعة رافع الطهطاوي، القاهرة، 1958.

عبد السلام، أحمد :

تعاليق على اقدم ترجمة لابن ابي الضياف وتصحيح لسنة ميلاد هذا الكتاب، حوليات الجامعة التونسية، 6 (1969) 57 ـ 59.

عبد الوهاب، ح، ح :

خلاصة تاريخ تونس، الطبعة الثانية، تونس 1344.

عوض، ل :

المؤثرات الاجنبية في الادب العربي الحديث، جزآن القاهرة، 1966.

فارس سليم :

كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، 7 أجزاء، «استنبول» 1871 ـ 1881

قابادو، محمود :

ديوان، تونس (1288)

كرو، ابو القاسم محمد :

خير الدين التونسي، تونس، 1958.

المدني، الهادي :

لائحة القانون التجاري المؤرخة في 14 جانفي 1864 القضاء والتشريع 12 (مارس 1970) و 13 (2 فيفري، جويلية 1971)

المسعودي، محمد الباجي :

الخلاصة النقية في امراء افريقية، تونس، 1283.

مزالي، محمد الصالح :

بعثة خير الدين الى الاستانة المجلة الزيتونة 3 (1939)، 184 ـ 188، 248 ـ 250، 287 ـ 290، 328 و 392 ـ 395.

من رسائل ابن ابي الضياف، تونس، 1969.

النيفر، محمد :

عنوان الاريب، عما نشا بالمملكة التونسية من عالم اريب، جزآن، تونس، 1351.

2) المصادر غير العربيّة

Abd al-Salâm Ahmad : *Les Historiens tunisiens des XVII^e, XVIII^e et XIX^e siècles; essai d'histoire culturelle,* Tunis, 1973.

Abdel-Malek, A. : *Idéologie et rénaissance nationale, l'Egypte moderne,* Paris, 1969.

Abdel Moula, A.: *L'Université zaytounienne et la société tunisienne,* Tunis, 1971.

Abdesselem, Ahmed. : voir Abdal al-Salâm, Ahmad.

Abu-Lughod, I. : Arab Rediscovery of Europe; a study in cultural encounters, Princeton, 1963.

Abun-Nasr, J. M. : *The Tijaniyya, a Sufi order in the modern world,* Londres, 1965.

Adams, C.C. : *Islam and modernism in Egypt,* Londres, 1933.

Affaires de Tunisie : *Affaires étrangères.* Documents diplomatiques. *Affaires de Tunisie avec une carte de la Régence,* 2 vol; Paris, 1881.

Ahmed, J.M. : *The intellectuel Origins of Egyptian nationalism,* Londres, 1960.

Aristarchi Bey : *Législation Ottomane,* 7 vol., Ustanbul, 1873-1888.

Arnoulet, F. : Les Exportations tunisiennes de 1802 à 1881, *IBLA* (1947), 167-179.

—: La Pénétration intellectuelle en Tunisie avant le Protectorat, *Revue Africaine* (1954), 140-182.

—: Considérations sur la politique internationale des Beys de Tunis entre 1830 et 1880, *Actes du 79^e congrès national des sociétés savantes (Alger* 1954), Paris, 1955, 265-271.

—: L'Agriculture en Tunisie, *IBLA* (1965), 401 - 418.

—: Evénements en Tunisie durant les troubles algériens de 1871, *Etudes d'histoire contemporaine tunisienne (1846-1871), institut d'histoire des pays d'outre mer, université de Provence, études et documents* . V (1973), 3-27.

Ashbee, H.S. : *A Bibliography of Tunisia from the earliest times to the end of 1888,* Londres 1889.

Atger, A. : *Les Corporations tunisiennes,* Paris, 1909.

Baer, G. : *Studies in the social history of modern Egypt,* Chicago, 1969.

—: Social Change in Egypt (1800-1914), dans P.M. Holt, *Political and social Change in modern Egypt,* Londres, 1968, 135-161.

Bercher, L. : En Marge du pacte fondamentale, *Revue tunisienne* (1939), 67-86 et (1940), 59-69.

Berkes, N. : *The Development of secularism in Turkey*, Montreal, 1964.
Berque' J. : *L'Egypte, impérialisme et révolution*, Paris, 1967.
Billing, Baronne de : *Le.Baron R. de Billing, vie, notes, correspondance*, Paris, 1895.
Blachère, R. : Sur un Poète et chroniqueur tunisien de la fin du XIX[e] siècle : al-Bâji l-Mas oudi, *Etudes maghrébines, mélanges Ch.-A. Julien*, Paris, 1964, 39-44.
Bompard, M. : *Législation de la Tunisie; recueil des lois, décrets et règlements en vigueur dans la Régence de Tunis au 1[er] janvier 1888*, Paris, 1888.
Bois, Ch. : *Années de disette, années d'abondance, sécheresses et pluies en Tunisie de 648 à 1881*, Tunis, 1944.
Brinton, J. Y. : *The mixed Courts of Egypt*, 2[e] ed., New-Haven-Londres, 1968.
Broadley, A. M. : *The last Punic War, Tunis past and present, with a narrative of the French conquest of the Regency*, 2 vol.; Edinburgh-Londres, 1882.
Brown, L.C. : *The surest Path, the political treatise of a nineteenth-century muslim statesman*, Cambridge (Mass.), 1967.
Brunschvig, R. : Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des Deys et des Beys jusqu'au milieu du XIX[e] siècle, *Studia islamica* XXIII (1965), 27-70.
Calligaris, colonel C.D.H.L. : *Kitâb sîra Napuliyûn al-awwal (Histoire de l'empereur Napoléon)*, Paris, 1856.
Cattan, I. : Biographie du Cheïkh Es-Senoussi, *Revue tunisienne* (1902), 432-443.
Cayci, A. : *La Question tunisienne et la politique ottomane (1881-1913), Istanbul, 1963.*
—: *La Question de la suppression des consulats tunisiens en Italie et l'entente Italo-Turque de 1863, Cahiers de Tunisie*, (1966), 41-52.
Chalon, H. : *Chrétiens et musulmans, études sur la question d'Orient*, Paris, 1876.
Chambers, R.L. : Notes en the Mekteb-i Osmani in Paris, 1857-1874, dans W.R. Polk et R.L. Chambers, *Beginnings of modernization in the Middle East*, Chicago, 1968, 313-329.
Charmes, G. : *La Tunisie et la Tripolitaine*, Paris, 1883.
Chenel, M. : *La Mejba, impôt de capitation tunisien*, Tunis, 1912.
Chenoufi, M. : voir al-Shanûfî, M.
Chérif, M. H. : Expansion européenne et difficultés tunisiennes de 1815 à 1830, *Annales* (1970), 714-745.
Colombe, M. : Une Lettre d'un prince égyptien du XIX[e] siècle au sultan ottoman, Abd al-Aziz, *Orient* V (1958), 23-38.

—: La Réforme des institutions dans l'empire Ottomnan, au XIX[e] siècle d'après le poète et écrivain turc Namik Kemal, *Orient* XIII (1960), 123-133.

—: Trois Réformateurs des institutions de l'Islam au XIX[e] siècle, *Etudes d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal,* Paris, 1962, I. 99-110.

Coran, Le : Traduction de R. Blachère, 2 vol., Paris, 1949-51.

Crispi, F. : Politica estera, *Revue tunisienne* (1913), 3-24, 164-180 et 272-298.

Cromer, the Earl of : *Modern Egypt,* 2 vol., Londres, 1908.

D et H. : Le Bey de Tunis, l'Algérie, le Constitutionnel, la vérité, *Revue de l'Orient* IV (1844), 83-96.

Dardel, F. von : *Minnen,* 3 vol., Stockholm, 1912.

Daux : Ahmed-Pacha, Bey de Tunis et des réformes récentes qu'il a faites dans l'administration de ses états, *Revue de l'Orient* (1848) (4), 347-361.

Davison, R.H.: *Reform in the Ottoman Empire,* Princeton, 1963.

—: The Advent of the principale of representation in the government of the Ottoman Empire, dans Polk and Chambres, *Beginnings of modernization in the Middle East,* Chicago, 1968, 93-108.

Dawn, E. : From Ottomanism to arabism, *Review of politics XXIII (3) (1961), 378-400.*

Demeerseman, A. : Un grand Témoin des premières idées modernisantes en Tunisie, IBLA (1956), 349-373.

—: Au Berceau des premières réformes démocratiques en Tunisie, *IBLA* (1957), 1-12.

—: Idéal politique de Khéreddine, *IBLA* (1957), 179-215

—: Aspect humain des réformes de Khéreddine en Tunisie, *IBLA* (1957), 317-350.

—: Doctrine de Khéreddine en matière de politique extérieure, *IBLA* (1958), 13-29.

—: Indépendance de la Tunisie et politique extérieure de Khéreddine, *IBLA* (1958), 229-277.

—: Une page nouvelle de l'histoire de l'imprimerie en Tunisie, *IBLA* (1956), 275-312.

—: Formulations de la patrie en Tunisie de 1837 à 1872, *IBLA* (1966), 35-71 et 109-142.

—: Catégories sociales en Tunisie au XIX[e] siècle d'après la chronique de A. Ibn Abî d-Diyâf, *IBLA* (1967), 1-12, (1969), 17-36 et 241-272, (1970), 69-102.

Depont, O. et Coppolani, X. : *Les Confréries religieuses musulmanes,* Alger, 1897.

Desfossés, E. : *Affaires d'Orient, la Tunisie histoire, finances, politique,* Paris, 1877.

Despois, J. : *La Tunisie orientale, Sahel et basse steppe, 2e Ed.*, Paris, 1955.

Note sur la situation de la Tunisie à la suite des événements de 1864-1868, *Cahiers de Tunisie* (1954), 324-328.

Devereux, *The first Ottoman constitutional Period; a study of the Midhat constitution and parliament*, Baltimore, 1963.

Dilhan, A. : *Histoire abrégé de la Régence de Tunis*, Paris, 1866.

Dodwell, H. : *The Founder of modern Egypt, a study of Mohammed Ali*, Cambridge, 1931.

Dunant, J. H. : *Notice sur la Régence de Tunis*, Genève, 1858.

Duvernois, C. : Les Réformes en Tunisie, *Revue de l'Orient* 1858 (7), 83-91, 143-152 et 202-211.

Emerit, M. : La Révolution tunisienne de 1864 et le secret de l'Empereur, *Revue tunisienne* (1939), 221-239.

—: Aux Origines de la colonisation française en Tunisie : l'affaire de Sidi-Tabet, *Revue africaine* (1945), 210-235.

—: Les Crises des finances tunisiennes et les origines du protectorat, *Revue africaine* (1949), 247-276.

—: La Pénétration industrielle et commerciale en Tunisie et les origines du protectorat, *Revue africaine*, (1952), 196-219.

Encyclopdie de l'Islam, 1er ed., Leyde, 1913-1938, 2e ed., Leyde, 1960-

Engelhart, E. : *La Turquie et le tanzimat ou l'histoire des réformes dans l'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours*, 2 vol., Paris, 1882-1884.

Espina, A. : Notice statistique sur le caïdat de Sfax, *Revue de l'Orient (1853) (13), 142-157.*

Fallot, E. : *Notice géographique, administrative et économique sur la Tunisie*, Tunis, 1888.

Farrugia de Candia, J. : Monnaies husseinites, *Revue tunisienne* (1932) 380-398, (1933) 215-230, (1934) 73-92 et (1935) 15-36.

Faucon, F. : *La Tunisie avant et depuis l'occupation française*, 2 vol., Paris, 1893.

Féraud, L. Ch. : Notes sur un voyage en Tunisie et Tripolitaine, *Revue africaine* (1876), 490-513.

Fitoussi, E. et Benazet, A. : *L'Etat tunisien et le protectorat français, histoire et organisation (1525 à 1931)*, 2 vol., Paris, 1931.

de Flaux, A. : *La Régence de Tunis au 19e siècle*, Paris-Alger, 1865.

Fontaine, J. : Khéreddine, réformiste ou moderniste? *IBLA* (1967), 75-81.

Fournel, M.: *La Tunisie, le Christianisme et l'Islam dans l'Afrique septentrionale*, Paris, 1886.

Galissot, R. et Valensi, L. : Le Maghreb précolonial : mode de production archaïque ou mode de production féodal?, *La Pensée* CXLII (déc. 1968), 57-93.

Gandolphe, M. : Une Figure tunisienne, Mustapha Ben Ismaïl, *Revue tunisienne* (1921), 83-86.
Ganiage, J. : *Les Origines du protectorat français en Tunisie* (1861-1881), Paris, 1959.
__: Une affaire tunisienne, l'affaire de l'Enfida, *Revue africaine* (1955), 341-378.
__: La Crise des finances tunisiennes et l'ascension des juifs de Tunis, *Revue africaine* (1955), 153-173.
__: *La Populatiuon européenne, de Tunis au milieu du* XIX^e^ siècle, *étude démographique*, Paris, 1960.
__: La Population de la Tunisie vers 1860, essai d'évaluation d'après les registres fiscaux. *Etudes maghrébines, mélanges Ch.-A. Julien*, Paris, 1964, 165-198.
Gehring, G. : Les Relations entre la Tunisie et l'Allemagne avant le protectorat français, *Cahiers de Tunisie*, n° 71-72 (1970), 7-155.
Ghallousi, B. : Archives du Sahel au XIX^e^ siècle, *Cahiers de Tunisie*, (1960), 97-108.
Grandchamp, P. : *Documents relatifs à la révolte de 1864*, 2 vol., Tunis, 1935; traduction arabe sous le titre *Thawra Ibn Ghadhâhum 1864, wathâ iq tûnisiyya, 2 vol., Tunis, 1967-1969*.
__: Une Mission tunisienne à Paris (février-mars 1853), *Revue africaine* (1946), 58-98.
Grasset, D. : L'Instruction publique en Tunisie; rapport à M. Le Gouverneur Général de l'Algérie, *Revue africaine* (1878), 183-201.
Haim, S.G. : Islam and the theory of Arab nationalism, *Die Welt des Islams* IV (1956), 124-149.
Hamzaoui, S. : *Rapports sociaux dans la société précapitaliste; exemple du khammessat dans le Maghreb*, sans place, sans date.
Heyd, U. : The ottoman 'ulamâ' and Westernization in the time of Selîm III and Mahmûd II, *Scripta hierosolymitana* IX (1961), 63-96.
Heyworth-Dunne, J. : *An Introduction to the history of education in modern Egypt*, Londres, 1938.
Hofstetter, B. : Vorgeschichte des französischen Protektorats bis zum Bardo-vertrag, 12 Mai 1881, Bern, 1914.
Holt, P. M. : *Egypte and the fertile crescent (1516-1922), a political history*, Londres, 1966.
__: *Political and social Change in modern Egypt*, Londres, 1968.
Hourani, A. : *Arabic Thought in the liberal age (1798-1939)*, Londres, 1962.
__: Ottoman Reform and the politics of notables, dans Polk and Chambers, *Beginnings of modernization in the Middle East*, Chicago, 1968, 41-68.

Hygon, H. : *Les Emblèmes des Beys de Tunis,* Paris, 1913.
Hurewitz, J.C. : *Diplomacy in the Near and Middle East,* 2 vol., New-York, 1956.
—: The Beginnings of military modernization in the Middle East, a comparative analysis, *The Middle East journal* (1968), 144-158.
Husayn : *Lettre du général Heusseïn aux honorables avocats du conseil de défense du gouvernement de Tunis,* Florence, 1881.
al-Husry, Khaldun S. : Three Reformers, a study in, modern Arab political thought, Beyrouth, 1966.
Ibn al-Zây, Allâla : voir al-Sanûsî, Muhammad.
Inal, Mahmud Kemal : *Osmanli Devrinde son sadriazamlar,* Istanbul, 1945. VI, 895-960.
Isaäc, M. : *Etudes sur le régime douanier de la Tunisie,* Paris, s.d.
Julien, Ch. A : *Histoire de l'Afrique du Nord, Tunisie-Algérie-Maroc,* Paris, 1931.
Karpat, Kemal H. : The land Regime, social structure and modernisation in the Ottoman empire, dans Polk and Chambers, *Beginnings of modernization in the Middle East,* 69-90.
Keddie, N.R. : *An Islamic Response to imperialism, political and religious writings of Sayyid Jamâl ad-Dîn «al-Afghânî»*, Berkeley, 1968.
—: *Sayyid Jamâl ad-Dîn «al-Afghânî», a political biography,* Berkeley, 1972.
—: The pan-islamic Appeal : Afghani and Abdûlhamid II, *Middle Eastern studies,* III (1966-'67), 46-67.
—: Pan-Islam as proto-nationalism, *The Journal of modern history,* (1969), 17-28.
Kedourie, E. : *Afghani and Abduh, an essay on religious unbelief and political activism in modern Islam,* Londres, 1966.
Kerr, M.H. : *Islamic Reform, the political and legal theories of Muhammad Abduh and Rashîd Ridâ,* Cambridge, 1966.
Khayr al-Dîn : *Réfomes nécessaires aux états musulmans; essai formant la première partie de l'ouvrage politique et statistique intitulé «La plus sûre Direction pour connaître l'état des nations»*, Paris, 1868.
—: *The surest Path to knowledge concerning the conditions of countries,* dans L. C. Brown, *The surest Path,* 65-178.
—: *Mémoires,* édités part M.-S. Mzali et J. Pignon sous le titre *Khérédine, homme d'état, documents historiques annotés,* 2e éd., Tunis, 1971.
—: Correspondance, éditée — partiellement — par M.-S. Mzali et J. Pignon, *Revue tunisienne* (1938) 92-152, (1940) 71-107 et 251-302.
Khairallah, Chedly : *Le Mouvement évolutioniste tunisien,* 3 vol., Tunis, 1934.

__: *Le Mouvement Jeune Tunisien : essai d'histoire et de synthèse des mouvements nationalistes tunisiens*, I, Tunis, s.d. (1955).
Khéreddine : voir Khayr al-Dîn.
Kraîem, M. : *La Tunisie précoloniale*, 2 vol., Tunis, 1973.
Kuran, E. : *Cezayrin fransizlar tarafindan isgali harsisinda osmanli siyaseti*, Istanbul, 1957; traductiuon arabe par A. al-Tamîmî sous le titre *al-Siyâsa al- uthmânî tudjâha al-ihtilâl al-firansî li'l Djaza'ir*, Tunis, 1970.
Laroui, A. : *L'Idéologie arabe contemporaine, essai critique*, Paris, 1967.
__: *L'Histoire du Maghreb, un essai de synthèse*, Partis, 1970.
Lewis, B. : *The Emergence of modern Turkey*, 2e ed., Londres, 1968.
__: The Ottoman Empire in the mid-nineteenth century, a review, *Middle Eastern studies I* (1964-'65), 283-295.
Loir-Montzagon : Voyage dans le Djerrid, *Revue de l'Orient* III (1844), 318-344.
Loth, G. : *L'Enfida et Sidi-Tabet*, Paris, 1910.
Louca, A. : *Voyageurs et écrivains égyptiens en France au XIXe siècle, Paris, 1970.*
Mabrouk, M. : Ecole nationale d'administration, centre de recherche et d'études administratives VI, Tunis, 1971.
Mahjoubi, A. : *Paul Cambon et l'organisation du protectorat français en Tunisie*, Paris, s.d.
von Maltzan, Heinrich Freiherrn : *Sittenbildern aus Tunis und Algerien*, Leipzig, 1869.
__: *Reise in den Regentchaften Tunis und Tripolis, 3 vol., Leipzig, 1870.*
Mantran, R. : Inventaire des documents d'archives turcs au Dar al-Bey (Tunis), Paris, 1961.
__: Documents Turcs relatifs à l'armée tunisienne, *Cahiers de Tunisie* (1956), 359-372.
__: L'Evolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman, *Cahiers de Tunisie* (1959), 319-333.
Ma'oz, M. : *Ottoman Reform in Syria and Palestine (1841-1861); the impact of the tanzimat on politics and society*, Oxford, 1968.
Mardin, Serif : *The Genesis of Young Ottoman thought; a stydy in the modernization of Turkish political ideas*, Princeto, 1962.
Marneur, A. : *La Chefa, droit de rachat dans la loi musulmane*, Paris, 1910.
Marshden, A. : *British Diplomacy and Tunis (1875-1902); a case study in Mediterranean policy*, Edinburgh, 1971.
Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid : The Beginnings of modernization among

the rectors of al-Azhar (1798-1879), dans Polk and Chambers, *Beginnings of modernization in the Middle East*, 267-280.
Martel, A. : *Les Confins saharo-tripolitains de la Tunisie (1881-1911)*, 2 vol., Paris, 1965.
—: *Luis Arnold et Joseph Allegro, consuls du Bey à Bône*, Paris, 1967.
—: L'Armée d'Ahmed Bey d'après un instructeur français, *Cahiers de Tunisie* (1956), 373-407.
Martial de Pradel de Lamase : La Station navale française de Tunis, *Cahiers de Tunisie* (1956), 351-357.
Marty, P. : Historique de la mission militaire française en Tunisie (1827-1882), *Revue tunisienne* (1935), 171-207 et 309-346.
Masi, C. : Chronique de l'ancien temps (1815-1859), *Revue tunisienne* (1935), 83-122.
Matrat, Ch.: La Société Pastre Frères, agence commerciale de Sidi Mustapha Khaznadar à Marseille, *Etudes d'histoire contemporaine tunisienne (1846-1871), institut d'histoire des pays d'outre mer, université de Provence, études et documents* V (1973), 28-100.
Mazâlî, Muhammad al-Sâlih : L'Exercice de l'autorité suprème en Tunisie durant le voyage d'Ahmed Bey en France (5 novembre-30 décembre 1846), *Revue tunisienne* (1918), 274-284.
—: *L'Evolution économique de la Tunisie*, Tunis, 1921.
—: *La Situation en Tunisie à la veille du protectorat d'après les lettres de Conti à Khéreddine et d'autres documents inédits*, Tunis, 1969.
—: *L'Hérédité dans la dynastie husseinite, évolution et violations*, Tunis, 1969.
Menemencioglu, Nermin : Namik Kemal abroad, a century, *Middle Eastern studies*- IV (1967), 29-49.
Micaud, Ch. A., Brown, L.C. et Moore, C.H. : *Tunisia, the politics of modernization*, New-York, 1964.
Michel, L. : *Tunis*, Paris, 1867.
Miège, J.L. : Documents inédits sur l'insurrection de 1864, *Etudes d'histoire contemporaine tunisienne (1846-1871), institut d'histoire des pays d'outre mer, université de Provence, études et documents* V (1973), 101-117.
Monchicourt, Ch. : *Documents historiques sur la Tunisie; relations indéits de Nyssen, Filippi et Calligaris (1788, 1829, 1834)*, Paris 1929.
—: La Frontière algéro-tunisienne dans le tell et dans la steppe. *Revue africaine* (1938), 31-59.
Muchrif, A. L. : La Réforme de l'enseignement à la grande mosquée de Tunis, *Revue des études islamiques* IV (1930), 441-515.
al-Murâlî, Ahmad (traducteur) : *Tâbûr ta lîm*, Tunis, 1282.

—: *Kitâb huz a ta lîm,* Tunis, 1282.
Mzali, M.-S. : voir Mazâlî, Muhammad al-Sâlih.
Nallino, C.A. : *Notes on the nature of the «caliphate» in general and on the allegal «Ottoman caliphate»,* Rome, 1919.
Nouschi, A. : *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919,* Paris, 1961.
—: De quelques Erreurs utiles..., *Cahiers de Tunisie* (1966), 53-87.
—: Un débat; la colonisation de la Tunisie : des terres ou des capitaux, *Cahiers de Tunisie* (1966), 171-186.
P.H.X. (d'Estournelles de Constant) : *La Politique française en Tunisie,* Paris, 1891.
Pellissier, E. : Description de la Régence de Tunis, *Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842,* XVI, Paris, 1853.
Pellissier de Reynaud, E. : La Régence de Tunis, *Revue des deux mondes* XXXVI (mai 1856), 123-149.
Pennec, P. : *Les Transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste,* Tunis, 1964.
Piquet V. : *La Colonisation française dans l'Afrique du Nord, Algérie-Tunisie- Maroc,* Paris, 1912.
Polk, W.R. et Chambers, R.L. : *Beginnings of modernization in the Middle East,* Chicago, 1968.
Poncet, J. : *La Colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881,* Paris-La Haye, 1962.
—: Notes sur la vie rurale dans l'Est du Maghreb contemporain, *Cahiers de Tunisie* (1963), 79-93.
Poublon , G. : Etude sur la dénonciation des traités et la révision des tarifs douaniers en Tunisie, Tunis, 1896.
Prax, Tunis, *Revue de l'Orient* (1849) (6), 273-297 et 337-358.
Quemeneur, J. : Publication de l'imprimerie officielle tunisienne (matba arasmiya) de sa fondation 1276 H.-1860 à 1300 H. -1882, *IBLA* (1962), 147-173.
Rahmat-Ullah Efendi de Delhi : *Idh-har-ul-haqq ou manifestation de la vérité,* traduit de l'Arabe par un jeune tunisien, revue et corrigé par P.V. Carletti, 2 vol., Paris, 1880.
Raymond, A. : Les Tentatives anglaises de pénétration économique en Tunisie (1856-1877), *Revue historique* CCXIV (1955), 48-67.
—: Les Libéraux anglais et la question tunisienne (1880-1881), *Cahiers de Tunisie* (1955), 422-465.
—: Tunisiens et Maghrébins au Caire au XVIII^{e} siècle, *Cahiers de Tunisie* (1959), 335-371.
—: Salisbury and the Tunisian question, 1878-1880, *Middle Eastern*

affairs 2, St. Antony's papers XI, Londres, 1961, 101-138.
—: La France, la Grande-Bretagne et le problème de la réforme à Tunis (1855-1857), *Etudes maghrébines, mélanges Ch.-A. Julien*, Paris, 1964, 137-164.
Rectenwald, G. : *Le Contrat de khammessat dans l'Afrique du Nord*, Paris, 1912.
—: *Etudes de législation tunisienne*, Tunis, 1935.
Rinn, L. : *Marabouts et khouan, étude sur l'Islam en Algérie*, Alger, 1884,
Rocca, N. : *Discours prononcés aux distributions sollennelles des prix faites aux élèves du Collège Sadiki à Tunis*, Paris, 1878.
—: *Réponse à des questions relatives à la commission financière et posées dans le journal le Sémaphore de Marseille*, Bône, 1878.
Rosenthal, E.I.J. : *Political Thought in medieval Islam*, Cambridge, 1958.
Rouard de Card, E. : *Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord, Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc*, Paris, 1906.
Roy, B. : *Extrait du catalogue des manuscrits et des imprimés de la bibliothèque de la Grande Mosquée de Tunis*, Tunis, 1900.
de Saint-Haon, J. : La Régence de Tunis et le protectorat français, *Revue des deux mondes*, LII (octobre 1882), 606-648.
al-Sanûsî, Muhammad : Lettre sur la Mejba *Revue tunisienne* (1896), 112-118.
al-Sanûsî, Zayn al- Âbidîn : *Mahmûd Qâbâdû*, Tunis, s.d.
el-Sayed, Afaf Loutfi : The Role of the ulamâ in Egypt during the early nineteenth century, dans P.M. Holt, *Political and social Change in modern Egypt*, Londres, 1966, 264-280.
Secretariat général du gouvernement tunisien : *Nomenclature et répartition des tribus de Tunisie*, Châlon-sur-Saone, 1900.
Serres, J. : *La Politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet*, Paris, 1925.
Sethom, H. : La Vie rurale de la Tunisie contemporaine, étude historique et géographique, *Cahiers de Tunisie* (1966), 187-212.
Sfar, Béchir. : *Assistance publique musulmane en Tunisie*, Tunis, 1896.
al-Shanûfî, al-Munsif : Les deux séjours de Muhammad Abduh en Tunisie, *Cahiers de Tunisie* (1968), 57-96.
Sharabi, H. : *Arab Intellectuals and the West; the formative years (1875-1914)*, Baltimore, 1970.
Shaw, S.J. : Some Aspects of the aims and the achievements of the nineteenth-century Ottoman reformers, dans *Polk and Chambers, Beginnings of modernization in the Middle East*, 29-39.
Slama, B. : *L'Insurrection de 1864 en Tunisie*, Tunis, 1967.

Smida, M. : *Khréddine, ministre réformateur (1873-1877),* Tunis, 1970.
Snouck Hurgronje, C. : *Verspreide Geschriften,* 7 vol., Bonn-Leipzig, 1923-1927.
Snoussi : voir al-Sanûsî.
State papers, British and foreign vol. 47 (1856-57) à vol. 73 (1881-'82).
Stoddard' L. : *The new World of Islam,* New-York, 1921.
Stowasser, K. : *At-Tahtâwi in Paris, ein Dokument des arabischen Modernismus aus dem frühen* 19. *Jahrhundert,* Münster, 1966.
Subtil, E. : Tripoli et Tunis, considérations sur la possibilité d'une invasion des Turcs dans la Régénce de Tunis par les frontières de Tripoli, *Revue de l'Orient* VII (1845), 281-285.
al-Tamîmî, Abd al-Djalîl : *Recherches et documents d'histoire maghrébine, la Tunisie, l'Algérie et la Tripolitaine de 1816 à 1871,* Tunis, 1971.
—: Considérations nouvelles sur la révolution d'Ali Ben Gadehem, *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée* VII (1970), 171-185.
Temimi, A. : voir al-Tamîmi, Abd al-Djalîl.
Tlili, B. : Note sur la notion d'état dans la pensée de Ah'mad Ibn Abi ad'-D'iyaf, réformateur tunisien du XIX^e siècle (1804/5-1874), *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée* VIII (1970), 141-170.
—: Eléments pour une approche de la pensée socio-économique de Khéredine, *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée* IX (1970), 119-152.
—: Autour du réformisme tunisien du XIX^e-siècle : la notion de liberté dans la pensée de Hayr-ad-Dîn (1810-1889), *Cahiers de Tunisie,* LXXVII-LXXVIII (1972), 59-85.
Tomiche, N. : Notes sur la hiérarchie sociale en Egypte à l'époque de Mohamed Ali, dans P. M. Holt, *Political and social Change in modern Egypt* Londres, 1968, 249-263.
Toynbee, A. J. : *A Study of history* VIII, Londres, 1954.
Ubicini, A : *Lettres sur la Turquie,* 2^e ed., Paris, 1853.
Valbert, G. : La France et l'Italie à Tunis, *Revue des deux mondes LI (mai 1881), 200-211.*
Valensi, L. : *Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790-1830),* Paris, 1969.
—: Calamités démographiques en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIII^e et XIX^e siècles, *Annales* (1969) (5), 1540-1561.
—: La conjoncture agraire en Tunisie aux XVIII^e et XIX^e siècles, *Revue historique* CCXLIII (1970), 321-336.
—: Islam et capitalisme; production et commerce de chéchias en Tunisie et en France aux XVIII^e et XIX^e siècles, *Revue d'histoire*

moderne et contemporaine XVI (1969), 376-400.
Valensi, L. : voir aussi Galissot, R.
Weitz, Th. : *Italien und Tunis,* 1870-1881, Düsseldorf, 1940.
Zaccone, P. : *Notes sur la Régence de Tunis,* Paris, 1875.
Zaouche, A. : Le Khammessat, *Le Tunisien* I (1907) n° 15-17 (16-30 mai).
Ziadeh, N.A. : *Origins of nationalism in Tunisia,* Beirouth, 1962.
Zmerli, S. Figures tunisiennes, les précurseurs, s.p., s.d. (1964).
—: *Figures tunisiennes, les successeurs,* Tunis 1967.
Zolondek, L. : al-Tahtâwi and political freedom, *The muslim World* LIV (1964), 90-97.
—: Ash-Sha b in Arabic political literature of the 19th century, *Die Welt des Islams* X (1965-'67), 1-6.
—: The French Revolution in Arabic literature of the 19th century, *The Muslim World* LVII (1967), 202-211.

الفهرس

فهـــــرس أبجدي

سحب من هذا الكتاب 3150 نسخة في طبعته الاولى سنة 1988

انتهى طبع هذا الكتاب

1408هـ - 1988 م